



رسالة حكيم ثبتي السيد موسى نظيف
افنديك وفنديك ١٤٥٩ هـ

موسى نظيف

٤٤

٩٥
٥-٩

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısm:	Seyyid Nasir ef.
Yeni Kavi No.	
Eski Kavi No.	33
Tasnif No.	16

والمراد بها النعم السماوية

جمع شمل بمعنى الخلق واصطفاة الحسن اليها اصطفاة الصفة الى الموصوف وهو ظاهر **قوله**
 وكوم الخصال جمع الخصال بالكسر من قبل اصطفاة الصفة الى الموصوف **قوله** فلما كان
 الفوائد اسان الى سبب التايف وهو انما يتم بامر من الاول سبب ترجيح هذا الفن
 على سائر الفنون الثاني سبب اختيار هذا الكتاب لكن لم يتعرض الاول لاستظهار
 من احتياج الناس اليه حتى حكم القول الاعلام بوجوب معرفة اما فرض عين لتوقف
 معرفة الله عليه كما ذهب اليه جماعة واقام فرض كفاية لان اقامة شعائر الدين يحفظ عقائده
 لا يتم الا به كما ذهب اليه آخرون على ما في شرح المطالع وحاشيته لسيد المحققين واخبار
 المحقق المدقق صاحب الطريقة المحمدية الثاني **قوله** ويريد الغرض فيه تعرض على
 البرهان بان حاشيته لم يكشف النقاب عن وجوه الفرائد الفارسية **قوله** يحصلها
 متعلق بالعرض المقدر لان عمل المصدر لكونه في قوة ان مع الفعل لا يتقدم معمول عليه
 هذا هو المشهور والعلامة التفتازاني جوز عمل المصدر في الظروف المتقدم وقال
 وهو الاظهر فعلى هذا تقدم معمول عليه لرعاية السجع **قوله** التهوض اي القيام
قوله من جملة المصادر فيه مساحتها هي **واعلم** ان جملة مطلقا يجب حذف عامه على
 ما يدل عليه كلام ابن الحاجب فلا يجوز حذف جملة في كلام الفصحاء وقال نجم الائمة
 الذي اركب ان هذه المصادر وامثالها التام يات بعد صاميتها ويعين ما تعلق
 به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف
 فعله بل يجوز نحو حدثت حمدا واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله او بين
 مفعولها بالاضافة نحو ضرب الوقاب او بين فاعله بحرف جر نحو توسلك او
 بين مفعول بحرف جر نحو حمدك فيجب حذف الفعل في جميع هذا انتهى ملخصا
 فلا يتوهم ان المحشى لو لم يذكر لفظك في العنوان لكان كلامه خاليا عن
 المساحة لانه انما اركب المساحة اتباعا لنجم الائمة ورواها للاختصار ولكن
 يحد قومه سماعا ويمكن رفع المساحة بان يقال انه خبر مبتداء محذوف تقدير
 الكلام هو اي حمدا من جملة المصادر فيمكن تعليله على ظاهر كلام ابن الحاجب

فليس لتلك مدخل في وجوب الحذف
 كذا من يراه
 او ذلك اليقين والبيان فالجواب
 لم يقل قوله حمدا في قوله حمدا
 روم للاختصار
 انما قال يمكن لان ضمير هو ضمير
 الاطلاق والتقدير فلا الفعل

ففي سائر النسخ
 مع او لا
 لان الكلام ليس
 بل المصدر لفظ
 الحمد فقط وهو
 ظاهر
 عارضة الماضي
 لا يجوز حذف
 فاعله في قوله
 فوجوب الحذف

ثم اعلم ان اللام في لك ليس بمتعلق بشئ من المصدر ومن الفعل المقدر بل هو خبر
 مبتداء وجب حذفه على ما قال نجم الائمة كما لا يخفى وقوله المحذوف فعلها اي افعالها
 بحذف الاضافة على الاستغراق وبهذا اندفع توهم ان الضوابط المحذوف فعلها لان
 المطابقة في الوصف بحال متعلقة انما تعتبر بالنسبة الى الفاعل ولكن يرد ان الاول
 ان يقال المحذوف فعلها فتبصر **قوله** وهو حدثت فيه مساحتها هي ولم يقل او
 حمدا او تحذوا لانه المقام عليها **قوله** اختيرت اي اختيرت في فائدة المراد الجملة الفعلية
 على الاسمية مع ان منها ما في الكلام الجيد **قوله** لكونها اصلا اي مرجعا في الاستعمال
 على الاسناد لاصالة طرفيها اما الفعل فظاهر لان مدلوله يتضمن المشبة اليه
 الفاعل واما الفاعل فهو اصل المفعولات ولذا قيل علم الفاعلية كما اشار اليه في الحاشية
 او ان الاسمية محدولة عن الفعلية **ثم اعلم** ان الفعل المقدر اما اخبار كما هو اصله
 واما افتاء وعلى كلا التقديرين يدل اجمالا على الانصاف بالكمال فيكون حمدا
 كما قال سيد المحققين في حواشي شرح المفاتيح **قوله** والاعتراف بالعبور عن جعل
 الحمد انما ثابته اولا وبدا فالتلاشت ان هذا المقام مقام التعظيم للمتم الذي لا يخص
 نعمه فياسب استقامة الحمد غاية المناسبة فلو كان ذلك مقدورا له اسلك طريق
 الاستقامة فلما لم يسلك علم انه عاجز وهذا كان في المقام الخطاب **واعلم** انه
 الجملة الاسمية لانه وضعها على الدوام والنبوت كما يوجه عبارة المحشى وانما
 قد دل عليه لقوة المقام اذا كان خبرها اسما وبالجملة ان الاسمية يجوز ان يقصد
 بها بحسب المقامات استمرار النبوت اذا كانت مثبتة واستمرار النبوة اذا كانت
 منفية واذا كان خبرها فعلا مضارعا فقد يقصد بها استمرار جدي فلا يلتفت
 الى ما يقال من ان الجملة الاسمية على الاطلاق تدل على الدوام فتقولنا الحمد لله جملة
 اسمية خبرها ظرف فان قدر عامل الظرف اسم فاعل كانت معنية الدوام
 النبوي وان قدر عامل الظرف فعلا كانت الجملة معنية للتجدد فطعا فعلى هذا
 لا تخالف بين الطريقتين بل الطريقة التي نحن فيها في التحقيق طريقة القرآن
 والطريقة الفعلية **مسألة**

والشاهد على ذلك ان صاحب الذبابة اول
 الدعاة بالادعية وادرج ضمير الثانية
 اليه
 وجه النص انما نقل في التوجيه ان
 المضاف اكتسب من المضاف اليه ثبوتا
 لعدم جريان هذه القاعدة في هذا المقام
 لعدان شرط كما لا يخفى
 وهو صفة اقامة المضاف مقام
 المضاف اليه **مسألة**

ودلالة المقام دلالة دالة كما ان العادة
 طبيعة خامسة كذا قال السيد السند
 قدس سره في حواشي المفاتيح **مسألة**

على ما في اطراف المفتاح ففهمنا ذلك المحلى فظهر من وجوه اما اولاً فلا بد لبقية العدول
لما قرأ الا ان يدعى المتبادر في الاسمية بقرينة المقام واما ثانياً فلا بد جعل بجم الاثمة
من دوام الحذف الابانة لتقصيد الدوام والضرورة فتأمل واما ثالثاً فلا بد العجز
في الجحد مشترك لان الجحد من النعم فيسلسل كما قال سيد السند قدس سره واما
واحداً فلا بد قوله الجحد لله لا يدل على صدور الجحد عن نفسه كما يدل عليه لفظ التخصيص
فانه لم يجعل النكتة لفسد الدلالة على الصدور بل لا يدل على صدور الجحد عن احد
فان صاحب العناية قال الجحد لله يدل على كونه تعالى محموداً اصدار الجحد من حامد
اولا انتهى فتأمل وهذا مبني على ان المستفاد من لفظ التخصيص هو اشتراك اصل
الدلالة بين الجملتين ويمكن منع دعوى الاستفادة المذكورة ولكن يرد جند ان
الاولى ان يقال يدل ذلك والدلالة على صدور الجحد عن نفسه **قوله** يدل على الجحد
اي الجحد وان كان الفعل لما دل على افتراض حد وثبوت زمان هو متحد ومختلف
قطعا فاسب ان يراعى في وضع جحد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتحد
لا جحد افتراضه به **قوله** وللتخصيص اي لخصر صدر الجحد عن نفسه فانه لا يحصل
الا بالفعلية ولا يرد حمدي ثابت له لانه مستفاد عن معبونه الاضافة كما قال في
الحاشية وفيه نظر لان قولنا الجحد لله الالهي الاضافة بالكمال فهو الوصف
بالكمال فهو الجحد فهو لخصر صدر الجحد عن نفسه والجواب انه صدر و
الجحد عن نفسه لانه لخصر صدر به كما لا يخفى **قوله** اما اختيار الحذف وعلى قول ابن الحاجب
لا يظهر الاختيار معنى لان حذف الفعل واجب عنه كما عرفت والجواب ان
ذكر المصدر ليس بواجب وان البيان ليس بواجب ايضا فيجوز ذكر الفعل
والمصدر معا وذكر الفعل بدون ذكر المصدر كما لا يخفى **قوله** وليذهب السامع
الى ما شاء من المذهبين وهذا انما يتصور في مادة المساواة اللهم الا ان يمنع
ذلك **قوله** يدل على الاستمرار التجدي يعني ان الجحد يتجدد وكل لحظة حسب
تجدد النعم على ما في اطراف المفتاح ثم هذا الكلام ايضا يؤول الى انه يدل

اي اشتراك الاستمرار التجدي بين
الطوبقتين فنقول لما عرفت ان
الاقضاء
هذا امر على قوة التخصيص كذا
الاسوة في سلك واحد
وجه التامل ان المتوقف على ذلك
زيد مضمون فانه يدل على كونه
مضروباً سواء صدر التصرف من
احد الاولين او من الثانيين
للاواقع بعد التام
قوله ويمكن منع دعوى الاستفادة
انما قال يمكن اشارة الضعف للتح
لان المتبادر ان العدول انما هو
لتحصيل الموضوع لا لتحصيل
اصل الدلالة لانه الموضوع قد هو
محدد الفائدة والضرر عنه يمكن
بانه يقال ان المقصود بتحصيل الد
لانه المقصود بتلك الصفة في
انفسها

وجه التامل ان
علام الرضى مبني
على ظاهر الكلام
وافادة التجدد
بحقيقة الحال
وجه التامل ان
الاولى ان يقال
يدل على الجحد
اي الجحد وان
كان الفعل لما
دل على افتراض
حد وثبوت زمان
هو متحد ومختلف
قطعا فاسب ان
يراعى في وضع
جحد ذلك الحدث
في ذلك الزمان
المتحد

عليه

عليه وضعا وليس الا مركذاً بل هو مفوض الى المقام على ما في شرح المفتاح **قوله** اي
تقدير المضارع قد مر اشارة الى اولوية ثم صرح به ليكون اوقع في النفس **قوله** الموجب
لاستغراق الجحد ولا يخفى ان الاستغراق الحقيقي ليس في وسع البشر فالجحد ظاهر
والاستغراق العرفي هو المقدر فتأمل **قوله** مدعى لا يدل عليه الضيق **قوله**
اما الماضي فذكره جوحية الماضي وجريه **قوله** ايضا اي كما يدل على الانقطاع كما
لا يخفى فان قلت ان الوجوه المذكورة على تقدير تمامها تدل على رجحانها على الاسمية
فهو فاسد لانها طريقة القرآن قلت بعض الافاضل في حواشي المفتاح ان النكتة امر
قصدي ولكل وجوه وبالله التوفيق **قوله** العطية وهي اسم ما يعطى **قوله** وهي
الاحسان الاولى وهو الاحسان اراد به المستنات فيكون المخ والعوارف بمعنى يكون
تكراراً وسبغاً **قوله** وما يجوز الاولى ان يقال يجوز ان تكون اسمية موصوفة
او موصوفة كما لا يخفى ويجوز ان تكون حرفية وهو اولى لفظاً ومعنى اما لفظاً
فلا يحتاج الاسمية الى تقدير العائد في المعطوف والمعطوف عليه وهو تكلف والاستغناء
كون من في المقام الثاني على طبق الاول واما معنى فلان الجحد على الانعام او على من اوج
قوله مقتصر من الغفر اي شايع **قوله** فينشد يكون من بيانية يشعر اولوية فيه نظراً لان
الثاني هو الاولى فتأمل **قوله** او هو من منح اي من جنس منح وهو داخل تحت اي المنس
على طريق اللزوم المرتب وانت خبير بان ذلك تصوير المعنى لان تقدير الاعراب
وهذا فاعلم الى من البيانية فالاولى تقديم فتأمل قيل الظنون من انشأ وجه الظهور
ان الشايع في البيان هو الحمل ويمكن الاعتذار بان المتصود ان المتخصر ليس عين المخ
اذ لا يقتل ما في الافاضل اليه بل من جنس ما قام بالافاضل **قوله** وان تكون مصدريه
وهذا الاحتمال اولى لان الجحد يكون ح على الانعام ولانه سامع عن الحذف ايضا **قوله**
في يكون من متعلقة بالخصت ولا وجه لارتكاب المجاز لجعل المصدر بمعنى المفعول مع
لتحقق المعنى الحقيقي فتأمل **قوله** واصافة المنح الى العوارف بيانية **واعلم** اولاً ان
العوارف بمعنى العطايا كما مر فليست الاضافة فيها من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل

وجه التامل ان
الاولى ان يقال
يدل على الجحد
اي الجحد وان
كان الفعل لما
دل على افتراض
حد وثبوت زمان
هو متحد ومختلف
قطعا فاسب ان
يراعى في وضع
جحد ذلك الحدث
في ذلك الزمان
المتحد

عليه

كما يدل عليه الانقطاع
المطالع على الاستغراق
هو الجحد كما لا يخفى
وجه التامل ان
الاولى ان يقال
يدل على الجحد
اي الجحد وان
كان الفعل لما
دل على افتراض
حد وثبوت زمان
هو متحد ومختلف
قطعا فاسب ان
يراعى في وضع
جحد ذلك الحدث
في ذلك الزمان
المتحد

اعطائهم عطاياهم ما يخص من بين
اعطائهم جميع الاسماء واما جعل
عطاياهم الافاضل انواعا مختلفة
والشرف واعتبار التخصيص بينها
فهو نكته لانه خلاف الظاهر
وجهه انه هذه التكملة لا تدفع
الاولية اعطائها

و هذا ظاهر اذا كان احمد ائمة واما
اظهار لصفات الكمال وهو مخرج له تعالى
وكتب ذلك هو المذكور

والعواصم مشهور في ما يقتضيه الطبع
والان اذ كان المسائل في غريب في الغرض
السلام عن تشبيه الحسن بالخير

والعواصم مشهور في ما يقتضيه الطبع
والان اذ كان المسائل في غريب في الغرض
السلام عن تشبيه الحسن بالخير

قد تدخل الكاف على الضمير في الضرورة وقال خالد الأزهري ان الكوفيين والفرعاء لا يخطئون
 ذلك بالضرورة قاله صاحب المعنى الشري **قال الشاعر** العلاء على عامة من يحترم أي على جميع الانبياء
 من البشر او مطلقاً فعلى هذا يظهر ان قوله لا سيما على محمد مبنى على المذهب المختار وانه
 عليه افضل الخلق **قوله** يجوز ان يكون الاخصر ان يقول يجوز فتح الهجاء وضمها **قوله** وهو
 الظاهر اي من المقام لانه يقتضي ان يكون المذكور امراً صالحاً لان تكون علة لتعظيم النبي
 وآله المهمن لنا بعد تعظيم المنعم الحقيقي بانهم صاروا مسمى لنا بهاديتهم الى الصراط
 المستقيم وطى سعاده الدارين فكان تعظيم المنعم الحقيقي بتعظيم المنعم المجازي سنة قديمة وعادة
 مستمرة وتكميلاً للحمد لان من لم يشكر الناس لم يشكر الله ولو فراء اولى بضم الهجاء يتبادر
 التقدم بحسب الزمان وهو ليس بمبراد وحمله على التقدم بحسب الرتبة او الشرف لا يخرج عن
 تكلف فوجه الصلوة عليهم حتى **قوله** ولا نسب بقراشه وهي ثلث كلمات أي اسرف
 النعم هكذا فاطر الى الاحتمال الاول **قوله** الايمان والايمان من خواص النبوة والرسالة مثل
 العصمة عن الذنوب وكذا من سوا الخاتمة فالمراد على النوع من انواع النعم فاذا كان النعم
 مستحقين للصلوة بهذا السبب كان استحقاقهم بحسب النبوة اولى والاولى ترك
 الرسالة لان الاستحقاق بها كان بالنظر في البرهان كما لا يخفى **قوله** او اولى النعم بحسب
 الشرف والرتبة فاطر الى الاحتمال الثاني والاولية اضافية لانه منصب النبوة
 اقدم النعم في الرتبة والشرف وجعل اضافة الخواص الى النبوة بيانية خلافاً لفظ
 على انه توجب فوات تلك النعمة فتم التقدم الرتبة غير التقدم بالشرف على ما نقرر
 محله الا ان الظاهر ههنا انهما بمعنى واحد فلو اقتصر على الاول لكان اولى لانه يوم
 الخلاف فالاولى او الرتبة فتأمل **قوله** لا بحسب الزمان يعني ليس المراد بالاولية وهو
 التقدم بالزمان كما يتبادر الى ذهنك لانه يلزم ان يكون الوجود من النعم المتقدمة
 الموجبة للصلوة على الانبياء عليهم السلام وهو الوجود لا يشترط لامتداده في
 استحقاق الصلوة وفيه ان منقرض بالايمان والاسلام فالاولى اية محمد الاولى
 على اولى النعم الموجبة لسعادة الدارين وهي النبوة اذ لا منصب فوق منصب النبوة التي

لا يقال هذا مناف لما سبق من ان النبي
 النبوة ولا يمان وخواص النبوة علة
 الاستحقاق لاننا نقول انها مبادي
 هذه الافعال فصارت علة لها
 الاعتبار والعلة حقيقة هو المقام
 وهو التلخيص
 اي المركب من هذه الامور لا في واحد
 منها لان الايمان مشترك بين النبي
 وآله فصار الكل مشتركاً في
 الاستحقاق للصلوة وهو فاسد
 مسهل

وجه الثاني ان التقدم بالشرف نحو
 تقدم المعلم على النعم والتقدم بالرتبة
 نحو تقدم الصف الاول على الصف
 الاخير فانه يتبدل الاعتبار فها
 متغيران ولا يستعملان على طريق
 عطف التفسير يوم الاتقاد
 مسهل

بها وجدت الدنيا والآخرة وما فيهما من النعم التي لا تحصى ولذلك استمرت العادة على
 قران تعظيم الانبياء بتعظيم المنعم الحقيقي نعمنا الله بركاتهم في الدنيا والآخرة فتبصر
قوله وفي الخصة الح خبر مبتداء وهو قوله ما فيها وقوله من الصفة البدئية حال من
 الضمير المستتر في الظرف المستقر اعني فيها ولا يخفى ما في الاربعة الاول من تجنيس قلب
 وهو الاختلاف في ترتيب الحروف الا ان صاحب المفتاح لم يجعله من الجنس بل من
 القلب وما يلحق بالتجنيس ان يكون اللفظان راجعين الى اصل واحد خوفاً من جرب
 للذين القيم وهما مشتقان من القيام وكذلك الافاضل والمفاضل والنواضل مشتقان
 من الفضل والمنعوت والمبعوث فهما تجنيس تصحيف وتجنيس خط وهو توافيق
 اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس ولا ولا عبق بالاعجام وما وقع في بعض النسخ
 من ذكر العواصف في هذا المقام فهو سهو من النسخ **قوله** وذلك بصيغة التفضيل على صيغة
 المجرول وفي قوله ظرف مستقر صيغة الصيغ اي الكائنة في قوله ما على آه وجعله حالاً لخال
 من الحسن وجعل دل من الدلالة بمعنى الارشاد لا يخرج من بعد وكذلك جعله مجازاً عن
 قصد الدلالة وكذلك جعل الباء على الزيادة وجعل الصيغ نائب الفاعل بعيداً ليعيد ولو
 قبل وفي صيغ التفضيل لانه على ان خصاله كان اوضح واخصر فان قلت ان تفضيل النبي
 على سائر الانبياء وتفضيل الهم على غيرهم لم يفهم من لفظ الشاعر ولا يدل عليه اصلاً قلت
 اولاً ان المقى مدحه فيكون المعنى المغوت من بين من يحترم الى آخره او المراد بالشامل
 شاملة من يحترم مثلاً ولو كان المراد بالدلالة لائل نبوية عليه السلام لايتم المقصود
 فتأمل **قال الشاعر العلاء** وعلى الله واصحابه فالتشويق محمد والم مع انه لم يذكر آل من
 يحترم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكانه قال وعلى الهم لاسيما على محمد اذ لا يقال انه
 لا حاجة الى تقدير لانه من يعظم لا فائتقون يلزم التسوية وفيه انه يلاحظ عطف
 وآله بعد الاستثناء فلا حاجة الى تقدير **قوله** اي كنت لا اتمهم باستقباله يقال تعطل
 بالامر شاغل به على ما في القاموس والمعنى لانه ينفع في الاستدغال يقول لعلي ان اكتب
 في زمان وعسى ان اكتب في زمان آخر فذكر لعلي وعسى واريد بهما المجموع المركب منهما

وجه الحديث وان تعظيم المنعم المجازي
 يخرج الاسلام والايمان من بين السبب
 لتعظيم عليه وآله هو الالهام وهو
 يبلغ الشريعة الحق التي بها مبادي
 الدارين وهو مشترك بين الانبياء
 وآله ولذلك صار العلماء ورثة
 الانبياء
 مسهل

وجه ان سداد المعنى والمقام
 يدلان على ان الدلالة نبوة من يحترم
 كما لا يخفى
 مسهل

هذا الفرق انما هو بالنظر الى اصل
 الموضوع ويمكن ان يقال ان قصد
 هو الود الذي في الايمان
 الشامل
 مسهل

وقاد خلا عليه **واعلم** ان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطهر فيه يستعمل فيه عسى والتوقع
اقوى من الظاهر على ما قال سيد المحققين في شرح الفتح وما ذكره المحقق من قوله كنت
لا احرص لازم لذلك وقوله لا احرص في القاموس بغير الرجل انتهى لا يقال فيه اضرار
قبل الذكر لا فانقول المرجح وهو السائل معلوم من المقام لانه الشارح في صدد بيان
سبب التأليف وهو سؤال السائل على وجه الاحتجاج على ان التعلل يقتضى سبق
السؤال وقوله باستقبال متعلق بانتهى والمصدر مضاف الى المفعول والباقي بكلام
يرجع متعلق بالاستقبال وهو الظاهر وجعل الاستقبال مضافا الى الفاعل والبا
متعلقا بانتهى نفس لا يخفى على المتأمل **قوله** قال للفردك يريد السائل على الب
فلا يشمل طالب العلم فلا يتم التقريب والدفع ظاهرا لانه ذلك معلوم من دلالة
النص لانه الاحتياج الى العلم ليس دون الاحتياج الى المال على ان العلم لا يوجب النقصا
كما او اجبر المال **قوله** لانتهى نصير المعنى لا نقدر الاعراب كما توفهم **قوله** اذا
سئلت كلمة اذا ظرفية لاشراطية كما هو المتبادر فاما ان تقطع اي فخالك اما
ان **قوله** ولم يقع من الفتاة **قوله** بهذا الرد الذين لا يقال انه ليس بردة فضلا
عن كونه ليتا بل هو وعد لان كلمة لعل للترجي وهو للتوقع لا التناول ان الرد ليس
عرفا **قوله** انه يمكن ان يقال ان ذلك القول وعد لكن لا يؤدى خلفه الى الكذب لانه
الكلام اذا قيد بلعل وعسى يخرج من ان يكون عزيمة فانه بمنزلة الاستثناء قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق نبي فريضة لعلنا امرنا به ذلك ولم يكن امرهم
بذلك ولم يكن ذلك كذا بالكون كلامه الشريف مقتدا بلعل على ما في المحيط فتأمل
قوله بل اقتراح على الكتابة اي بل لم يترك اقتراح بل دام عليه فتأمل **قوله** كما هو صريح
الملازمة اشار الى وجه تخصيص الصباح والمشا بالذكري بين سائر الاوقات ويحتمل الاقتراح ثبته
ان يكون المراد به ما يجرد الملازمة فعلى هذا لا يلزم ان يجيب اليه في كل يوم فتأمل
قوله شرعت فيه والاولى ان يقول قد شرعت فيه اي في الكتب **قوله** وهذا السبب
بما نحن فيه لانه يكون طالب العلم منطوق الكلام ج والعبارة اقوى من الدلالة

لان سداد المعنى لا يقتضى الاول كما لا يخفى

وهو ان يكون حكم المسكونة عنه معلوما عن حكم المنطوق فانه مشترك في العلة نحو لا تقل لها الا فانه حرة القرب والشم معلوم منه بد لانه النص

وجله ان هذا غير ما ذكره المحقق لانه لا يقتضى الرد فكانت قاله الكتب الشرح المطلوب انشاء الله تعالى

وتمت كما كان اولي الاستغارة بان كلمة قد مقدرة في عبارة الشارح

كما

كما لا يخفى **قوله** وهو هنا قد وجد لا يقال ان المسئول عنه هنا ليس من جنس المال فلا
يصح الحكم بوجوده لان المتبادر من وجوده الخارج لا فانقول ان شرائط المسئول
عنه وهو كتب الفوائد الفنارية موجودة متحققة على الكل وجه فكانه موجودا كالمال
قوله قد عتق اي قد عتد المسئول عنه عتدا الاستحقاق اي لاستحقاق المسئول عنه
وفيه نظرا لانه استحقاق مطلوب السائل ورده رد الشا لا يكون امرا مقبولا شرعا
وعقلا مع القدح على قضاء الحاجة كن ملك نصا باحوال عليه الحول ولا يعطى
زكوة لاستحقاقه على ان كتب في اقصر الايام لا يلائم ولا وجه في الجواب ان يقال
لعل الشارح رده رد الشا لا شذوذا بل لانه من التضييف في العلوم الدينية والتد
فيها او غير ذلك لوانه كما هو مقتضى حسن والآلاف لا يثق بشان الكرم وقضاء الحاجة
قل المسئول عنه اولا وبالجملة ان الرد الذين مع وجود المسئول عنه قد يعتد لامر
قوله لاستحقاقه الادب ان يقال لاستقلاله **قوله** اني ابا القصور لا بالمد فالشارح بالا
للملازمة كما هو المتبادر وصيغة الجمع لاننا لم نقوله من اقتراح اخي فالاولى ان يقال
فاما اني ولعله حمله على التخصيص بالذكري لان الظن ان معه شركاء في السؤال بقونية
الاخوان على ان مثل هذا المسئول عنه يستلزم كل طالب تحقيق من ارباب الاستعداد
فالاخ يستدل عن نفسه وعنهم اصابه وتنباه فلا يخصر السائل في الاخ بل هو هنا قوم
فالضمير راجع الى المفهوم من المقام هذا غاية توجيه الكلام **قوله** اغنيهم الامر الاستحباب
للا لوجوب فالشارح عدا اول ما عند معدوما فلم يجب السائل ثم قول رايه بسبب
الا لجاج وعدم الخلاص عن الاقتراح بالجواب الذين الى العمل بالحديث فاجابه **قوله**
ولو بشق تمح حال من ضمير اغنيهم كما هو الظاهر المتبادر اي ولو كان اغنائهم بشق
تمح ولا قدوة قليلا واما جعله متعلقا ومرتبيا بالمسئلة فركبت كما لا يخفى **قوله**
اي الحاجة وفي الصبح الاحتجاج مثل الاحتجاج انتهى شدة الاحتجاج ان يلزم المسئول
عنه حتى يعطيه وفي الصبح ايضا اقتربت عليه شيئا اذا سألته آياه من غير
روية واقترح الكلام ارجاله وفيه ايضا ارجال الخطبة والشعر ابتدأ من

ولا كنه يوم واحد

لان استحقاق الشارح المسئول عنه وهو رئيس الشرح يدل على انه شرح بالعبارة وكنه في يوم واحد يدل على ان الشارح يكون المسئول عنه معتد به

قال الشارح الذي لا اصول ثانيا مستناه فصول السباح في ثلثين سنة غاما الشهر

مهمته في توجيه

وهذا ان اصل الاقتراح ثبته قبل التعلل وهو دونه

اي لكل امة قبله او لكل قوم من المسلمين جهة وجانب من فاعل هذا المحذوف
ضائفة هو مواليها احد المفعولين محذوف اي هو مواليها هو لفظ التوافق
فالمضاف اليه المحذوف
لفظة الائمة ~~مسح~~

اليد العليا خير من اليد السفلى
لا ينجح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

مجلسه للافراد
وحرره ان القصر والكبر من الامر
الاضافه وكذا الشفاعة فلا يبعد
ان يكونا نقيضيهما

الواحد يجوز ان يكون استقارة وان يكون مجازاً **قوله** استقارة مصرحة عن
المشهور وان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهة استقارة والتقييد بالمصرحة
ليس مشهور بين الجمهور وكأني سمعت في ذلك لبعض الافاضل فالاولى الموافقة لهم
ولو قيل تصريحية او تحقيقية او مصرحة او محققة لحصل التناسب وفيه ما لا يخفى
لان ما ذكرته اتماماً هو في مطلق الاستقارة التي هي المقسم للمكنية وليس الكلام فيه
بل الكلام في مقابلة المكنية فلا غبار عليه **قوله** الكلمة المستعملة خرج بها الاستقارة
التمثيلية **واعلم** ان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب
لعلاقة وقرينة عن ارادته مجاز وان كانت علاقة غير المتابعة فجاز ومرسل ولا فاستقارة
قوله لعلاقة بفتح العين دون الكسر **قوله** هي المشابهة هذه الجملة صفة لعلاقة خرج بها
عن التعريف المجاز المرسل **قوله** هي المشابهة مع قرينة الاولى وقرينة لان القرينة ليست
من انواع العلاقة بل كل منهما ما يتوقف عليه الاستقارة بل المجاز **قوله** ما تضمن
ارادة الموضوع له خرج به الكناية لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست بمالقة عن
ارادة الموضوع له على ما قالوا **قوله** اضافتها الى الرسالة فهذه تدل على ان المراد
بالفوائد ليس معناه الحقيقي وانما ان المراد بها المسائل ففيه نظراً مرفقاً بصر
ويمكن ان يقال انه لئلا الفاظ الرسالة بالاصطلاح المشتملة على الفوائد واصناف الفوائد
اليها تحيلاً كما لا يخفى **قوله** والتحقيقه تميز بها عن المكث عنها وعن التخييلية
قوله متحققاً حتماً او عقلاً بان يكون ذلك المعنى امراً معلوماً يمكن ان يشار
اليه اشاراً حسية او عقلية **قوله** وهي متحققة عقلاً اي لا حتماً لان مسائل المنطق
ان كانت باحثة عن احوال العقول الثانية كما هو التحقيق فعدم وجودها
حشاً ظاهراً لانها قضايا ذهنية وان كانت باحثة عن احوال المعلومات
فذلك لان موضوعاتها كلياً لا وجود لها في الخارج على ان النسب الداخلية
في القضايا ليست بموجودة في الخارج فتأمل كما لا يخفى **قوله** اي في كتب الفوائد اي
في كتب نقوش الفاظ الفوائد وهو ظاهر **قوله** في مغزبه هكذا في نسخة المحشي

五

قوله اي في مغرب ذلك اليوم يعني ضمير مغرب راجع الى اليوم الذي شرع فيه **قوله** اي وقت غروب شمس يعني ان المغرب اسم زمان وان المضاف وهو الشمس مقدرا لا فاعل لليوم لا يقال ان المغرب مصدر مبني فالوقت في عبارة الخشي اشارة ايضا الى ان المضاف محذوف لانا نقول لا يصار الى الحذف مع الاستغناء عنه وفي بعض النسخ مع اذان مغرب فعلى هذا يحتاج الى حذف آخر لان الاذان للمصلي لا للوقت نعم يجوز اضافة الى الوقت لادنى ملاسبة اي ختمها مع اذان صلاتي وقت غروب شمس ذلك اليوم يعني ان الختم ملاسب باول الاذان فلا يتوهم عدم الاجابة للاذان وهو ممكن ولعلته الحذف فيها وباللغة الوافية

قال الشارح العلامة اعلم ان من حق كل طالب **اعلم** ان القوم قد ذكر وا قبل الشر
في المقصود مقدمة لبيان امور يتوقف الشرع في المقصود على وجه البصيرة عليها وهي
تقريب العام للمشروع فيه باعتبار الجهة الوحيدة الذاتية او العرضية ليمان المطلوب عن
غيره وبيان الموضوع وبيان الغاية والتصديق بهما ليحصل زيادة البصيرة والمقصود
خالصهم لانه انما يذكر ما يجب استحضاره للمبتدئ في شئ من العلوم على ان وظيفة
المبتدئ حفظ القواعد بالفسر ولما اراد الشارح اقتضاهم في ذلك اراد بيان وجه
تقديم تلك المقدمة على الشرع في العام فقال اعلم ان الحق وذلك الوجه مركب من
قياسين المأول المركب من مقدمتين الاولى ان كل كثر تضبطها جهة واحدة من حق
كل طالبها ان يعرفها بتلك الجهة والى هذه المقدمة اشار بقوله اعلم ان الحق والثانية
ان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة وترتيب القياس ان كل علم كثر تضبطها
جهة واحدة وكل كثر تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بتلك الجهة ينتج
فكل علم من حق كل طالبها ان يعرف بجهة واحدة والثاني هو المركب من هذه النتيجة
ومن مقدمة اخرى وترتيب هذا القياس ان المنطق علم وكل علم من حق طالبها ان يعرف
بجهة واحدة ينتج فالمنطق من حق كل طالبها ان يعرف بجهة واحدة فهذه النتيجة هي

[illegible]

فقدّم الشارح **قوله** أي مطلقاً أي ليس المراد بالكتب العلوم بل المراد بها أعم من العلوم مدونة
او غير مدونة كعلم الخياطة ومن غير العلوم وهذا مأخوذ من إطلاق اللفظ ومن
المقابلة أيضاً لقوله ولأن كل كثر **علم** أن الجوهري على أن أي حرف تفسير وما بعد
عطف بيان لما قبله وأن صاحب الفتح ذهب إلى أنها حرف عطف فلا يجوز نصب مطلقاً
على القولين وفيه شيء آخر وهو أنه يجب تأنيث لأن موصوف مؤنث ولو قال في مقام
توضيح عبارة الشارح أن الكثر أعم من العلوم المدونة او غير مدونة ومن غير العلوم
لكان أولى كما لا يخفى **قوله** من غير العلوم كالاموال مثلاً فإن من حق طالعها ان يعرفها
بجهرتها كونه وسيله الى قضاء الحوائج وحصول الامال فالأولى ان يحذف من او يزداد في
الشيء الثاني ويقال او من العلوم كما لا يخفى **قوله** والمواد ان من حق الج بصلح لان يكون
كبرى القياس الأول كما مر **قوله** والآن يفيد ان لم يكن المراد ذلك لم يوجد شرط القيا
الأول وهو كلية الكبرى فلم يفيد البيان المطلوب كما مر **قوله** والمقصود ذلك والمشار اليه
بذلك قوله ان من حق كل طالب المسائل المنطقية الج وانما كان المقصود ذلك لان غرض
الشارح بيان وجه تقديم تعريف المنطق المأخوذ من الموضوع والغاية مع ان المات لم يذكر
شيئاً منها **قوله** فيخرج يعني ان العبارة المذكورة لا تساعد بظاهرها في وجه بالصرف
عن ظاهرها اقبالاً في الثبوت في الاثبات قد يكون سور الكلية وفيه نظر لان سور الجزئية
في الاثبات على ما قال العلامة التفارقي في شرح التلخيص وقد اشار اليه الشيخ في
الاشارة والاشارة وقال ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميماً وتركه وادخال التنوين
يوجب تخصيصاً فلا مهمة في لغة العرب انتهى ولان حق التور ان يرد على الموضوع
والكثرة ليست بموضوع في القضية المذكورة والجواب عن الاول ان كون التنوين سور
الجزئية غالباً لا كلياً لان النكتة المتنونة قد هم في الاثبات بختم خير من جرادة وعلمت
نفس على ما قال الفاضل حسن الفارسي في حاشية المطول فتأمل وأما الجواب عن الثاني
فظاهرهما مر **قوله** عند علماء البلاغة قدبه لان المهمة في قول الجزئية عند علماء
الميزان **قوله** قد يكون في قول الكلية مثلاً لوقلتا الانسان كاتب يكون قضية مهمة

يعني ان الواجب ان لا يراد بالكتب العلوم المدونة بل المراد بها أعم من العلوم المدونة او غير مدونة كعلم الخياطة ومن غير العلوم وهذا مأخوذ من إطلاق اللفظ ومن المقابلة أيضاً لقوله ولأن كل كثر علم أن الجوهري على أن أي حرف تفسير وما بعد عطف بيان لما قبله وأن صاحب الفتح ذهب إلى أنها حرف عطف فلا يجوز نصب مطلقاً على القولين وفيه شيء آخر وهو أنه يجب تأنيث لأن موصوف مؤنث ولو قال في مقام توضيح عبارة الشارح أن الكثر أعم من العلوم المدونة او غير مدونة ومن غير العلوم لكان أولى كما لا يخفى قوله من غير العلوم كالاموال مثلاً فإن من حق طالعها ان يعرفها بجهرتها كونه وسيله الى قضاء الحوائج وحصول الامال فالأولى ان يحذف من او يزداد في الشيء الثاني ويقال او من العلوم كما لا يخفى قوله والمواد ان من حق الج بصلح لان يكون كبرى القياس الأول كما مر قوله والآن يفيد ان لم يكن المراد ذلك لم يوجد شرط القياس الأول وهو كلية الكبرى فلم يفيد البيان المطلوب كما مر قوله والمقصود ذلك والمشار اليه بذلك قوله ان من حق كل طالب المسائل المنطقية الج وانما كان المقصود ذلك لان غرض الشارح بيان وجه تقديم تعريف المنطق المأخوذ من الموضوع والغاية مع ان المات لم يذكر شيئاً منها قوله فيخرج يعني ان العبارة المذكورة لا تساعد بظاهرها في وجه بالصرف عن ظاهرها اقبالاً في الثبوت في الاثبات قد يكون سور الكلية وفيه نظر لان سور الجزئية في الاثبات على ما قال العلامة التفارقي في شرح التلخيص وقد اشار اليه الشيخ في الاشارة والاشارة وقال ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميماً وتركه وادخال التنوين يوجب تخصيصاً فلا مهمة في لغة العرب انتهى ولان حق التور ان يرد على الموضوع والكثرة ليست بموضوع في القضية المذكورة والجواب عن الاول ان كون التنوين سور الجزئية غالباً لا كلياً لان النكتة المتنونة قد هم في الاثبات بختم خير من جرادة وعلمت نفس على ما قال الفاضل حسن الفارسي في حاشية المطول فتأمل وأما الجواب عن الثاني فظاهرهما مر قوله عند علماء البلاغة قدبه لان المهمة في قول الجزئية عند علماء الميزان قوله قد يكون في قول الكلية مثلاً لوقلتا الانسان كاتب يكون قضية مهمة

وجبه ان لا يراد بالكتب العلوم المدونة بل المراد بها أعم من العلوم المدونة او غير مدونة كعلم الخياطة ومن غير العلوم وهذا مأخوذ من إطلاق اللفظ ومن المقابلة أيضاً لقوله ولأن كل كثر علم أن الجوهري على أن أي حرف تفسير وما بعد عطف بيان لما قبله وأن صاحب الفتح ذهب إلى أنها حرف عطف فلا يجوز نصب مطلقاً على القولين وفيه شيء آخر وهو أنه يجب تأنيث لأن موصوف مؤنث ولو قال في مقام توضيح عبارة الشارح أن الكثر أعم من العلوم المدونة او غير مدونة ومن غير العلوم لكان أولى كما لا يخفى قوله من غير العلوم كالاموال مثلاً فإن من حق طالعها ان يعرفها بجهرتها كونه وسيله الى قضاء الحوائج وحصول الامال فالأولى ان يحذف من او يزداد في الشيء الثاني ويقال او من العلوم كما لا يخفى قوله والمواد ان من حق الج بصلح لان يكون كبرى القياس الأول كما مر قوله والآن يفيد ان لم يكن المراد ذلك لم يوجد شرط القياس الأول وهو كلية الكبرى فلم يفيد البيان المطلوب كما مر قوله والمقصود ذلك والمشار اليه بذلك قوله ان من حق كل طالب المسائل المنطقية الج وانما كان المقصود ذلك لان غرض الشارح بيان وجه تقديم تعريف المنطق المأخوذ من الموضوع والغاية مع ان المات لم يذكر شيئاً منها قوله فيخرج يعني ان العبارة المذكورة لا تساعد بظاهرها في وجه بالصرف عن ظاهرها اقبالاً في الثبوت في الاثبات قد يكون سور الكلية وفيه نظر لان سور الجزئية في الاثبات على ما قال العلامة التفارقي في شرح التلخيص وقد اشار اليه الشيخ في الاشارة والاشارة وقال ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميماً وتركه وادخال التنوين يوجب تخصيصاً فلا مهمة في لغة العرب انتهى ولان حق التور ان يرد على الموضوع والكثرة ليست بموضوع في القضية المذكورة والجواب عن الاول ان كون التنوين سور الجزئية غالباً لا كلياً لان النكتة المتنونة قد هم في الاثبات بختم خير من جرادة وعلمت نفس على ما قال الفاضل حسن الفارسي في حاشية المطول فتأمل وأما الجواب عن الثاني فظاهرهما مر قوله عند علماء البلاغة قدبه لان المهمة في قول الجزئية عند علماء الميزان قوله قد يكون في قول الكلية مثلاً لوقلتا الانسان كاتب يكون قضية مهمة

أي بانها علم الباطن والبرهان

يكون في قول الجزئية بالاتفاق ولوقلتا الانسان حيوان يكون في قول الجزئية عند اهل الميزان
وفي قول الكلية عند اهل العربية لانه لو جعلناه في قول الجزئية يكون المعنى لبعض الانسان
حيوان مع ان البعض الآخر ايضا حيوان فيلزم الترجيح بلام خرج وهو باطل فتكون هذه
في قول الكلية بحسب خصوص المادة وارباب المنطق لا يعتبرون خصوص المادة قال شارح
ولولم الحكم الكلي في صورة كقولنا الانسان حيوان فذلك يكون زكراً على معنى المهمة
لاحقاً بحسب المادة انتهى فعلم ان اهل الميزان لا يكونون كون المهمة في بعض المواضع
في قول الكلية ولذلك قال عصام الدين في الاطول ان حكم ارباب الميزان بان كل
مهمة في قول الجزئية لا ينافي ان بعض المهمة في قول الكلية انتهى وقد نقل من الشيخ
ان مهمات العلوم كلية ولو قال بان المهمة قد تكون في قول الكلية لكان أولى مثلاً
يوم ان لا تكون المهمة في قول الكلية اصلاً ولو بالنظر الى خصوص المادة عند اصل
الميزان فتأمل وفي هذا لا يرد ان اصطلاح ما في الفن لا يصح بما يتعلق بالفن الآخر
ولا يحتاج الى جواب بان ذلك لا يضري الخطبة **واعلم** ان التوجيه ههنا يمكن بان
آخر منها انه ائمة الاصول جعلوا النكتة الموصوفة بالصفة العامة من الفاظ العموم
بعد اعتبار الاستغراق في العام وهذا دليل واضح على ان مرادهم بعمومها التعمول
والاستغراق لكل فرد ومنها ان تعليل الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف او لا
بان ما حذف الاستغراق على ذلك الحكم فيعم الحكم بعموم على ما نقرر في موضع
ومنها حذف المصنف وهو شائع اي كل طالب كل كثر اه كما قالوا في قوله تعالى كذا
يطبع الله على كل قلب متكبر ان كل متكبر ان ليس لمكبر واحد قلوب وهو ظاهر
ومنها ان النكتة قد تم باقتضاء المقام نحو علمت نفسي ما احضرت ونحوتم خيرتها
جرادة وقول معروف خير من صدقة ليبيعها اذى ومنها ان كلمة كل يعتبر دخولها
على الطالب بعد اعتبار اضافته الى الكثر فكأنه لوحظ منه فهم طالب كثر واصنف
كل اليه فيفيد كذا احاطة افراد المضاف اليه ايضا على ما قال صدر المختص الافا
وفيه يجب لان افادة احاطة افراد المضاف اليه غير صحيحة والما قالوا في الآية

أي العبارة المتنونة والمراد ان لا يراد بالكتب العلوم المدونة بل المراد بها أعم من العلوم المدونة او غير مدونة كعلم الخياطة ومن غير العلوم وهذا مأخوذ من إطلاق اللفظ ومن المقابلة أيضاً لقوله ولأن كل كثر علم أن الجوهري على أن أي حرف تفسير وما بعد عطف بيان لما قبله وأن صاحب الفتح ذهب إلى أنها حرف عطف فلا يجوز نصب مطلقاً على القولين وفيه شيء آخر وهو أنه يجب تأنيث لأن موصوف مؤنث ولو قال في مقام توضيح عبارة الشارح أن الكثر أعم من العلوم المدونة او غير مدونة ومن غير العلوم لكان أولى كما لا يخفى قوله من غير العلوم كالاموال مثلاً فإن من حق طالعها ان يعرفها بجهرتها كونه وسيله الى قضاء الحوائج وحصول الامال فالأولى ان يحذف من او يزداد في الشيء الثاني ويقال او من العلوم كما لا يخفى قوله والمواد ان من حق الج بصلح لان يكون كبرى القياس الأول كما مر قوله والآن يفيد ان لم يكن المراد ذلك لم يوجد شرط القياس الأول وهو كلية الكبرى فلم يفيد البيان المطلوب كما مر قوله والمقصود ذلك والمشار اليه بذلك قوله ان من حق كل طالب المسائل المنطقية الج وانما كان المقصود ذلك لان غرض الشارح بيان وجه تقديم تعريف المنطق المأخوذ من الموضوع والغاية مع ان المات لم يذكر شيئاً منها قوله فيخرج يعني ان العبارة المذكورة لا تساعد بظاهرها في وجه بالصرف عن ظاهرها اقبالاً في الثبوت في الاثبات قد يكون سور الكلية وفيه نظر لان سور الجزئية في الاثبات على ما قال العلامة التفارقي في شرح التلخيص وقد اشار اليه الشيخ في الاشارة والاشارة وقال ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميماً وتركه وادخال التنوين يوجب تخصيصاً فلا مهمة في لغة العرب انتهى ولان حق التور ان يرد على الموضوع والكثرة ليست بموضوع في القضية المذكورة والجواب عن الاول ان كون التنوين سور الجزئية غالباً لا كلياً لان النكتة المتنونة قد هم في الاثبات بختم خير من جرادة وعلمت نفس على ما قال الفاضل حسن الفارسي في حاشية المطول فتأمل وأما الجواب عن الثاني فظاهرهما مر قوله عند علماء البلاغة قدبه لان المهمة في قول الجزئية عند علماء الميزان قوله قد يكون في قول الكلية مثلاً لوقلتا الانسان كاتب يكون قضية مهمة

هذا هو الحق لا يخفى على من علم
 في هذه المسئلة لا يخفى على من علم
 في هذه المسئلة لا يخفى على من علم
 في هذه المسئلة لا يخفى على من علم

وإذا كان من علم
 في هذه المسئلة لا يخفى على من علم
 في هذه المسئلة لا يخفى على من علم

ان المضاف محذوف كما مر فلا حاجة الى ما ذكر من التوجيه اما الاول فظاهر واما الثاني
 فلان تلك القضية كلية لا معلقة **قوله** فاقول قد يرد على وجهها يمكن استفادتها مما
 ذكرنا الا ان الظاهر ان الثاني تأسيس لا تأكيد فالاول اشارة الى السؤال على التوجيه
 الاول وهو ان مذهب البعض لا يصح مطلقا على ان ذلك انما يتم اذا كان من اصل
 المنطق وهو م والى الجواب وهو ان الموجه مانع كفياد في الاحتمال وان الكلام
 هنا في الخطبة لا في المسائل فلا يضر الخروج عن اصطلاح القوم والثاني ايضا اشارة
 الى السؤال على التوجيه الثاني والجواب عنه ايضا اما السؤال فهو ان كون المهمة
 كلية في بعض المقام فمن ان علم كون المواد بها الكلية على ان الكلام هنا في اصطلاح
 كلام المنطوق فلا يصار الى قواعد المعاني والجواب عنها ظاهر مما **قوله** يعني ان طالب
 كل كسفة هكذا في اكثر النسخ والاولى ان كل طالب كل كسفة كما في بعض النسخ كما لا يخفى
قوله مضطربا اي مضطربا معتبرا عند العلماء فان الضبط يكون كل سبعة مطلوبة او يكونها
 مستندة على النسبة مثلا فانه لا يعتبر بل المقبر هو ضبط الموضوع او الغاية **قوله** جهة
 وحدة اي سبب الوحدة فان كل علم مسائل كثيرة بتجدها موضوعها او غير واحد
 وحدة اعتبارية **قوله** اذا حصل الشعور بها اي بتلك الكثرة **قوله** بتلك الجهة اي
 بتعريف ما خوذ من تلك الجهة **قوله** وقف على جميع تلك الكثرة اي حصل له القدرة
 الشاملة على تمييز مطلوبة عن غير مثلها علم التوابع من احوال الكلمة من حيث انها
 صالحة الاعراب والبناء فتقول هذه مسئلة لها تعلق بالاعراب والبناء وكل مسئلة
 كذلك فهي من التوابع وايضا هذه مسئلة ليس لها تعلق بهما وكل مسئلة كذلك فهي
 ليست من التوابع فاما من فوات مطلوبة ومن الاستغفال بغير مطلوبة **قوله** اي
 غايته القيمة الح والابتد من التصديق بنفاثة ما يمكن الشروع كما انه لا بد من التصديق
 بوجه ما على قاعدة الفلاسفة لانه على قاعدة المتكلمين لا يتوقف الشروع على التصديق
 بها لان الاختيار كاف فيه كما لا يخفى وقد علمنا ان كونها مسئلة لم لانه لو لم يكن كذلك
 وتما يحصل الفطور في انشاء التحصيل ويكونها مترتبة لانه لو لم يكن كذلك يحصل

ولذا اندرج كلمة من الدالة على التوجيه
 مسئلة

الفطور

الفطور في انشاء التحصيل ايضا في تعدد عن التحصيل وهو ظاهر ولو كانت تلك الفائدة مهمة
 لم مترتبة عليها في الواقع يزاد السعي والسرور في انشاء التحصيل ولولم ترتب عليها
 يحصل الفطور ولا بد ايضا من ان تكون معدا بها حتى لا يكون عبثا عرقا ولولم
 قيد بها اعتمادا على التبادر وفيه نظر لانه مشترك فالاولى هو التقييد والجواب ان
 قيد المهمة يعني عنه فثا مل والامن من محذورات التحصيل امر مطلوب لذوي
 العقول السليمة **قوله** ولا يفتقر عدم الفطور من كمال السرور والتلذذ فهو مما يرتب
 عليه **قال الشارح العلامة** كونها باهتة عن الاعراض الذاتية الح فبها ان الجملة الواحدة
 الذاتية هي نفس الموضوع على ما هو المشهور وهناك كلام قد ذكرته في الحاشية **قال**
الشارح وحدة حقيقة او اعتبارية مثال الاول الجسم الطبيعي فانه موضوع العلم
 الطبيعي ومثال الثاني الجسم التعليمي والسطحي والخط فانها موضوع علم الهند
 وهو واحد بالوحدة الاعتبارية لانها داخل تحت المقدار او الكتاب والسنة والا جمع
 والقياس فانها موضوع علم الاصول وواحدة وحدة اعتبارية لانها داخل تحت
 الميث للتحكم الشرعي وقرنها كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية **قال الشارح** ككونها
 اي ككون المسائل المنطقية التي لتحصيل سائر العلوم اما استبعادها فهو ان تلك المسائل
 مستبقة العظمة ومفضية اليها وفيه ايضا ان نفس العظمة هي الجملة الواحدة العرضية
 على ما هو المشهور وفيه كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية **قال الشارح** بقويف العلوم
 اشارة الى المواد بالمعرفة بجهة الوحدة وهو المعرفة بتعريف العلوم الماخوذ منها **قوله**
 اي والشعور بغايتها **قوله** واعلم ان المتبادر غايتها معطوف على تعريف العلوم وهو
 ليس بظاهرا لان البناء في المعطوف عليه للاستقانة في المعطوف صله فلا يكون الكلام
 على سبق واحد ويمكن ان يقال انه معطوف على الشعور بمحذوف المضاف اي على
 تقديم شعور غايتها وموضوعها او معطوف على صله الشعور المحذوف اي على تقديم
 الشعور بها وغايتها وموضوعها لما ذكره المحقق بيان لمحصل المعنى وقيل انه اشارة
 الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان تكون الغاية دا

وهو ان كان المراد بالجملة المهمة في نفس
 الامر فلا حاجة الى التقييد وان كان المراد
 به المهمة في نظر الطالب فالتقييد لازم
 الا انه الاول هو المتبادر ولذا قال
 فالاولى ولم يقل فالصواب فتعذر
 مسئلة

تحت الباء اي الشعور بالمسائل بتعريف العلوم وبشعور الغاية والموضوع انتهى ولا يخفى
ما فيه من الركائز لان الظاهر من السيق ان العادة جرت على تقديم الشعور ان
الثلة لا على تقديم شعور المسائل الحاصل بالطرق الثلاثة ولان التعريف من قبل العلوم
وما عطف عليه من قبل العلم هذا وفائدة التفسير الثاني ظاهر وهو ان الشعور
الاول تصور ذلك الشعورين الاخيرين فانهما تصديقان فتأمل **قوله** ليزداد
جدا الى مستدرك وهو ظاهر ولو قال على ما عر لارد عليه المناقشة فتبصر **قوله**
ولا يكون سعيه عبثا وضلا لا وفيه نظر لان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون التصديق
بتلك الفائدة ولا يكون سعيهم عبثا والجواب ان من لم يصنعه بامر بالاي من من ان
يكون سعيه عبثا في نظر فانه لو قيل له هذا عبث ولا فائدة له لم يما يقبله ولا يكون
عنده **قوله** اي التصديق بموضوعها ولو قال بموضوعية موضوعها كان **اولى واعلم**
ان التصديق بآنية الموضوع من اجزاء العلوم على ما هو المشهور فهذا ليس من المقدمة
وان التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال مثلا موضوع المنطق المعلومات التصو
والتصديقية من حيث انها موصلة ايضا لا قريبا او بعيدا او بعدا وبالعكس من المقدمة
وان تصور من المبادى التصورية وان اشتمل التعريف بالموضوع جاز الاكفاء بالذكر
الضمنية والآخرة التصريح بموضوعية وفائدة هذا التصديق امران الاول ان يحصل
البصيرة الكاملة بتميز الذي لان تمايز العلوم في انفسها بموضوعها والثاني ان يتميز
المقصود بالذات عن المقصود بالغرض ليرتم اكثر منه على ما قال الشارح العلامة في
بعض تصانيفه **قوله** ليميز العلم المطلوب عند الطالب عن غير اي ليميز العلم
المطلوب به اي بالتصديق المذكور عن غيره فان قلت ان هذا التصديق كيف يفيد
امتيار العلم عما عداه قلت انه يتوصل به الى قاعدة كلية وهي ان كل مسألة يبحث فيها
عن كذا فهي من هذا العلم على انه يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه بالتصديق
المذكور وسبيلة الى ما به التميز لا انه ما به التميز كما هو المتبادر فلا تغفل **قوله** ويزداد
بصيرة في طلبه وانما قال يزداد لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وهذا حق على

هذا القول هو الذي
في المتن وهو ان
الشعور بالعلوم
هو الذي يميز
العلوم عن بعضها
وذلك هو الذي
يكون سعيه عبثا
ولا فائدة له

لا طوفان القضايا من الموضوع والمجول
والمقدم والثاني
بان يقال المعلومات التصورية والتصديقية
من تلك الحقيقة موضوع المنطق
ان الادراكات المنطقية بالموضوع

فان الصلة محذوفة لظهورها بالمتبادر
من الباء السببية هو السبب القريب
وهو ليس بمقصود بل المقصود هو
السببية في الجملة ولو بعيدا

تقدير

تقدير تقدم التمييز الحاصل بالتعريف لا مطلقا **قوله** وخلاصة الكلام وحصل الكلام ان
كل كنه يقدر باجته واحدة من حق طالها ان يعرفها بالتعريف المأخوذ عن تلك الجهة
وكل علم مدون كذلك وان يعرف غايتها فلذلك جرى عادة العلماء الى ولو قرر الخلا
على ترتيب القياس المذكور كان **اولى قوله** ايضا مصدرا اض بمعنى عاده فيكون المعنى
عاده معرفة الغاية عاده افعيه نظر لانه لم يسبق والجواب ان المعنى عاده الحكم بالآلية
او الياقة نفسها او المعروفة فتأمل **قوله** كذلك صفة المصدر محذوف اي من حق ان يعرف
غايتها معرفة مثل معرفة الكثر بها في كونها قبل الشروع او الياقة **قوله** لكن تقديم الشعور
بالموضوع يعني ان التعليل المذكور في ضمنه لان كل علم ايج فاصر عن المعلن وهو تقديم
الامور الثلاثة للتقديم الامر من كما يفيد التعليل **قوله** اي التصديق بموضوعية الموضوع
احتراز عن التصديق بوجود الموضوع وعن تصور كما امر **قوله** فاقبل اي فاقبل في ان
لا يتوقف عليه صحة الكلام او اللزوم في الحقيقة متحقق وان لم يتحقق ظاهرا كما يظهر ذلك
فما سيجي في رجب الاولوية **قوله** ان كان علما مدونا اي ان كان ما ذكر من الكثر
المطلوبه علما مدونا وانما يفيد به ذلك لبعض تلك الكثر ليس له موضوع يبحث عن امر اض
الذاتية وهو ظاهر **اولى** ان يقول ان كانت علما مدونا كما في بعض النسخ فيقه نظر
وهو ان اسم كان مبتدأ في الاصل والمبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقة
المعروف ومثله من كانت امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر والى لكونه محط
الفائدة **قوله** كان **اولى** والنام ويمكن الجواب بان المقصود بما سبق ان نحصل
قبل الشروع في تحصيل تلك الكثر مما ينبغي وتلك البصيرة لا تنحصر في امرين والامور
ثلاثة على ما كان في الصغرى للعلامة الكرى ولو ذكر الشعور بالموضوع في انشاء التقرير
لا ينظم القياس المذكور لانه لا يقال كل كثر كذلك من حق طالها ان يعرفها بتلك
الجهة وان يعرف غايتها وان يعرف موضوعها الا ان يفيد في الموضوع الاخير فلا تكون
تلك الامور على نسق واحد فاخذ ما يجري كليات وترك ما لا يجري على ان التصديق بموضوعية
الموضوع قد يستغنى عنه لما قرر من الاكفاء بالذكر فالاعتناء لشانه قليل وانما قوله وموضوع

وجه الاولوية ظهوره بفتح النسخة المشار
اليها بغيره فيكون من حق كل طالها
او عليه كما لا يخفى

وجه الاولوية هو الاستغناء عن التأويل

فإن من الذكر الضمني والتصريح لأن جهة الوحدة أعم من الذاتية والعرضية فالذاتية اشتان
إلى التصديق بموضوعية الموضوع لأننا نقول إن الأعم لا يدل على الاختصاص أصلاً نعم لو حمل قوله
إن يعرفها بتلك الجهة على التصور بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها على
التصديق بموضوعها بخلاف المضاف لم يجد كل البعد إلا أنه يحتاج إلى الاستخدام والتقدير
في نظم الكلام أي إن كانت من العلوم حذف لظهوره أمّا ما قيل في وجه التأمل أنه
يمكن أن يكون ضميرها في قوله ويحصل الشعور بها راجعاً إلى الجهة مراد به جهة الوحدة
الذاتية بطريق الاستخدام أو إلى الكثرة على أن يكون المراد بالشعور التصديق بالموضوع
فإن الشعور بالكثرة لازم للتصديق بموضوعية الموضوع فيكون من فيل ذكر اللازم وإرادة
الملزوم فنظور فيه لأنه الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم دون العكس على أنه قد
إن كانت من العلوم واجب اعتبار حينئذ مع أن ظاهر كلامه حال عن الإشارة إليه
وكذلك لا يدل على الأولوية فتأمل **قوله والعرض** وهو المجهول على الشيء الخارج عنه
حمل مواطأة كما هو المتبادر من إطلاقهم ولذلك قال السيد المحققين في حاشيته المطابع
قد يذكر في الأمثلة ما هو مبداء المجهول على قياس استأنهم في أمثلة الكميات وجوز
المسعود الشرواني كون المراد بالمجهول أعم منه ومن المجهول اشتقاقاً فلا يكون في ذلك
مساسحة **قوله** لذاته الأعم للماجل لاصلة كما يتبادر إليه إلا ذهناً وكذا الكلام
في الباقي **قوله** لجزئه سواء كان أعم أو مساوياً كالماشئ والمتحرك بالإرادة بالقول فأنهما
لاحقان بواسطة الحيوان وهذا مذهب المتأخرين وهو ليس بتحقيق ومذهب
القدماء أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض القريبة وإذا بحث في الفرق عن
ذلك فيد باهر مساوٍ لموضوع الفن ولما لم يكن ذلك القيد مذكوراً ظن المتأخرون
أنه يبحث عنه مطلقاً وذلك ظن فاسد منهم على ما نقرر في موضع وقال بعض المدققين
ليس النزاع في كون الجزء الأعم واسطة في العوض لفظياً يرجع إلى تفسير اللفظ بل
نزاع معنوي مثله أنه يبحث عنه في العلوم المدونة في الواقع أو أنه هل ينبغي أن
يبحث عنها فيما هو أعم منه أم لا نزاع معنوي يليق أن يقع معركته للأراء فتأمل **قوله**

[Handwritten note:] ~~... ..~~

لا تعجب وهو يطلق على ادراك الامور الغريبة وعلى الصيغة الانفعالية التابعة لذلك الاكثار
 الحاصلة للنفس الناطقة وذلك الاطلاق انما يطرق الاشتراك والحقيقة والمجاز والاشتر
 هو الراجح والمنعجب بالمعنى الاول مثال اللاحق لذاته وبالمعنى الثاني مثال اللاحق لامر خارج فالمر
 ههنا هو المعنى الاول وفيه مسامحة من وجهين الاول انه ذكر المأخذ واريد المشتق كما قر
 والثاني انه لاحق للانسان بواسطة النفس الناطقة واللسان مركب في الخارج منها و
 البدن **واعلم** انهم اختلفوا في ان الحواس مدركة كما ان الناطقة كذلك والمدرك هو
 النفس فقط والى الثاني ذهب الجمهور فتمثيل العوارض لذات الانسان بادراك الامور
 الغريبة انما هو على الرأي الاول دون الثاني على ما في بعض حواشي المطالع فتأمل **قوله**
 والحركة بالارادة الى لا يقال ان المتحرك بالارادة جزء الحيوان فهو جزء الانسان لان
 جزء الجزء جزء فلا يصح التمثيل به لاننا نقول ان الجزء ما هو مبدأ الحركة بالارادة وانما
 نفس الحركة بالارادة فالمراد بها هو الانتقال من مكان الى مكان هو لاحق بواسطة الحيوان
 فيصيح التمثيل به **قوله** والضحك للانسان هكذا في اكثر الشرح وهو الملايم لاختاره وهو المشهور
 في هذا المقام ايضا وفي بعض النسخ الضاحك للانسان وهو صحيح كذلك والمراد به
 الضحك بالقلب وهو لاحق له بواسطة انه متعجب ويصح اعتبار كل من المعينين وههنا
 مباحث شريفة لا يتجملها المقام فان شئت التفصيل فارجح الى رسالة جهة الوحدة وحاشيتنا
 عليها والله التوفيق **قوله** يبحث عن اى عن الاعراض الذاتية او عن احوال النصوص

وجه ان هذا نظر حلي وهو ان الانسان
مرتبة من الحيوان الناطق فكل من هذه مدرجة
واما النظر الدقيق فهو ان بعض اجزاء
الحيوان مدرجة دون البعض الآخر

يكون متعلقة بالثبوت أي يبحث عن الأعراض المنطوق بها للتصورات والتعديقات من حيث
 الحق وكلها اصح في المقصود مما اشار اليه المحتش من كونها للتفصيل فيكون **قوله** **قوله**
 باعتبار المعنى يعني ان الأعراض في معنى المشتقات فيصح تعلق حرف الجر بها بهذا الاعتبار
قوله أي الواحق لان العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته **قوله** والضمير راجع الى
 التصورات والتعديقات الى الأعراض الذاتية كما زعم برهان الذين فانه قال ان قيد
 الجنية لتخصيص الأعراض الذاتية ولا يخفى ان كلا من قيد الأعراض ومن قيد الموضوع
 يستلزم الآخر الا ان الاقرب الى الفهم ما ذكره المحتش ولذا استمر ان قيد الجنية قيد
 الموضوع وهو هنا بحث تعريف مذکور في الحاشية **قوله** اذا الجنية قيد الموضوع أي
 هذه الجنية المذكورة في هذا التعريف أو الجنية المذكورة في تعريف العلوم مطلقاً
 والثاني هو المتبادر في مقام التحليل وفيه أنه قد يكون جنة البحث بان يكون بياناً
 لنوع الأعراض الذاتية المبكوت عنها وقد ذكرته في الحاشية فلما رجع برهان الذين
 ضمير من حيث نفقها الى التصورات والتعديقات وقال ان هذه الجنية البحث
 فيكون المعنى عن العوارض الذاتية المثبتة للتصورات والتعديقات من حيث نفع
 التصورات والتعديقات في الايصال الى المجهولات لكان صواباً فخطأ المحتش
 في الحصر على كون قيد الجنية قيد الموضوع فانه يحتمل ان يكون بياناً للجنية والبرهان
 اخطأ في القول بتوقف الايصال الى المجهول على تلك الاوصاف على مذاق المحتش
ثم اعلم انه نفس الايصال الى المجهول لا يتوقف على معرفة تلك الاوصاف لان من
 لم يعرف علم المنطق بقدر على اكتساب المجهولات فالحق مع المحتش انما ينبغي
 الفكر عن فاسد محتاج الى المعرفة والا لا يكون المنطق محتاجاً اليه فالحق مع البرهان
 الذين الحاصل ان قيد الجنية يحتمل الامر من فاشمل **قوله** فلا يرد اي اذا كان ضمير
 نفقها راجعاً الى التصورات والتعديقات فلا يرد ما قيل الحق ولا يكون ماد كمن
 القائل في الجواب محتاجاً اليه **قوله** للتصورات والتعديقات المراد للتصورات
 والمصدق بها **قوله** ولا دخل لها اي لا دخل للأعراض في الايصال اذ الكاسب هو
 هذا قوله الموراد وذلك لا يرد قد ذكر برهان الذين بقوله
 البرهان قد من مستند بانك ما له
 فانه قد من التناقض لا تقدم انه اي الجوان

على ما قاله الشارح العلاقة في قبول البداهة
 فاذ كان قيد الجنية محتجلاً يجوز الحمل
 عليه فيرد ما قيل ويحتاج الى الجواب
 الذي ذكر برهان الذين
 فان كان قيد الأعراض الذاتية
 الامر من حيث نفقها الى التصورات
 ونفقها الى الأعراض والى التصورات
 والتعديقات
 وجهه انه راجع ضمير نفقها الى التصورات
 والتعديقات اذا كان بياناً للجنية
 او لا يكون سلباً عن السؤال
 فظهر ان النزاع بينهما النفي وانما يمكن
 تحصيل المجهول بدون معرفة تلك الاحوال
 لكنه كدوات العجز عما في شريح
 حكمة الاشراق
قوله محتاجاً اليه محصوراً ما ذكره القائل
 في الجواب انه لا بد من معرفة الجنية
 والنسبية والحكمة الشافقة مثلاً اذا كان
 الحيوان الناطق حراً تاماً حتى يتميز
 الحد عن الرسم وفيه نظر لان توقف
 تمييز الحد عن الرسم لا يستلزم توقف
 الايصال فاشمل

ان يكون المقصود من البحث عن الأعراض المنطوق بها للتصورات والتعديقات من حيث
 الحق وكلها اصح في المقصود مما اشار اليه المحتش من كونها للتفصيل فيكون
 باعتبار المعنى يعني ان الأعراض في معنى المشتقات فيصح تعلق حرف الجر بها بهذا الاعتبار
قوله أي الواحق لان العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته **قوله** والضمير راجع الى
 التصورات والتعديقات الى الأعراض الذاتية كما زعم برهان الذين فانه قال ان قيد
 الجنية لتخصيص الأعراض الذاتية ولا يخفى ان كلا من قيد الأعراض ومن قيد الموضوع
 يستلزم الآخر الا ان الاقرب الى الفهم ما ذكره المحتش ولذا استمر ان قيد الجنية قيد
 الموضوع وهو هنا بحث تعريف مذکور في الحاشية **قوله** اذا الجنية قيد الموضوع أي
 هذه الجنية المذكورة في هذا التعريف أو الجنية المذكورة في تعريف العلوم مطلقاً
 والثاني هو المتبادر في مقام التحليل وفيه أنه قد يكون جنة البحث بان يكون بياناً
 لنوع الأعراض الذاتية المبكوت عنها وقد ذكرته في الحاشية فلما رجع برهان الذين
 ضمير من حيث نفقها الى التصورات والتعديقات وقال ان هذه الجنية البحث
 فيكون المعنى عن العوارض الذاتية المثبتة للتصورات والتعديقات من حيث نفع
 التصورات والتعديقات في الايصال الى المجهولات لكان صواباً فخطأ المحتش
 في الحصر على كون قيد الجنية قيد الموضوع فانه يحتمل ان يكون بياناً للجنية والبرهان
 اخطأ في القول بتوقف الايصال الى المجهول على تلك الاوصاف على مذاق المحتش
ثم اعلم انه نفس الايصال الى المجهول لا يتوقف على معرفة تلك الاوصاف لان من
 لم يعرف علم المنطق بقدر على اكتساب المجهولات فالحق مع المحتش انما ينبغي
 الفكر عن فاسد محتاج الى المعرفة والا لا يكون المنطق محتاجاً اليه فالحق مع البرهان
 الذين الحاصل ان قيد الجنية يحتمل الامر من فاشمل **قوله** فلا يرد اي اذا كان ضمير
 نفقها راجعاً الى التصورات والتعديقات فلا يرد ما قيل الحق ولا يكون ماد كمن
 القائل في الجواب محتاجاً اليه **قوله** للتصورات والتعديقات المراد للتصورات
 والمصدق بها **قوله** ولا دخل لها اي لا دخل للأعراض في الايصال اذ الكاسب هو
 هذا قوله الموراد وذلك لا يرد قد ذكر برهان الذين بقوله
 البرهان قد من مستند بانك ما له
 فانه قد من التناقض لا تقدم انه اي الجوان

المعلومات نفسه فوصفه ليس بموصل ولا جزئ ولا شرط ايضاً تام **قوله** والمقصود اي
 مقصود صاحب التعريف من تقييد الموضوع بهذا القيد ان المنطق الحق فائدة قيد الجنية
 هو الاحتراز عن بعض احوال المعلومات اللاحقة لها لكن لحوقها ليس من تلك الجنية من
 كون تلك المعلومات ممكنة وحادثة وقديمة وعرضية وجوهراً ومتخيلة وغير ذلك وكب
 ذلك انه لو بحث في المنطق عن جميع احوالها لكان جميع العلوم علماً واحداً وهو باطل
 ومن هنا ظهر جواز كون قيد الجنية جهة البحث كما مر **قوله** عن احوالها اي احوال المعلومات
 التصورية والتعديقية **قوله** باعتبار نفقها الباشمعلق ليجت ضمير نفقها راجع
 الى التصورات والتعديقات ولا يتعلق بقوله اللاحقة على مذاق المحتش كما لا يخفى **قوله**
 وتلك الاحوال اي الأعراض الذاتية المجردة مواطاة كما هو المتبادر **قوله** هي الايصال
 وقد عرفت ان المراد بالعرض الذاتي هو الخارج المجهول مواطاة كما هو المتبادر فذكر
 المأخذ واريد المشتق **قوله** كما في الحدود والرسم اي كالا يصال الذي وجد في
 الحدود والرسم والظاهرة اراد بالجمع ما فوق الواحد فالاولى كالا قول الشارح
 ليكون مناسباً للاقيسة او الاقيسة الافتراضية والاستثنائية ليكون الموصل الى التصور
 والموصل الى التصديق على نسق واحد فقولنا هذا احد تام في قولنا ان يقال هذا موصل الى الكنه
 وهذا شكل اول في قولنا ان يقال هذا موصل الى المجهول التصديق مثلاً ولعله اراد بالاقيسة
 الى يكون الاستقراء والتعميل داخل فيهما **قوله** وما يتوقف عليه الايصال معطوف على
 الايصال لا يقال انه منافض لما مر من ان الاحوال لا دخل لها في الايصال ضرورة ان ما
 يتوقف عليه الايصال لم يدخل فيه لا بالقول ان المضاف محذوف اي تلك الاحوال هي
 الايصال وحال ما يتوقف عليه الايصال مثلاً ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه
 فالحيوان ما يتوقف عليه الايصال وحال قولنا جنس او ان قوله ما يتوقف عليه الايصال
 في قولنا موصل ايضاً لا بأس طر ضمنية او موصل ايضاً لا بعيد او ابعد وكذا الكلام في البيا
 هذا كله ان اريد بقولنا ما يتوقف عليه الايصال الماصدق وان اريد المفهوم لا يحتاج
 الكلام الى التوجيه فانه هذا المفهوم مرجع للمجهولات المذكورة في المبادئ فاشمل **قوله**

المقصود من البحث عن الأعراض المنطوق بها للتصورات والتعديقات من حيث
 الحق وكلها اصح في المقصود مما اشار اليه المحتش من كونها للتفصيل فيكون
 باعتبار المعنى يعني ان الأعراض في معنى المشتقات فيصح تعلق حرف الجر بها بهذا الاعتبار
قوله أي الواحق لان العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته **قوله** والضمير راجع الى
 التصورات والتعديقات الى الأعراض الذاتية كما زعم برهان الذين فانه قال ان قيد
 الجنية لتخصيص الأعراض الذاتية ولا يخفى ان كلا من قيد الأعراض ومن قيد الموضوع
 يستلزم الآخر الا ان الاقرب الى الفهم ما ذكره المحتش ولذا استمر ان قيد الجنية قيد
 الموضوع وهو هنا بحث تعريف مذکور في الحاشية **قوله** اذا الجنية قيد الموضوع أي
 هذه الجنية المذكورة في هذا التعريف أو الجنية المذكورة في تعريف العلوم مطلقاً
 والثاني هو المتبادر في مقام التحليل وفيه أنه قد يكون جنة البحث بان يكون بياناً
 لنوع الأعراض الذاتية المبكوت عنها وقد ذكرته في الحاشية فلما رجع برهان الذين
 ضمير من حيث نفقها الى التصورات والتعديقات وقال ان هذه الجنية البحث
 فيكون المعنى عن العوارض الذاتية المثبتة للتصورات والتعديقات من حيث نفع
 التصورات والتعديقات في الايصال الى المجهولات لكان صواباً فخطأ المحتش
 في الحصر على كون قيد الجنية قيد الموضوع فانه يحتمل ان يكون بياناً للجنية والبرهان
 اخطأ في القول بتوقف الايصال الى المجهول على تلك الاوصاف على مذاق المحتش
ثم اعلم انه نفس الايصال الى المجهول لا يتوقف على معرفة تلك الاوصاف لان من
 لم يعرف علم المنطق بقدر على اكتساب المجهولات فالحق مع المحتش انما ينبغي
 الفكر عن فاسد محتاج الى المعرفة والا لا يكون المنطق محتاجاً اليه فالحق مع البرهان
 الذين الحاصل ان قيد الجنية يحتمل الامر من فاشمل **قوله** فلا يرد اي اذا كان ضمير
 نفقها راجعاً الى التصورات والتعديقات فلا يرد ما قيل الحق ولا يكون ماد كمن
 القائل في الجواب محتاجاً اليه **قوله** للتصورات والتعديقات المراد للتصورات
 والمصدق بها **قوله** ولا دخل لها اي لا دخل للأعراض في الايصال اذ الكاسب هو
 هذا قوله الموراد وذلك لا يرد قد ذكر برهان الذين بقوله
 البرهان قد من مستند بانك ما له
 فانه قد من التناقض لا تقدم انه اي الجوان

هذا هو المقصود من البحث عن الأعراض المنطوق بها للتصورات والتعديقات من حيث
 الحق وكلها اصح في المقصود مما اشار اليه المحتش من كونها للتفصيل فيكون
 باعتبار المعنى يعني ان الأعراض في معنى المشتقات فيصح تعلق حرف الجر بها بهذا الاعتبار
قوله أي الواحق لان العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته **قوله** والضمير راجع الى
 التصورات والتعديقات الى الأعراض الذاتية كما زعم برهان الذين فانه قال ان قيد
 الجنية لتخصيص الأعراض الذاتية ولا يخفى ان كلا من قيد الأعراض ومن قيد الموضوع
 يستلزم الآخر الا ان الاقرب الى الفهم ما ذكره المحتش ولذا استمر ان قيد الجنية قيد
 الموضوع وهو هنا بحث تعريف مذکور في الحاشية **قوله** اذا الجنية قيد الموضوع أي
 هذه الجنية المذكورة في هذا التعريف أو الجنية المذكورة في تعريف العلوم مطلقاً
 والثاني هو المتبادر في مقام التحليل وفيه أنه قد يكون جنة البحث بان يكون بياناً
 لنوع الأعراض الذاتية المبكوت عنها وقد ذكرته في الحاشية فلما رجع برهان الذين
 ضمير من حيث نفقها الى التصورات والتعديقات وقال ان هذه الجنية البحث
 فيكون المعنى عن العوارض الذاتية المثبتة للتصورات والتعديقات من حيث نفع
 التصورات والتعديقات في الايصال الى المجهولات لكان صواباً فخطأ المحتش
 في الحصر على كون قيد الجنية قيد الموضوع فانه يحتمل ان يكون بياناً للجنية والبرهان
 اخطأ في القول بتوقف الايصال الى المجهول على تلك الاوصاف على مذاق المحتش
ثم اعلم انه نفس الايصال الى المجهول لا يتوقف على معرفة تلك الاوصاف لان من
 لم يعرف علم المنطق بقدر على اكتساب المجهولات فالحق مع المحتش انما ينبغي
 الفكر عن فاسد محتاج الى المعرفة والا لا يكون المنطق محتاجاً اليه فالحق مع البرهان
 الذين الحاصل ان قيد الجنية يحتمل الامر من فاشمل **قوله** فلا يرد اي اذا كان ضمير
 نفقها راجعاً الى التصورات والتعديقات فلا يرد ما قيل الحق ولا يكون ماد كمن
 القائل في الجواب محتاجاً اليه **قوله** للتصورات والتعديقات المراد للتصورات
 والمصدق بها **قوله** ولا دخل لها اي لا دخل للأعراض في الايصال اذ الكاسب هو
 هذا قوله الموراد وذلك لا يرد قد ذكر برهان الذين بقوله
 البرهان قد من مستند بانك ما له
 فانه قد من التناقض لا تقدم انه اي الجوان

في الترتيب فان في الامور اسما
 في تطبيق الترتيب الثالث فانه
 انما هو من كلام المحتش ان الموقوف عليه
 من الاموال لا يعود فيها فاشمل

أرى كما صدق عليه الكلي فلا يكون
والكلي هو الوجودات التي لا تتغير
والإبصار هو صفات المتغير

لكون التصورات كلية الخ وفيه مسامحة ظاهرة لما قرر من أن الأحوال هي المجموعات
مواطاة فالمواد كالكلية والذاتي والعرضي وكذلك الكلام في غيرها وترك النوع
والعرض العام أمالاً في ضد التمثيل وأقالان كلامهما لا يخ عن شئ فتبصر هذه المسألة
قوله فإن الموصل إلى التصورات يتوقف على هذه الأحوال أي على معروضات هذه
الأحوال توقف الكل على الأجزاء وهذا غايي لا يكتفى على قول من يجوز التعريف بالمفرد والوجود العام
قوله بلا واسطة احتراز عن الأقيسة فإنها تتوقف على الكليات الخمس بواسطة
القضايا المتوقفة على أطرافها من الموضوع والمجمل **قوله** وكون التصديقات
قضية أي ككون كل واحد من التصديقات قضية أه ففيه مسامحة أيضاً
أن هذه الأمور أحوال مثلاً يقال هذه قضية أو شرطية أو منفصلة أو غير ذلك فتأمل **قوله**
لموضوع المنطق مبدء بصفة الإبصار وهي المراد بنفها في الإبصار في قول الشارح من
حيث نفها في الإبصار على ما نقل عنه والنفع في الإبصار لا يتحقق في الموصل أيضاً لأن
أو بعيداً أو أبعد وفيه مناقشة لأن المتبادر من النفع في الإبصار أنها أسباب بعيدة
للإبصار وليست بموصلة فيكون ظاهر في المبادئ ولوقال من حيث أنها توصل لكان
أولى فتأمل ثم هذا القول متفرع على ما مر من أن الإبصار وما يتوقف عليه الإبصار
أعراض ذاتية تنبئ في الفن بالبراهين **قوله** لأنفس الإبصار لأن الموضوع وفيه لا بد
وأن يكونا مسامحين فيه على ما تقر في موضوعه ويمكن أن يقال أن الإبصار مطلقاً في موضوع
والنوع أعراض ذاتية على ما قال سيد المحققين وغيره **قوله** بل الإبصار إلى أن يقال
عنه مستدرك لأن قوله وتلك الأحوال يعني عنه **قوله** محمولها الإبصار أي الإبصار
القريب **قوله** أو ما يتوقف عليه الإبصار البعيد من الكليات الخمس والقضايا أو أطرافها
أي الأحوال ما يتوقف عليه الإبصار وهي الإبصاليات البعيدة فيكون حاصل السؤال
ليس في المنطق مسئلة محمولها الإبصار القريب والجيد ولا بعد وحاصل الجواب
أن المراد بالبحث عن هذه الأحوال هو رحيب البحث عن مجموعات المسائل إليه وليس المراد
مطلقاً محمولات في الفن حتى يرد السؤال **قوله** بلا واسطة أي موصل

فببصر
المستفاد من قوله وتلك الأحوال
الإبصار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله

أيضاً لا حاصل بلا واسطة ضمنية وهو الإبصار القريب كالحذ والرسم وأما ما يتوقف هذا
الإبصار من الكليات من الذاتي والعرضي والجنس والفصل والخاصة فهو يوصل أيضاً
بواسطة ضمنية وهو الإبصار البعيد فإن تجرداً من هذه الأمور لا يوصل إلى التصور
ما لم ينضم إليه آخر يحصل منها الحذ والرسم فتأمل **قوله** وقس على هذا أي قس على
التصور المعنوي التصديق فإنه إذا حكم على المعلوم التصديق بأنه شكل أول أو ضرب
أول منه أو قياس افتراضي أو استثنائي أو استقرائي أو تمثيلي كان معناه موصل إلى كليات
أيضاً بلا واسطة وهو الإبصار القريب وإذا حكم عليه بأنه قضية أو عكس قضية أو
قضية أخرى كان معناه أنه موصل بواسطة ضمنية وهو الإبصار البعيد فإنها ما لم ينضم
إليه واسطة ضمنية لا يوصل إلى التصديق وخلاصة الكلام في هذا المقام أن المنطوق يبحث عن
الأعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تقدّم تقدّم تلك الأعراض على سبيل
التفصيل وكانت مشتركة في معنى الإبصار مطلقاً وبيان أخرى في معنى الإبصار وما
يتوقف عليه الإبصار عبر عنها بما ذكره قطعاً للتطويل اللازم من التفصيل كما مر وبالله
التوفيق **قال الشارح** العلماء أو عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانية الاختصاص والمفهوم
الثانية **قوله** أو في الخارج ظرف مستقر صفة لا مرد ليس ظرف لغو ليجازي أي لا يوصف
المعقولات شئ موجود في الخارج باعتبار وجوده الخارجي بخصوصه أي لا يكون منشأ
الاتصاف بها الوجود الخارجي مثل الشواذ للجبتي فإن منشأ عرودته ليس الوجود
الخارجي لا وجوده الذهني بل إن يكون منشأ الاتصاف هو الوجود الذهني بخصوصه ولكن
الكلام في إفادة كلام الشارح كونه المنشأ الوجود الذهني بخصوصه ذلك الوجود المطلق
والوجود الخارجي بخصوصه فالأول هو اللازم الذهني والثاني هو اللازم الماهية والثالث
اللازم الوجود الخارجي فقوله حال وجوده في الخارج تصور المعنى لا تقدير الأعراب **قوله**
بل هي من الأعراض الذهنية أي المعقولات الثانية هي الأحوال اللاحقة للمعقولات الأولى
في الذهن وهذا ليس بداخل في تفسير كلام الشارح بل هو تنبيه على المواد في المقام
قوله كالكلية مثال لمطلق المعقولات الثانية لا للمعقولات الثانية التي هي الموضوع

أي في الموضوعات الخارجية في غير الأول
ويكون عنوان الموضوع هو العنوان الثاني
والأول هو العنوان الأول وهو الموضوع
والثاني هو العنوان الثاني وهو الموضوع
والثالث هو العنوان الثالث وهو الموضوع

وهذا هو المعنى الذي مر منه من أنه غايي
أو على قوله لا يجوز التعريف بالمفرد
مسألة

الوجود المطلق
في غير ذلك

أي العارض بسبب الوجود الذهني
حتى يرد أن الحد من تلق يجب تقديمه على
الحد
والكلية قوله التي يجازي بها صفة
بلا نزاع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطاهرين

لخصوصها فانها محمولات على الاولى **قوله** والجزيئة وهي عارضة للمفهوم باعتبار وجوده في
الذهن وما استظهر من انه كل ما وجد في الخارج فهو جزئي فهو ليس على ظاهره بل معناه
انه اذا وجد في الذهن فهو جزئي شتملا يذهب عليك ان ذكر الجزئية استدلالا على اعراضها بانها
لان الجزئي لا يعرف ولا يعرف به ولا يستعمل في العلوم القضايا الشخصية ايضا فكل ما قيل
قوله اي شتمل تلك المعقولات الثانية فضمير تنطبق راجع الى المعقولات الثانية لا الى
الاعراض الذاتية كما زعم البرهان فالمنظور في البحث عن احوالها اي عن احوال المعقولات
الثانية اشتمالها على المعقولات الاولى الموصلة الى الجبرولات فلو لا اشتمالها عليها تمام
عن احوالها فلا يبحث عن احوالها مطلقا بل مقيدة **قوله** اي يجري على المعقولات الثانية
تفسير للبحث المقيد بقيد الاشتمال وهو على صفة الجبرول وهو المناسب لقوله يبحث **قوله**
احكام جمع حكم بمعنى محكوم به **قوله** يبحث تنقري متعلق يجري اي يبحث عن احوالها
السايرة الى المعقولات الاولى لان الغرض الاصل في معرفة احوال المعقولات الاولى
الموصلة الى المجعولات كما لا يخفى **قوله** نخرج في ذلك اي في علم حال كل منها **قوله** الى
احكام تلك المعقولات اي الى احوال المعقولات الثانية المشتملة على احوال المعقولات الاولى
اي نرجع الى القاعدة الكلية بان يقال مثلا الحيوان الشايط قد نأى وكل حذ نأى يوصل
الى الكنه فالحيوان الشايط يوصل الى الكنه وبان يقال الحيوان جنس وكل جنس يوصل
ايضا لا بعيدا او ما يتوقف عليه الا بصال فالحيوان كذلك وكذلك الكلام في البواقي
بان يقال هذا مركب من موجبتين كلتاهما على هيئة الشكل الاول وكل مركب كذلك ينتج
موجبة كلية فهذا ينتج موجبة كلية وفلس عليه الباقي والحاصل ان المعقولات الاولى
بمنزلة افراد الفاعل فاذا اريد ان يعرف حالها يرجع الى القاعدة الكلية وهي كل
فاعل مرفوع بان يقال زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع فعلى هذا القياس
الكلام فيما نحن فيه **قوله** وعلى هذا القياس اي وعلى هذا القياس الكلام في الباقي
من الاقيسة ومبادئها ويجوز ان يكون القياس مبتدأ اكتفى به لكونه عمدا في موضع
المطلق المعقولات الثانية وما بعد هذا والمعقولات الثانية على الاختلاف المشهور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطاهرين
محققون الكلام ان قد من حيث قد الموضوع
لا قيد الاعراض وقد فرضنا جواز كون من
حيث بيانا لجهة البحث فنذكر
على صفة التكملة كما هو المناسب لقوله اذا اردنا
ويجوز ان يحمل على صفة الغيبة كما هو المناسب
لقوله لا اريد ولو قال حتى اذا اردنا ان نرجع
لكن ان قول الكلام مناسب للآخر كما لا يخفى
موضحا او من الشكل الاول والظهور الاول
الشكل الاول ينتج الموجبة الكلية

ك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطاهرين

كما ينبغي فتأمل **قوله** هي طبائع المفهومات اضافة الطبايع اليها بيانية لا يقال انها مشروطة
بالعموم والخصوص من وجه لاننا نقول ان ذلك الشرط للمعنى المشهور دون غير المشهور وقد
صرح بذلك ابو الفتح في حاشيته الترهيب كما قرأ ويجوز ان يكون لامية فيكون المراد بالمفهوم
المعقولات الثانية وهو خلاف الظاهر لانه لم يعرف بعد فالاولى اولى **قوله** المتصورة صفة
المفهوم كما هو المتبادر اوصفة الطبايع ولوجعل اضافة الطبايع لامية يكون المراد بالمفهوم
المعقولات الثانية ويكون المتصورة صفة الطبايع من حيث هي طرف لغو اوصفة ثانية لموصوف
المتصورة اي المقينة من حيث هي اي مع قطع النظر عن عوارضها فانها لو اعتبرت مع عوارضها
الذهنية لانكون منها لان الحيوان الكلي المتصف بصفة الكلية ليس بمفهوم اول بل بمفهوم
ثاني كما ان الكلي والكلية كذلك فري اي الجنسية لبيان الاطلاق او للتقيد فمفهوم الحيوان
مثلا يتصور بانه جسم تام حواس متحرك بالارادة مع قطع النظر عن عوارضه من الكلية
والذاتية والجنسية فذلك المفهوم المتصور من حيث هو هو من المعقولات الاولى وبالجملة
المفهومات المنسبة المتصورة في الدرجة الاولى عارية عن صفاتها العارضة لها المعقولات
الاولى **قوله** وما يعرض مبتدأ وخبر قوله تنتمي معقولات ثانية **قوله** ولا يوجد في
الخارج اراد بالخارج ما عدا الشاعر من اذ هائنا والمبادئ العارية وغيرها **قوله**
امر بطبيعة فضمير المرفوع راجع الى الامر وضمير المنسوب راجع الى الموصوف اي لا
في الخارج شئ يحمل ذلك العارض عليه نحو هذا سواد **قوله** كالكلية وهي امكان
فرض صدق على كثيرين كما ان الجزئية عدم ذلك **قوله** ونظائرهما من الجنسية
وكون الشيء قضية او عكس قضية **قوله** وكما نرى الكلي وهو ما يمكن فرض صدق على
كثيرين والجزئي ما لا يمكن فرض صدق على كثيرين كما مر وقد نبه باعادة الكافي على ان
المعقول الثاني شتمان محمول على المعقول الاول كالكلية وغير المحمول كالكلية ومن توهم
انه عطف تفسير فقد توهم توهم فاسدا وهو ظاهر فانك قلت ان الاعراض الذاتية محمولات
مواظاة كما هو المتبادر والمعقولات الثانية عوارض وهي اعم منها قلت ان الكلام هنا
في مطلق المعقولات الثانية لاننا في صدد تقريرها وتبينها عن المعقولات الاولى كما لا يخفى
الاجابة عليها مواظاة

محققون التسوال ان المعقولات الثانية التي هي
موضوع الفتح يجب ان يكون محمولات على المعقولات
الاولى مواظاة والمعقولات الثانية المذكورة
هنا شاملة على غير المحمول مثل الكلية فلا يوجب
الاطلاق وتقرير الجواب ظاهر

للأمتحدة على المعقولات الاولى
الاجابة عليها مواظاة

والله يكون الخلام على النظم الطبيعي واحسن من سائر النظم

مطبوعة في التعريف وهذا مبنى على اشتراط كون الصفة الكاشفة مساوية للموصوف
على ما يدل ظاهر كلام صاحب المفتاح ولوجاز كونها اعم منه كما صرح به العصار في
الاطول يرد على المحتش انه لا حاجة الى التكلف بحمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي
وهو خلاف المتبادر بل هو مجاز كما لا يخفى **واعلم** ان صدر الدين الحسين قال في
حاشية التجريد ان التعريف الموزون من القدماء هو انهما العوارض التي لا يجازي
بها امر في الخارج ان يرى ولعل ما ذكره الشارح العلامة مختصر هذا التعريف على ان
يكون الموصول عبارة عن العوارض فيكون القيد لخراج الاضافات ولوازم الماهيات
ثم اعلم ان سيد المحققين قال في حاشية المطالع ان العوارض اقسام ثلثة
الاول ما للوجود الخارجي بخصوصه مدخل فيه كالسواد والثاني ما للوجود الذي
بخصوصه مدخل فيه كالكلية فلا يوصف به الشئ حال وجوده في الخارج وهذا
قوله عوارض لا يجازي بها امر في الخارج فهذه العوارض هي المستعملة بالمعقولات الثانية
والثالث ما للوجود المطلق مدخل فيه ان يرى ويستفاد منه ان عدم محاذاة امر
في الخارج من خواص العوارض الذهنية التي للوجود الذي بخصوصه مدخل
فيها فيصح ان يكون تعريفها بالخاصة فيكون صفة كاشفة فان قلت ان هذا اعم
لانه يشمل المعلوم المتعلق في الدرجة الاولى كما ينبغي قلت لانه يشمل لانه
يجري في الموصول ما يجري في المعرف باللام فيجوز كون التي عبارة عن العوارض التي
العارضة للاشياء في الازهان فلا يكون شاملاً للمعلوم المتعلق لانه ذاتي لا فاده
الا انهما شاملة على لوازم الماهية فيقيد لا يجازي بها امر في الخارج يخرجها **قوله** اعم الامور
المتعلقة في المرتبة الثانية اي فيما عدا المرتبة الاولى فيتم الحجاب فلهذا في كتاب
مجاز والالا يحصل من القيد والمقيد معنى اصطلاحى على ان حمل المعقولات الثانية
على المعنى اللغوي مجاز ايضاً فان قلت ان القيد المذكور مستدرك وان حمل على المعنى
اللغوي لان المعنى اللغوي دل على ان منشاء العوارض هو الوجود الذي هو بخصوصه
فلا يكون قيد مجزاً قلت لا نسلم ذلك لان دلالة المعنى اللغوي على ذلك مما لا يكون

قوله فان قلت منشاء السؤال ملاحظة كلام سيد المحققين فيما سبق فكان السائل توهم ان التبعية
في الملاحظة يستدعي كون الوجود الذهني سبباً للعروض وهذا وجه التبصر

فيلكون الموصول للعدد الخارجي ويكون
كلام الشارح العلامة موافقاً لما ذكره السيد
السند قدس سره في حاشية المطالع فيكون
مع المعقولات الثانية العوارض التي
لوجود الذي هو بخصوصه مدخل فيها
ولا يلزم ان يكون موافقة لما في حاشية
التجريد لسيد السند قدس سره

مستدركاً بل يكون لخراجات الاضافات ولوازم الماهيات ايضاً تبصر **قوله** المعبر
فيه القيدان المذكوران الاول قولنا الامور المتعقبة في المرتبة الثانية والثاني قولنا التي لا
يجازي بها امر في الخارج وهو ظاهر وفائدة التوصيف الاشارة الى عدم صلاحية لان
يكون صفة كاشفة لعدم افادة الامر الاول وقد عرفت ما فيه اولى لزوم الاستدراك ان
حمل على المعنى الاصطلاحي فتأمل **قوله** والا لكان الخ قيل فيه منع فانه يجوز ان يكون
صفة كاشفة باعتبار ان الامر الاول يشعر به لفظ المعقولات الثانية فيجوز ان يكون
ذلك الموصوف صفة كاشفة بهذا الاعتبار لان المراد بالمعقولات الثانية المعنى الاصطلاحي
جامعاً وما نقول لا يقول بهذا الاعتبار لان المراد بالمعقولات الثانية المعنى الاصطلاحي
لا اللغوي واشعار المعنى اللغوي لا يلفت اليه في باب التعاريف لانها لا بد ان يكون
اوضح واجلي لا يقال ان الاستدراك مدفوع بالتجريد لاننا نقول انه صفة كاشفة ظاهر
لا يرضى به العارف كما لا يخفى **قوله** فيكون الجبرع من القيد والمقيد اي فيكون المعنى المستفاد
من الصفة والموصوف عين المعنى الاصطلاحي فتأمل **قوله** ولا يجوز جواب سؤال
وهو ان لا نسلم لزوم الاستدراك لجواز ان يكون الصفة كاشفة **قوله** ويجعل جملة
الصفة والموصول الا ان يقال ويجعل الصفة كاشفة او الموصول صفة كاشفة
لان الصفة ليس لها حظ من الاعراب كما لا يخفى **قوله** عن حقيقتها اشارة الى ان الوصف
الكاشف لا بد وان يكون صالحاً لان يكون تعريفاً جامعاً وما نقول كما هو ظاهر كلام صاحب
المفتاح وقد صرح به السيد السند قدس سره في شرحه وقد عرفت انه غير لازم على
ما قاله عصام الدين في الاطول **قوله** كما توهم بعضهم وهو موافق لبرهان الذين **قوله** لانه
ينبغي ان لا يكون للمعقولات في الدرجة الاولى علة لعدم الجواز يعني لوجعل الصفة كاشفة
لماهية المعقولات الثانية ينتقض التعريف المستفاد من الصفة بمفهومات يصدق
عليها مفهوم لفظ المعلوم بخلافه ولا شئ ولا يمكن بالامكان العام من الكليات
النوعية فانها يصدق عليها انها لا تنصف بها امر في الخارج وانت جابر بان ما ذكره
صدر الافاضل من قاعدة توجه الشئ الى القيد وافادة اللفظ كون المعقولات الثانية

من ان يجوز ان يكون اعم منها
وجه الثاني ان مراد المحتش الاحتمال الثاني
فيما يقتضيه لبيان كلامه وقد عرفت ما
فيه فالوجه ما ذكرنا في التقرير مسهل
وهذا القول مبنى على الاحتمال الاول
وهو عدم الصلاحية فلا يكون في
المقابلة لان كلام المحتش مبنى على
لزوم الاستدراك مسهل
وجه الثالث ان كان المراد انه يفهم
من الكلام ان المعقولات الثانية مستعملة
في هذا المفهوم على ان يكون التعريف اسمياً
ففيه نظراً لانه لا يفهم ذلك مالم يذكر
حسب ماهية التعريف والمعرف وان كان
المراد ان تعريف المنطق باعتبار الموضوع
يصح فهو صحيح لانه بمنزلة ذكر
المعقولات الثانية لان ذكر التعريف
بمنزلة ذكر التعريف لانه يرد عليه
ان الاظهر ذكر التعريف مع ذكر وصف
يصح لان يكون صفة كاشفة او
تكملاً بالكلية مسهل

وقد عرفت الوجه القوي لا يدفع النقض بها لان الكليات الفرضية انواع لا فواردها
 وهو الوجه القوي لا يدفع النقض بها لان الكليات الفرضية انواع لا فواردها
 من ان الكليات الفرضية انواع لا فواردها

عاصمة في الذهن لا امور لوصح لا يدفع النقض بها لان الكليات الفرضية انواع لا فواردها
 الفرضية والعناء كذلك ولكن قد عرفت ما فيه **قوله** وكذا الكلام في قوله اي كالكلام
 في قوله للمعقولات الثانية التي لا يجازي بها امر في الخارج الكلام في قوله للمعقولات
 الاولى في ان المراد بالموصوف المعنى اللغوي اذ لو حمل على المعنى الاصطلاحي لكانت
 القيد مستندرا وان يحصل للمعنى الاصطلاحي بضم الصفة اليه فيكون المعقولات
 الاولى في الاصطلاح ما يكون متعلقا في الدرجة الاولى ويوصف به امر في الخارج
 فبغير نظر لما مر من قوله فكل ما يعقل في الدرجة الاولى **وقد عرفت** ان الاضافات
 سواء قيل بوجودها او لم يقل به من المعقولات الاولى تبصروا ليقال ان المراد بيان المراد
 في المقام لا تخصيص المعنى الاصطلاحي لاننا نقول ان معروض المعقولات الثانية
 لا يلزم ان يوصف به امر في الخارج على انه لا يكون الكلام على شرط المعقولات الثانية
 حينئذ وهو خلاف الظاهر من سياق الشرح ولا يساعده قول المحتسب وكذا الكلام
 الخ ويمكن ان يكون صفة كاشفة للمعقولات الاولى مراد بها المعنى الاصطلاحي
 وفيه نظور لانه يتقضى بالكليات الفرضية ايضا ويمكن ان يقال الصفة الكاشفة لا يجب
 مساواة كما مر **قوله** لكن بقي فيه اي في التعريف الثاني لعدم المنطق نظرا لانه يلزم ان يكون
 المنطق باحثا عن احوال هذه الامور لانها دخلت في المعقولات الثانية ولا يخرجها قيد
 الانطباق وليس الامر كذلك **قوله** ان الشئيتية اراد بها الشئيتية المطلقة فان ما
 وجد في الخارج فهي كليات مخصوصة فليس في الخارج امر يصدق عليه انه الحيوان المطلق
 قلت لانتم ذلك لانه ليس بعروض لا فوارده **ثم** الشئيتية لتناقض الوجود على ما يتصور
 في موضوع وكذلك الكلام في الوجود والوجوب والامكان والاعتناء فان الماهيات
 اذا حصلت في الازمان وقبست الى الوجود الخارج عرضت لها اي تلك الماهيات
 هذه العوارض في الذهن ولا يجازي بها امر في الخارج فهي من المعقولات الثانية
 واذا حصل عليها بان يقال مثلا الواجب كذا او الممكن كذا الى غير ذلك من الاحكام
 لم يكن لتلك الاحكام دخل في الاتصال الى الجهرول وان كانت متعدية منها الى

المراد بالاصطلاح ما يكون متعلقا في الدرجة الاولى ويوصف به امر في الخارج
 فبغير نظر لما مر من قوله فكل ما يعقل في الدرجة الاولى وقد عرفت ان الاضافات
 سواء قيل بوجودها او لم يقل به من المعقولات الاولى تبصروا ليقال ان المراد بيان المراد
 في المقام لا تخصيص المعنى الاصطلاحي لاننا نقول ان معروض المعقولات الثانية
 لا يلزم ان يوصف به امر في الخارج على انه لا يكون الكلام على شرط المعقولات الثانية

المساواة انما تستعمل عند عدم التردد
 في اتحاد اللفظ والمساواة في الصدق

المعقولات الاولى ولما كانت المعقولات الاولى في الثانية المأخوذة في التعريف مطلقة غير
 مقبنة بذلك القيد اعني قيد من حيث نفعها في الاتصال كان التعريف للمنطق وهو
 تعريف المحققين منقوضا غير مانع للاعتبار ولان القضايا الباقية عن احوال المعقولات
 الثانية التي ليس لها دخل في اي في الاتصال داخل في المنطق حينئذ فلا بد من ذكرها
 لخرجها كما لا يخفى لا يقال ان مادة النقض ليست بتحقيقة لانها تبحث عنها في المنطق
 وفيد الحكيمة لخرجها لاننا نقول ان مسائل الفن ليست بمختصة في المجتبهات غير بالاعتبار
 لانها تزايد بتلاحق الافكار وفيه بحث وهو انه ان اود هذه المفاهيم لم يلاحظ
 فيها الاتصال الى المجهولات فذلك مما لا يضر فيه وان اود انها لا يعرض لها الاتصال
 فهو لانه الوجوب مثلا اذا اخذ في تعريف مفهوم الواجب فلا شك في عود
 الاتصال له ولا شبهة ايضا في ان معرف الوجوب كاستعمال انكالك الوجود في
 الماهية الوجود مما عرض لها الاتصال لا بما يلاحظ في مفهوم الاتصال فلا فرق فالصواب
 ان المعقولات الثانية فتعاطى ما يلاحظ في مفهوم الاتصال وما لا يلاحظ فيه ذلك
 والاول هو الموضوع دور الثاني **قوله** كما فعله اي كما ذكرنا في المطالع قيد الحكيمة
 حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية لان حيث
 انها ما هي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية
 بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في الاتصال انتهى **قوله** المهمة
 الا ان يقال بالاكفاء بما في التعريف الاول وجه البعد ان التعريف من شرائط ان يكون
 اوضح من المعروف واجلي فالاكفاء بما مر في التعريف الاول لا يلائم الوضوح ويمكن ان
 يقال ان اشتراط اشتغالها على المعقولات الاولى التي لها نفع في الاتصال الى المجهول
 على ان البحث عن احوالها باعتبار ان لها نفع في الاتصال فتأمل واعلم ان كلمة المهمة

اي يعبر عن موضوع الاتصال والحاصل ان
 المعقولات الثانية من حيث انه معروض
 الاتصال موضوع الفن ومن حيث انه
 ملحوظ في نفسه ليس بموضوع الفن

وعلمه ان دلالة اشتراط الانطباق على
 المعقولات الاولى على اعتبار قيد الحكيمة
 على تقدير تمامها الاتزانة وهي مجوزة
 في التعريف والجواب انها قربة الى حذف
 تعريفها عما يشاهد في هذه المقام

ان الغوية انما التعريف السابق او في
 الانطباق او غيرها

الاولين والآخرين لما كان المنطق نفسه يبحث عن الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والموضوعي
والمجولي اي المعقولات الثانية لا من حيث انها ما هي فان البحث عن ماهياتها في الفلسفة
الاولى اي العلم الالهي الذي يبحث عن احوال الوجود من حيث هو الموجود ولو وقع
البحث عن ماهياتها في المنطق فانهما يكون من المبادئ لا من المسائل بل يبحث المنطق عن
المعقولات الثانية من حيث انها كيف يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات الى المجهول
وعلى اي وجه كما ان البناء اذا بحث عن الاعمدة واللبس فلا يبحث عنها من انما بسيطة او
مركبة حائ او بادية فامية او جامدة الى غير ذلك مما لا تعلق له في البيان بل يبحث ان البت
كيف ياتهم منها ومن حيث يتوقف عليها التيام البت به فكذلك المنطق يبحث عنها من حيث
ومعوجة كبرى او صغرى الى غير ذلك مما يخلق التيام البت به فكذلك المنطق يبحث عنها من حيث
يحتاج اليها في الامر الموصل الى المجهول بصورة كان او تصديقا فالمعقولات الثانية هي جواب لما سأل
موضوع المنطق ومعنى المعقولات الثانية انا اذا تصورنا الماهيات والحقائق من حيث
هي بدون اعتبار حكم عليها فهي المعقولات الاولى واذا حكمنا عليها باحكام تقيدية
او خبرية بان هذا مثلا كلي وذلك ذاتي وذلك عرضي الى غير ذلك فكونها كذلك معقولات
ثانية ولو حكم على المعقولات الثانية باحكام تقيدية او خبرية فكونها كذلك في الدرجة
الثالثة وكذا لو حكم على المعقولات الثالثة فكونها كذلك في الدرجة الرابعة وعلى هذا
يبحث المنطق وقع في الدرجة الثالثة وما بعده لانه يبحث عن اعراض ذاتية للمعقولات
الثانية وذلك لانه يبحث عن كون المعقولات الثانية جنسا وفضلا وخاصة وعرضا
وعاما وحدئا ورسماء وكونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية وقياسا وتمثيلا
ولاستواء وغير ذلك وهي الحثية التي قلنا ان المنطق يبحث عنها في المعقولات الثانية
وليست عين بها في امر الموصل وهي اعراض ذاتية للمعقولات الثانية اذا اجلسية
والفصلية مثلا انما لفرعان للذاتي من حيث هو ذاتي لا من حيث هو ان حقيقة
فلا تية او تصور كذا او كذا وكذا الخاصة والعرضي العام بعرضان للعرضي
من حيث انه عرضي والقضية تعرض لمجموع الموضوع والمجول والحكم من حيث هي

مثال لو قلنا الحيوان كلي كان الحكم خبريا
وهذا قبل العلم وبعد العلم يكون الحكم
تقيديا فيقال الحيوان الطلي مثلا
معقول ثالث كما لا يخفى
فهر رد حصر المعقولات الاولى فيها اذ
الاضافات منها اخصر

فمن مجموع العرضي الى ذاتي الى الجزئي

فمن مجموع العرضي الى ذاتي الى الجزئي

موضوع ومجول وحكم ومجموع القضية والحكم والقياس تعرض لمجموع القضايا هذا ما ذهب
اليه المحققون من الاولين والآخرين كما مر وحالهم صاحب الكشف وقوم ممن تبعه وقالوا
المنطق قد يبحث عن الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والموضوع والمجول فليس من المسائل
فناخذ موضوع المنطق اعم من المعقولات الثانية ليندرج المعقولات الثانية وما ذكرتم من
المعقولات الثالثة وما بعده صافي بحث المنطق فالصواب ان يقال موضوع المنطق هي
التصورات والتصديقات لا من حيث هي بل من حيث انها توصل الى المطلوب بصورة اما
ايصالا قريبا وصورا يحتاج الى ضمنية اخرى كالحذ والرسم ويتميزوا لاسرارها وادبها
بعيدا وهو الذي يحتاج الى ضمنية لكون الصورات كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجزئية
وفضلا وخاصة وعرضا عاما اذ بمجرد هذه الحثيات لا يحصل الا بصال مالم ينضم
اليها شئ آخر ومن حيث انها توصل الى المطلوب تصديقا اما ايصالا قريبا وهو
كل ما يفيد التصديق المجهول بلا ضمنية كالقياس والتمثيل وبهذا الاعتبار لسيتمى حجة
والحجة العقلية وايضا لا بعيدا وما هو بعيد التصديق المجهول لكن مع ضمنية لكونها
قضية وعكس قضية ونقيض قضية وامثالها او البعد ككونها موضوعات ومجولات
ومقدّمات وتوالت هذا ما ذكره وقد عرفت مما مر ان البحث عن المعقولات الثانية في
المنطق انما هو لكونه من المبادئ لا المسائل لانهما يثبت في علمه آخر فلا يجب ان يؤخذ

واعلم ان حمل المعقولات الاولى على المعقولات
التصورات غير صحيح لانه المعقولات الاولى
قد تكون لنفس قضية كما لا يخفى

جواب عن طرف اهل التحقيق بان البحث
مطلقا في المنطق لا يجب كون ذلك
مستة المنطق فاحفظ
حاصل الكلام ان من قال موضوع المنطق
المعقولات الثانية يقول ان ما ذكرتم من
البحث عن المعقولات الثانية التي هي
فوق المعقولات الاولى ونحت المعقولات
الثالثة وما فوقها انما هو من المبادئ
دونا لما تصدق من انما هو من المبادئ
بصيرة الطالب اذ يضبط ابواب الفنى يضبط الموضوع في كل باب يتميز اجزاء الفنى العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي فانه
بعضها عن بعض كما يتميز الفنى عن غير فيكون الطالب في كل باب على بصيرة كما
البحث من المبادئ لا من الموضوع وذلك
منها

كان على بصيرة في شروعه في العلم **قال الشارح العلامة** كان المنطق طرفان اي قسمان
فالمنطق منقسم اليهما القسمان الكل الى الاجزاء وهو **قوله** لما قد تقرر يعني ان كون
المنطق قسمين مبنى على ما تقرر عند الجمهور لان التصورات كلها بدائية عند الامام
رحم من ان المجهول التصوري لا يكتسب من العلوم التصورية والمجهول التصديقي
يكتسب من العلوم التصديقي ولا يوجد اكتساب من احدهما وان لم يتم البرهان على
امتناعه فالمنطق لما كان آلة لاكتساب المجهولات والمجهول اما تصوري واما تصديقي
انقسم المنطق الى قسمين قسمين في طرق اكتساب التصورات وقسم يذكر فيه
طرق اكتساب التصديقات **قوله** ان الفكر المحصل قد يذكر ويراد به الامور المرتبة
المراد هنا لان المراد بالتصورات المنصريات كما ان المراد بالتصديقات المصدق بها
قوله للمجهولات اه الاولي للمجهول التصوري **واعلم** ان الجاهل قد يكون بسيطاً وهو
عدم العلم وقد يكون مركباً وهو ان يحصل مع عدم العلم اعتقاد مضاد له وكل
منهما مقابل للعلم الا ان الاول يقابل تقابل العدم والمكبر والثاني يقابل التضاد فمراد
الحثي بالمجهول المجهول بالجهل البسيط الالركب لان صاحب الجهل المركب يستحيل
ان يطلب العلم وينكر انه يعتقد ان العلم حاصل له ومع هذا الاعتقاد لا يمكن طلب العلم
ومن كون الجاهل عدم العلم يظهر ان القسم لا ترد عليه ابتداء بل يرد على المكبر وهو العلم
ثم يقاس الجاهل عليه فان الاعداد لا تتمايز الالبالحات ولا ينقسم الالبانقسامها
كما في شرح الاشارات **قوله** اي مباحث القول الشارح جمع مبحث وهو المسئلة سميت
بسميت لوقوع البحث فيها فسمي المنطق عبارة عن المسائل المنصوصة سواء علمها او لا
وعلمها او غيرهما فالمعبر في وحدته هو الوحدة في غير الحال فان قلت ان الشخص لا
محدد ولا يفرق لانه لا يمكن معرفته الالبالاشارة قلت نعم لا يمكن بالتعريف المعنا ويمكن
تمييز عما عداه والمقصود من التعاريف المتابعة هو الثاني وهذا لما كانت
المقاصد عبارة عن المسائل كالمبادئ لانها قسم المنطق وكان القول الشارح مبادئاً للمسائل
استاد الى توجيهه بان المصنف محذوف او بانه ذكر القول الشارح واريد المسائل البائية

هذا هو المقصود من قوله
في بيان ما هو المقصود من
المنطق منقسم اليهما
القسمان الكل الى الاجزاء
وهو قوله لما قد تقرر
يعني ان كون المنطق
قسمين مبنى على ما تقرر
عند الجمهور لان
التصورات كلها بدائية
عند الامام رحم من ان
المجهول التصوري لا يكتسب
من العلوم التصورية
والمجهول التصديقي يكتسب
من العلوم التصديقي

وما قاله مولانا اودى من انه
تشكيك من لا مذاهب له
فهو خطاء لانه كنه مستوحش
بكونه مذهباً وعبارة صريحة
لا يمكن تأويلها وقد صرح
ببطلان التمسك فليس من
في شرح المواقف ايضا مسهل

وهذا هو المقصود من قوله
في بيان ما هو المقصود من
المنطق منقسم اليهما
القسمان الكل الى الاجزاء
وهو قوله لما قد تقرر
يعني ان كون المنطق
قسمين مبنى على ما تقرر
عند الجمهور لان التصورات
كلها بدائية عند الامام

عن

عن احوال **قال الشارح** لا الاقوال الشارحة انفسها وكذا الكلام في الباقي فاضافة المبادئ الى
التصورات بمعنى في او بمعنى اللام ولم يراع الترتيب في التاويل لكون المقاصد عمدة كما لا يخفى
قوله لكان الكلام على اثنين واحد وكان اولي قوله لكن نقض اي لكن قصد التفتن **قوله** فامر
المبادئين لم يرد على الامر فتأمل **قوله** اي بحسب المادة يحصل الكلام ان ابواب المنطق ستة الاول
باب الكليات الخمس والثاني باب القول الشارح والثالث باب القضايا واحكامها من العكس
وعين رتبة حاصله باعتبار القياس الاول منها باعتبار صيغة القياس والخمسة الباقية
باعتبار موادها ولا شك ان المادة مقدمة على الصورة فيرد ان الاولى تقديم الابواب الخمسة
للمادة باعتبار المادة على الباب الحاصل باعتبار الصورة ثم يرد ايضا انه جعل الاشكال
الاربع باباً واحداً ولم يجعل ابواباً اربعة كما جعل ابواباً باعتبار المادة فتأمل **قوله** اي
فتنمى آخر من اقسامه اي من اقسام المنطق وانما فنمى ثانياً ليطهر ترتيب قوله فصارت عليه
واعلم ان مباحث الالفاظ من المقدمة عند الجمهور لتوقف افادة الفن واستفادة عليها
لا من ابواب الفن لان الفن مباحث عن احوال المعاني من حيث تقع في الانبصال الى المجهول
وهو الاول وبعضهم جعلها من ابواب المنطق ومقاصد فنرك الوجود الاول ولعل
العد اشارة الى ان جعلهم جزء منها لشدة الارتباط فان قلت ما ذكرته بدل على فساد
الجعل المذكور قلت لا نسلم ذلك لانه امر استحساني لا امر عقلي **فائدة** هي ان المنطق يراعى
جانب اللفظ المطلق ويبحث عن احوال المعاني من حيث انه مفيد للمعنى وهو من حيث انه كذلك
غير مفيد بلغة قوم دون قوم فيكون نظن في المعاني بالتصديق الاول وفي الالفاظ بانه
وجه التامل ان اللام في القياس في الموضوعين للعهد الخارجي والقرينة هو المقام فالقياس الاول ما خذ باعتبار الصورة
والقياس الثاني ما خذ باعتبار المادة ويكونا متغايرين اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير لانه يعود الى المذكور
المخصوص وما يقال من ان المعرفة اذا هيبت معرفة فهو عين الاول وليس على اطلاقه على ما قال العلامة
التفاضل في شرح التخصيص وسياق من الشارح ايضا ولا يظهر تغاير القياسين سقط
نظم الابواب ثمانية لانه لا قسم غير القسم مسهل

فلا حاجة الى التفتن صدر الافاضل في توجيه
مباحث الكتاب وقد بيناه في
الحاشية مسهل

حيث نقل من القول الشارح الى باب القياس مع
المبادئ التصورات ومبادئ
التصديقات محتاجان اليه

وفي نظر ان مقتضى الظاهر ما ذكر في الشارح
لان القول الشارح ذو اجزاء وقول
الكليات اشارة الى تلك الاجزاء فالتك
ابواباً مبادئ على المقدمة وهو الكليات لا
الكلية وكذا الكلام في جواب
التصديقات مسهل

وجه ان المفرد ليس من الجمع فكان اعتبار
المفرد في المبادئ ثم اعتبار الجمع في المقاصد
اولى لكون المقاصد في العبارة مجرد
حصول المولى ليست من باب
المحصلين مسهل

ويمكن الجواب ان نقل اهل الفن الى الصورة
اكثر وافضل لانه لا يخلو عن مباحث القياس
بحسب المادة واقام جعل القياس على الصورة
باباً واحداً دون القياس حسب المادة
لاختلاف النتائج فيصوب

فتنمى آخر من اقسامه اي من اقسام
المنطق وانما فنمى ثانياً ليطهر ترتيب
قوله فصارت عليه

لا بد من معرفة
 المقصود من الكلام
 في كل موضع
 من الكلام
 لا بد من معرفة
 المقصود من الكلام
 في كل موضع
 من الكلام
 لا بد من معرفة
 المقصود من الكلام
 في كل موضع
 من الكلام

الانقسام موقوف على معرفة مفهوم القسم توقف الكل على الجزء كما لا يخفى **قال الشارح**
 القسم من اللفظ اي من اللفظ الدال بالوضع فالمقسم هو اللفظ المعين بصفة الدلالة
 الوضعية لا اللفظ مطلقا ومعرفة المقيد موقوف على معرفة المقيد **قال الشارح العلامة**
 وجب التفرص في اي باب يساغوجي وجوبا عقليا فاوردناه فيه وما فيه ما مر
قال الشارح العلامة ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة اللفظ على سبب الدلالة
 عليه فالبناء سببية فالاعتبار مع فالاولى حذف كما قال المحقق **قال الشارح العلامة** في
 التصدي والاولى وفيه ان اللازم منه وجوب التفرص لتعريف الدلالة اللفظية الوضعية
 فان قلت لم يرد بما هو اجد من المقصود الاول من المطلق قلت لا لخلل المقصود اليه
 آخر الامر على ما قال المحقق الطوسي وعين في بعض خصائصه **قوله** يعني ان البحث عن اللفظ
 اي من احوال اللفظ من الافراد والتركيب والكلية والذاتية والعرضية وغيرها لكونه دالا
 على المعنى لم يبحث ههنا عن احواله فالمبحث عنه قصدا هو الكليات المحسوسة ومباحث
 اللفظ مقدمة لمباحث الكليات ثم مباحث اللفظ موقوف على تعريف الدلالة
 لان موضوع تلك المباحث هو اللفظ الدال فالدلالة قيد موضوعها فان قلت
 فعلى هذا وجب تقديم تعريف اللفظ لكونه موضوعا لها قلت ان تعريف اللفظ
 معلوم من النحو كالوضع فان قلت ان الدلالة كذلك قلت لا ثم ذلك لتخالف اصطلا حين
ثم اعلم ان فهم المعنى موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ لا على اعتبار تلك الدلالة
 وهو صفة المتكلم والسامع اذ على تقدير عدم الاعتبار يحصل الدلالة ومفاد لفظ الشارح هو
 التوقف على الاعتبار فكلما واي لفظ الشارح غير صحيح اما التوجيه بان مراده ان الفهم حاصل
 باعتبار الدلالة اي بسبب الدلالة لانه يذكر اعتبار الشيء ويراد الشيء نفسه فيقول انفس الدلالة
 لان البناء سببية فليس في المقابلة لان الكلام في دلالته اللفظ لا في المراد وهو ظاهر فتمثل
 ومن المعلوم ان هذا التوقف لا يوجب تقديم تعريف الدلالة وتفسيرها على مباحث اللفظ
 بل الموجب له هو توقف بحث اللفظ عليه ولذا قال يعني ان البحث اه في كلام الشارح
 من وجهين الاول جعل الموقوف فهم المعنى والثاني جعل الموقوف على الاعتبار مع ان

فانه
 الانسان
 يخل الى الحيوان
 والحيوان يخل الى الجسم
 وهو يخل الى الجوهر فلو ذكر
 من قصد تعريف الانسان
 تعريف الجسم والجوهر
 لكان المقصود الذي
 هو الانسان
 اوضح
 مس

لانه امر باب القول قال في تعريف الدلالة
 اللفظية لكونه بحث متي اطلق ففهم المعنى
 منه وقال اهل العربية لكون اللفظ بحيث
 اذا اطلق ففهم المعنى من يكون المعنى عند
 امر باب القول الدلالة الكلية وعند اهل
 العربية الدلالة الجوزية بدليل لفظي واذا
 مس
 وجهه انه يمكن ان يقتضيه ويضاف
 الاعتبار الى الدلالة من قبل اضافة الفهم
 الى الموصوف بسبب الدلالة المعينة وفيه
 نظرا لانه فافان في وصف الدلالة
 بالاعتبار بل هو مقرر قبض
 مس

لان توقف فهم المعنى على الدلالة يقتضيه تقديم بحث
 الدلالة على بحث فهم المعنى
 مس

الموقوف هو بحث اللفظ وان الموقوف عليه هو الدلالة نفسها وانما حملنا كلامه على المساحة لظهور
 ان المراد بيان وجه تقديم تعريف الدلالة وتفسيرها على مباحث اللفظ فالمقام شاهد على ان
 الموقوف هو بحث اللفظ على الدلالة نفسها ولذا قال الاولى ولم يقل الضوابط وما قبل من
 ان اخذ الاعتبار مبنى على ما ذهب من ان المراد معتبر في الدلالة فهو خطأ لان اللفظ
 غير اعتبار الدلالة لانه متعلق الارادة وهو المعنى ومتعلق الاعتبار هو الدلالة هي صفة
 اللفظ وما بينهما بل هو بعيد **ثم اعلم** ان الشيء وجوده في الاعمى ووجوده في الالهة
 ووجوده في العيان ووجوده في الكتابة والكتابة تدل على العيان وهي على المعنى الذهني
 وضعتين مختلفتان باختلاف الاوضاع والذهني على الخارج دلالته طبيعية لا تختلف اصلا
 فانه صورة الفرس لا تختلف باختلاف الاستحسان فهذه علاقة حقيقية اما العلاقة بين اللفظ
 والمعنى فغير حقيقية وان من قال ان المرادة معتبر في الدلالة اختلفوا امرها معتبر في
 المطابقة فقط كما ذهب اليه صاحب المحاكم واختار السيد المحققين اوفي الدلالة
 الثالث كما اختار العلامة التفتازاني وههنا بحث شريف ذكوة في حاشية المطول
ثم اعلم ان مباحث اللفظ مقدمة الفن عند الجمهور وباب مستعمل عند المتأخرين
 وسبب ذلك توقف الافادة والاستفادة على اللفظ الدال بالوضع وهو الظاهر من فهم
 المعنى كما مر اما المصنف فقد خالفهم بان جعله قسم الكليات الخمس فالاولى ان
 يقول ولما كان القسم اللفظ الدال بالوضع وكان اللفظ والوضع معلومين من النحو
 وكانت الدلالة المعينة كلية عند اهل هذا الفن وخزينة عند اهل العربية كما قرع
 الدلالة مطلقا وقسمها الى اقسامها ليكشف زيادة الانكشاف فتبصر **قوله** يعرف
 بالثاني اي يعرف به ان نفس الدلالة كافية في الفهم كما مر **قوله** من اراد المصنف الى قيمة
 على البرهان حيث قال اي من وجوب التفرص لمباحث اللفظ اي علمه من اراد المصنف
 مباحث اللفظ في باب يساغوجي انه لم يعد مباحثا باستقلاله من المنطق كاعادة بعض
 المتأخرين بل ذكر مقدمة لمباحث يساغوجي لان المبادر من عنوان باب يساغوجي
 ان مباحث هذا الباب مقصورة على مباحث الكليات فبغير نظر لانه يجوز ان يكون

فصل الكلام ان البحث عن احوال اللفظ الدال
 بالوضع يتوقف على معرفة اللفظ والوضع
 المعين عند اهل المنطق لا عند اهل العربية
 فلا بد من معرفة الدلالة الطبيعية الوضعية
 المتوقفة على معرفة مطلق الدلالة الفنية
 الى اقسامها ليكشف زيادة
 الانكشاف الى اقسامها
 ليكشف باضافتها
 مس

وجه القوة انه وجوب التفرص لمباحث اللفظ
 لا بد من علم عدم الدلالة يقتضيه التفرص
 مس

من ان توقف فهم المعنى على الدلالة يقتضيه تقديم بحث
 الدلالة على بحث فهم المعنى
 مس

هذا هو العلم
الذي هو
موضوع
البحث
في هذا
المبحث
الذي هو
موضوع
البحث
في هذا
المبحث

المعنى ان اكثر مسائل هذا الباب موضوعه الكليات الخمس **ثم اعلم** ان الجمهور جعلوا مباحث
الافاظ من المقدمة فاعلم ايضا ان الموضوع خالفهم فيه ولا وجه لتخصيص **قوله** لم يعد له وتوعد مباحث
الافاظ بابا مستقلا لقال بعد تمام الخطبة مباحث الالفاظ اي هذا باب مباحث الالفاظ
ثم قال بعد تمام ايساغوجي اي هذا باب ايساغوجي كما لا يخفى **قوله** اي اذا كان في المقادير
جزائية لا يقتضيه فن قال فقدمه فنقول قياسا على ما مر لم يفرق بين المقامين **قوله** مقدمة
والمقدمة هي الدلالة اللفظية الوضعية وتفسيرها الى الثلث واما باقي الكلام فيها فالتوضيح
فتأمل **قال الشارح العلامة** اولى من اللفظ برهوت معنى الترتيب ان المعروف بالفتح كل منهما
لانه لا يجوز في التعريف لا تشكيك عما قال الشارح في فصول البديع لايقال ان العلم بمعنى اليقين
لكونه مقابلا للظن فلا يكون تعريف الدلالة جامعا لما نقول هذا انما يتم اذا لم يكن
المقصود تقسيم الدال الى الاقسام الثلاثة واخراج القسم الرابع مع انه من المحتملات
عقلا وانما خضع الظن بالذكري مع دخول تحت العلم ليحصل التقسيم لايكون
العلم بمعنى اليقين بل العلم شامل لما عدا من الادراكات نعم انه بمعنى اليقين في
تعريف البرهان مجزئة المقام فتأمل **قوله** فلا يكاد يوجد بل هو محال الاشترعا
كذا قال الشارح العلامة في فصول البديع لكون ظن المجتهد مناطا لفظية الحكم ثم جاز الخطأ
عند وعند مقلد علم ما تقر في الاصول **قوله** بان لا يكون مقيدا اي بان لا يكون الدليل عند
مفيدا للظن سواء كان الدليل المفيد للظن مضمونا اي معلوما فهذا قيد للمنفى لا للثبي
اتاما لا يفيد الظن فهو معلوم قطعا فتأمل **قوله** بل يتخلل الظن اي ما يفيد الظن فان المراد بالعلم
وان كان معلوما فهو ليس اقناعا وامانة **قوله** من العلم به العلم بشئ آخر ومن ما لا يجوز
شروط التعريف الاحتراز عن استعمال المشترك بلاقربته في هذا التعريف نظرا لتفصيل انشاء
لان لفظ العلم مشترك يطلق على الادراك مطلقا سواء كان تصديقا او
مضورا وتطلق على التصديق مطلقا على اليقين واجيب بان الاول اصطلاح
الحكام والمنطوق مقدمة الحكمة **قوله** الحكمة على القولين فيجعل عليه واما الثاني
فهو للمتكلمين واما الثالث فقد قيل انه الاصوليين وقيل هو ايضا للمتكلمين

مطلقا وعلى وجوه اخرى

وجه التمثيل ان المراد بالعلم المذكور في
تعريف الدلالة علم ما عدا الظن فهو شامل
لعلم مدلولات المفردات والمركبات
النافعة والناجمة خبرية او انشائية
الاتان المراد به في تعريف البرهان اليقين
لاستبصار الدال انهم مطلقا والبرهان
احق مطلقا والشبهة قونية واضحة
كما ينبغي

انتهى وفيه مناقشة لانه المقابلة للظن تدفع لكل على مطلق الادراك وايضا قال مولانا
داود ان اصطلاح العلم على اليقين شائع وكونه شائعا فيه قرينة وكونه التعريف للبرهان
قرينة على ان المراد بالعلم المذكور في تعريف هو اليقين لانه قد سبق في الشرح كون البرهان
مركبا من المقدمات اليقينية فالعلم المذكور في هذا التعريف ظاهر في اليقين اما ترديد
المحتشئ بينهما فهو توسعة لدائر الاعتراض **قال الشارح العلامة** فالشئ الاول يسمى
تدريسي دليلا وهو ملة لظهور ان الدليل معلوم بقصد يقيني وان الشئ الاول اعلم
منه ومن المعلوم التصوري ولذا قال في فصول البديع فالاول الدال وتظهر هذا ما
قال الفاضل الخياطي في تعريف الدليل وهو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر
ان المراد بالعلم التصديقي بقرينة ان التعريف للدليل يخرج الحد بالنسبة الى المحدود
بالنسبة الى اللازم ويلزمه من آخر كونه فاسيا او حاصلا منه كما يقتضيه كلمة من فانه في
بين اللازم للشئ واللازم من الشئ فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى
بديهية او مكتبة لكن يرد عليه ما عدا الشكل الاول لعدم لزوم بين علم المقدمات
على هيئة غير الشكل الاول وبين علم النتيجة لا يتأ وهو ظاهر ولا غير بين لان معنى
خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود انتهى ولختار ان المراد بالعلم المذكور في تعريف
البرهان هو اليقين لما قر من تركيب البرهان من اليقنيات وكون البرهان مركبا من شئ
ولا يعد جعل المعروف كل البعد على ان الشارح في اصطلاح العلم هو اليقين كما قريننا
كان مقابلا للظن فلا يرد نقص شئ من الامور الثلاثة ولا يرد ايضا قوله وبطل تعريف الد
لما من ان المعنى قد يسمى له لظهور عموم الشئ الاول للمعلوم التصوري وبقرينة
الدلالة الى اقسامها والحاصل ان العلم محمول على ما يناسب المقام في كل من الموضوعين الاول
واجيب عما عدا الشكل الاول بان المراد باللزوم منه ان له دخلا بالنظر فلا يراد بالنقص
باجزاء البرهان كما ذكر المحتشئ في حاشية الخياطي **قوله** فالصواب ان يقال فالشئ الاول
يسمى الاول ليدل ان يكون قوله دليلا من قبل عطف الخاص على العام مع ان المتبادر
منه هو التوابع فانه العبار ليست بواضحة في المراد وهذا القول مبنى على اشتراط
قوله فالصواب منه

هذا هو العلم
الذي هو
موضوع
البحث
في هذا
المبحث
الذي هو
موضوع
البحث
في هذا
المبحث

هذا هو العلم
الذي هو
موضوع
البحث
في هذا
المبحث
الذي هو
موضوع
البحث
في هذا
المبحث

قوله فالصواب منه

بين المعرف والمعرف كما هو مذهب المتأخرين ولوجوز التعريف بالانتماء والاختصاص كما ذهب اليه
 القدماء وهو الحق عند سيد المحققين على ما في الحاشية الصغرى لا يرد ذلك وهو ظاهر فقامت
 في هذا المقام فانه من مزالق اقدام وما ذكرنا من الترجيح فهو اصلاح الكلام بتوفيق الله
 العلام **قوله** والدليل ان كان مفيداً لليقين وان كان مفيداً لليقين بطريق النظر ليس بكون
 الدليل طريق الكسب النظر فلا يرد النقض بان القضية اللفظية بعيد مدلولها يثبت نحو الكل
 اعظم من الجزء وغيرهما **قوله** وان كان مفيداً للظن اي بطريق النظر سواء كان المفيد معلوماً مدلولها يثبت
 او مظنوناً وهو ظاهر مما **قوله** ان كان الوضع واسطة في تلك الدلالة الوضعية وكون
 الوضع واسطة في المطابقة بالذات وكونه واسطة في الضمن والالتزام بالواسطة لانه اللفظ
 لو لم يكن موضوعاً مستقاه لم يكن جزء مستقاه منه وكذا لازم ايضا لانه لو لم يكن اللفظ موضوعاً
 للمعروف لم يكن لازمه مستقاه منه ولذلك قال صاحب المحاكمات دلاله المطابقة بمجرد الوضع
 ودلالة الضمن والالتزام بمشاركته من العقل والوضع انتهى ولذلك قال الامام في شرح
 الاشارات دلاله اللفظية هي دلاله المطابقة اما دلاله الضمنية والالتزام فعلياً انتهى
 ثم الوضع واسطة في الثبوت لا واسطة في العوض **واعلم** انه قيل ان فائدة التفسير
 دفع توهم كون الوضع مفاداً لقياس ميسر من قوله ان لم يتخلل النظر لانه يتخلل
 من اللفاظ المترادفة وقيل ما لا يخفى وفي القاموس واسطة مقدمة انتهى والمعنى ان كان
 الوضع مقدمة اي سبباً في حصول تلك الدلالة فتأنيت التفسير دفع توهم ان الوضع وقع
 في الوسط اي وقع بين الدال والدلالة لان هذا المعنى غير ملحوظ فالوضع للموضوع له سبب
 لحصول صفة الدلالة للدال فتبصر **قوله** على ما قيل ان الطبيعة مختصة باللفظية ثم يرد لعدس
 الشارح وصرف الاعتراض عنه الى القائل وقد صرح بالاختصاص قدس ستن في حاشية
 المطالع حيث قال دلاله ما ليس بلفظ متعان وضيقه كدلالة الخطوط وعقلية كدلالة
 الاثر على المؤثر وهو المنبأ من كلامه في الحاشية الصغرى **قوله** لكن الحق انها اي الدلالة
 الغير اللفظية اقسم فلما **قوله** لان دلاله السعال الذي ليس بلفظ الظاهر ان الامثلة
 سدت لدعوى انحصار الطبيعية في اللفظية فلا ينعى للنقطة بمحل اللفظ في دعوى انحصار

ولو بلفظ وتقتضوا اصلاح الكلام
 بقوله الامكان من ذاب النقطة فانه
 اول من حمل على الخطاء مسهل

او حال كون
 ويجوز ان يكون
 مدلوله ان يكون
 مسهل

وجه التبرهان لكون الوضع مفاداً لقياس
 بالتوهم العاقل نعم يمكن توهم كونه واقعاً
 بين الدال وصفة الدلالة فذم بانه
 على انه المواد باللفظ السبب كما
 قال صاحب القاموس مسهل

وجه ان السعال اختار لانه مقتضى
 مسهل

الدلالة الطبيعية في اللفظ على مطلق الصوت باو في عناية فتأمل **قوله** وكذا دلالة الحق الجمل وكذا
 دلالة النقص على الحق والاقسام ستة لا خمسة كما زعم الشارح العلامة والسيد المحققين
قوله كدلالة اح باحاء المهرملة على السعال اي على اذني الصدر فهذه السعال ليس بصوت
 كما ان السعال الدال السابق صوت اما الاخ بضم الهمزة وكون الحاء المعجمة المشددة
 فهو دال على الوجود واذا فتحت الهمزة دللت على النقص على ما قال قدس ستن في حاشية
 المطالع **قوله** يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى او يحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه
 يقتضي التلفظ به وان يراد طبع السامع فان طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع
 اللفظ لا لاجل العلم بالوضع بل يتأدى الى طبع اليه عند التلفظ الا ان هذا الاخير
 مشترك بين الطبيعة والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستقاه الى العلم بالوضع فلا يصح
 فارقاً والتعويل في الفرق على احد الطرفين الاخيرين على ما حاشيته المطالع لسيد المحققين
قال الشارح العلامة المسموع من وراء الجدار فان المسموع المشاهد يعلم وجود لفظه
 بالمشاهدة لا بد لانه اللفظ فقط بل لهما معاً على ما قال مولانا داود في حاشية
 شرح التمشية وفيه انه مخالف لما ذكره المحقق الشريف في حاشية المطالع فانه قال
 وتقييد اللفظ بكونه مسموعاً من وراء الجدار اشارة الى ان اللفظ اذا كان
 كان وجوده معلوماً بحس البصر لا بد لانه اللفظ انتهى لفظه الشريف وتؤيد
 هذا ما في المحاكمات من ان اللفظ اذا دل باقوى الداليتين لا يدل باضعفها انتهى فاقول
قال الشارح العلامة والمقصود بالنظر المنطقي الدلالة اللفظية احترز به القيد عن
 الدلالة الغير اللفظية لانها ان كانت وضعية كدلالة الخطوط والعمود والاشارات
 فهي غير معتادة وان كانت عقلية فهي غير منضبطة باختلافها باختلاف العقول
 واحترز بالقيد الاخير اعني الوضعية عن اللفظية الضمنية وعن اللفظية العقلية لانها
 غير منضبطة باختلافها باختلاف الطبايع والعقول على انهما لا تشملان الا
 لمعان قليلة فلم يفيا المقصود ايضا بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها منضبطة
 لاستواء الزكي والغبي اجد اشتركا في العلم بالوضع وشاملة لما يقصد اليه

اي بالطبيعة وهي بمعنى الطبايع وهذا يرجع اليها
 ضمير المذكور ولما كان كلام المحقق دالا
 على ان المنسوب اليه طبع اللفظ
 قال ويحتمل ان يراد به طبع
 اللفظ الى آخره مسهل

وجه انه يمكن ان يقال ان مراده قدس ستن
 كان وجوده معلوماً بحس البصر ايضا
 لا بد لانه اللفظ فقط ولا يخفى ما فيه
 من النقض والضموم ابقا الكلام
 حاشية المطالع على ظاهره لا نقالا
 نلفت الى اللفظ من اللفظ ما دام
 مشاهدا كما لا يخفى مسهل

لا يقال ان المدخل للامام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة
 بل ان المدخل للامام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة
 بل ان المدخل للامام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة

في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة
 بل ان المدخل للامام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة

التقرير يظهر ما في تقرير المحقق من القصور لان اعادة اللام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 على مستقلة وليس الامر كذلك لان كون مقصود المنطق الدلالة اللفظية الوضعية ليس
 مركب من امور الاول كونها معادة الثاني كونها منضبطة الثالث كونها شاملة لما يقصد اليه
 من المعاني كما مر فلو قال لانها الطريقة المعتادة للمنضبطة الشاملة لما يقصد اليه من
 المعاني بخلاف الباقي من الدلالات لكان اولها فاما قوله من المعاني او من نفسه صفة
 التفهيم اه اي التفهيم الحاصل من جانب المعنى او في نفس المتفهم فضمير نفسه راجع الى
 المتفهم المستفاد من قوله تفهيمها من قال ان ضمير نفسه راجع الى المتفهم ثم اعترض
 بانه لو لم يسبق له تفهيم الكلام ولكن لم يقل في الافادة والاستفادة كما هو العادة
 الى ان المتفكر في نفسه يحتاج الى الالفاظ بحسب العادة وان لم يكن الامر كذلك بحسب الحقيقة
قال الشارح قلنا متى اطلق اي كلما اطلق لم يقل اذا اطلق كما قال اهل العربية والاصول
 لان المعبر عند القوم في الدلالة الالزامية هو اللزوم الذهني بالمعنى لا بحضوره
 اهل العربية فان المعبر عندهم هو اللزوم في الجملة ولو بالتأمل في القرائن والاختلاف
 في المطابقة والتضمن لان العلم بالوضع لا يختلف فتنشأ الخلاف هو اعتبار القرينة
 وعدم اعتبارها لا لتفسير الدلالة كما قال الشارح العلامة في فصول البديع كما لا
 يخفى **قوله** مشهور ان فلان من التخييل عليهم ما كثير اللفظة فتأمل **قوله** لكون الوضعية
 مثلا التصديق بان لفظ الانسان موضوع للحيوان الناطق موقوف على تصور
 الطرفين فالعلم بكون الانسان موضوعا موقوف على فهم هذا المعنى فلو توقف فهم
 المعنى على ذلك العلم لزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى وهو محقق فلو لم يعلم بالوضع
 فاسد لانه مستلزم للفاسد وكل مستلزم للفاسد فهو فاسد فالتسوال معارضة
 المطوي القائم على صحة كلام الشارح **قوله** وتقرير الجواب حاصل الجواب منع
 والتسند المفهوم من كلام المحقق ثلثة الاول ان التفهيم الموقوف عليه مطلق والتفهيم
 الموقوف مقيد لان تفهيم الحيوان الناطق من لفظ الانسان مثلا موقوف على فهم الحيوان
 الناطق مطلقا سواء كان من لفظ الانسان او من لفظ جسم فام حساس متحرك

وجزم ان التوضيح بالشبهة انما هو لرفع الشبهة
 لانها شبيهة بغيرها في كونها اشارة
 الى ما فيها من الفصول والاول
 هو لبيان اولها الخبر
 ذلك مستلزم

بالارادة

بالارادة ومن لم ينطق او كان بالارادة او بالحس فلا يلزم توقف التفهيم المعين على نفسه فان
 التفهيم متغيران بالاطلاق والتقييد وهو ظاهر والثاني ان فهم المعنى في الحال مثلا في
 حال اطلاق الانسان على المعنى المذكور موقوف على العلم السابق والعلم السابق لا يتوقف
 على التفهم في الحال فالموقوف والموقوف عليه متغيران بحسب الزمان فلا يلزم الدور في الثالث
 ان خطور المعنى من اللفظ والتفات الزمن من اللفظ اليه متوقف على حصول المعنى في الزمن
 ابتداء والخطور متأخر عن الحصول مترتب عليه فيكون موقوفا عليه ذلك الحصول فانه لا
 يتوقف على الخطور وهو ظاهر ايضا وهذه الوجود متغير في كل منها كافي في التسدية
قوله ونحقيقه اي نحقيق ما ذكر في تقرير الجواب ما ذكرنا من ان العلم اه او تحقيق الجواب
 هذا دون ما ذكر فيكون ايراد بان المذكور قبله ليس بتحقيق فيه نظر **قوله** والموقوف
 هو التفهيم بمعنى الخطور ولما كان المعنى مرشما في النفس بان يكون مرشما في ذاتها
 او في غيرها كما في حال ذهاب النفس عنه خطور ذلك المعنى اذا اطلق اللفظ وفيه
 نظرو لانه اذا كان المعنى حاصلا في ذات النفس مشاهدا لها واطلق اللفظ فلا شك
 في تحقق الدلالة هناك مع انه يمنع خطور المعنى لانه حاضرا ولو قال بمعنى التفات النفس
 الى المعنى من اللفظ لكان شاملا لظهور ما ذكرنا ان الجواب عن السؤال المذكور ثلثة لانا
 كما توهم سابق كلام المحقق وان ما زعمه بتحقيقه اخل عنه فالتحقيق ما ذكرنا فاما قوله
الشارح قلنا لا غير اللفظ او تقييد المص باللفظ لاخراج الغير اللفظية وكذلك تقييد
 لاخراج الطبيعية والعقلية **قال المص** على تمام ما وضع له انما التزم لفظ تمام مع
 عدم الحاجة اليه تأكيد واستحسانا لما وقع في مقابلة ذكر الجزء **قوله** تعليل التشبيه
 هذا هو المتبادر لان التشايع في التقسيم بياك اسما الاقسام عند اهل الفن وهو
 خفي على اهل **قوله** المفهوم صفة التسمية فهو جواب سؤال مقدر **قوله** بالدلالة
 المطابقة اشارة الى ان الموصوف محذوف والباء في المطابقة اشارة الى يدل عليه
 الدلالة المستمدة بالمطابقة في الاصطلاح فيكون المفعول المطلق النوع ويجوز ان
 يكون بالمطابقة صفة لمصدر محذوف اي يدل لانه مستمدة بالمطابقة وما ذكر

في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة
 بل ان المدخل للامام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة

في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة
 بل ان المدخل للامام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة

في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة
 بل ان المدخل للامام في قوله لان الدلالة يفيد ان مدخلها
 لا يكون الدلالة الوضعية منقولة

فهو تصور المعنى لا تقدير الاعراب ويجوز ان يكون الباء للملابسة اي يدل دلالة ملازمة بالمطابقة
 ويجوز ان يكون الباء بمعنى في اي يدل دلالة حاصلة في ضمن المطابقة وكذا الكلام في الباقى وتسمية
 في الكل تسمية المستتب باسم السبب **قوله** بسبب المطابقة اي مطابقة اللفظ للموضوع له فان العالم
 بالوضع اذا سمع اللفظ الموضوع لمعنى معين يجد موافقاً له في خياله ولا يجد موافقاً للمعنى
 التضمني والالتزامي بل يجد موافقاً لللفظ وموافقاً لمعنى واحد وجداً الا ان لم يكن هو
 الوضع ثم قوله يمكن اشارة الى ان هذا الاحتمال مرجوح لما مر من ان الشايع في امثاله بيان اسماء
 الاقسام فيكون الكلام متضمناً للاعتذار عن حصر الشايع على الوجه الاول لا اعتراضاً عليه كما
 توهم ولذا قال فتأمل ويجوز ان يكون وجه التسمية هو المجاورة لان الدلالة والمطابقة صفتان
 للفظ الدال فسمي الدلالة باسم الوصف المجاور له لعلاقة المجاورة والتضمن اتماماً لمعنى للمفعول واما
 منبى للفاعل فعلى الاول يكون صفة للمعنى التضمني وعلى الثاني يكون صفة للمعنى المطابق فعلى
 كل تقدير يجوز ان يكون التسمية باسم وصف للمعنى المجاورة ايضاً وكذلك الالتزام اتماماً لوصف للمعنى
 المطابق ان كان بمعنى الملزومية واما وصف للمعنى اللانزاه ان كان بمعنى اللانزاهية فسمي الدلالة باسم
 وصف للمعنى المجاورة ايضاً على ما قال بعض الافاضل في بعض نصوصه **ثم اعلم** انها قد سمي
 تلك الدلالات مطابقة وتضمنية وتزامنية والظلال هذه التسمية نسبة الى السبب فيكون
 الوجه الاول في التسمية اولى ليكون التسميات على نسق واحد فتأمل **قال المصنف** وعلى خبره بان
 ينقل الذهن من الكل اليه انتقالاً من الاجمال الى التفصيل بعكس التعريف فان الانتقال فيه من
 المفصل الى الجمل فظهر ان الدلالة التضمنية متأخرة عن المطابقة لامتدادها لتقدم الجزوء
 على الكل في الفهم **قال الشايع العلامة** لدلالة على ما في ضمن الموضوع له اي لدلالة اللفظ على ما
 يتضمنه الموضوع له فيجوز ان يكون المراد من المذكورين التسمية والمجاورة فتبصر **قال الشايع العلامة**
 انما اذا لم يكن له معنى ان كان له جزء احتراز عن اللفظ الدال على الامر البسيط فانه ليس له الدلالة
 التضمنية **قال الشايع العلامة** فلا يتصور التضمن اي لا يمكن دلالة التضمن لموضوع لمعنى بسيط
 اي من ان البسيط لا يتصور فيه التضمن والاولى ان يقال من ان البسيط
 لا يتصور فيه وان يقال فيه فالضمير في قوله ومنه راجع الى قوله انما اذا لم يكن له في نفسه فظهر

انما قال الاولى ولم يقل القواب لان البساط في حكم المفرد باعتبار انه قسم من المدلول لولا قيل ان لام
 التعريف بطل معنى الجمية

مما مر من ان التسمية نسبة الى السبب فيكون الوجه الاول في التسمية اولى ليكون التسميات على نسق واحد فتأمل
 على خبره بان ينقل الذهن من الكل اليه انتقالاً من الاجمال الى التفصيل بعكس التعريف فان الانتقال فيه من المفصل الى الجمل فظهر ان الدلالة التضمنية متأخرة عن المطابقة لامتدادها لتقدم الجزوء على الكل في الفهم
 قال الشايع العلامة لدلالة على ما في ضمن الموضوع له اي لدلالة اللفظ على ما يتضمنه الموضوع له فيجوز ان يكون المراد من المذكورين التسمية والمجاورة فتبصر
 قال الشايع العلامة انما اذا لم يكن له معنى ان كان له جزء احتراز عن اللفظ الدال على الامر البسيط فانه ليس له الدلالة التضمنية
 قال الشايع العلامة فلا يتصور التضمن اي لا يمكن دلالة التضمن لموضوع لمعنى بسيط اي من ان البسيط لا يتصور فيه التضمن والاولى ان يقال من ان البسيط لا يتصور فيه وان يقال فيه فالضمير في قوله ومنه راجع الى قوله انما اذا لم يكن له في نفسه فظهر

لانه لا يلزم لقوله بخلاف العكس وهو ظاهر والاولى ان يقول اي يعلم تماماً من جواز كون
 الموضوع له بسيطاً ومن كون التضمن مشروطاً بالمطابقة ان المطابقة لا تستلزم التضمن
 لجواز كون المعنى بسيطاً فتوجد دلالة اللفظ على المعنى دون دلالة اللفظ على خبره لعدم
 وان التضمن يستلزم المطابقة لكونه مشروطاً بالمطابقة والمشرط يستلزم الشرط
 وبهذا ظهر وجه قوله بل الاستلزام فتأمل **قوله** الالتزام لا يستلزم التضمن لجواز كون
 الموضوع له بسيطاً يلزم من فهمه فهم لارزاه التبين بالمعنى **الاحض** **قوله** ويستلزم
 المطابقة اي يستلزم الالتزام المطابقة لكونه مشروطاً والمشرط يستلزم الشرط لان
 دلالة اللفظ على اللانزاه مستمارة انما يكون بعد الدلالة على المعنى **قوله** وليس المراد بالعكس
 يعني ليس المراد بالعكس ما هو المعنى الاصطلاحي بل المراد به معناه اللغوي لان العكس
 لازم الاصل فكيف يتصور القول من الشايع العلامة بان الاصل صادق ودون العكس وهو
 ظاهر **قوله** فلا يرد ما قيل فانه مولينا برهان الذي **قوله** وهي تنعكس كغيرها فلا يصح قوله
 الشايع بخلاف العكس ولذا اوله قوله بان هذه القضية في نوع الشرطية وليس انعكاس السالبة
 الكلية كغيرها على اطلاقه **قوله** التضمن لا يستلزم المطابقة وهذا عكس القضية في زعم
 القائل وهذا العكس كاذب لما مر من ان التضمن مشروط بالمطابقة والمشرط لا يستلزم
 الشرط **قوله** على ان قولنا تعريف لقول القائل سالبة كلية يعني لو سلمنا كون المراد بالعكس
 معناه الاصطلاحي صحيح فوالك وهي تنعكس كغيرها ولكن لا يمكن كونها سالبة كلية لان لا
 المطابقة انما حمل على استغراق الجنس يكون قولنا المطابقة تستلزم التضمن موجبة كلية
 ورفها في نوع السلب الجزئي **قوله** وعلى تقدير عدم الاستغراق يحمل الالام على العهد الذهني
 كما هو المشهور او بجعله زائداً للتحسين للفظ كما قال صاحب المطارحات يجوز في
 المهمة في لغة العرب لكن الاول منطوق فيه لما قال الشيخ ابو علي في الاشارات من انه لا يوجد
 المهمة في لغة العرب وقد فصلنا الكلام في جانبية حكميتها على رسالة طاش كبرى واداه في
 الاداب فارجح اليها ان ثبت فتكون سالبة جزئية لاسالبة كلية كما زعم القائل **قوله**
 والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً لانه يصح قولنا بعض الحيوان ليس با انسان ولا

لان العكس لم يعلم تماماً من جواز كون الموضوع له بسيطاً ومن كون التضمن مشروطاً بالمطابقة ان المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز كون المعنى بسيطاً فتوجد دلالة اللفظ على المعنى دون دلالة اللفظ على خبره لعدم وان التضمن يستلزم المطابقة لكونه مشروطاً بالمطابقة والمشرط يستلزم الشرط وبهذا ظهر وجه قوله بل الاستلزام فتأمل قوله الالتزام لا يستلزم التضمن لجواز كون الموضوع له بسيطاً يلزم من فهمه فهم لارزاه التبين بالمعنى الاحض قوله ويستلزم المطابقة اي يستلزم الالتزام المطابقة لكونه مشروطاً والمشرط يستلزم الشرط لان دلالة اللفظ على اللانزاه مستمارة انما يكون بعد الدلالة على المعنى قوله وليس المراد بالعكس يعني ليس المراد بالعكس ما هو المعنى الاصطلاحي بل المراد به معناه اللغوي لان العكس لازم الاصل فكيف يتصور القول من الشايع العلامة بان الاصل صادق ودون العكس وهو ظاهر قوله فلا يرد ما قيل فانه مولينا برهان الذي قوله وهي تنعكس كغيرها فلا يصح قوله الشايع بخلاف العكس ولذا اوله قوله بان هذه القضية في نوع الشرطية وليس انعكاس السالبة الكلية كغيرها على اطلاقه قوله التضمن لا يستلزم المطابقة وهذا عكس القضية في زعم القائل وهذا العكس كاذب لما مر من ان التضمن مشروط بالمطابقة والمشرط لا يستلزم الشرط قوله على ان قولنا تعريف لقول القائل سالبة كلية يعني لو سلمنا كون المراد بالعكس معناه الاصطلاحي صحيح فوالك وهي تنعكس كغيرها ولكن لا يمكن كونها سالبة كلية لان لا المطابقة انما حمل على استغراق الجنس يكون قولنا المطابقة تستلزم التضمن موجبة كلية ورفها في نوع السلب الجزئي قوله وعلى تقدير عدم الاستغراق يحمل الالام على العهد الذهني كما هو المشهور او بجعله زائداً للتحسين للفظ كما قال صاحب المطارحات يجوز في المهمة في لغة العرب لكن الاول منطوق فيه لما قال الشيخ ابو علي في الاشارات من انه لا يوجد المهمة في لغة العرب وقد فصلنا الكلام في جانبية حكميتها على رسالة طاش كبرى واداه في الاداب فارجح اليها ان ثبت فتكون سالبة جزئية لاسالبة كلية كما زعم القائل قوله والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً لانه يصح قولنا بعض الحيوان ليس با انسان ولا

بما مر من ان التسمية نسبة الى السبب فيكون الوجه الاول في التسمية اولى ليكون التسميات على نسق واحد فتأمل على خبره بان ينقل الذهن من الكل اليه انتقالاً من الاجمال الى التفصيل بعكس التعريف فان الانتقال فيه من المفصل الى الجمل فظهر ان الدلالة التضمنية متأخرة عن المطابقة لامتدادها لتقدم الجزوء على الكل في الفهم قال الشايع العلامة لدلالة على ما في ضمن الموضوع له اي لدلالة اللفظ على ما يتضمنه الموضوع له فيجوز ان يكون المراد من المذكورين التسمية والمجاورة فتبصر قال الشايع العلامة انما اذا لم يكن له معنى ان كان له جزء احتراز عن اللفظ الدال على الامر البسيط فانه ليس له الدلالة التضمنية قال الشايع العلامة فلا يتصور التضمن اي لا يمكن دلالة التضمن لموضوع لمعنى بسيط اي من ان البسيط لا يتصور فيه التضمن والاولى ان يقال من ان البسيط لا يتصور فيه وان يقال فيه فالضمير في قوله ومنه راجع الى قوله انما اذا لم يكن له في نفسه فظهر

بعض الانسان ليس بجوان مع ان العكس لازم الاصل كما هو وهذا تحقيق المقام ليس
له دخل في البراءة وقد لزوم ليس بل لازم كما ينبغي انشاء تعالى قوله مع ان عكس قولنا
آه تزييف ايضا للقائل من وجه آخر يعني لو سلمنا ان المواد بالعكس ههنا ما هو المعنى
الاصطلاحي وان السالبة المذكورة سالبة كلية تقول ان التضمن لا يستلزم المطابقة
ليس عكسا لذلك القول لان التضمن ليس محمولا في الاصل بل هو قيد المحمول لانه مفقود
وكذلك المطابقة في العكس ليس محمول وهو **قوله** لان العكس جعل الموضوع آه بل
هو تبدل الطرفين وسيجيء الكلام فيه ان شاء الله تعالى **قوله** لا يستلزم التضمن
لما قرئ من جواز بساطة الموضوع له وكونه ملزوما لما **قوله** اما استلزام التضمن الاستلزام
فليس بمحقق ايضا المطابقة والتضمن استلزاما لهما الاستلزام محتمل وعند الرازي
مقطوع به لانه كل مفهوم يستلزم ان ليس غير وهذا المفهوم اعم من التضمن
وارجح الخلاف الى ان المعبر في دلالة الاستلزام التزم البين بالمعنى الاخص كما هو
الحق وهو لزوم تصور من تصور الموضوع او بالمعنى الاعم وهو التزم الموضوع به
من تصورهما فاذا كان تصور الموضوع في فهم الموضوع كفي التصورات ولا يعكس على
ما قال الشارح العلامة **ثم اعلم** ان دلالة المطابقة بطريق الحقيقة والتضمن والاستلزام
بطريق المجاز **قوله** التزم امر اعتباري وصديق الشيء لا يستلزم وجوده او كماله بان كانت
كصدق السلوب **قوله** يعرف بالتدبر اي يعرف جريانه دليل حكم استلزام المطابقة صادق ميبه
الالتزام في حكم استلزام التضمن الاستلزام كما مر تقرير **قوله** اي حكم لانه القول
المستعمل بالماء بمعنى الحكم **قوله** بناء على ان الحكم لا يشترط ان لا خلاف بينهم في معنى
اللزوم وهو فاسد كما مر وسيجيء التصريح به من الشارح ايضا **قوله** وليس بمحقق
لان استلزام آه يشتر ايضا ان النزاع في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى التزم وليس وجه الاعتراض
الامر كذلك بل المعبر عند الامام التزم بمعنى الاعم وعندهم التزم بالاخص الظاهر ان النزاع
فلا خلاف في الحقيقة الا في المعبر فاذا كان المعبر الاعم فلا شك في الاستلزام وان المعبر على
كان الاخص فلا شك في عدم الاستلزام ايضا فتأمل **قوله** بل عدم الاستلزام مجزوم وادسه

فعلم من هذا التقرير ان الفرق بين المطابقة والتضمن في حكم الاستلزام وعندهم ولذا
ترك الشارح حكم التضمن بل حكم المطابقة
متضمن حكم التضمن لان جواز تخلف
الموضوع عن التزم اعم من جواز تخلف
التضمن لانه التزم اعم من التزم
الاسبق فماد كان المعبر بيمين اللزوم
لمافاة الشارح فتأمل
وهو قول الشارح فانما هذا الكلام بعد
في موضوع الشارح لم

منه ان النزاع المجزوم لا هو
منه ان النزاع المجزوم لا هو

به فان كان بالمعنى الاخص فلا شك في عدم الاستلزام ولا ينافي فيه الامام كما لا يخفى وفيه انما
ذكرته من جزم عدم التزم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة الالتزام مع ان المصريح
به في المطولات عدم التيقن به وقد اشار اليه بقوله ليس بمحقق فالترقي ليس في محله **قوله** ولا
يخطر ببالنا غير ما لا غير تلك الماهية المتصورة فضلا عن كمال مفهوم الغير عنها او لا يخطر
ببالنا مفهوم الغير مطلقا فضلا عن الغير الخاض وفيه مناقشة لانه يجوز الخطور والخطول
لان العلم بالعلم ليس بل لازم فتبصر وحاصل الكلام في هذا المقام ان النسبة بين الدلالات
الثلاث بحسب التزم في الوجود وعدمه الحاصلة من مقابلة كل واحدة من الثلاث الى جهة
مختصة في لنة فتبصر **قال المصنف** وعلى ما يلزم في الذهن قيد بقوله على ما يلزم لانه لا
يدل على كل امر خارج عن الموضوع له والا لكان لفظ واحد على جميع المعاني الخارجة عنه
وهو بطل وقيد بقوله في الذهن ولم يقل في الخارج بدله ولم يجعله مطلقا ايضا لان التزم
الخارجي ليس بشرط فان العي يدل على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما فظهر ان
قوله لا يدل لتعليل لغيرين مذكورين لا لتعليل للتسمية كما هو المتبادر مما سبق اما وجه التسمية
فظهار منه ضمنا ومن هذا التقرير يظهر الجواب عما اوردته المحكي من الاستدراك لانه انما
يرد على تقدير كونه وجه التسمية ولا يجب حمله عليه **قوله** لانه كفي الخ وفيه انه لو قال كذلك
لورد انه دل على كل خارج فيحتاج الى الدفع فذكره اولاً لتلايد هذا على ما قبل فتأمل **قوله** وهو
البين احتراز عن التزم الغير البين وهو ما يحتاج الى الوسط **قوله** بالمعنى الاخص
احتراز عن البين بالمعنى الاعم فانه غير معتبر عند الجمهور بل هو معتبر عند الامام كما مر
قوله حتى يفيد جزمه احتراز الالتزام على التزم كما يفيد علمه التسمية فالالتزام اعم من
التزم لان زيادة الخوف تدل على زيادة المعنى وهذا انما يتم اذا تحقق الفرق بين
والالتزام والتزم والملازمة بحسب الاصطلاح فتأمل **قوله** والا لكان كل شئ
دالا اي ان لم يعتبر التزم المطلق كان كل لفظ موضوع دالا على كل امر خارج عن
الموضوع له كما مر **قوله** اي بضابط يوجب الفهم وفيه انه يجوز ان يكون بينا بالنسبة
الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطا يوجب الفهم ولذا لم يكن دلالة الالتزام

فقد علم ان التضمن والاستلزام يستلزمان المطابقة والتضمن
وهذان بحسب الوجود واستلزام المطابقة والتضمن
غير محقق لتحقيق المعنى البسيط للمطابقة وهذا
بحسب عدم استعمال اللفظ البسيط للمطابقة وهذا
مستثنى من جزم عدم التضمن والاستلزام عند الامام
فان التضمن والاستلزام لا يستلزمان المطابقة عند الامام
فان التضمن والاستلزام لا يستلزمان المطابقة عند الامام
فان التضمن والاستلزام لا يستلزمان المطابقة عند الامام

فقد علم ان التضمن والاستلزام يستلزمان المطابقة والتضمن
وهذان بحسب الوجود واستلزام المطابقة والتضمن
غير محقق لتحقيق المعنى البسيط للمطابقة وهذا
بحسب عدم استعمال اللفظ البسيط للمطابقة وهذا
مستثنى من جزم عدم التضمن والاستلزام عند الامام
فان التضمن والاستلزام لا يستلزمان المطابقة عند الامام
فان التضمن والاستلزام لا يستلزمان المطابقة عند الامام
فان التضمن والاستلزام لا يستلزمان المطابقة عند الامام

عند
حاصل الكلام ان ما ذكره الحق صريح في
الجملة لانه لما كان الاحد منهما بوجه مختلف
في ضمن كل من الحيوان والناطقة فيصنع
انتميز الاله بوجه خلاف الواقع وهو انه
دلالة النفس واحدة في المثال المذكور مع
الظاهر لا يدفع له وجه الاضافة على
الاستغناء مع انه لا يلزم تقرير التسامح
لا يدفع التوهم لان المتبادر منه كون الاله
للشخص الذي هو
وجوه الاشارة الى المناقضة وهي ان اضافة
النفس الى الذات لا يبيّن وجه كما ترى
فالاو انه يقال بالذات لا يبيّن الاخير
انفسهما

بجوز الموضع له وهو معنى قوله بالوضع
حاجة المياه في الحشوي من التظليل
بسط انا قوله فان قيل الخ فلا يتوقف عليه
وهو ظاهر

الوضع له اي تمام ما وضع له فهذا اعادة تعريف المطابقة بعينه وقد اورد النقض عليه فيما سبق
وهذا السؤال والجواب ما لا فائدة فيه الا لتفصيل المسألة على انه قد عرفت التقدير الصحيح **قوله** مع
غير متبادر من السقوط ويجب حمل التعريف على المتبادر وفيه انه لا يجب ذلك عند الضرر
والتبادر من لفظ المتن انه المعنى بتوسط وضع اللفظ لمقام ما وضع له وفيه انه هذا ليس
بمراد وانما هو على ذلك قوله كما فعلوا وذكر ذلك القيد مقتد بكونه مثل ما فعلوا كما قرئ
ان ذلك التقييد رافع للانتقاص بلا مرية وليس الكلام فيه الا في وجوبه وهو ليس بصحيح
لعدم الخصاص طريق الدفع فيه لتسويج حذف قيد الحيثية في التعاريف كما حذفها
في تعاريف الكليات الخمس فاحط السائل في القول بوجوبه كما سيأتي فتأمل **قوله** لا يندفع
به انتقاض الحج لان حاصل تعريف المطابقة دلالة اللفظ على المعنى بسبب وضع ذلك
لما وضع له فكل واحد من دلالة لفظ الشمس على الضوء بسبب وضع لفظ الشمس لما وضع
له ويمكن ان يقال انه المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى بقرينة المقابلة **قال الشارح** **العلم**
نوع للمكف بوجه وهو انه نوع اضافي له وله الملون بوجه وهو انه بالنسبة اليه نوع حقيقي
وليس هذا المثال صحيحا في بعض الصور فان الكثيف هو الذي لا يتأدي منه النور واما
انه يكون ملونا فخرج عنه ولكن لا يناقض في الامثلة على ما قال المحقق الرازي **قال الشارح**
خاصة للجسم اي خاصة مفارقة للجسم لا خاصة لازمة كما يتبادر اليه الاذهان كما لا
يجوز **قوله** من غير ذكرها لا يقال ان الحذف خلاف الاصل لا بصار اليه الا عند الضرر
لانا نقول الضرر مرهنا ثابتة وهي دفع الانتقاض على ان شهرتها مغنية عن ذكرها
المضار اختصارا كما فعلوا في تعريفات الكليات الخمس **قوله** من حيث انه دال على تمام ما
وضع له يجوز رجوع ضميره الى التمام والى الجزء والى ما يلائمه فتأمل **قوله** على ان ذكر
قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتقاض فلا يصح ذكره فضلا عن وجوبه وقد عرفت انه
انما نشأ ذلك عن ذهاب المحتى عن التقييد بقوله كما فعلوا خلاصة الكلام ان صلة الو
غير مذكور فيجوز ان يكون المعنى بتوسط الوضع للمعنى المدلول او لما هو المعنى
المدلول جزء منه او لما خرج عنه المعنى المدلول والقربة على ذلك قوله كما فعلوا فلا بد
من

هذا هو المقام فانه
من مداخل
الكتاب والبر
الرجوع والمآب
مستطوع
هذا هو المقام فانه
من مداخل
الكتاب والبر
الرجوع والمآب
مستطوع

وهذا هو المقام فانه
من مداخل
الكتاب والبر
الرجوع والمآب
مستطوع

غيره عليه كما عرفت فاقول **قال الشارح** انه ترتيب الحكم على المشتق اعم من ترتيب ابدء ومن ترتيب بوا
الموصوف اراد به اثر المترتب على الشيء كما هو مصطلح اهل الاصول **قال الشارح** يدل على علية
المأخذ اي يلزم علية للمأخذ لزم معرفيا لا عقليا ولا وضعا فتأمل **قوله** فان ترتيب القطع
اي وجوب القطع **قوله** على علية ما اي على علية السرفة ففيه نوع استخدام تدبر قوله والمراد
بالحكم هنا اي في تعريفات الدلالات **قوله** يدل بالمطابقة اي مضمون هذه الجملة اي
الدلالة بالمطابقة والدلالة بالمتضمن والدلالة بالالتزام فهذه الدلالات الثلاث مترتبة
على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع للمعنى المدلول او لما هو جزء منه او لما هو خارج
عنه على ما دل عليه كلام الشارح اعني قوله تمام ما وضع له او لجزءه او لما هو الا ان قوله
او لجزءه سلو صوابه او لما هو جزء منه فهذه الدلالات الثلاث الحاصلة بسبب هذه الاوضاع
الثلاثة علل تلك الدلالات المترتبة عليها فاما كل واحد من المطابقة والضمن والالتزام
عن عين بعينه فلا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية في هذا التوجيه فانه خلط بين التوجيهين
على ان اعتبار قيد الحيثية وحده كاف في دفع الانتقاض ولا دخل لاعتبار قاعدة ترتيب الحكم
على المشتق فيه اصلا اذ لم يؤخذ صلة الوضع واحدا اعني تمام ما وضع له بالنسبة الى
الدلالات كما فعله المحتى كما ترى بخلاف ما اذا اخذ صلة الوضع امور ثلاثة على سبيل
بعضها على بعض كما ذكرناه فان قاعدة الترتيب كافية في دفع الانتقاض حينئذ كما عرفت فتأمل
قوله وبالمشتق الدال بالوضع اخذ للدال صلات ثلاث متقاطعة وهي كلمة على في ثلثة
مواضع وهو ظاهر اخذ للوضع صلة واحدة وهي اللام الداخلة على تمام ما وضع له وهذا
خطا والصواب ما مر من دخول اللام على الامور الثلاثة المتغايرة بالاعتبار حتى تحصل ثلث
دلالات هي علل يترتب عليها الدلالة بالمطابقة والدلالة بالمتضمن والدلالة بالالتزام كما
مر والحاصل ان المقصود وهو دفع الانتقاض بقاعدة الترتيب انما يحصل اذا اخذ
للوضع ثلث صلات متقاطعة وللدال ثلث صلات متقاطعة فتأمل **قوله** فترتيب الحكم
بانه يدل على حمل الحكم على صفة الحاكم وفيه نظر لما مر من ان المراد بالحكم في هذه القاعدة
هو اثر المترتب على الشيء على ما تقرر في الاصول فانها قاعدة اهل الاصول لا قاعدة

هذا هو المقام فانه
من مداخل
الكتاب والبر
الرجوع والمآب
مستطوع

وهذه هي الدلالات الثلاثة
التي هي علل الترتيب
فان الدلالة بالمطابقة
والدلالة بالمتضمن
والدلالة بالالتزام
هي الدلالات الثلاثة
التي هي علل الترتيب

هذا هو المقام فانه
من مداخل
الكتاب والبر
الرجوع والمآب
مستطوع

على وجه ان مراد المحقق ان تلك الدلالة في حق الحاشية ودفع الانتقاص لا مراد في التعريفات فلهذا قوله حصول اعتبار قيد الحاشية اعتبارا بمعنى انه تلك الدلالة في قوتها لانها تقول انه كون تلك الدلالة للبيان مشترك بين الحدود فلا يكون بنفسه دافعا للانتقاص

الحكماء في بصر قولهم على الدال بالوضع صلة الترتيب **قوله** يدل على ان الاحكام المذكورة اي الحكم بان يدل بالمطابقة كما في قوله بسبب الدلالة اي ما خذ الدال بالوضع تمام ما وضع له عليه وعلى جزئه وعلى لازمه **قوله** ولا يخفى في حصول اعتبار قيد الحاشية في الحدود بتلك الدلالة اي بسبب تلك الدلالة وهي ما خذ الاستتقاق للدال بالوضع فلهذا دفع الانتقاص على قيد في الجوابين والفرق بينهما ان قيد الحاشية لا يدل عليه شيء من الفاظ التعريفات في الجواب الاول بخلاف الجواب الثاني فانه ما خذ الاستتقاق للدال بالوضع دال عليه فكان قيد الحاشية مذكور فيها وفيه نظر اما اولها فلا لانها دالة ما خذ الاستتقاق على قيد الحاشية واما ثانيا فلا ان الظاهر من كلام الشارح كفاية قاعدة ترتيب الحكم على المستحق في دفع الانتقاص من غير ملاحظة قيد الحاشية اصلا كما لا يخفى على الفطن واما ثالثا فلا ان معنى هذا التعريف عدم ملاحظة الدال بالوضع على ما ينبغي وقد مر ذلك فانه لو اخذلها الصلوات المذكورة لاندفع الانتقاص بلا ملاحظة قيد الحاشية اصلا كما مر يقال ان حذف هذه الصلوات نقسف لانا القول ان الحذف ليس بواجب بل الواجب اخذها على الوجه المذكور سواء اعتبر الحذف او لا والقرينة على اخذها على الوجه المذكور ظاهر في كلام الشارح **قوله** ولا يخفى ما في تقرير الشارح من المسامحة والمساهمة عطف تفسير للمسامحة كما هو الظاهر وجه المسامحة ان المحتش جعل الحكم المترتب على الدال الدلالة نفسها والشارح جعل التسمية وذكر صلة الوضع وترك صلة الدلالة مع ان المناسب جمعها في الذكر كما جعل المحتش فانه لم يجعل المساهمة عطف لتفسير يكون الثاني فاعلم انهما لم لا يخفى عليك ان قوله ولا يخفى مقدم على المسامحة والمراد على البرهان فانه حمل كلام الشارح على التحقيق لا على المسامحة لانه حمل كلامه على ظاهره وجعل الحكم المترتب التسمية وليس الا مركز ذلك بل الحكم المترتب الدلالة بالمطابقة اهـ فالتقرير الموافق للمقام تقرير المحتش حيث حمل كلام الشارح على المسامحة وصرفه عن حقيقة فتأمل **قوله** الظاهر ان مرجع الضمائر المعنى المدلول ولم يجزم به لاحتمال ان يكون المرجع ما وضع له وكلا الاحتمالين فاسد لانه يستلزم محذورا قد ذكر المحتش وفيه نظر لان دعوى ظهور الاحتمال الاول دعي بلا دليل بل الظاهر هو الاحتمال الثاني لان

وجه ان الكلام انما هو في تبيين الانواع بعضها عن بعض فالمرتبة انما هو نوع المطابقة مثلا فذلك النوع متعين من نوع التضمن وعن نوع الالتزام وذلك التمييز خرج عن سببها

المبادى

المبادى من لفظ لتمام رجوع الضمير الى ما وضع له لان لفظ التمام مضاف الى ما وضع له في المتن فتبادر رجوع الضمير اليه في هذا المقام ايضا ويمكن الجواب بان التبادر من المقام جمع الضمير الى المعنى المدلول كان الدلالة يقتضى معنى مدلولاً مطلقاً والوضع انما يتعلق بنفسه واما متعلق بما يتعلق به المعنى المدلول فقوله او جزئه سهو كما قال المحقق لانه الجزء معنى مدلول غير متعلق بالوضع نفسه بدليل المقابلة فنصوابه او لما هو جزء له كما مر فلا تغفل **قوله** فيلزم ان يكون المعنى التضمني الكل ويلزم ايضا ان يكون الموضوع له الجزء ويلزم ايضا ان يكون دالة الجزء متبوعه ودالة الكل تابعه وكذلك خلاف الواقع **قوله** مع ان الامر بالعكس لانه الكل مدلول مطابق والجزء مدلول تضمني نحو الانسان فان مدلوله المطابق هو الحيوان الناطق ومدلوله التضمني كل واحد من جزئه وهو مبتدئ على الظاهر وهو لا ولي فتأمل **قوله** يلزم ان يكون ما وضع له وهو خلاف الواقع ويلزم ان يكون الملزوم غير ما وضع له على تقدير كون اللازم ما وضع له وهو خلاف الواقع ايضا لان الواقع كون ما وضع له على تقدير كون اللازم غير ما وضع له وايضا يلزم ان يكون الجزء موضوعا له فتأمل **قوله** والظاهر ان قوله او جزئه لم يجزم به لاحتمال ان يكون الضمائر راجعة الى المدلول واصله الجزء الى الضمير بيانية وان يكون المراد بالوضع اعم من الوضع بالذات ومن الوضع بالواسطة وهو الوضع التضمني فالجزء هو الموضوع له ضمنا ولذا صارت الدلالة عليه وضعية فكانه قيل الوضع متعلق بالجزء في ضمن متعلق بالكل وهو نقسف ظاهر لانه بعيد عن المقام والادراك الحق الجزم به فتأمل **قوله** بل يكفي مطلق اللزوم ذهنيًا كان او خارجيًا فيكون قيد في الذهن مستدر كابل يكون مضراً لانه دالة الالتزام الحاصلة في ضمن اللزوم الخاوي يكون خارج عن التعريف وفيه نظر لانه لو كفي المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية لانه اللزوم غير منحصرة اذ السقف يستلزم الحائط والحائط الاس والاس الارض على ما قاله الغزالي في بيان سبب كونه دالة الالتزام معجوز بل لا يكفي البين بالمعنى لا يخص فانه غير تمام فانه ربما كان بينا بالنسبة الى شخص دونه شخص على ما قال الامام الرازي ولذا قال صاحب الكشف ان المعبر هو البين بالنسبة الى الكل على ما في شرح السطاس فالإيراد كفاية مطلق

المبادى من لفظ لتمام رجوع الضمير الى ما وضع له لان لفظ التمام مضاف الى ما وضع له في المتن فتبادر رجوع الضمير اليه في هذا المقام ايضا ويمكن الجواب بان التبادر من المقام جمع الضمير الى المعنى المدلول كان الدلالة يقتضى معنى مدلولاً مطلقاً والوضع انما يتعلق بنفسه واما متعلق بما يتعلق به المعنى المدلول فقوله او جزئه سهو كما قال المحقق لانه الجزء معنى مدلول غير متعلق بالوضع نفسه بدليل المقابلة فنصوابه او لما هو جزء له كما مر فلا تغفل **قوله** فيلزم ان يكون المعنى التضمني الكل ويلزم ايضا ان يكون الموضوع له الجزء ويلزم ايضا ان يكون دالة الجزء متبوعه ودالة الكل تابعه وكذلك خلاف الواقع **قوله** مع ان الامر بالعكس لانه الكل مدلول مطابق والجزء مدلول تضمني نحو الانسان فان مدلوله المطابق هو الحيوان الناطق ومدلوله التضمني كل واحد من جزئه وهو مبتدئ على الظاهر وهو لا ولي فتأمل **قوله** يلزم ان يكون ما وضع له وهو خلاف الواقع ويلزم ان يكون الملزوم غير ما وضع له على تقدير كون اللازم ما وضع له وهو خلاف الواقع ايضا لان الواقع كون ما وضع له على تقدير كون اللازم غير ما وضع له وايضا يلزم ان يكون الجزء موضوعا له فتأمل **قوله** والظاهر ان قوله او جزئه لم يجزم به لاحتمال ان يكون الضمائر راجعة الى المدلول واصله الجزء الى الضمير بيانية وان يكون المراد بالوضع اعم من الوضع بالذات ومن الوضع بالواسطة وهو الوضع التضمني فالجزء هو الموضوع له ضمنا ولذا صارت الدلالة عليه وضعية فكانه قيل الوضع متعلق بالجزء في ضمن متعلق بالكل وهو نقسف ظاهر لانه بعيد عن المقام والادراك الحق الجزم به فتأمل **قوله** بل يكفي مطلق اللزوم ذهنيًا كان او خارجيًا فيكون قيد في الذهن مستدر كابل يكون مضراً لانه دالة الالتزام الحاصلة في ضمن اللزوم الخاوي يكون خارج عن التعريف وفيه نظر لانه لو كفي المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية لانه اللزوم غير منحصرة اذ السقف يستلزم الحائط والحائط الاس والاس الارض على ما قاله الغزالي في بيان سبب كونه دالة الالتزام معجوز بل لا يكفي البين بالمعنى لا يخص فانه غير تمام فانه ربما كان بينا بالنسبة الى شخص دونه شخص على ما قال الامام الرازي ولذا قال صاحب الكشف ان المعبر هو البين بالنسبة الى الكل على ما في شرح السطاس فالإيراد كفاية مطلق

وجه ان الجزء اذا اخذ على اطلاقه بان يكون شاملا على الجسم وهو كانه جزء الانسان جزء الحيوان ايضا والكل في المثال المذكور لا يكون معنى مطابقا على اطلاقه لانه اذا اعتبر كونه الجسم جزء الحيوان ان يكون دالة الانسان على الجسم وهو جزء تضميني ويكون دالة على الحيوان ايضا تضميني مع انه الامر بالعكس لا يصح على اطلاقه وبما ذكرنا من حمل الجزء على الجزء الاول يندفع الاشكال فاللام في الجزء الاول يندفع الظلام في الجزء الاول

وجه ان التبادر من الوضع في المواضيع - التبادر هو الوضع التضمني لا التضمني بخلاف الوضع متعلق بالجزء في ضمن الكل نقسف لا يخفى فالجواب رجوع الضمائر الى المعنى المدلول وحمل الوضع على الوضع بالذات وكونه الجزء سهو مع مقام الشارح فظلام المحتش لا يخلو عن ضعف الشارح امكن توجيهه او جزئه

فقد انما خارجي هو الشرط على ان يكون
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

اللزوم كما لا ينبغي فانه ظاهر الفشا والاراد بان دلالة الالتزام كلفية اللزوم
الذهني لا اختلاف باختلاف الاشخاص لكونه كوافيد وانفع لطالب التحقيق فانه يخرج من كلام الكندي
الاراء فتأمل **قال الشارح** وهو حاصلان باي لزوم كان فهما حاصلان باللزوم المطلق فهو
الشرط على مذاق المحتشئ او الخارج في هو الشرط بدل الذهني على ما يناسب الجواب **قال**
الشارح والام يكن اللزوم لزوما ولا ينبغي انه السائل مدع كلفية مطلق اللزوم في الضبط والانتقال
من اللزوم الى اللزوم فقولوا والام يكن اللزوم لزوما اول المسئلة فلم يأت على دعوى الكلفية
شيانا لئلا عليها على ان لا يحد من قيد في الذهن مستدرك كان اللزوم المطلق كاف في
الضبط والانتقال من اللزوم الى اللزوم والام يكن اللزوم لزوما فتأمل **قوله** مستدرك وجهه ان يكون
ظاهرا ومروءة اذ حصولها باللزوم الذهني فما كان نزاع بين السائل والجيب وانما النزاع في الغرض ذلك
حصولها باللزوم الخارج في ويمكن ان يقال ان قوله لانتم حصولها باللزوم الخارج في ينفذ ظاهرا لا يخفى
ان حصولها باللزوم الذهني مستدرك كان السائل فاس اللزوم الخارج في الى اللزوم الذهني على احد
لاشترائهما في اللزوم فتوهما ان الفرق بينهما حكم وخروج عن الانصاف اذ لا فرق بين لزوم
اي لا يلزم من استلزام تحقق المسمى الخ فاذا لم يتحقق انتقال الذهني من المسمى الى اللزوم
في اللزوم الخارج في فاصح ما قرئ من قوله السائل وهو حاصلان باي لزوم كان فلا يصح
اشتراط اللزوم المطلق كما قال المحتشئ واشتراط اللزوم الخارج في كما يقتضيه لياق كلام
الشارح وتحقيق الجواب ان ماهية اللزوم الذهني يقتضي صحة الانتقال من اللزوم
الى اللزوم وهو ظاهري تصور مفهومه بخلاف اللزوم الخارج في فانه يقتضي عدم الانفكاك
بينهما في الخارج ولا يلزم عدم الانفكاك في الذهن اذ لكل موطن حكم لانه التاثر مشلا
يلزمه الاخر في الخارج دون الذهن والاشارة في الذهن اما الاشتراك في اللزوم
المطلق اما اشتراك النوعين في الجنس وهو لا يقتضي اشتراك النوعين في الاحكام او في
الغرض العام وهو كذلك فتأمل **قوله** وقوله والام يكن الخ تمت الجواب واليه استبان بالواد
الاستيفائية كما في بعض النسخ فانه القول مكتوب بالا سود في النسخ الصحيحة ثم هذا

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

فوجه ان هذا لا يثبت الاحتياج في السندية لانه
الاعتدال وحاصله انه لا دخل في تحقيق الجواب
فيؤتى بالفرق في منع قوله والام يكن اللزوم
لزوما في الحقيقة يرجع المنع الى المنع والالا
يصح منع المفارقة لانه فتأمل

وجهه ان يجوز ان يكون اشتراكهما اشتراك
الصفين والجواب عنه ظاهر لان في وراء
المنع على ان الشخص له مدخل فيهما

القول

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

القول منه تنبيه على انه المنع المذكور مراجع الى **قوله** انه اراد به اللزوم الذهني توسيع لدارق
الجواب فان لياق كلامه يقتضي ان الكلام في المطلق لانه ادعى ان الانتقال يحصل بكل من
الذهني ومن اللزوم الخارج في وقوله والام يكن في قوة لاشترائهما في كونهما لزوما وعدم الفرق
بينهما **قوله** مسئلة اي بيتا **قوله** وغير مفيد لانه النزاع في اللزوم الخارج في او في مطلق
اللزوم لانه المطلق باعتبار حصوله الخارج في محل النزاع ايضا **قوله** وان اراد به مطلق
باعتبار اشتماله للخارج في او اللزوم الخارج في بخصوصه لانه محل النزاع في الحقيقة فاللزام
منع لان شرط اللزوم الذهني في الانتقال يقول ان نفس اللزوم المطلق لا يمكن في الانتقال
بل لا بد من امر اذ عليه وهو كونه في الذهن فقلت الدعوى عند تمنوع **قوله** فيه ان السؤال
بكفاية مطلق اللزوم وهذا حق كما شئتم فيه كان قول السائل وهو حاصلان باي لزوم كان
صريح في ان الكلام في مطلق اللزوم فعدم كون قوله لو كان اللزوم الخ في المقابلة اظهر من
ان ينبغي ولو حذف من قوله كيف لكان اولى **قوله** ان المحتشئ اعتمد على ظاهر السؤال
ولو جعل حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارج في دون الذهني لكان اول كلام
الشارح ملائما لآخر وهو لا ولى كان السائل والجيب واحد فتأمل **قوله** والمضاف
خارج عند المضاف فلا يكون البصر اخلالا في مفهوم العمى حتى يكون دلالة العمى على البصر
تضمنية فدلالة العدم على الملكة التزامية كدلالة الجهل على العلم فان قلت لانتم كون الدلالة
التزامية فان مفهوم الملكة جزء من العمى مثلا ليس العدم المطلق بل عدم البصر عما من شأنه
فدلالة على البصر تضمنية لا التزامية قلت العمى عدم مخصوص بالبصر وما من شأنه البصري
شأن شخص او نوعه او جهة القرب لا العدم ومن اختصاصه بالبصر وما من شأنه البصر على ما في شرح
المسطاس فظهر المراد بالاضافة فتبصر **قوله** وان كانت الاضافة داخلية فيه اي نسبة العلم
الى البصر جزء من مفهوم العمى واعتراض عليه السيد صدر الافاضل الشهير بمبر صدر بان
البصر جزء المفهوم خارج عن الماصدق لان العمى العدم والنسبة والبصر فيكون دلالة العمى
على البصر تضمنية لا التزامية انتهى ملخصا وفيه نظر لان توقف تصور العمى على البصر ظاهر

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

لأنه لا يجوز ان يكون الشرط
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه
الشرط هو الخارج في ما لا ينفك عنه

القول

لا يمكن النكاح وأما كونه جزءاً فله لأن تصور المعنى المطابق للفعل موقوف على تصور الفاعل لأن
النسبة مأخوذة في معناه وتصور النسبة موقوف على تصور الطرفين والفاعل خارج عن
معنى الفعل اتفاقاً ثم متى بعد برهة من الزمان وجدت سائر المطالع يقول فرق ما بين
جزء الشيء وجزء مفهومه فإن البصر ليس جزءاً من العمى والآلة يتحقق ألا بعد تحققة بل
هو جزء مفهوم حيث لم يكن تعلقه إلا مضاف إليه ولا يجحد أن يكون يقرن بالبصر بالعدم
فيكون أحد جزئي البيان وقال بعض المدققين قد سمع بعضهم هذا الكلام فيما بين
القوم وزعم أنه دالة لفظ العمى على البصر تضمينية وإن المختبر فيها أن يكون المدلول به راجحاً
المفهوم الموضوع له ولا يعتبر فيه كونه جزءاً لما صدق عليه الموضوع له فجعل الجزئية للمفهوم
المفهوم مقابل الجزئية بحسب الفرد وسيبين السارح أن المراد بالجزئية بحسب المفهوم
أن يكون العقل مفهوماً أحدهما لا يتصور بدون العقل مفهوم الآخر حيث قال لا يمكن
أنه جزء بل من حيث أنه تعقل موقوف على تعقل انتهى وهذا يؤيد ما ذكرنا من أن
البصر خارج عن مفهوم العمى كما أن الفاعل خارج عن مفهوم الفعل المطابق ولذا قلنا
أن معنى الفعل معنى حرفي غير مستقل في المفهومية فتأمل قوله أي ينتقل الذهن
منه إليه وفيه نظر لأن عدم موقوف على الملكة وقد صرح السيد قدس سره في حكمته
المطالع حيث قال فإنه فهم الملكة متقدم على فهم عدم المأخوذ من حيث هو مضافاً
إليها فتكون المقابلة تابعة للالتزام في هذه الصورة فنصير قوله فيتحقق الالتزام مع
المعادنة الحاصل أن كون اللازم بجالة متى حصل المستحق في الخارج حصل اللازم فيه
ليس بشرط لأنه لو كان شرطاً لما تحققت الدلالة الالتزامية بدونه وليس كذلك فإن
لفظ العدم دال على الملكة كدالة لفظ العمى على البصر والجمل على العلم مع عدم
الخارجيين مستثنى لفظ العدم والملكية واعلم أنه الاستقلال والاتفات في الدلالة الالتزامية
ليس من اللفظ بخصوصه حتى لو فرض عدم سماع اللفظ مع ملاحظة معنى ذلك
اللفظ انتقل منه إلى لازم إن كان شيئاً اعلم أيضاً أن الدلالة هي التفات النفس إلى معنى
اطلاق على ما هو التحقيق عندهم والاتفا لا يتحقق إلا في الذهن ولا مدخل فيه لزوم

٢٠٠
 اول كلامه صريح في ان الشئ قد يكون جزء من
 المفهوم ويؤخذ في الحد والكون جزء من
 حد وان الفرق بينهما حاصل بالجزئية
 وعدمها فلا بد من كلام اللطيف في الجزئية
 الجواب من كون البصيرة فالحق في
 كما ذكرنا من مفهوم العمى
 ميرزا جان

الحاجي قطعاً وهو هنا شئ وهو ان الزوم الذهني عبارة عن كون اللازم بحيث يلزم من تصور
المستحي تصور لازم ومعنى الدلالة التزامية هو التفات النفس من المستحي الى لازمه وكامعاً
بين الشرط والمشرط والجواب ان المراد ان التفات النفس من اللفظ الى المعنى بشرط
ان يكون من المعنى الموضوع الى لازمه كما اطلق وكاله الالتزام على ما قال المحقق
الدواني في بعض مصنفاته فتأمل **قال الشارح** والثالث ان قابل العلم يستفاد منه ان
تمثيل المطابقة والتضمن صحيح وفيه نظر كانه انما يتم اذا لم يكن لفظ الانسان موضوعاً
باراد امر محتمل وهو كانه كثير من لعله معنى الانسان لا يخطر بباله مفهوم الحيوان
الناطق وانما لكان كل من هو عالم بمعنى الانسان كان عالماً بالجنس والفصل وليس
الامر كذلك على ما في بعض شرح التفسيرية **قوله** لانه الغرض كاف لانه الغرض منه
ايضاح الامر الكلي بالامر الجزئي لا يستتبع المتعلم بالجزئيات ومن للعلوم ان هذا
لا يتوقف على الجزئي في نفس الامر وهو ظاهر **قوله** لكن هذا اول منه لكونه مطابقاً
قوله الا انه فيه ايضا ما فيه وهو انما تصور كثيراً مثلاً الاثنين وكما يخطر ببالنا
والغرضية فلا يكون مطابقاً فلا يكون اول منه وهو ظاهر وفيه ان الاعم شرط التحقق
وهو كاف فيه وانما الاحصاء شرط الاعتبار فيصح هذا التمثيل كالتمثيل بالعمى كما ينبغي
بل الاول التمثيل بدلالة العمى على البصر كما هو المشهور **واعلم** ان اللازم قد يكون وصفاً
من اوصاف الشئ وقد لا يكون مثال الاول ما ذكره المصنف ومثله الثاني دلالة السند
على الحائط فلا حيل ذلك اورد الشيخ هذين المثالين في الاشارات ولو اورد في
مثال الثاني ايضاً لكان افيد **قوله** بدلالة العمى على البصر لا يقال ان فهم البصر متقدم
على فهم المعنى العمى فكيف نكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان الواجب تأخر
تلك الدلالة على المطابقة لكونها تابعة لاننا نقول قد صرح الشيخ قدس سره في حاشية المطالب
بان فهم المدلول الالتزامي قد يكون متقدماً على فهم المستحي كالمملكات بالقياس الى
عدمها انتهى **قوله** ان الزوم البين فيدبه كانه الزوم قد يكون غير بين وهو
ما يحتاج الى الوسط وهو ما يحى بعد لانه نحو متغير **قوله** يطابق بمعنى مطروق

الآن الشيخ لم يذكر لفظ العلم
 ومن هذا التفسير يظهر ان عطف ضم
 الكتاب على القابل قابل يكون في الكلام
 اشارة الى المشايخ على منوال ما في الاشارة
 لا يخفى

الاشترار بين المعنيين **قوله** كون اللازم جعل اللزوم بين عبارة عن الكون المضاف الى
كما قال السيد السند قدس سره في حاشية المطالع في تعريف الاخض هو ان يكون اللازم
يجب يلزم من فلكهم اللزوم فلهذا **قوله** في حاشية المطالع في تعريف الاخض هو ان يكون
تصور اللزوم مستلزما لتصور اللازم **قوله** في موضع آخر من الحاشية الكبرى هو
بالمعنى الاخض ما يلزم من تصور اللزوم تصور اشترى الا ان يقال ان ما في قوله ما
يلزم مصدريه والحاصل ان السيد السند قدس سره جعل اللازم بين بالمعنيين
عبارة عن صفة اللزوم تارة كما فعل في الحاشية الصغرى والكبرى وعن صفة اللازم
تارة اخرى كما فعل في انشاء التقرير في الكبرى فاختر المحشئ الاول **قوله** بحيث
يكفي تصور مع تصور ملزومه وانت خبير بان كفاية التصورين لا ينافي كون احد
التصورين ملزوما للتصور الآخر لا يقال انه خلاف المتبادر من التعريف لاننا نقول
قد يعده عند الضرورة **قوله** لانه علم من كونه بيتا اي علم من كون اللزوم بيتا
كفاية التصورين في الجزم باللزوم بينهما كفاية ما في الجزم باللزوم بينهما معبر
في كل من المعنيين الا كون تصور اللزوم كافي في تصور اللازم شرط في الين بالمعنى
الاخض وليس شرط في الين بالمعنى الاغم وليس عدم ذلك شرط ايضا فيجوز
ان يكون كافي في مادة وان لا يكون كذلك في مادة اخرى فيكون اعم وفيه نظر
لان ذلك اي اعتبار كفاية التصورين في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الاخض غير
بين في نفسه ولا بين لانه يجوز ان يكون المراد بالبين ما لا يحتاج الى الوسط اي ما يكون
مقابلا لغير البين لا يقال انه استلزام تصور اللزوم تصور اللازم مقبر في المعنى
الاخض قطعا على ما دل عليه تصورهم وهو استلزام اعتبار كفاية التصورين فيه
لانا نقول لانه لانه يجوز استلزام تصور اللزوم تصور اللازم وعدم
كفاية التصورين في الجزم به ومن ادعى ذلك فعليه البرهان هذا وجه التامل **تم**
اعلم ان ههنا بحثا شريفا وهو ان المراد باللزوم في تعريف اللزوم بين بالمعنى
الاغم اما اللزوم الذهني واما اللزوم الخارجي فان كان الاول وكان المراد به هو

البين

البين بالمعنى الاخض يصير معناه ما يكون تصور مع تصور ملزومه كافي في الجزم والحال
ان تصور اللزوم يستلزم تصور اللازم فقد اخذ الاخض في مفهوم الاغم فكل ما كان لازما في
الاغم كان لازما بالمعنى الاخض فان لم يكن تصور اللزوم كافي في تصور اللازم ان يكون
تصورهما معا كافي في الجزم باللزوم كان العام عين الخاص بحسب الذات وان تغاير بحسب
المفهوم وان لم يلزم ذلك كان العام اخض من الخاص وكلاهما باطل وان كان اللزوم المقبر
في الاغم بالمعنى الثاني الذي هو الاغم لزوم تعريف الشيء بنفسه اي اخذ في تعريفه فيلزم الذكر

فأراد اللزوم الذهني باطل وان المراد هو اللزوم الخارجي كان اللازم الخارج شرط **قوله**
لانه لا ينافي لانه كان المقبر في الاغم معتبرا في الاخض وهو اللزوم الذهني بالمعنى الاخض
وقد بين بطلان كون اللزوم الخارج شرط الجواب عنه يمكن بوجهين الاول هو ان
الاجامى وهو انما ذكرتم باطل لانه يستلزم ان لا يشترط في الدلالة الاتزامية شئ من اللزوم
وهو باطل بالاجماع والثاني هو المحل وهو ان المختار الشئ الرابع وهو ان المراد به هو اللزوم
مطلقا اي مع قطع النظر عن كونه ذهنيًا وعن كونه خارجيًا **قوله** في ان يجب
الاخض الاغم يستلزم اشتراطهما معا وما ذكر المحشئ من المقدمات فهو في الحقيقة إعادة
للسؤال مع التوضيح لان قول السائل لانه يلزم ان لا يخرج في ان اللزوم بين بالمعنى الاخض
غير متحقق في المثال المذكور مع انه شرط للدلالة الاتزامية وحاصل جواب الشارح المنع
مع السند فانه قوله وبهذا القدر يصح التمثيل في قوة المنع مع السند كانه متوجع والموجه
مانع وهو كونه الاحتمال ولا يلزم ايضا ان يكون السند معتقدا وهذا معنى ما قبل من ان
المانع لا مذهب له فكانه قال لانه توقف صحة التمثيل على تحقق الاخض لجواز كفاية تحقق

لان القدر المستلزم في الاشتراط انما هو اللزوم الذهني بالمعنى الاغم لا يقال ان هذا المنع ليس
لان اشتراطهم الاخض بدل د كانه ظاهرة على ان تحقق الدلالة الاتزامية يتوقف عليه لا
يكون لغوا لاننا نقول وقد مر انهم قالوا ان الدلالة الاتزامية مكسورة في العلوم لعدم انبعا
واجابوا عنه بان اللزوم بين بالمعنى الاخض شرط واعترض عليه بان يختلف ايضا باختلاف
الافهام واجاب صاحب الكشف عنه بان المقبر بين بالنسبة الى الكل فعلم ان الاخض
الذي هو شرط الانقباض والقبول وهذا معنى
الذي هو شرط الانقباض والقبول وهذا معنى
الذي هو شرط الانقباض والقبول وهذا معنى

وهو المحل وهو ان المختار الشئ الرابع وهو ان المراد به هو اللزوم
مطلقا اي مع قطع النظر عن كونه ذهنيًا وعن كونه خارجيًا **قوله** في ان يجب
الاخض الاغم يستلزم اشتراطهما معا وما ذكر المحشئ من المقدمات فهو في الحقيقة إعادة
للسؤال مع التوضيح لان قول السائل لانه يلزم ان لا يخرج في ان اللزوم بين بالمعنى الاخض
غير متحقق في المثال المذكور مع انه شرط للدلالة الاتزامية وحاصل جواب الشارح المنع
مع السند فانه قوله وبهذا القدر يصح التمثيل في قوة المنع مع السند كانه متوجع والموجه
مانع وهو كونه الاحتمال ولا يلزم ايضا ان يكون السند معتقدا وهذا معنى ما قبل من ان
المانع لا مذهب له فكانه قال لانه توقف صحة التمثيل على تحقق الاخض لجواز كفاية تحقق

۱۳۳۳

وخصم المذبح ان وصف المذبح بالخير
 لا يتحقق على كونه من المذبح بل كونه
 وخصم بعض الناس وطعن المذبح
 يقولون انك متايل الفقه هو الفقه
 والا اسلم بغير حاشية

١٢٠

المراد بلفظ هذا مثلاً هو المراد به المفهوم
الما صدق على الاختلاف المشهور فمثلاً

هذا التمايز ان منع المبني السؤال وسند وهو ظاهر و لكن ان نقول ان الفرض كاف في التمثيل
 و لكن ان نقول انه يجوز ان يكون الموضوع له هو الماصدق ويكون المفهوم الكلي له ويكون ضيق
 فيل وضع العام للموضوع له الخاص فلا بد ان يكون له دليل **قوله** اذا وضع لفظه في غير ما
 لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع بان انه لفظ بالفعل وقد عرفت ان الصلاحية كافية تدبر
قوله لم يكن الدلالة عليه مرادة ايضا تدل على ان الدلالة متحققة عند قصد معناه العلمي وفيه
 نظر لان الدلالة تابعة للقصد عند القدماء وقد تبين من شرح النقي وقال في الشفاء انه لا
 يصدق على عبد الله علما انه يدل على معنى بل كل من جزئيه عند قصد معناه العلمي
 بمنزلة زاء زيد الا ان يقال ان زيادة القصد في التعريف انما هي للتفريق لانه معتبر في الدلالة
 لان اعتبار الارادة في الدلالة بين البطلان لانه الشئ وغيره من المنطوقين عرفوا الدلالة
 بانها كون الشئ بحيث متى التفت اليه التفت الى شئ اخر لعلنا نبيها وهذا المعنى
 لا يقتضي القصد بل يكفي نبوت العلاقة في نفس الامر وان لم يكن مشعورا بها ولكن بوجه
 التضمن بعبد الله علما والحيوان الناطق علما على تعريف المركب فان كلا منهما يدل
 جزئيا على جزء معناه والجواب انه فيد كجنته معتبر في تعريفات الامور الاضافية
 ذكر اوله يذكر **قوله** لكان النسب لبقوله والاول المفرد الا انه لما كان قوله والثاني المؤلف
 معلوما هناك من المقام لم يذكر ههنا بعد المعطوف عليه ولا يجاز ايضا فتأمل **قوله**
 القيود الخمسة وتعريف المركب المستفاد للفظ الذي يقصد بجزء منه دالة على جزء
 المقصود والتقدير واحد الا انه ينحل الى قيوده خمسة ويعبر بعدم هذا المجموع في المفرد
 لعدم كل منها كانه زيد مفرد **قوله** او مقدر وجزء اللفظ لفظ وان كان مقدرا فلا
 يشمل الهيئة لانه ليست بلفظ وكلامه يشعر بشموله والجواب ان المراد باللفظ اعم
 من اللفظ الحقيقي وقما يقوم مقامه وكذا الكلام في الموضوع فانه اعم من الموضوع
 حكما يشتمل على حقيق **قوله** كذا الظاهر انه مثال المقدر وفيه نظر لانه ليس بمقدرا والجواب
 ان المضاف محذوف اي كضمير ق او انه مثال المركب اي كذا المأخوذ مع فاعله استا
 اطلاق المقدر فهو مذكور في اللطولات والمراد به المنوي لا المحذوف لان ظهوره عدم

وجوه ان الاكتفاء بالفرض يفوق الاعتراض بان
 الاقسام ستة لا خمسة فلا تغفل مسبو

وجه ان البعد مما يوجب الدلالة فلا يكون
 وجه الترتيب والجواب انه لو كان ذلك
 نصرا بما علم ضمنا الا انه بعد المعطوف
 عليه يوجب انحاء فالتنوع بما علم ضمنا
 على انه لو قال والثاني المؤلف لا وجه للفظ
 ان المراد بالثاني هو الثاني من المفرد
 ولا يحتاج الشارح بناء على ان دابة المخرج
 الى العقول واليه استار بقوله وانما مؤلف
 وهو نظير لاطلاق تحت
 وهذا كله ظاهر مسبو

2000
 1333
 1334
 1335
 1336
 1337
 1338
 1339
 1340
 1341
 1342
 1343
 1344
 1345
 1346
 1347
 1348
 1349
 1350
 1351
 1352
 1353
 1354
 1355
 1356
 1357
 1358
 1359
 1360
 1361
 1362
 1363
 1364
 1365
 1366
 1367
 1368
 1369
 1370
 1371
 1372
 1373
 1374
 1375
 1376
 1377
 1378
 1379
 1380
 1381
 1382
 1383
 1384
 1385
 1386
 1387
 1388
 1389
 1390
 1391
 1392
 1393
 1394
 1395
 1396
 1397
 1398
 1399
 1400

جواز حذفه فذ يومهم هذا الوهم **قوله** ويكون لمعناه ايضا اي كما يكون للفظ جزء **قوله**
 والمراد بالقصد اي القصد الموافق للوضع فلا يتوهم انه اذا قصد بزاء زيدا وببائ وببب
 يكون مركبا فيحتل التعريفان وفيه نظر لانه مركب من هذه الجنتية نعم لو قصد بالف انسان
 الدلالة على راسه وبالباء الدلالة على باقى الاجزاء لايكون مركبا فان هذا القصد
 ليس بمعتبر كما لا يخفى **قوله** وباجزاء الجزء المرتب في السمع فلا يرد وفيه نظر لانه
 الجزء المتباعد من المطلق يكون بطريق الجواز ويجب الاحتراز عن التعريف الا اذا
 تحققت القرينة وكا قرينة ههنا والجواب ان الكلام في جزء اللفظ كافي في جزء الدال والثاني
 اعم من الاول لان الاول جزء مسموع مرتب في السمع على ما في بعض حواشي شرح الشبهة
 وفيه نظر لانه الفعل الذي هو عبارة عن المادة والهيئة خارج عن القسمين ج مع انه
 دال بالمطابقة والتصواب انه داخل في القسم الا ان المراد بالجزء في تعريف المركب الجزء
 المرتب في السمع فالفعل خارج عن تعريف المركب داخل في تعريف المفرد لانه الهيئة ليست
 مسموعة وان كانت جزء من اللفظ الدال ولو سلم كونه مسموعة فنقول انهما اي المادة
 مسموعتان معا اما القرينة فهي المتبادر منه فان قلت يدل كلام المشتري على ان الهيئة
 مسموعة فانه لم يقل جزء مسموع وهذا التقرير يدل على ان الهيئة مسموعة فلت انما ليست
 مسموعة وتقرير المشتري مبني على تسليم انهما مسموعتان كما قال قدس سره في الحاشية
 ان المادة والهيئة مسموعتان معا انتهى **قوله** وبصيغة اي الهيئة الخاصة باعتبار
 الحروف وحركاتها نحو ضرب او وحر كارتا وكسارتا نحو يضرب **قوله** لانه عد
 كان مفهوم المركب وجودي اي ما تحقق فيه القيود الخمسة ومفهوم المفرد هو ما لم يتحقق
 فيه هذه القيود كلها على طريق رفع المجموع حتى انتهى واحد منها يتحقق المفرد **قوله** ولا
 قصد ق على المفهوم اصلا مثلا الكلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهوم عن
 الشكره فيه لا يصدق على المفهوم اذ لا مفهوم للمفهوم بل يصدق على اللفظ نحو
 لفظ الانسان فانه لا يمنع نفس تصور مفهوم عن الشكره وكذا الكلام في الباقي **قوله** قلت
 المقصود ان المعاني اعم حاصل الكلام ان لفظ الكلي يطلق مثلا على مفهومين الاول ما

وانت خير بيان للوضع اعم من ان يكون في اللفظ
 او في السمع او في عرف العام او الخاص
 والتشديد باللفظ يقتضي مسبو
 واذ كان المراد بالجزء هو المرتب في السمع
 يزيل الاقسام مسبو
 وهي غير مسموعة وهو لا يسمع دعوى
 خارج عن القسم وهو اللفظ لانه وجب
 كون اجزائه مسموعة على ما يدعيه التعديل
 وحاصل الجواب ان الجزء اعم من السمع
 الا ان المراد في تعريف المركب هو المجموع
 المرتب فيكون الفعل خارجا عن تعريف
 المركب داخل في تعريف المفرد مسبو
 ولا ريب في قوله لان الاول جزء مسموع
 بل جزء خرج الفعل عن القسمين مع وجوب
 دخولها في المفرد فجزء اللفظ اعم من السمع
 فضلا عن المرتب ليشتمل اللفظ على اللفظ
 جزء وهو الهيئة نحو مسموعة فجزء اللفظ
 اعم من السمع فلا قرينة على ارادة الجزء
 المرتب في السمع احباب بان حمل التعريف
 على التبادر واجب والتبادر من الجزء
 المذكور في تعريف المركب هو الجزء
 في السمع فلهذا في التوضيح مسبو

وَأَمَّا شَأْنُ غَلَطِ أَشْرَاحِ مَنْ تَفْسِيرِ الشَّجَاةِ
الْمَعْرُوفِ بِالْمَعْنَى الَّتِي لَا يَلِدُهَا جُزْءٌ لَفْظٌ بِعِلَاقَةِ
قُلْعَةِ الرُّكْبِ عَلَى هَذَا أَوِ الَّذِي يَدُلُّ جُزْءُ
لَفْظٍ عَلَى جُزْءٍ وَالمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ
الْبَيْتِ أَنْ يَجْعَلَ الْمَعْرُوفَ وَالرُّكْبَ صِنْفَةَ الْمَفْظِ
عَلَى مَا قَالَتْ بَعْضُ الْأَشْرَاحِ فَهَذَا كَيْفَ الْمُتَقَاتِلِ
لِلْكَلَامِ الْأَشْرَاحُ وَفِيهِ مَسْأَلَةٌ

مثلاً معناه الجازي
للحكمي مسطور
مثلاً معناه
الحقيقي للحكمي
مسطور

و لوقال وهو المقم
بقوله نسيمه الدال
ن اك الحان اولى
صبر
الى الصورة الحاة
في الصورة

الحمد لله

ولو اعتبر الفرض بالفعل كان الصفء متفاديا
فيكون فوض فاض غير كذا وهو ليس بحرف
طوبى في الفوق فالق بالامكان لا يكون القاعدة
فانحصر ان الاشتراك بالفعل الفرض بالفعل
لا يعتبر ان لا يعتبر انما هو مكان
الفرض

Handwritten text in a script, likely Indic, with a date '1805' written at the top right.

وجهه ان يستحال الجمع في الاثنين بجاز مشهور
وكونها مقابلة للوحدة جائز فاقبل مس
وجهه انه يمكن ان يكون اعتراضان تخصيص
اشتراط العقل دون الذكورة بالذكور لا موجب
له والجواب انه كاف في المقصود ولا يردانه
الم بعكس الامر لانه لو اُل دونه
تأمل مس

子

فانہ دقیق
میر

على اثنين اي كل اثنين من العقلاء ومن الذكور ايضا كما يقضي السياق فهذه الامور معتبرة
عند القوم وقال بعض المدققين انما اختار واجمع الكثرة تميزا على ان جميع الكميات متساوية
باعتبار نفس التصور حتى انه ما من كثر الا وهو صادق على ذي عقول متكثرة بهذا
الاعتبار وان كان مباينا لها بحسب نفس الامر اما اختار وصيغة المذكور على صيغة المؤنث
فلكونه اشرف فتأمل قوله اذ لا توجد على الاخر اما على الاول فيتوقف على امرين
ان اقل الجمع ثلثة عندهم وهو شائع عند رباب التحصيل والثاني ان صفة الكثرة لا توجد
في اقل من اثنين وهذا مستفاد من هذا التحليل فلذلك لم يتعرض لتحليل الاول كما يقضي
الذوق السليم وحمله على الاول بملاحظة الامر الشائع لنفسه لان الاخير طالع للعدة
ايضا **قال الثاني** وهذا المنع اي المنع من حيث الشغل لا وجوده الخارج **قال الثاني** بان يكون له
لا وجود خارجي غير مشترك كالشمس وانقضاء الاشتراك اتمام امكان الغير او مع اشتراك
فقوله كالشمس يحتمل المذهبين لان بعضهم ذهب الى امكان شمس اخرى وبعضهم ذهب
الى امتناعها على ما تقر في موضعه **اعلم** ان امسام الكميات ستة لان افرادها المتوحد اما
ان يمنع في الخارج او لم يمنع فان امتنع فهو مشترك الباري واجتماع القاضين وان لم
يمنع فاما ان وجد شئ في الخارج او لم يوجد فان لم يوجد فهو كالانقضاء وجعل من
ياقوت وان وجد فهو واحد او اكثر فان وجد فهو اتمام امكان مثله او مع
امتناعه والاول كالشمس والقمر عند من يجوز مثلها والثاني كالباري وان وجد اكثر من
واحد فاما ان يكون متناهي او غير متناه والاول كالفلك والكواكب السيات والثاني
كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية عند الحكماء وهذا القسم غير واقع عند
الميليين لانهم احوال وجود عدد غير متناه في الخارج ومثل بعضهم بالعدد زائعا انه
متفق عليهم وليس كذلك لان افراد العدد وان كانت غير متناهية لكنها غير متوحد
في الخارج عندهم وبعضهم مثل معلوم الله تعالى وهو كالعدد **اعلم** ان الكميات بالقياس
الى افرادها يكون احدها الكميات الخمس وبالقياس الى محله لا يكون شيئا منها كالعرض
الى محله نحو هذا السواد فانه بالقياس الى هذا الجسم لا يكون شيئا منها وايضا ان الكمية

مثلا الفرس يصدق على الافراد العقلاء في التصور
وان كان مباحثا بحسب نفس الامر الا انه يرد
عليه النقص بان غير العقلاء من الخي مع
ان شيئا منها لا يصدق عليهم قد يرد
على دفع النقص

فهم لم يذكروا صفة الموت والبقاء
والاشياء او الافراد والجواب انه اعتقاد
بعدم مشترك في دفع الشبهة على السواء
ان فرض صدق الموت اعني هذا
لفهم على الذكور العلماء خفي ولو يجب
انتقاص وهذا الخفاء اماننا من
لاحظ صدق الذكور الميامن ايضا
وقطع النظر عنه واجب مساله

انما يتحقق بالقياس الى حمل الكل على افراده حمل الموطاة ولا يتحقق الاستيفاء ولا يتم
منهما فلا يكون العلم مثلاً كلياً الا بصدد علم زيد وعلى علم عمر ولا بصدد
علي زيد وعمر وفاته محمول عليهما اشتقاقاً صريحاً بذلك شراح المطالع **قوله**
لا يحصل هذه الفائدة اذ اربها الاحتراز المذكور كما سيأتي ولذا افرد الفائدة **قوله** باعتبار
الوجود الخارجي وانت خبير بان اعتبار الوجود الخارجي لا ينافي ضم البرهان الى
المفهوم فيصح الكلام في الواجب فتبصر **قوله** مانع الظاهر مانعة **قوله** ولو كان المراد
دفع لما يتوهم من ان قيد النفس ينافي اعتبار الوجود الخارجي مع المفهوم لان قيد
النفس احتراز عن اعتبار اخرج عن المفهوم من التصور والبرهان وعجزهما
وحاصل الدفع انه ينافي اعتبار الوجود الذهني ايضاً فاذا لا يتصف بشيء من
الماهية ومن اللا ما يقيد ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثلث له ان ذهناً
فذهناً وان خارجاً خارجاً **قوله** من غير اعتبار الشيء هكنا ذكره معاً باللام
الظاهر التذكير والمعنى من غير اعتبار وجود خارجي ووجود ذهني **قوله** فلا يكون
جامعاً ولا مانعاً اي لا يكون تعريف الكل جامعاً ولا يكون تعريف الجزئي مانعاً
وهذه النتيجة غلط نشأ من عبارة الشارح وصوابه كما في بعض النسخ لا يكون مانعاً
ولا لا مانعاً اي لا يتصف بشيء منهما كما مر **قوله** فائدة الاحتراز لو قدم هذه
الفائدة لكان ليقيد **قوله** عن مثل الواجب من الشمس والقمر لان تصورهما مع النظر الى
الخارج مانع **قوله** مع ضمنية اي مع ضم ضمنية هي البرهان مانع كما ان نفس مفهوم الواجب
باعتبار الوجود الخارجي مانع حاصل كلام الشارح على ما قرره المحقق ان الالكفاء باحداً
لا يصح وفيه بحث لانه المتبادر ان المنع وعدم المنع مستعدان الى التصور بالاستقلال
فلم يحتمل ان يفهم ان التصور له مدخل فيهما اما بالاستقلال او بانضمام افراده اليه
فيدخل مفهوم الواجب الوجود في تعريف الجزئي مثلاً فان العقل اذ تصور ولا حظ
معه برهان التوحيد امتنع التفرقة فيه فزيد النفس دفعا لهذا الاحتمال فلا يجب ذكر
النفس في التعريف كما زعمه الشارح كما يدل عليه كلام السيد السند قدس سره في

هذا هو الوجه في قوله لا يحصل هذه الفائدة اذ اربها الاحتراز المذكور كما سيأتي ولذا افرد الفائدة قوله باعتبار الوجود الخارجي وانت خبير بان اعتبار الوجود الخارجي لا ينافي ضم البرهان الى المفهوم فيصح الكلام في الواجب فتبصر قوله مانع الظاهر مانعة قوله ولو كان المراد دفع لما يتوهم من ان قيد النفس ينافي اعتبار الوجود الخارجي مع المفهوم من التصور والبرهان وعجزهما وحاصل الدفع انه ينافي اعتبار الوجود الذهني ايضاً فاذا لا يتصف بشيء من الماهية ومن اللا ما يقيد ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثلث له ان ذهناً فذهناً وان خارجاً خارجاً قوله من غير اعتبار الشيء هكنا ذكره معاً باللام الظاهر التذكير والمعنى من غير اعتبار وجود خارجي ووجود ذهني قوله فلا يكون جامعاً ولا مانعاً اي لا يكون تعريف الكل جامعاً ولا يكون تعريف الجزئي مانعاً وهذه النتيجة غلط نشأ من عبارة الشارح وصوابه كما في بعض النسخ لا يكون مانعاً ولا لا مانعاً اي لا يتصف بشيء منهما كما مر قوله فائدة الاحتراز لو قدم هذه الفائدة لكان ليقيد قوله عن مثل الواجب من الشمس والقمر لان تصورهما مع النظر الى الخارج مانع قوله مع ضمنية اي مع ضم ضمنية هي البرهان مانع كما ان نفس مفهوم الواجب باعتبار الوجود الخارجي مانع حاصل كلام الشارح على ما قرره المحقق ان الالكفاء باحداً لا يصح وفيه بحث لانه المتبادر ان المنع وعدم المنع مستعدان الى التصور بالاستقلال فلم يحتمل ان يفهم ان التصور له مدخل فيهما اما بالاستقلال او بانضمام افراده اليه فيدخل مفهوم الواجب الوجود في تعريف الجزئي مثلاً فان العقل اذ تصور ولا حظ معه برهان التوحيد امتنع التفرقة فيه فزيد النفس دفعا لهذا الاحتمال فلا يجب ذكر النفس في التعريف كما زعمه الشارح كما يدل عليه كلام السيد السند قدس سره في

على يكون قيد النفس لدفع التوهم دفع التوهم ليس هو ايجاباً لان حمل التوحيد على التوهم واجب فلا يكفي احد يصل التعريف على المتبادر وهو ان التصور لا يقتضي لفظ فذو النفس انما هو للتوضيح مسجل

حاشية

حاشية المطالع حيث قال وزيد لفظ النفس بناء على انه يمكن ان يفهم من اسناد الافعال
الى التصور ان له مدخلاً فيه اما بالاستقلال او بانضمام افراده اليه فيدخل فيه مفهوم
الواجب فان العقل اذ تصور ولا حظ معه برهان الذي التوحيد امتنع من التفرقة
فيه ولا شبهة في توقف هذا الامتناع على تصور فله مدخل فيه قطعاً البرهان كلام السيد
وانت خبير بان المتبادر هو الاستقلال وحمل التعريف عليه واجب ففائدة النفس
الاحتمال الموحى فهي لزيادة التوضيح فيصح التعريف بدونه وهو المطلوب في تأمل **قوله**
لادخل فيه الاضاف وان خبير بان كلام الشارح يفيد عليه الاضاف لعدم الخفاء
وليس الامر كذلك لان ما ذكر من عدم حصول الفائدة المذكورة ان ظاهراً مما مر لكل
عاقلاً فلا وجه لما ذكر من العلة وان لم يكن ظاهراً لكل عاقل بان يتوقف على التأمل او على
الفطنة فالوجه على الاول على التأمل وعلى الثاني العقل او محذور ذلك ويمكن الاعتذار
بان الاضاف له مدخل في الظهور لانه العناد يمنع ادراك المقدمات على الوجه
اللائق فيكون الاضاف سبباً للتأمل على ان في كلامه حذفاً وهو اما التأمل او الفطن وهو هنا
كلام لغوي لا انه لا طائل تحته **قال الشارح العلة** فان مفهوم الذات مع التعيين اراه بالذات
الماهية وهذه الماهية لا يمنع اشتراكها بين كثيرين واراد بالتعيين ماهية الامتناع وبعين
معهما يمنع اشتراكها فهو جزء الشخص في الذهن فان وجود التعيين في الخارج ثم
ثم التعيين فهو الشخص موجود في الخارج فتأمل **قال الشارح** والمجموع اي المركب من الماهية
والتعيين في الذهن **قال الشارح** الهذية ذكر المأخذ وارادة المشتق او شراح يدل عليه
قوله من حيث تطبيقها على الوجود فان المطابق مفهوم هذا **قال الشارح** بخلاف مفهوم
الذات اي بخلاف نفس الماهية اي مع قطع النظر عن التعيين فالفهم النوع وهو كلي
فالذات بدون اعتبار التعيين معها كلي فظهر الفرق بين الكل والجزء فان الاول جزئي
والثاني كلي **قال الشارح** الجزئي لا يمنع فانه كان الحكم على المفهوم يكون القضية كاذبة
ويجب الضم في شرط الشكل الاول وان كان الحكم على المفهوم يكون القضية صادقة
الا انها طبيعية وهي لا ينتج والجواب ان هذه القضية معدولة وان التطبيقية قد ينتج

وهو ان يمكن توجيه كلام الشارح بان المقصود لزم يدرك في التعريف لا يقطع عرفاً بله وان هو بالكل على المتبادر وفيه ما لا يخفى من الضعف لانه لا يفيح تقديم فائدة التصور الا انفس في الحقيقة انما هي للتخصيص على المراد فتبصر مسجل

حاصل الكلام ان اشتراط الاضاف احتراز عن العناد الذي هو مانع لفهم المقدمات المذكورة والتأمل فيها وان الخلف ليدبر السامع الى اي مذهب شاء مسجل

وهو ان يلزم من كون الخارج طرفاً للوجود والشخص كونهما موجوداً في الخارج ولا ينقل الكلام الى شخصهما لان كل ما وجد في الخارج متضمن لغيرهما لهما شخص آخر ووجود آخر ونفصل هذا الكلام في التفصلات فتأمل مسجل

هذا هو الوجه في قوله لا يحصل هذه الفائدة اذ اربها الاحتراز المذكور كما سيأتي ولذا افرد الفائدة قوله باعتبار الوجود الخارجي وانت خبير بان اعتبار الوجود الخارجي لا ينافي ضم البرهان الى المفهوم فيصح الكلام في الواجب فتبصر قوله مانع الظاهر مانعة قوله ولو كان المراد دفع لما يتوهم من ان قيد النفس ينافي اعتبار الوجود الخارجي مع المفهوم من التصور والبرهان وعجزهما وحاصل الدفع انه ينافي اعتبار الوجود الذهني ايضاً فاذا لا يتصف بشيء من الماهية ومن اللا ما يقيد ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثلث له ان ذهناً فذهناً وان خارجاً خارجاً قوله من غير اعتبار الشيء هكنا ذكره معاً باللام الظاهر التذكير والمعنى من غير اعتبار وجود خارجي ووجود ذهني قوله فلا يكون جامعاً ولا مانعاً اي لا يكون تعريف الكل جامعاً ولا يكون تعريف الجزئي مانعاً وهذه النتيجة غلط نشأ من عبارة الشارح وصوابه كما في بعض النسخ لا يكون مانعاً ولا لا مانعاً اي لا يتصف بشيء منهما كما مر قوله فائدة الاحتراز لو قدم هذه الفائدة لكان ليقيد قوله عن مثل الواجب من الشمس والقمر لان تصورهما مع النظر الى الخارج مانع قوله مع ضمنية اي مع ضم ضمنية هي البرهان مانع كما ان نفس مفهوم الواجب باعتبار الوجود الخارجي مانع حاصل كلام الشارح على ما قرره المحقق ان الالكفاء باحداً لا يصح وفيه بحث لانه المتبادر ان المنع وعدم المنع مستعدان الى التصور بالاستقلال فلم يحتمل ان يفهم ان التصور له مدخل فيهما اما بالاستقلال او بانضمام افراده اليه فيدخل مفهوم الواجب الوجود في تعريف الجزئي مثلاً فان العقل اذ تصور ولا حظ معه برهان التوحيد امتنع التفرقة فيه فزيد النفس دفعا لهذا الاحتمال فلا يجب ذكر النفس في التعريف كما زعمه الشارح كما يدل عليه كلام السيد السند قدس سره في

هذا هو الوجه في قوله لا يحصل هذه الفائدة اذ اربها الاحتراز المذكور كما سيأتي ولذا افرد الفائدة قوله باعتبار الوجود الخارجي وانت خبير بان اعتبار الوجود الخارجي لا ينافي ضم البرهان الى المفهوم فيصح الكلام في الواجب فتبصر قوله مانع الظاهر مانعة قوله ولو كان المراد دفع لما يتوهم من ان قيد النفس ينافي اعتبار الوجود الخارجي مع المفهوم من التصور والبرهان وعجزهما وحاصل الدفع انه ينافي اعتبار الوجود الذهني ايضاً فاذا لا يتصف بشيء من الماهية ومن اللا ما يقيد ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثلث له ان ذهناً فذهناً وان خارجاً خارجاً قوله من غير اعتبار الشيء هكنا ذكره معاً باللام الظاهر التذكير والمعنى من غير اعتبار وجود خارجي ووجود ذهني قوله فلا يكون جامعاً ولا مانعاً اي لا يكون تعريف الكل جامعاً ولا يكون تعريف الجزئي مانعاً وهذه النتيجة غلط نشأ من عبارة الشارح وصوابه كما في بعض النسخ لا يكون مانعاً ولا لا مانعاً اي لا يتصف بشيء منهما كما مر قوله فائدة الاحتراز لو قدم هذه الفائدة لكان ليقيد قوله عن مثل الواجب من الشمس والقمر لان تصورهما مع النظر الى الخارج مانع قوله مع ضمنية اي مع ضم ضمنية هي البرهان مانع كما ان نفس مفهوم الواجب باعتبار الوجود الخارجي مانع حاصل كلام الشارح على ما قرره المحقق ان الالكفاء باحداً لا يصح وفيه بحث لانه المتبادر ان المنع وعدم المنع مستعدان الى التصور بالاستقلال فلم يحتمل ان يفهم ان التصور له مدخل فيهما اما بالاستقلال او بانضمام افراده اليه فيدخل مفهوم الواجب الوجود في تعريف الجزئي مثلاً فان العقل اذ تصور ولا حظ معه برهان التوحيد امتنع التفرقة فيه فزيد النفس دفعا لهذا الاحتمال فلا يجب ذكر النفس في التعريف كما زعمه الشارح كما يدل عليه كلام السيد السند قدس سره في

والاشراج بين هربنا على انما ليست كبرى الشكل الاول وهو قد سبق كما قال به عصام الذين
في حاشية الجاهلي فتأمل **قال الشارح** فاجزئ كل ان كان الحكم على الافراد فكذلك مسلم لكن لم
يلزم من القياس المذكور لما مر وان كان الحكم على المفهوم كما هو الحق فدعوى الخلف متهمة وهذا
غير ما ذكره الشارح فتأمل **قوله** فان قيل ان اثبات المقدمة **قوله** لفظ الجزئ راد على
احترازا عما صدق عليه مفهوم الجزئ من مفهوم زيد وعمر ومثلا **قوله** ما يمنع من وقوع
الشركة اي المفهوم الذي يمنع وقوع الشركة فيه اي كونه مشتركاً فيه بين كثيرين مثلاً مفهوم
زيد فانه يمنع كونه مشتركاً فيه لان الفرض اشتراكه بين كثيرين فرض بالشئين محال على
معنى حكم العقل يجوز صدق على كثيرين لا فرض المحال بالاضافة مثلاً لو كان مفهوم زيد
صاحداً على كثيرين كان كلياً فان هذا الفرض بمعنى التقدير كالمتر ولا يخفى عليك الفرق
بين ما يمنع وقوع الشركة فيه اعني هذا المفهوم وبين ما يصدق عليه هذا المفهوم من مفرد
زيد وعمر فان الماصدق هو المتصف بالمنع واما الصادق اعني هذا المفهوم متصف
بعدم المنع وهذا هو الواقع وانما المحال اجتماع المنع وعدم المنع في امر واحد وليس الامر
كذلك فان المنع صفة الماصدق وعدم المنع صفة الصادق وبينهما بون بعيد وهذا
توضيح المقام بحيث لا يشتبه على اوطى الافهام ثم لا يذهب عليك انه لو قال ما يمنع تصور مفرد
وقوع الشركة فيه لكان اولي لانه قال قد سكرت في حاشية المطالع ولو قيل الجزئ ما يمنع
فيه الشركة لتبادر منه الامتناع بحسب الامر فيندرج فيه مفهوم الواجب الوجود
والكليات الفرضية انما هي فينا من قوله ما يمنع المنع بحسب نفس الامر وهو ليس بصحيح
الا انه تسامح في العبارة لظهور المراد **قوله** ولو كان كلياً اي لو كان هذا المفهوم اعني مفهوم
ما يمنع وقوع الشركة كلياً **قوله** ما يمنع فما لا يمنع وهما ليسا تقيضين والاولي ان يقول
يلزم ان يكون المانع لا مانع فيلزم صدق تقيض الشئ على الشئ وهو صحيح لان التقيضين
لا يتحدان كما لا يخفى في امر ثالث والجواب انهما تقيضان بالقياس الى امر ثالث اما
بالنظر الى اشدهما فاحدهما فرد الآخر لا مما نقه بينهما ولا منافات اصلاً ولذا قال ثم الحالة
قوله اما صدق الشئ على نفسه تقيضه فواقع في غير موضع فلان الاشئ يصدق عليه

وجبه ان النزاع انما هو في الكبرى لا في
الضغرة الا انما جعلت الضغرة على النزاع
اولاً بطريق المقابلة ثم تبين على
حقيقة الامر فلا تغفل مسهل

لان الصادق كلي والماصدق جزئ
فليس معروض الجزئية والكيفية امراً
واحد حتى يستحيل مسهل

اي مواضع عديدة فتبين موضع
للوجه مسهل

والاشراج بين هربنا على انما ليست كبرى الشكل الاول وهو قد سبق كما قال به عصام الذين
في حاشية الجاهلي فتأمل **قال الشارح** فاجزئ كل ان كان الحكم على الافراد فكذلك مسلم لكن لم
يلزم من القياس المذكور لما مر وان كان الحكم على المفهوم كما هو الحق فدعوى الخلف متهمة وهذا
غير ما ذكره الشارح فتأمل **قوله** فان قيل ان اثبات المقدمة **قوله** لفظ الجزئ راد على
احترازا عما صدق عليه مفهوم الجزئ من مفهوم زيد وعمر ومثلا **قوله** ما يمنع من وقوع
الشركة اي المفهوم الذي يمنع وقوع الشركة فيه اي كونه مشتركاً فيه بين كثيرين مثلاً مفهوم
زيد فانه يمنع كونه مشتركاً فيه لان الفرض اشتراكه بين كثيرين فرض بالشئين محال على
معنى حكم العقل يجوز صدق على كثيرين لا فرض المحال بالاضافة مثلاً لو كان مفهوم زيد
صاحداً على كثيرين كان كلياً فان هذا الفرض بمعنى التقدير كالمتر ولا يخفى عليك الفرق
بين ما يمنع وقوع الشركة فيه اعني هذا المفهوم وبين ما يصدق عليه هذا المفهوم من مفرد
زيد وعمر فان الماصدق هو المتصف بالمنع واما الصادق اعني هذا المفهوم متصف
بعدم المنع وهذا هو الواقع وانما المحال اجتماع المنع وعدم المنع في امر واحد وليس الامر
كذلك فان المنع صفة الماصدق وعدم المنع صفة الصادق وبينهما بون بعيد وهذا
توضيح المقام بحيث لا يشتبه على اوطى الافهام ثم لا يذهب عليك انه لو قال ما يمنع تصور مفرد
وقوع الشركة فيه لكان اولي لانه قال قد سكرت في حاشية المطالع ولو قيل الجزئ ما يمنع
فيه الشركة لتبادر منه الامتناع بحسب الامر فيندرج فيه مفهوم الواجب الوجود
والكليات الفرضية انما هي فينا من قوله ما يمنع المنع بحسب نفس الامر وهو ليس بصحيح
الا انه تسامح في العبارة لظهور المراد **قوله** ولو كان كلياً اي لو كان هذا المفهوم اعني مفهوم
ما يمنع وقوع الشركة كلياً **قوله** ما يمنع فما لا يمنع وهما ليسا تقيضين والاولي ان يقول
يلزم ان يكون المانع لا مانع فيلزم صدق تقيض الشئ على الشئ وهو صحيح لان التقيضين
لا يتحدان كما لا يخفى في امر ثالث والجواب انهما تقيضان بالقياس الى امر ثالث اما
بالنظر الى اشدهما فاحدهما فرد الآخر لا مما نقه بينهما ولا منافات اصلاً ولذا قال ثم الحالة
قوله اما صدق الشئ على نفسه تقيضه فواقع في غير موضع فلان الاشئ يصدق عليه

الشئ واللامكن بالامكان العام يصدق عليه المكن العام والحاصل يجوز ان يكون المانع لا مانع
فلم لا نسلم الخلف في النتيجة **قوله** فان قلت اثبات المقدمة الممنوعة اعني الخلف بتغير الدليل
بانه يلزم من كون ما يمنع مما لا يمنع ان يكون المانع ليس بمنع وهذا مغالطة لان مفهوم ما
يمنع يتصف بعدم المنع وما صدق ذلك المفهوم عليه متصف بالمنع فتغير الموضوع
فليس هربنا سلب الشئ عن نفسه **قوله** ان هذا ليس نفسه مثلاً لا يقال ان الانسان
ليس نفسه ضرورية انه نفسه **قوله** واللام الثاني يعني ان المانع لا يصدق على نفسه
لعدم المغايرة بل يصدق عليه اللامانع وفيه نظر لان المغايرة الاعتبارية كافية في التصديق
تأمل **قوله** لا الاول يعني المانع ليس للشئ لانها احتمالات ثالث وهو ان
المانع ليس بمنع على معنى لا يتصف بالمنع بل بعدم المنع وهذا هو الوجه في الجواب كما مر
قوله فان قلت الكلي لما قال ان صدق الشئ على نفسه محال ورد الاشكال بان الكلي
يصدق على نفسه لانه كلي لانه يصدق على كثيرين وقد مر ان لفظ الكلي معنيان حقيقي
ومجازي والمجازي هو ما لا يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه وهذا
المفهوم لا يصدق الا على اللفظ دون المعنى مثل لفظ الكلي ولفظ الانسان ولفظ
الفرس وغيرها الفرق بين الصادق على اللفظ اعني المفهوم المجازي وبين
الالفاظ ظاهر كاستدراكه فلا يتوهم الاشكال هنا وانما يتوهم الاشكال لو
حمل الكلي على معناه الحقيقي وهو ما يمنع نفس تصور معنى اي مفهوم المجزئ كلي ايضاً
فيلزم صدق الشئ على نفسه والجواب ما ذكره ولعل هذا وجه التأمل **قال المصنف** في حاشية
جزئية اراد بالحقيقة الماهية وهي مشتقة عن ماهو وهي ما يجاب به عن السؤال بما هو
اي يدخل مفهومه اشارة الى اصل التركيب الا انه اختصر بناء على ما مر في تعريف الكلي
والجزئ لان الدخول وعدمه ليسا اامناً او صفات المفهوم وهو ظاهر وذلك الجواز
اما مجاز في الاستناد واما مجاز في الاعراب فان كنت مترد في الثاني فارجع الى
الكتاب الحكيم فان صاحب الكشاف صرح بكلا الاحتمالين هذا لانه كان الموصول اعني
الذي جبار عن اللفظ المنزك كما هو الظاهر من السياق وان كان عبارة من المفهوم

فان قلت الكلي لما قال ان صدق الشئ على نفسه محال ورد الاشكال بان الكلي
يصدق على نفسه لانه كلي لانه يصدق على كثيرين وقد مر ان لفظ الكلي معنيان حقيقي
ومجازي والمجازي هو ما لا يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه وهذا
المفهوم لا يصدق الا على اللفظ دون المعنى مثل لفظ الكلي ولفظ الانسان ولفظ
الفرس وغيرها الفرق بين الصادق على اللفظ اعني المفهوم المجازي وبين
الالفاظ ظاهر كاستدراكه فلا يتوهم الاشكال هنا وانما يتوهم الاشكال لو
حمل الكلي على معناه الحقيقي وهو ما يمنع نفس تصور معنى اي مفهوم المجزئ كلي ايضاً
فيلزم صدق الشئ على نفسه والجواب ما ذكره ولعل هذا وجه التأمل **قال المصنف** في حاشية
جزئية اراد بالحقيقة الماهية وهي مشتقة عن ماهو وهي ما يجاب به عن السؤال بما هو
اي يدخل مفهومه اشارة الى اصل التركيب الا انه اختصر بناء على ما مر في تعريف الكلي
والجزئ لان الدخول وعدمه ليسا اامناً او صفات المفهوم وهو ظاهر وذلك الجواز
اما مجاز في الاستناد واما مجاز في الاعراب فان كنت مترد في الثاني فارجع الى
الكتاب الحكيم فان صاحب الكشاف صرح بكلا الاحتمالين هذا لانه كان الموصول اعني
الذي جبار عن اللفظ المنزك كما هو الظاهر من السياق وان كان عبارة من المفهوم

الشئ واللامكن بالامكان العام يصدق عليه المكن العام والحاصل يجوز ان يكون المانع لا مانع
فلم لا نسلم الخلف في النتيجة **قوله** فان قلت اثبات المقدمة الممنوعة اعني الخلف بتغير الدليل
بانه يلزم من كون ما يمنع مما لا يمنع ان يكون المانع ليس بمنع وهذا مغالطة لان مفهوم ما
يمنع يتصف بعدم المنع وما صدق ذلك المفهوم عليه متصف بالمنع فتغير الموضوع
فليس هربنا سلب الشئ عن نفسه **قوله** ان هذا ليس نفسه مثلاً لا يقال ان الانسان
ليس نفسه ضرورية انه نفسه **قوله** واللام الثاني يعني ان المانع لا يصدق على نفسه
لعدم المغايرة بل يصدق عليه اللامانع وفيه نظر لان المغايرة الاعتبارية كافية في التصديق
تأمل **قوله** لا الاول يعني المانع ليس للشئ لانها احتمالات ثالث وهو ان
المانع ليس بمنع على معنى لا يتصف بالمنع بل بعدم المنع وهذا هو الوجه في الجواب كما مر
قوله فان قلت الكلي لما قال ان صدق الشئ على نفسه محال ورد الاشكال بان الكلي
يصدق على نفسه لانه كلي لانه يصدق على كثيرين وقد مر ان لفظ الكلي معنيان حقيقي
ومجازي والمجازي هو ما لا يمنع نفس تصور مفهوم عن وقوع الشركة فيه وهذا
المفهوم لا يصدق الا على اللفظ دون المعنى مثل لفظ الكلي ولفظ الانسان ولفظ
الفرس وغيرها الفرق بين الصادق على اللفظ اعني المفهوم المجازي وبين
الالفاظ ظاهر كاستدراكه فلا يتوهم الاشكال هنا وانما يتوهم الاشكال لو
حمل الكلي على معناه الحقيقي وهو ما يمنع نفس تصور معنى اي مفهوم المجزئ كلي ايضاً
فيلزم صدق الشئ على نفسه والجواب ما ذكره ولعل هذا وجه التأمل **قال المصنف** في حاشية
جزئية اراد بالحقيقة الماهية وهي مشتقة عن ماهو وهي ما يجاب به عن السؤال بما هو
اي يدخل مفهومه اشارة الى اصل التركيب الا انه اختصر بناء على ما مر في تعريف الكلي
والجزئ لان الدخول وعدمه ليسا اامناً او صفات المفهوم وهو ظاهر وذلك الجواز
اما مجاز في الاستناد واما مجاز في الاعراب فان كنت مترد في الثاني فارجع الى
الكتاب الحكيم فان صاحب الكشاف صرح بكلا الاحتمالين هذا لانه كان الموصول اعني
الذي جبار عن اللفظ المنزك كما هو الظاهر من السياق وان كان عبارة من المفهوم

فانه المصنف بالدخول وعدمه فلا بد من حذف المضاف الى اللفظ الذي يدخل او يخرج
وهذا اقل حدنا واطبق بالمثل ايضا فتبصر قوله ايضا مصداق اخر اي عاد عودا الى ما
ان نسبة يدخل الى فاعلم ليست على ظاهرها كذلك نسبة الجزئيات الى الضمير ليست على
ظاهرها بل يحتمل الوجهين فان قلت ان المراد بالانسان والفارس اما الماهية النوعية وهما
جزئيات اضافيان وهو الاخص الداخل تحت الاعم واما اخصص اعني بالخاصة انسان زيد
اعني معروض المستخلص من الجزئيات حقيقيات فالمراد بالجزئيات اما الحقيقية واما الاضافية
اذ لا يجوز استعمال المشترك في الضمين فلا بد من التردد في المراد بها فلا حاجة لانكاره
قلت ان المراد المحتشئ ان التردد في معنى الانسان والفارس كما لا حاجة اليه لان المراد بهما
تماما حقيقة الجزئيات سواء كانت الجزئيات حقيقية او اضافية غاية الامر لزوم مفهوم
المجان في الجزئيات فان قلت تمام الحقيقة لا يخلو عن احدنا قلت ان تمام الماهية تلك
عين للماهية النوعية في الحقيقة الا انه مغاير اعتبارا لما ذكره المحتشئ احتياجا شق قلت
في الحقيقة ويمكن ان يقال ان قوله الانسان والفارس اما مثل الجزئيات كما ذهب اليه
الشراح واما مثالا للحقيقة كما جحد المحتشئ عليه فاذكر الشراح اظهروا انه يمكن الانسان
ولك الله يقول ان المضاف محذوف اي افراد الانسان والفارس من زيد وعمر وهذا
المراد في الفرس وذاك الفرس فيكونان مثالين للجزئيات الحقيقية فتأمل قوله الاضافية
بصفة الجزئيات قوله وكذا المعنى في قوله كالتضاحك وانت خير بان الجزئي
الاضافي هو الاخص تحت الاعم فكل ما كان اخص من اقسام التضاحك منه سواء
كان التقسيم باعتبار انقسام الضحك الى اقسامه او باعتبار انقسام التضاحك
الى اقسامه فهو جزئي اضافي والانسان تمام حقيقة جزئيات التضاحك الاضافية
والحقيقية مثال الاضافية تظاهرا اما مثال الحقيقة فهذا التضاحك او ذاك التضاحك
فاما ذكر لشيء هذا الكلام في هذا المقام دفعا لوجه ان ما ذكرته في توجيه
تعريف الذاتي لا يجري في العرضي كما لا يخفى قوله جزئيات الاضافية والحقيقية
يشعر شمول الجزئيات لهما وقد عرفت ما فيه ودفعه قال الشراح بطلق

بال

هذا هو استعمال الشراح
ولا يجوز ان لا يذهب اليه الشراح
في الجاز

هذا هو استعمال الشراح
ولا يجوز ان لا يذهب اليه الشراح
في الجاز

هذا هو استعمال الشراح
ولا يجوز ان لا يذهب اليه الشراح
في الجاز

يعني في هذا المقام فان الذاتي بطلق في غير هذا الموضوع على معنى ثالث وهو المحمول الذي يلحق
الموضوع من جوهر الموضوع وماهية فهذا يعنى هذا الذاتي والاعراض الذاتية فاعلى الذاتي
عندنا هل العنق ثلثة لاثنان كما يشعر به لفظه **قال الشراح** ما يكون دخلا واعلم ان الذاتي
يخصص باسم المقوم وهو ما يتألف عنه الذات فيكون ذاتا بالقياس الى الذات والسيطر
المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى واما ما هو نفس الذات وهو ذاتي بالقياس الى جزئيات الذات
بمعنى المستثنى بالعدد فقط وكلها مما يجعل على الذات بعد نفوذها فهو عرضي واجزئي
الذاتي هو القسم الاول وحده ويكون الثاني لكون الذاتي عندهم منسوبا الى الذات
والذات لا تنسب الى نفسها وبأجده تعريف الذاتي لا يخلو عن عسر قاعيل ما في المنفصلات
قال الشراح ما لا يكون خارجا وقد ظهر مما قرأنا هذا عند البعض وكلامه يشعر بان
عند الجميع وهو ليس بصحيح كما لا يخفى **قوله** تسمية للشيء باسم منزومه يعني ذكره في خوا
لازمه اعني لا يخرج فهو مجاز ومرسل والقرينة ما سيجي منه من جعل النوع ذاتا مع انه غير
داخل في التعريف فلا بد من صرفه عن الظاهر وفيه نظرون لان مرادات المصنف اكل المذهبين
في المقامين جاز بل هو الظاهر لان صون التعريف عن المجاز ممتنع لانهم لا يمكن ان لا يحصل
ان ما سيجي من المصنف لا يصلح ان يكون قرينة للمجان لاحتمال الاشارة الى المذهبين
الباقي على الظاهر لبعض اعتبار القرينة وما يشعر كلامه من السواء الاحتمالين ففيه ما لا
يخفى **قال الشراح** ولما اعاده مظهر او لم يكن بالمضمهر اي لكون المراد غير الاول
اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص واحاصل ان هذا
المقام مقام الضمير فالعدد من الضمير الى المظهر فينضي نكته وهي التنبية على المغايرة
ان هذا العدد لا يلد له دلالة قطعية على المغايرة لجواز ان يكون الثاني عين الاول غاية
الامر ان الظاهر هو المغايرة لما قر من ان العدد لا ينضي نكته وليس في الظاهر شيء
لذلك فجعل عليه فانه يحصل الا التأييد لالدلالة القطعية ولذا قال المحتشئ المناسب
وفيه نظرون ان كون هذا المقام مقام الضمير لان الفصل بحث العرضي لوجب كون
مقام المظهر للالتباس واللبس وهو ظاهر اما تقسيم الذاتي فهو مشترك بين الضمير
والعرضي على ظاهرهما

هذا هو استعمال الشراح
ولا يجوز ان لا يذهب اليه الشراح
في الجاز

هذا هو استعمال الشراح
ولا يجوز ان لا يذهب اليه الشراح
في الجاز

والمظهر فانه يجب كون المراد بالشأن غير الاول والى هذا المنع اشار المحقق بقوله **فان قيل**

الشأن على الاستعمال قال في الاطول صرح المحقق شريف زمانه بثلث اوجه بالمعنيين ومعلمة الظاهر في التبيين
ومعناه وبالمعنيين **قوله** او مختلفان او اكثر على ما في الاطول ايضا **قوله** احد معنيين واحد الى صريح في التبيين
معانيها **واعلم** انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه او باحد الضميرين في نفس اللفظ فيكون اللفظ
وبالاخر معناه فلا بد من ان يجعل داخل في التعريف بنوع تكلف او يجعل ملحقا بالاستخدام فيخص المضاف
على ما في الاطول ايضا **قوله** وان كانوا اعضبا باجمع غضبان كعطشان وعطاش والظاهر حسن الفعاري
ان الشارح وصف قومه بالحجارة والغلب على من عداهم من الاقوام حتى برعوا كلاتهم من غير رضا
غير رضا لهم ولا يخفى ما في ترتيب المحشئ **قوله** اي حديث فانه قلت ان الاصل في المظهر
كونه عين الاول فهو الظاهر في العينية وكذا الضمير فانه الظاهر هو ان يعود الى عين الاول
فهما مستساويان في ان المراد بالشأن عين الاول نظرا الى الظاهر ومنسوبا الى جوارحه
الصرف عن الظاهر المخرج حتى تدعى ان المظهر اظهر في المعايير قلت لا في الشاوي كانه
المظهر ضم اليه العدول عن الضمير وهو يطلب نكته فذكر ان المظهر على المعايير اقوى على
ان العدول عن الظاهر في المظهر اكثر من العدول في المظهر فالمظهر اظهر كانه على
المعايير من الضمير ولقد بسطنا الكلام في هذا المقام ليفهم المرام باذن الله الملك
العلام **قوله** فالضوابط حمل تعريف الذاتي على التأويل ولما قيل ان يقول ان جوارح التأويل
مشتراك لان تقسيم الذاتي وتقسيم العرضي يدلان على ان النوع ليس بعرضي فالمراد
بالمخالف هو الخارج عن الماهية غاية ما في الباب لزوم الواسطة وهو جائز لان قصد المحصر
في التقسيم غالبي لا كلي صرح به عصام الدين في بعض مصنفاته فالقول بوجوب تأويل
تعريف الذاتي مع امكان تأويل تعريف العرضي بقرينة آخر كلام المصنف ليس بصواب
بل الضوابط ما ذهب اليه الشارح من جوار ابقاؤه على ظاهره فتأمل **قوله** وليست
لكون آه قال الشارح في فضول البدايع ان الاطلاع على ادبيات الماهيات صعب
اما الحقيقية مطلقا واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعبر فلذلك لظهور في الآثار
الفاصلة عنها واستقوامها ما يجعل على الماهية وجعلوا المستخرج العام جنسا والخاص

هذا هو المقصود من قوله
في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن

فصل

منه في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن

فصل وان لم يعلم ذاتيهما وتاثيرهما معا ضاعا عما وخاضعة انتهى فعلم حال الدليل **قال الشارح**
فكيف يكون ذاتيا هذا السؤال للجمهور فانهم يتكروا كون النوع ذاتيا كانه الذاتي عندهم
منسوب الى الذات والذات لا تنسب الى نفسها على ما في المفصلات يعني ان النوع ليس ذاتيا
والا لزم نسبة الشيء الى نفسه وهو غير صحيح وهو ظاهر وارجاب البعض القائل بكون
النوع ذاتيا يمنع كون الذاتي منسوبا الى الذات كانه معني الذاتي ما لا يكون خارجا
عن حقيقة تجريده كعاد كون المحشئ فحاصل الجواب منع الملازمة يمنع منسوبا وهو كون
اطلاق الذاتي على النوع بالمعنى اللغوي مستندا بجواز اطلاقه بالمعنى الاصطلاحي وكلا
محدورا في اطلاق الذاتي على النوع بحسب الاصطلاح **قال الشارح** اصطلاح لا لغوي
اي لا لغوي حتى يكون معنى النسبة معتبرا فيه وليقتضي المعيار **قوله** واما صحة اطلاق لفظ
الذاتي آه جواب سؤال مقدمه تعريف ان الذاتي منقول اصطلاح وهو ما كان موضوعا للمعنى
اولا في اللغة ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر المناسبة بينهما وذلك المناسبة لم تحقق في
هذا المقام بالنسبة الى النوع وتحقق تلك المناسبة واجبة فلا يصح النقل فهذا السؤال في
ابطال السند وحاصل الجواب منع وجوب المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه بالنسبة
الى جميع افراد المنقول اليه بل يكفي المناسبة بالنسبة الى بعض افراده كالجنس والفصل **قوله**
باعتبار جميع افراده يعني لو سلم وجوب المناسبة بينهما بالنسبة الى جميع افراده فنقول الامر
ههنا كذلك لان المراد بالذات ليس بنفس الماهية اعني النوع بل ما يصدق عليه الماهية عليه
رايد وعمر ونفس الماهية منسوبة الى زيد والى عمرو واثباتها تمام حقيقة ما هو هذا اما خذ
من جواب الشارح بقوله اقول آه **قوله** الذي هو عرض وهو اي العرض قسم الموجود
الخارجي فالماخذ ان كان المراد به الحاصل بالمصدر فسلم انه عرضي وان كان المراد به المعنى
المصدر فلا ثم ذلك ولو ثبت لنا عن ذلك نقول لا يجري ذلك على اطلاقه لان الممكن والمعدوم
والممتنع ومن العرضي مع ان ماخذها ليس بعرضي الا ان هذه المناقشة لا تدخل بالمق
فتأمل **قوله** باعتبار افراده اي باعتبار افراد المعنى الاصطلاحي لا يتوقف ان النوع من افراد
كما ذكر البرهان والحسب فانه مخالف لاصطلاح القوم كما ذكر المحشئ فلا بد من تأويل

وارجع على تأويل تعريف الذاتي عن طرف الجمهور فلا يكون
خارجا عن حقيقة تجريده وفيه نظر لان هذا قبل تعريف
العرض فلا وجه لتأخيرنا الى هذا الوضع ويحتمل الاعتذار
بانه العرض من الذات والاشياء تكشف باضدادها
فكان الذاتي عند تمام تعريف العرض فكشفت الذات
فانما فاورده الاشكال عن طرف الجمهور على البعض
واجاب ينكشف زيادة الانكشاف

لأن المناسبة لم تحقق بالقياس الى الجميع

هذا هو المقصود من قوله
في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن

هذا هو المقصود من قوله
في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن

وقد انشأنا
بعض اقسام
النسبة لا لا يخفى

هذا هو المقصود من قوله
في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن
منه في تعريفه على ما في المتن

فمنه يخرج تعريف العرض حيث نفي الجواز على
 احتمال انما لا ينفك الذي انما لا ينفك الذي انما لا ينفك الذي
 تعريف العرض على ظاهره وعلى النقيض والاولى
 على هذا الاحتمال لا بد من انما لا ينفك الذي
 كان اولى

لحد التعريفين كما قرأنا ان الشئ ليس في العيان **قول** وكذا اطلاق الذاتي على الحيوان
 مثلاً على ما قرأنا اطلاقاً على مفهوم الجنس وهو ما استعمل من الذاتي على امور مختلفة
 حقيقة فهو باعتبار ان ما صدق عليه هذا المفهوم من الحيوان مثلاً ذاتي وكذلك اطلاق
 العرضي على مفهوم العرض العام فهو باعتبار ان ما صدق عليه هذا المفهوم من الماشي
 مثلاً عرضي فان الماشي عرضي لانه منسوب الى العرض وهو الماشي وفيه بحث لان
 الذاتي والعرضي على الماصدق مساهمة في المفهوم اصطلاحاً فمثل **قال الشارح** فربما
 يراد هنا المعنى الثاني والجواب المشهور مني وهذا الجواب تسليمي توضيحي اذ لا يمكن
 اطلاق الذاتي على نفس الماهية بالمعنى اللغوي لجواز ان يكون ذلك المعنى بالمعنى
 ولو سلمنا ذلك لقول ان الماهية ليست ذاتية للماهية بل للجزئيات فلا يلزم انتساب
 الشئ الى نفسه لا يقال اذا جعل نفس الماهية ذاتية للجزئيات فان اراد بالجزئيات الماهية مع
 الشخص لا تكون الماهية نفس ماهية بل جزئية وان اراد الماهية فقط عام السؤال كانه
 نقول اعتبار الشخص مع الماهية لا يجب بالجزئية والآن تكون العوارض الشخصية داخل
 في قوام الشخص وذاتية ايضا وهو يربط بالانفاق بل يجوز ان يكون بالعروض فيجوز ان يكون
 نفس الماهية ذاتية للماهية من حيث انها معروضة للشخص على ما في الفصولات في كلام
 الشارح مناقشة من وجهين الاول انه يشعرون من حترعته والثاني انه يشعرون ان
 اليه هو الشخص على ان تكون الشخص ذاتية اطلاقاً في خلافه ولو قيل في ترتيب الجوابين ان
 لزوم انتساب الشئ الى نفسه ممنوع لانه انما يلزم ذلك اذا كان المنسوب اليه نفس الماهية
 ومعهم يجوز ان يكون ذلك الماصدق من زيد وعمر وغيرهما ولو سلم كون المنسوب اليه
 نفس الماهية نقول لا يلزم ذلك ايضا وانما يلزم ذلك اذا كان اطلاقاً الذاتي على النوع
 لغوياً وهو يجوز ان يكون اطلاقاً الذاتي عليه اصطلاحاً يكون في ترتيب الشئ خلافاً
 فتأمل **قال الشارح** قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو ما لا يكون مفهومه خارجاً عن
 جزئيات مفهومه فانه المراد بالذاتي المنقسم الى النوع قطعاً بخلاف الذاتي المذكور اولاً
 فانه المحتمل كما مر وقد مر ايضا ان الذاتي قسم للمفرد فيرد عليه ان الجسم الثاني هو

في تعريف العرض حيث نفي الجواز على
 احتمال انما لا ينفك الذي انما لا ينفك الذي
 تعريف العرض على ظاهره وعلى النقيض والاولى
 على هذا الاحتمال لا بد من انما لا ينفك الذي
 كان اولى

ولا يخفى ما فيه من التكلف لان المتبادر من انتساب الشئ
 الى الشئ هو الغاية الذاتية وذلك لا يمكن ان ينتسب اليه
 الشئ عياناً قال السيد السند قد يكون في خلافه
 مسدود

وهو انما غرضه من قول ولوقوله انما ما اعتبر
 انتم من الترتيب لا يجب في انفسه لانه يجوز ان
 بهذا الاعتبار مسدود

الجنس

الجنس المتوسط على ما قالوا فلا بد من دخوله تحت الجنس المحدود من اقسام الذاتي مع انه غير
 داخل في الذاتي والجواب عن ذلك محمول على المساحة كما لا يخفى **قال الشارح** اقسام ذلك الجنس
 استقر في **قال الشارح** لانه اقسامه اي على الشئ وهو جزئي الكلي اي ما يحل الكلي عليه بالماهية
قال الشارح وفي جواب اي الظاهر معطوف على قوله وجواب ما هو فاللفظ ان يقال واما
 مقوله في جواب اي شئ هو فتأمل **قال الشارح** بحسب الشك فقط اي يصح ان يكون جواباً
 عن الشئ مع غيره ولا يصح حاله افراد ذلك الشئ مثلاً اذا قيل ما الانسان والفرس يقال في
 جواب الحيوان لان الحيوان تمام الماهية المشتركة بينهما والسؤال عن الاشياء في عرف هذه المقام
 انما يكون عن تمام الماهية المشتركة انما اذا سئل عن الانسان وحده فلا يصح في جواب الحيوان
 لان الجواب عن الشئ انما يكون عن تمام ماهيته والحيوان ليس تمام ماهية الانسان **قال الشارح**
 بحسب الشك والخصوصية معاً اي يصح ان يكون جواباً عن شئ حاله الافراد وحاله الجمع
 كالانسان فانه اذا سئل عن زيد مثلاً بما هو فيصح ان يقال الانسان ولو سئل عن زيد وعمر
 وبكونه كذلك يصح ان يقال الانسان فظهر ان المراد بالمعنية هو الصلاحية للجواب بحسبها
 وليس المراد هو المعنية الرمائية على ان يصح اذا قد رقد السؤال اذ انما تكلف مستغنى
 عنه كما لا يخفى فان قلت ان المقول في جواب ما هو لا يخص فيه ما لانه اذا سئل عن زيد
 بما هو يصح ان يقال في الجواب انه حيوان ناطق على ما قالوا فلا يصح المحصر في الجنس
 والفصل لانه هذا الجواب ليس شيئاً منه ما قلت ان التقصير بما ذكره غير وارد لان
 المراد بالمقول في جواب ما هو المفرد لانه قسم الذاتي الذي هو المفرد الكلي وهو وظ
 فلا تغفل **قال الشارح** مع الفرس كلمة مع هنا مجرد المصاحبة والاصل فيها دخولها على
 المتبوع كما لا يخفى **قول** بل تمام حقيقة الانسان مع الفرس الاولى والفرس ليكون اشارة
 الى ان مع مجرد المصاحبة في حال عن التمييز في حقيقة **قول** وتعلقاً بالمشاركة
 غير صحيح اي لا يكون حالاً من ضمير المشاركة العائد الى الحقيقة لانه يلزم ان الامر ين
 اماكونه جزء من تمام المشتركة بان يكون الحيوان والفرس كليهما تمام مشترك وفساده
 ظ لان المقول ان الحيوان تمام مشترك بين الانسان والفرس واماكونه تمام مشترك

وهو المسئلة ان الجسم الثاني مركب لانه المراد بالجنس
 الذي من شأنه انما فهو مفرد كما لا يخفى مسدود
 وجهه ان عطفه على قوله في جواب ما هو لا يصح
 لان سبقي اما باعدي بل فلا بد من تقدير ومقولة
 جواب المقطوف وهو سبقي على الاعل فلا بد
 قال فاللفظ ولم يقل فالجواب وهذا لانه
 مسدود

فلا يجوز حمل كلام
 الشارح عليه
 مسدود

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

ايضا وفساده ايضا **قال النشم** فكان المراد ذلك انما في كلمة كان المفيدة للظن لانه الشئ
استدل بفساد المعنى وهو ضعيف لانه لو استدل به لا يرد الاعتراض على احد حيث قال والا
لم يصح قوله وهو الجنس الاول الاستدلال بما ذكره المصنف في قسمه كما قال المحشي وايضا
الجنز به لظهور قرينة **قوله** وح ينم الكلام بلا تكلف به يعني يكون الكلام ح سائما
عن الحذف على ما زعمه الشارح ويمكن ان يقال ان المراد بالشركة الشركة المحضة بمجمل
اللام على العهد الخارجي بقولية المقابلة فيكون سائما هو الحذف ايضا فتأمل قوله اعتمادا
على القرينة المذكورة الاولى الالتقاء باحدهما كما هو الشارح في عباراتهم ثم الظاهر ان
كلامه انه اراد بالقرينة المقابلة فتأمل **قال النشم** فالكل جنس الجنس شامل لسائر
اي شامل لجميع الكميات الخمس اوليا فيها فائدة اشارة الى علة الجنسية وفيه نظر فتأمل
ولو قال الكل هو جنس للجنس كما قال المحقق في شرح الاشارات لكان **أولى** **قال النشم** ان
كلام الشارح مراد على شراح المطالع لانه صاحب المطالع لم يذكر الكل في بعض نسخ
المطالع وجد الكل وقد مردها شراح المطالع بان الكل مستدركة لانه مراد في المقول
على كثيرين ولا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل وأوضح مستدركين وقال لانه مفهوم
الكل لا يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه بين كثيرين اي هو صالح بمجرده
للمجمل عليها وهذا هو المراد من المقول على كثيرين انما هو في مقام الرد
فليس بشئ لانه لا يجوز الاكتفاء بالمقول على كثيرين لكونه مراد بالكل **قوله** اي
نوع الاول **واعلم** ان النوع يطلق على معينين اصطلاحيين بطريق النقل لكن لا يعلم
اثره السابق في النقل الاول النوع الاضافي وهو الاخص الذي تحت الامم وهو اما
حقيقي واقا جنس والثاني النوع الحقيقي وهو الذي يتبع ان يكون نوع حقيقي ونوع
نوع حقيقي وهو المعدود من الكميات الخمس ويقال له النوع السافل ونوع الانواع ولما
كان النوع الاضافي شاملا للجنس وهو مقول على كثيرين مختلفين باحكام لم يصح
عن النوع الاضافي على اطلاقه فلذلك منس المحشي بذلك **قال النشم** النوع الاضافي اعم مطلقا
من النوع الحقيقي لوجود النوع الاضافي بدون الحقيقي في نحو الحيوان ولو قيل يتحقق نوع

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

بسيط له ماهية يكون العموم بينهما من وجه فان قلت ان الحيوان مثلا بالنسبة الى حصصها
حقيقي بان الحصص اذا اخذت من حيث ذواتها كانت عين الشيء واذا اعتبر معها فتر لها
مع امور خارجة عنها كانت افرادها فلا يوجد نوع اضافي بدون الحقيقي فلا يكون له كامن
رجح ولا مطلقا ولا يخرج الحقيقي بتمامه ايضا قلت ان تلك الحصص افراد له بحسب الاعتبار
لنفس الامر فيكون نوعه لها بالاعتبار دون الحقيقة والمق ما هو نوع في نفسه لا اعتبر
منه ومما هو نوع باعتبار العقل واللام يمكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي لكون
اعرف من كل واحد من الكميات الاربع الباقية لانها كلها انواع حقيقية بالقياس الى افرادها
الاعتبارية التي هي حصصها فلا يكون النوع الحقيقي بتمامه خارجا بل الخارج ما هو المتبادر
وهو المقتر بالقياس الى افراده الحقيقية **قال النشم** ان المستفاد من كلام المحشي ان نوع
والنوع الحقيقي بمعنى واحد وفيه نظر لانه النوع الحقيقي مشاركة لنوع الانواع ومباين له
انما نشأ من كماله فلهذا على الانسان مثلا واشتراكها في الموضوعات اي الافراد وانما
تباينها من وجهين الاول من حيث المفهوم فان مفهوم نوع الانواع يستلزم نسبة ما فوقه
لانه نوع من النوع المضاف دون مفهوم الحقيقي والثاني من حيث الصدق فان الحقيقي
قد يصدق على ما لا يندرج تحت جنس كالوحدة والنقطة بخلاف نوع الانواع فانه لا يندرج
من وقوعه تحت جنس على ما قال صاحب المحاكمات اللهم الا ان يقال لانه قول المحشي
على قول من قال ان الاضافي اعم من النوع الحقيقي مطلقا فيكون نوع الانواع والنوع الحقيقي
متحدين في الماصدق وان كانا مختلفين في المفهوم فتأمل **قال النشم** لانه تخصيص
بلاخصص لانه فضل النوع وخاصة خارجا ايضا بالقرينة وفيه نظر **قال النشم** وانما كان
هذا وامثاله رسما وقد صرح الشيخ في اشارته بكون هذا الخالف وسو ما وضعه المحقق
الطوسي في شرحه بما ذكره **قوله** الكون صالحا يعني ان المقولية اي العمولية بالفعل عار
انما الكون صالحا للمقولية على كثيرين عين معنى الكلية لان الكلية اي كان فرضي صدق للمفهوم
على كثيرين فلا يكون ذلك الكون عارضا للكلية بعد التقوم فيكون الصغرى **قوله** الكون
للمقولية في جواب ما هو يعني ان الكون صالحا لها في مقام الجواب مطلقا عارضا فان الصلاحية

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

هذا هو الحق
في كل ما ذكره
من كلامه
في كتابه
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد
في باب
الاعتقاد

Handwritten signature and date: 1911/12/12

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة

بشرط اعتبار آخر بوجوب انعكاس الامر في العموم والخصوص وتبدل على ذلك قول الشافعي لا امر
انه اذا لم يأت على المسامحة فانه يوجه خلاف الحق ويؤيد ذلك انه قال المحتش في ما سبق
في التقرير ولم يقل والصواب ولعل ما ذكرناه وجه التأمل قوله ومعروف فيه مسامحة
لجنى ويمكن ايراد سؤال على كون الكلى جنسا بوجه مناسب لما ذكرنا من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
وتنطبق للراغبين فنقول وبالله التوفيق ان قولك وهو الكلى جنس الجنس بل جنس الجنس
الجنس غير صحيح لاستلزامه حمل النوع على الجنس وهو فاسد كانه لا يقال كانه الحيوان انسان
وبيان الملازمة انه لو كان الكلى جنس الجنس بل جنس الجنس كان الجنس احد انواع الكلى
فنقول ان الكلى جنس حمل النوع على الجنس قلت لان بطلان حمل النوع على الجنس وانما
يمنع ذلك ان لو كان حملا لجنس الذات وهما ليس الامر كذلك لان الكلى باعتبار
مفهومه اي ذاته جنس الجنس فان كل جنس يصدر عليه ان كلى وباعتبار عارض وهو
كونه جنسا للامور الخمسة نوع للجنس ولا امتناع في كون مفهومه جنسا باعتبار ذاته ونوعا يصدر عليه
باعتبار عارضه فيكون ذلك الحمل حمل النوع على النوع في الحقيقة فان هذا الحمل انما هو
باعتبار العارض وهو كونه جنسا للامور الخمسة قوله ليس المراد به المعية الزمانية بل
كونه مراد الكون تكلفا ولا يصح بان يكون السائل متعده احد هاتين السائلين بحسب الخصوصية
والآخر سائل بحسب الاشتراك وقد يجب الشركه فاطر الى السؤال الذي دل عليه
هو لا الى قوله مقول فلا يتوهم ان المعية الزمانية صحيحة بل انك تكتف لان الصلاحية ثابتة
في زمان واحد **قوله** كالتأكيد فائدة التأكيد ظنة لان الحمل الواصلة على او الفاصلة فيكون التأكيد
شائعا مع ان ما فات الشركه والخصوصية ظاهران دعوا عليه وهو غير مراد فزيد مقالا
ذوقا لذلك اتوهم فلا تغفل **قوله** بمنزلة جيتا ولو قال بجنى جيتا كما في القاموس
لكان او كذا **قوله** وان كان فرضا لما كان المتبادر منه صدق على كثيرنا بحسب نفس الامر
وهو ليس بمبرر لان قواعد الفقه عامة شاملة للحكيات الفرضية نمت على عمومها لان هذا
التبني محتاج اليه في الجنس ايضا فوضع اللابيق هناك قبض **قوله** حتى تدخل فيه النوع
المختصر ويدخل ايضا ما ليس له فرد كالغفاء ولود كره هذا بدل ذلك لكان اولي **قوله** فبانه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له صفة واحدة
او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة او صفتان او اكثر من غير ان يكون له صفة واحدة

اقول هكذا وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ والصواب ان لفظ ثلث هنا الزائدة وقعت سهوا من قلم الناسخ
بدل على ذلك قول المصنف بما بعد واما المقالات فقلت سبب
فان قلنا حكم بزيادة الاول دون الثاني مع
ان التكرار به يتحقق اجيب عنه بوجوه الاول
اتفاق النسخ في الثاني واختلافها في الاول
والثاني كونها فصلا في الاول وعدة في الثاني والثالث ان الاول مقام الاجال والثالث مقام التفصيل اقول الوجه المذكور
باسمها لا يدل على القطع بزيادة الاول على ما يدل عليه قوله والصواب عما ذكرنا
قوله والصواب ان لفظ ثلث اه حكم قدس سبق بزيادة لفظ ثلث ههنا وبالغ فيه حيث حكم عليها بانها سهو ولا ينسب
هذا السهو الى المصنف اشارة الى ان مثل هذا السهو لا يصدر عن مثله بل لا ينسب الى النسخ ايضا فيه مبالغة بانه سهو ولا يصدر
عن ذي عقل وذو اختيار فضلا عن عالم ولو وقع فاما يقع عن قلم الناسخ الذي لا شعور له ولا اختيار له شتم قال بدل
على ذلك قول المصنف بما بعد واما المقالات فقلت وجه الدلالة انه لو لم يكن هذه زيادة لزم التكرار بلا فائدة فان قلت لم حكم بالزيادة
فقطنا مع ان الاخير انسب بهذا الحكم او التكرار انما يحصل بذكر ثلث لوجهين الاول ان النسخ في الاول يختلف على ما يدل عليه
قوله هكذا وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ فيكون وجوده ههنا مشكوكا فيه بخلافه في الثاني فالحكم بالزيادة ههنا هو
والثاني ان يبين ما في كتابه او لا على الاجال التام فقال وسبب الكتاب بالرسالة الشمسية ثم فصله لاني بعض
نقال ورثته على مقدمة وثلاث مقالات وعامة اشارة الى اجزاء الكتاب فزال بعض الاجال ثم زاد التفصيل
ال اما المقدمة فمضى كذا وكذا واما المقالات فقلت اولها في كذا وثانيها في كذا وثالثها في كذا رتب
عيل على ما هو الا بق مقام التعليم لانه اوقع في النفس متدبرا الى ان يبلغ غاية التفصيل ههنا في المرتبة
فيما بعد في المرتبة الثانية فالحكم بثبوت لفظ ثلث الى تدل على زيادة التفصيل فيما بعد اولي وهذا يستلزم
بإية الاولى وقول التكرار فان قلت ما ذكرته من الوجهين انما يدل على زيادة لفظ ثلث في الاول اولى
على انه لو لم يحكم بزيادة ههنا لكان خطأ وهو الذي قلت لما وجب الحكم بزيادة احد هاتين في الاول
لحكم اولي ثبت الهدى لان الهدى هاب من الفاصل الى المفصول من غير فائدة لا ينفج خطاؤه على ذوي العقول
ولقائل ان يقول في هذا التكرار فائدة وهي التنبيه على بعد عنه اي على بعد ذكره فالحكم بزيادة غير مستقيم
وما قيل في جوابه بان التفصيل يكون عين الاجال قد فزع بان ايرادها لما كان لازمة الفعلة عن ذكرها
الناسخية عن بعد العهد يمكن التفصيل بالنسبة الى ذلك الغافل عين الاجال وايضا المقصود من هذا الكلام
تفصيل ما في المقالات وانما ذكر لفظ ثلث لبعده العهد فهذا التفصيل باعتبار ما هو المقصود الاصل منه
ليس عين الاجال وما ذكر في دفع ما قيل من ان المقالات الاولى في المفردات صفة لقوله ثلث بقدر
الضيق فلا يكون التفصيل عين الاجال فبعده عن الفهم تكلف مستغن عنه بما ذكرناه من الدفع

قوله او

بقولنا ذلك الحقيقة ويكون موافقاً لما ذكره المحقق في سياق قوله فكيف يجوز عنهما القول قال

ناظر الی کلام الخیر
مس

سوال باجنی
کلام الشافعی
کلام الاویضی بقاء سوال باجنی
مس ۹۰۰

بدل قوله مع انه مع انه غير ملحوظ لكان اطلق لما ذكر المحتج في تقرير قوله فكيف يجوز
عنه واحصر وسيجي ما ينبغي من التحقيق عما تكلفه المحتج ان شاء الله **قوله** او بقوله
مختلفين بالعدد يعني ان الشارح اراد في السؤال ان الاحتراز لهذا القول بدون ملاحظة
دون الحقيقة وتبدل على ذلك ما ذكر في الجواب انما هو على من يجوز ان يفهم من قوله من قد وافق من
الاشارة هذا الاعتراض انما هو لو كان الاحتراز بهذا دون ذلك فلا يقتضي وجود المحتز به في العقل لا
به فلا حاجة الى ما تكلف في قوله ولو جعل **قوله** لكن لا يناسب بل ينبغي هذا التوجيه
ولعل وجه التامل هذا الوجه ما ذكرنا من ان وجود المحتز به غير لازم وهذا كله على
مذاق المحتج **قال الشارح** هذا ان ورد **واعلم** ان تقرير كلام الشارح فاذل فيه اقسام الافهام سبعة الا ان اللفظ
وتحقيقه الاقسام فنقول وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق
في قولنا ما زيد وعمرو بكر وخالد وهذا الفرس وذلك الفرس على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة اي على كثيرين متفقين بالحقيقة نظر الى المشتمل بالفتح ولا يفتح الاحتراز بقوله
مختلفين بالعدد وان ضم اليه دون الحقيقة بلام زبد ففساد كلام الشارح وهذا ما فهموا
في هذا المقام وبني المحتج ايراد عليه وليس مراد الشارح ذلك بلام زبد ان قولنا مختلفين
في قولنا على كثيرين متفقين بالحقيقة لانه المتبادر منه وان قولنا دون الحقيقة في قولنا
مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فيفيد ان لا يكون ذلك المقول صالحا لان يكون مقولا
على المختلفين بالحقيقة فيكون تقييدا للمقول فيقوم مقام فقط فاجنس وامثاله صالحا في
انفسه لان تكون مقولة على المختلفين فيخرج عن تعريف النوع بلا ملاحظة في جواب ما هو
ان اثبات الاتفاق غير نفى الاختلاف بالحقيقة لا يقال ان قوله لا يفتح ان يقع جوابا الا اذا
اشتمل صريح في ملاحظة جواب ما هو لا نقول لان ذلك لانه اول كلام الشارح في خلافه
لانه قال في جواب السؤال هذا السؤال انما هو لو كان الاحتراز بمجرد قوله مختلفين بالعدد
بدون دون الحقيقة وهو توافق الاحتراز بملاحظة دون الحقيقة فلم يتعرض لقوله في
جواب ما هو لا في بيان فوائد التعريف ولا في السؤال ولا في الجواب فقوله لا يفتح ان يقع
اقادله في السؤال في جواب ما هو ليس
لا ذلك كما مر

جواب

قوله في جواب السؤال انما هو لو كان الاحتراز بمجرد قوله مختلفين بالعدد بدون دون الحقيقة وهو توافق الاحتراز بملاحظة دون الحقيقة فلم يتعرض لقوله في جواب ما هو لا في بيان فوائد التعريف ولا في السؤال ولا في الجواب فقوله لا يفتح ان يقع اقادله في السؤال في جواب ما هو ليس

قوله في جواب السؤال انما هو لو كان الاحتراز بمجرد قوله مختلفين بالعدد بدون دون الحقيقة وهو توافق الاحتراز بملاحظة دون الحقيقة فلم يتعرض لقوله في جواب ما هو لا في بيان فوائد التعريف ولا في السؤال ولا في الجواب فقوله لا يفتح ان يقع اقادله في السؤال في جواب ما هو ليس

جوابا معناه ان الحيوان حال كونه جنسا يجب ان يكون مقولا على المختلفين بالحقيقة فالجنس وامثاله
لا يصح سلب الصلاحية للمقولة على المختلفين بالحقيقة وقد اعتبر ذلك في تعريف النوع فقد
اضمحل ما ذكر المحتج من ان السائل لم يلاحظ قوله دون الحقيقة وقوله على انه ورد
على ان ورد السؤال على من يجوز بذلك ثم لان قولنا ما زيد وعمرو و هذا الفرس في ما
الاشارة والفرس فليس هناك في الحقيقة كثير من متفقين في الحقيقة حتى يقال على الحيوان
فان الجواب عن السؤال بما زيد وعمرو و انما هو باعتبار جعل المتفقين حقيقة واحدة فان
السائل انما يستل عن تمام المشترك بين الحقيقتين المختلفتين ولا ينظر الى المتفقين بالحقيقة
فان الجواب عنه انما هو بالنوع والحاصل ان دون الحقيقة ليس تأكيذا لقوله مختلفين بالعدد
فانه في قول متفقين بالحقيقة بل هو متعلق بقوله كما مر وقد نقل هناك عن المحتج حاشية وهي
ان جعل دون الحقيقة متعلقا بقوله مقول بدفع السؤال المذكور لكن تقرير الشارح بعيد عنه
على انه تكلف النفي وقد عرفت ان جعل دون الحقيقة متعلقا بالاختلاف لا بدفع الاعتراض
ولا يصلح الجواب لان يكون جوابا اصلا وهو لا ينبغي على احد لانه زيد وعمرو و بكر و
مختلفون بالعدد وغير مختلفون بالحقيقة ايضا وفساد هذا الاحتمال اظهر من ان ينبغي
ولو جعل متعلقا بقوله مقول على معنى انه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد غير مقول
على مختلفين بالحقيقة ومن المعلوم ان المقول بمعنى الصالح للمقولة كما مر لصح الجواب وكان
تعريف النوع غير منقوص بالحقيقة كما توهم وظاهر كلام الشارح وجه وجوبه ومع وجود
الاحتمال الصحيح حمل الكلام على وجه فساد على كل احد لا يرضى به من لم يسمع سايما وعقل
فان قلت لما كان تقرير الشارح بعيدا عنه قلت انه المتبادر من قوله فكل في الاختلاف ان
دونه الحقيقة قيد للمختلفين وفيه نظرا لانه بعد مشتركة لان ملاحظة في جواب ما هو في الا
على الاحتراز بدون ملاحظة والجواب المبني ظاهر على الملاحظة لا يكون في المقابلة اصلا فتخرج
كلام الشارح عن بعد فالجواب هو الحمل على وجه يصح ولو تكلف بان يقال ان قوله دون
الحقيقة لنفي الاختلاف عن المقول عليه فكانه قيل ان النوع كل مقول على المختلفين بالعدد ولا

قوله في جواب السؤال انما هو لو كان الاحتراز بمجرد قوله مختلفين بالعدد بدون دون الحقيقة وهو توافق الاحتراز بملاحظة دون الحقيقة فلم يتعرض لقوله في جواب ما هو لا في بيان فوائد التعريف ولا في السؤال ولا في الجواب فقوله لا يفتح ان يقع اقادله في السؤال في جواب ما هو ليس

قوله في جواب السؤال انما هو لو كان الاحتراز بمجرد قوله مختلفين بالعدد بدون دون الحقيقة وهو توافق الاحتراز بملاحظة دون الحقيقة فلم يتعرض لقوله في جواب ما هو لا في بيان فوائد التعريف ولا في السؤال ولا في الجواب فقوله لا يفتح ان يقع اقادله في السؤال في جواب ما هو ليس

على المختلفين بالحقيقة لما كان صاعداً لان يكون مقولاً على المختلفين بالحقايق من الجنس
وعين خارج عن التعريف فمرسنا حمل صحيح فتأمل **قوله** بما ذكرنا من الجنس وامثاله **قوله** يقال
يعني لا يقال على زيد وعمر والمختلفين بالعدد لا بالحقيقة حيوان او حساس او ما يشي في ضمن
جواب قولنا ما زيد وعمر وهذا الغرس وذلك الفرس وفيه نظرك لانه لا يتصور صدق
من غافل فضلاً عن فاضل فلا يحمل كلام الشئ عليه فانه مكابر محضة فالصواب جعل دون
الحقيقة فيقول مقول حتى يكون للكلام وجه ومع تحقق هذا الاحتمال لا يصح الى
الحمل على وجه ظاهر فساد كما مر **قوله** بدونه ملاحظة قوله في جواب ما هو وهو الصواب
لان ايراد السؤال بالامثال دليل قطعي على عدم الملاحظة وهو ظن وقوله وقوله
في جواب ما هو احراز عن الفصل ظ في ان لم يلاحظ في الاحراز قوله في جواب ما هو
فما لم يندفع بالجواب اي لا يندفع السؤال بما ذكر من الجنس وامثاله على عدم
الملاحظة بالجواب المذكور لان في الاختلاف عين اثبات الاتفاق فالسؤال بالجنس مع الملاحظة وان
وامثاله باق بعد عند المحقق **قوله** وان كان السؤال على الاحتراز وهذا ظ فساد لما
من ان ذكر الامثال ينبغي لان الشئ لو بقي الاحتراز عن الجنس وامثاله على ملاحظة جواب ما
هو لا يتصور منه الا ايراد بالامثال فالصواب ان الاحتراز مبنى على عدم الملاحظة كما
مر وان الجواب مبنى على جعل قوله دون الحقيقة فيقول مقول حتى لا يكون كلام الشئ
في مقام السؤال والجواب بما لا معنى له اصلاً **قوله** واما ثانياً فلان عدم الاختلاف
يعني ان المتغيرين بالحقيقة وغير المختلفين بالحقيقة متساويان في انهما يقال عليهما
عن الاعتراض لكان كلام الشئ سالماً عن الكذب **قوله** واجيب عنه بان صحة آه فهذا الجواب
ما ذكره الشئ بطريق العلان فالوجه حذف الجواب الاول من البين **قوله** صراحة لاضمانا وحمل
التعريف على ما يتبادر من واجب ما يمنع مانع وهذا غير ما ذكرناه لان هذا مبنى على
وهو الجواب بقوله فلما في الاختلاف فانه فساد
قد ظهر بما ذكره المحقق

وجعل ان التكلف في التعريف ظان ان المتبادر
ان قيد دون الحقيقة في كلام الشئ لان المتبادر في
التكلف ولا ريب في كلام الشئ لان المتبادر في
في الاختلاف ان قوله دون الحقيقة في كلام الشئ
وطريق الصواب ظ وهو ان مقتضى بيان ان
الجنس لا يقال على شئ الا باعتبار صلاحية
للمتولية على الحقايق المختلفة لان جواب ما
هو محفوظ في الحق فتأمل
وقرر السؤال والجواب بدونه هذا التكلف
الاسنى في تقرير السؤال والجواب فم مضغور
الشئ والتقرير لم يجد ايضاً الجواب على مذاق
المقام في تقرير السؤال والجواب فم مضغور
وبعد فاقبل نام حضور بالبال الفان ان الشئ
جعل دون الحقيقة فيقول مقول حتى لا يكون كلام الشئ
احتمال صحيح يجب حمل كلام الشئ عليه ثم وجه
المحتمل بقوله في الحاشية فذلك ومولانا
عبد الرزيم كذلك وهذا الوجه اوط من
الحمل على الخطاء

اعتبار

اعتبار الدلالة وما ذكرناه مبنى على اعتبار القصد لخاصة والقصد بعبارة بين الاعتبار بان يكون بعد
اعتبار **قوله** اسلم للزيادة المطلقة او لانه يمكن توجيه كلام الشئ ايضاً بالصواب عن الظاهر جعل قوله
الحقيقة متعلقاً للمقول كما اشار اليه في الحاشية فتأمل **قوله** المصير اما غير مقول آه لم يقل واذا
مقوله في جواب اي شئ كما قال في النوع مع انه اخبر اسنان الى ان المقول في جواب اي لابد وان
يكون غير مقول في جواب ما هو فلا يرد ان النوع والجنس يتميز في الجملة كالفصل البعيد فان
في هذا الباب التمييز في الجملة على ما قالوا الا انه يرد العرض العام فانه غير مقول في جواب اصلاً
ولا يخلص عنه الا بان يقال العرض العام لا يميز شيئاً عن شئ اصلاً من حيث انه عرض
عام بل من حيث انه خاصة اضافية فتبصر **قوله** الشئ فان السؤال باق شئ وانت خبير
بان ذكر شئ انما هو بطريق التمثيل فان اي قد يضاف الى غيره نحو اي حيوان او اي جسم او
غيرهما قال صاحب المحاكمات نافلاً عن الشئ ان السؤال باق يطلب مما يتاربه الشئ عن
الاعتبار ولا يكون مقولاً في جواب ما هو ثم ان السؤال به لو كان عن الذاتيات فجواب الفصل
ولو كان عن العرضيات فجواب الخاصة وكان الفصول مختلفة قريباً او بعيداً مختلف الجواب
عن اي فاذا قيل اي شئ فالمطلوب ما به الامتياز في معنى الشئية فقط فيصالح للجواب الفصل
كان قريباً او بعيداً واذا قيل اي جسم هو لم يصح الجواب الا ما يميز الانسان عنه في الجملة
كالتامى او الحساس او الناطق واذا قيل اي حيوان هو لم يصح الا الناطق فهو المميز للانسان في
الجوابية الشئ وان المطلوب بها التمييز المطلق اي في الجملة عن المشاركات في معنى ما اضيف هذه
الكلمة سواء كان معنى الشئية او احض منها به هنا ظهر معنى اي وان الجواب في السؤال به لابد
وان يكون غير صالح للمقولية في جواب ما هو كما مر **قوله** فيه ان محله آه لان ما ذكره الشئ تفصيل
المميز بعد ذكر المحط وتقسيمه الى اسما من التلغز يد على ما قلنا ما ذكره بعد كلمة اللاتم ومحل
تفصيل المميز بعد ذكر الجواب ان ما ذكره الشئ يتضمن فائدة الاطلاق ثم فائدة التقييد بقوله في
ذاته دون قولنا في عرضه وهو المسمى وم يلحق الخطاب ومحل هذا المقام فاذا ذكر الشئ في الحقيقة
بيان معنى كلمة اي وانها مستعملة في الصبر بطرق ثلثة فلاحاجة الى ما ذكره في الجواب
ولعل هذا وجه الشئ **قوله** ان يندرج التعديل بر عليه انه يلزم الاستدراك فتأمل
بيان معنى كلمة اي وانها مستعملة في الصبر بطرق ثلثة فلاحاجة الى ما ذكره في الجواب

على ما مر من ان التكلف في التعريف ظان ان المتبادر

على ما مر من ان التكلف في التعريف ظان ان المتبادر

على ما مر من ان التكلف في التعريف ظان ان المتبادر

على ما مر من ان التكلف في التعريف ظان ان المتبادر

قوله ولان السؤال باي شئ هو اي لكون المطبوع شئ هو المميز في قوله فلذا استأن الى كون
المذكور وضمير هو راجع الى المقول كما هو مذكور في كلام المحتج وفيه نظر لان اللفظ ان المشار اليه
المقوله في جواب اي شئ هو في ذاته المميز الذي لا يتميز المطلق ليطهر فانه في ذاته وان ضمير
هو راجع الى المقول في جواب اي شئ هو في ذاته كما مر نظير في الجنس والنوع فتأمل قال المص
يتميز الشئ اي يتميز الشئ ولو عن البعض المشارك ولذا اطلق الجنس والفصل وفي قوله غير مقول
اشارة الى ان المطبوع غير المطبوع باي شئ فانه لا يجوز قيام احدهما مقام الآخر ولذا قالوا ان
الصالح الجواب ما هو لا يصح الجواب اي شئ كما مر وفيه بحث وهو ان بعضهم من الحكماء
زعموا ان النطق مشترك بين الانسان والملك كما ان الحيوانية مشتركة بين الانسان والفرس
فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان جنسا والناطق فصلا واذا اعتبر حاله
مع الملك كان الناطق جنسا والحيوان فصلا فثبت ان الجزء الواحد من الماهية قد ينفذ فانه
لجنس في حال وفائه الفصل في حال آخر اذا ثبت ذلك لا يصح قول المص وهو الفصل كما
لا يصح التعريف والجواب ان قيد الجنسية في التعاريف ليعني في تعريف الامور الاعتبارية بمعنى
قد سبق الاشارة اليه وما ذكره مولانا داود في حاشيته شرح الشمسية من ان احد الحكماء
الي كون الجنس هو الحيوان مثلا فصلا والناطق جنسا مردود بان الامام الرازي نقله
في المباحث المشرفية عن البعض المذكور وقد صرح المحقق الطوسي ايضا لكون الناطق
جنسا بالناس الى الملك على انه ان اراد بعدم الذهاب الاستكراه فلازم ذلك اذ لم يكن احد
اراد انه لا يصح به احد فلا يلزم ذلك الاحتمال العقلي يعني في امثاله فلا بد من اعتبار قيد
الجنسية في التعريف كما مر الانسان البشري الشئ في بحث الدلالة فتأمل قوله لو قال وتبين بالارواح
عظما على فاني ولذا احتج يكون من عطف العلة على العلة وفيه نظر لان قوله لا امتعلق بقول
باعتبار ان يتميز من مقوله وبعد ما صرح معللا به صارا معللا بقوله تنبيه بالاعتبار قوله
في الجنس فصار قال معللا بعلمتين باعتبار قديدين ولوجعل حاله مرد عليه اشكال فكان
اظهر واولى لكونه اسلم وهو موقوف وهذا وجه التأمل **قال المص** لها فصل اول افضل

هذا هو الجواب على ما مر في المتن من ان الجنس هو الحيوان والناطق جنسا والحيوان فصلا

وهو ان كلام الامام مخالف لحديث الفلاس في ان الجنس هو الانسان والناطق جنسا والحيوان فصلا

المستتم والاراد الجنس العالي كما لا يخفى **قوله** وان قيل دليل عليه يعني ان الدليل على امتناع
بغيره وان لم يمتد دليل عليه وضمير يتم راجع الى الامام الرازي في قوله دليل عليه
او دليل على امتناع قوله دليل عليه وفي بعض النسخ وان لم يمتد دليل عليه
بغيره وان لم يمتد دليل عليه وفي بعض النسخ وان لم يمتد دليل عليه

وهو ان كلام الامام مخالف لحديث الفلاس في ان الجنس هو الانسان والناطق جنسا والحيوان فصلا

التركيب من امرين متساويين كتركيب الجنس العالي وتركيب الفصل القريب من امرين متساويين كتركيب كل
ماهية مركبة من الجنس والفصل غير تام فاذا كانت الاخر كذلك جاز وقوعه في قوله غير واقع
م ويمكن التوجيه بان المراد غير مجزوم الوقوع لا ان عدم مجزوم به فلا تغفل **قال المص** في حذ
اللفظ انه شئ ما انفك عن شراح الاشارات وانما قلنا اللفظ لانه يجوز ان يكون ما مر منه مجرد
النقل لا القبول او السمع الحذ في معنى التعريف او اشار الى قول البعض وفيه نظر لانه قد
وقد مر ايضا ان الاولى التوقف كما في فصول البديع **قوله** فانه يتميز الانسان اي يتميز حقيقة
الانسان عن سائر اخصاص المشاركات لها في الجنس **قوله** كاحتساس فانه فصل بالنسبة
الى الحيوان جنس بالنسبة الى السميع والبصير نوع بالنسبة الى هذا الاحتساس وذلك لاحتساس
اعني حصصه الموجودة في افراده وعرض عام بالنسبة الى الناطق وخاصة بالنسبة الى الجسم
على ما في السيد السند قدس سره على شرح التوجيه لا يقال الاحتساس والمحرك بالارادة فصلا
قريبان للحيوان لانا نقول بل كل منهما اثر لفصل فان حقيقة الفصل اذا جعلت عبرتها بان
اشارها كالنطق لفصل الانسان ولذا التسمية تقدم كل من الجنس والحركة الارادية على الآخر غيرهما
عن فصل الحيوان على ما قال السيد السند قدس سره في شرح المواقف فظهر من كلامه
قدس سره ان الكلام في هذا الباب انما هو بطريق التمثيل وهو يكتفي به **قوله** في الجسم
الناهي وهو الجنس البعيد للانسان وهو موقوف وفيه مناقشة مشهورة وهي ان الجنس قسم
الكل الذي هو قسم المفرد والجسم الناهي مركب واجيب بانه من المساحات والمقالات الجسم الذي
انصف بالتما جنس بعيد فذكر الثاني ليقين الحق لا لانه جزء منه **قوله** وهو اي الجسم الناهي
جنسان بعيدان للانسان والاحتساس والثاني فضلا بعيدان والقول بان الموصوف محدون
اي الجسم الناهي ليكون الكلام على طرف الفصل البعيد القريب بتعريف الكمال عن مواضع
بلاد **قال المص** يخرج به الجنس اه قد مر ما يتعلق بهذا المقام سؤالا وجوابا فندبر قد مر
ايضا ان الناطق مثالا افراد فهو بالقياس الى حصصه المضافة اليه بالانواع وكذا الجنس والعرض
العام وكذا الخاصة كالضاحات فلا بد من اعتبار قيد الجنسية في تعاريفها فلا تغفل وبالله
التوفيق **قال المص** اما العرضي لما فرغ عن المحركات الذاتية شرع في المحركات العرضية **قال المص**
وتحقق انه لا يكون افراد في نفس الامر نوع بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد وان كان بالقياس الى تلك
الافراد واحدا من المقاسم الباقية مثل الحيوان جنس بالقياس الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالقياس الى
حصصها المضافة اليها وكذا الكلام في الناطق والضا حرك والماسني فلا بد من اعتبار قيد الجنسية في تعاريفها
احترازا عن مائة الاما جماع من حيث هو فرد لما عدا التعريف بهذا التعريف كما في تعريف المفردات الاصنافية فغني
قوله يخرج الانواع مساححة كما لا يخفى ميرزا باي الشيخ الشهديب

هذا هو الجواب على ما مر في المتن من ان الجنس هو الحيوان والناطق جنسا والحيوان فصلا

وهو ان كلام الامام مخالف لحديث الفلاس في ان الجنس هو الانسان والناطق جنسا والحيوان فصلا

ان اختص بحقيقة والحقيقة ماهية مترادفان ولذلك قال المصنف ان يمنع انفكاكه عن الماهية
وقد يقال ان الحقيقة بمعنى الماهية الموجودة والماهية اسم منها فلا يشمل الكلام على خواص الماهية
الاعتبارية فلا بد من الضرب عن اللفظ المتبادر فتأمل **قال الله** وان اشتمل الحقايق بغير عام وتجهل الادعوى
اي من حيث انه اشتمل على الحقايق فهو عرض كالمشي فانه من حيث انه شامل للحقايق من الاكابر المتبادر
وعين عرض عام ومن حيث انه مختص بحقيقة الحيوان خاصة لم فاختصة قد يكون للجنس
العالي كالموجود لاني موضع للجوهر والمتوسط كالمليون للجسم وللنوع الاخير كالكتاب
للاشياء وقد يكون لازمة كذی الزوايا الثلاث للمثلث وقد تكون مفارقة كالمشي للحيوان
وقد يكون علة لا شئ من موضوعها كالضاحك بالطبع للانسان وخاصة بالبعض كالكا
لم وقد يكون مفردة كالكتاب ومركبة ككتبة القائمة بادي البشر وقد تكون بالقياس الى
شئ لا توجد فيه وان لم تكن خاصة بالموضوع على الاطلاق كذی الرجلين للانسان بالقياس
الى الفرس دون العطار ولا بالقياس الى شئ بل بالاطلاق كما في كل خاصة بنوع خاصة
وان علا وكان عكس وربما يكون عرضا عاما لما تحت وربما لا يكون وليس المراد بالعرض في
قولنا العرض العام ما يقابل الجوهر بل ما يقابل الذي مثلا ان الحيوان بالقياس الى الانسان
عرض عام وهو ليس المراد بالعرضي ما يتم المشتق والمأخذ كان الضحك بالنسبة الى الانسان
لا يسمي عرضيا لان الكليات الخمس لابد وان يكون مجموعا حقيقة ومواطاة كالمشي عرض عام
للاشياء والناظر في فصل النطق وكذلك الكلام في البواقي **اعلم** ان اشرف الخواص هي الشاملة
اللازمة البينة لانها هي المستفاد بها في الرسوم اما الاستفاد بالشمول والضرورة فلان لا يكون
الرسم اخص من المرسوم لما استوفى من وجوب المساوات عند المتأخرين الا انه خلاف التحقيق
واما الاستفاد بكونها بينة لما يلزم فلازمها لو لم تكن بينة لما يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة
له الا ان يكون المق من التعريف التبيين فانه يجوز ان يكون بالاختصاص على ما قال الامام الرازي
في المباحث **قال الله** باعتبار هذا التقسيم دفع الاشكال واراد على كلام المصنف وهو ان
الخارج من تقسيم العرضي اربعة فيكون الكليات اربعة لا خمسة مع انه في بيان الساعات
وهو علم الكليات الخمس كما قرأنا في التقسيم الاخر يوجب كون الكليات اربعة فهو مخالف

لا يقال انه عرض عام للجوهر فانه يصدر عن
الواجب ايضا كما تقرر ان الجوهر قد يفسر
بوجوده في موضع وليس المراد بالوجود الموجود
بالفعل والاكابر الشئ في وجوب جيل من
ياقوت شكا في جوهرية فوجوده في ذلك
ماهية على ما قال سيد السند في كونه
المتأخر في المثال **مسألة** لا يكون
خاصة النوع ميبه

فالمعتبر

فالمعتبر هو الاول **قوله** امتنع انفكاكه عن الماهية بتبادر منه ان لازم الماهية لازم لنفسها
بجودة عن وجودها مطلقا ولذلك لا ينفك عن وجودها الخارج عن وجودها الذي
بل الوجود المطلق من العوارض ايضا وليس الامر كذلك **واعلم** ان الوجود الخارج عن
مصدر الآثار والاحكام والوجود الذي ليس كذلك واذا اعتبر انقسام الوجود اليهما
صارحت العوارض انما للوجود الخارج عن وجوبه مدخل فيه كالسواد
والياض والحركة والسكون فلا يوصف به الشئ حال وجوده في الذهن واما للوجود الذي
مدخل فيه كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشئ حال وجوده في الخارج
وما ليس لاحد الوجودين بحسب خصوصه مدخل فيه وبشيء لازم الماهية كالذاتية والجزئية
اللازمين لعدد من مخصوصين كالشئ والاربع فائما وجدت كانت متصفة بعبارها فلازم
الماهية مترتب على الوجود المطلق ومن لاحظ الماهية عارية عن الوجود ولو لم الوجود كايضا
ان يحكم عليه بشئ فاللازم منقسم الى قسمين باعتبار ان الوجود له اعتبارات ثلثة
قوله باعتبار وجودها اي باعتبار وجودها في الخارج كما قرأنا وباعتبار وجودها بخصوصها
في الذهن وقد مر مثالها واذا لم يعتبر خصوص الوجود بل اعتبر مطلقا كان لازم الماهية
كما مر ايضا **قال الله** كالسواد فانه لازم للجسم كالتفصيل لو كان السواد لازما للوجود لكان
كل انسان موجودا في الخارج اسود والتالي بطل كما تقرر ان معنى لازم الوجود الخارج
انه معتبر بعد الوجود الخارج وكما يلزم منه ان يكون الوجود الخارج علة قائمة لجواز ان
يكون انقسام الشئ من الصنف شرطا ولذلك قيل لازم لوجوده وشخصه **قال الله** وهو
العرض العام وكذا ان لازم المرسوم المعبر ليس المعبر في دالة الاتزام بل هو اعم منه فلا تغفل
قال الله تعالى اي الضاحكة للمقولة على ما تحت حقيقة اه فيخرج الماشي فلا يشمل التعريف الا
على خاصة النوع فيخرج خاصة الجنس وهو الملازم لقوله غير النوع لان اللفظ ان المراد به النوع
التفصيل وقد قرأنا خاصة الجنس داخل في الخاصة فلا يكون التعريف جامعاً الا ان يبنى
الكلام على قول البعض ويمكن ان يقال ان قيد الحقيقة معتبر فالمشي باعتبار صلاحية للمقولة
على ما تحت حقيقة معنى الحيوان مثلا خاصة لم وباعتبار صلاحية للمقولة على ما تحت

هذا التفسير لما مر

فان الكلام في
المعلوم

فلان و انهما متلازمان
لا يتحدان معاً

لازمه لاير و عليم شين و لذ او استحقاق الزرع
مستحق

اذ الواجب ان يكون المعرف بالكر جاعلا وانما يجب ان يكون مساويا فيجب ان يكون مطابقا
 للمعرف بالفتح لا العكس والا لا يرد على التعريف سؤال بعدم الجاعلية والماتية وهو خط هذا
 فاذا وجب مساوات التعريف للمعرف يصح الاستدلال على طريق البرهان الاتي بحال التعريف
 من العموم والخصوص على حال المعرف فاذا ايراد لزوم الدور غير وارء الا انه يرد ان هذا
 البرهان انما يتم اذا كان ذلك التعريف متفقا عليه وهو مستند ما ذكر في الشرح من ان
 امره **قوله** وكون النظر ترتيبا كليا مبني على كون المعرف مركبا كليا يعني الاول ان يقول هذا بل
قوله فان كون النظر ترتيبا كليا مبني على كون المعرف مركبا كليا يعني ان اللازم مما ذكر
 ولم يقل الصواب لانه يمكن التأويل بنكته بان يقال ذكر عدم صحة التعريف بالمفرد واريده
 لازمه وهو كون المعرف مركبا كليا بترتيب كذا **قوله** والشايع ولو كان ذلك مبني على هذا ولا
 يخفى ما في العبارة من التصور كما اشار اليه برهان الدين ويمكن دفعه بتكليف **قوله** يشمل
 التعريف على المذهبين اي ليكون التعريف بتحصي امر اسارة الى مذهب المتأخرين والتعريف
 بترتيب امور اسارة الى مذهب المتقدمين والترديد انما هو بين التعريفين والاول ان
 يشمل الكلام على المذهبين ثم الحق انه اسارة الى مذهب المتأخرين فقط لانه المراد بتحصي
 امر تحصيل امر معلوم وهو الكاسب كاسا هو المتبادر والمعنى ان من جوار التعريف بالمفرد
 عن التعريف المشهور وعرف النظر بهذا ويدل عليه ما في المواظف وشرح من ان تعريف
 ترتيب امور متقوض لانه غير جامع لخروج التعريف بالمفرد واجاب عنه ابن سينا بانه فاذا
 لا يضر خروجه وفيه نظر لانه تعريف لمطلق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افراده ومنهم
 من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل امر او ترتيب امور انتهى وسيجي
 المقام بحيث لا يشبه على الافهام بنقل كلام سيد المحققين في ايضاح المرام فانه من مزال
 الاقدام **قال الشيخ** لا بد فيه اي في المعرف فكلمة في فقيده الجزئية ويحتمل ان يكون المراد لا بد في
 حصول المطلوب به او تحقق المعرف فاما **قوله** في الماتية المعروفة اي في حصول تصور الماتية
 التي قصد تعريفها وذلك التصور هو المطلوب وهو يتوقف على امرين معلومين الاول
 به الطلب اذ لا يمكن طلب المجهول المطلق فان قلت كيف حصل هذا التصور مع ان ذلك

في وجه التدبر انه اذا جعل على عدم الجواز لا يرد الزوال
 بتوك الاول كما مر

فالمراد بالاسرفي قوله تحصيل امر هو الامر المعلوم لا
 الامر المجهول كما توقعه المحقق

وعلم ان الاحتمال الثاني مبني على مرجع غير
 منه الى حصول المطلوب به اللازم للمعرف ووجه
 لا يضر الاحتمال الثاني لان الاحتمالين لا يترتب قوله
 فيكون مركبا لهذا الكلام من ان الحقيقة ايراد على
 التعليل المختار كما سيجي

الماتية

الماتية قبله مجهول مطلق قلت ان حصول ذلك التصور بلا طلب لانه فعل اختياري وهو ليس يلزم
 في حصول كل علم وهو **قوله** والثاني الوجه الغير المعلوم به الماتية وهذا هو الامر الثاني
 والمطلوب تصور الماتية به وذلك الوجه معلوم في نفسه لكن المعرف بالفتح مجهول لم يعلم به
 فاريده علمه به نحو الناطق فان الانسان مثلا معلوم بالجسم وهو ليس بمعلوم بالناطق فاو يد
 علمه به ايضا وهو اي الناطق لكونه اعم بحسب المعلوم منه لا ينقل منه الى الانسان فلا بد من واسطة
 وهي تصور ثبوت الناطق للجسم الثابت للانسان حتى يصح الانتقال منه وهذا التصور
 ملحوظ بطريق التوضيف لا بطريق الاخبار فلا يلزم توقف التصور على التصديق وهذا
 متصور المحتش بان يعلم ان شيئا ما فاطلق الا انه يستلزم في العبارة وتوضيح المقام بحيث لا
 يشبه على الافهام ان التصور المطلوب يتوقف على التصور بوجه ما وهو ليس محل النزاع
 وانما النزاع في ان البسيط وهو الوجه الثاني يتوقف الانتقال منه الى المطلوب على القرينة
 او لا يتوقف فتأمل ولا يخبط **قوله** وانما العلم بالوجه الثاني اذا علم ثبوت الوجه الثاني لا
 وهذا عين محل النزاع كما سيجي النقل عن المحقق الشريف عند قوله يلزم منه **قوله** وقريب
 ما قيل التعريف بالمفرد انما قال كذلك لان حديث تصور الثبوت غير مصرح به بل
 يحتمل اعتبار الثبوت وعدمه وفيه نظر لان الفرق ظاهر لانه الوجه الاول مبني على عدم
 جوار التعريف الانتقال من المعنى البسيط الى المطا و ان الوجه الثاني على وجوب اعتبار
 الوجه المعلوم به المطلوب وهذا لا يتوقف على عدم جوار الانتقال من المعنى البسيط لانه يتم
 مع جوار الانتقال لان سبب حمل الوجه للمعلوم جزء من التعريف مجرد التوقف في الوجه
 وفي الوجه الاول عدم جوار الانتقال من المعنى البسيط فافتقر **قوله** فوجب تحقق التصو
 في حصول التصور المط و هذا مسلم عند كل عاقل لا يقبل النزاع **قوله** انما يقع بمؤلف ثبت
 المطلوب وهو تركب المعرف وفيه نظر ظاهر لان وجوب التصور بوجه ما قبل التعريف لا
 يمكن ان كان وانما الكلام في اعتبار جزء من التعريف ولو اعتبر جزء منه لا يمكن النزاع
 في تركب التعريف **قوله** فيه انه وجوب التصور كالحصول النقض الاجمالي وتقرين انه
 دليل التركيب مستلزم لكون امثال الحيوان الناطق من ان كان الوجه الاول نحو الشيء

لان ظاهر في التصديق وان لا بد من اخذ الشيء المعلوم
 بثبوت الانسان مع ان المحتش انما يعلم الشيء وهو
 يستلزم المطلوب الا ان المقام دليل على المراد لان
 الفرض الثاني لم يعلم به المطلوب المعرف بالفتح وان
 بواسط ثبوت ذلك الشيء المعلوم وانما يعلم به
 فيلاحظ الحكم بطريق التوضيف حتى لا يلزم
 توقف التصور على التصديق مس

وهو فاسد والجواب ان الحيوان الناطق اذا كان الوجه الاول امراد ان يكون حذرا تاما
واذا كان نحو الشيء يكون رسما فظهر ان المشار اليه بذلك كونه رسما ويجوز ان يكون المشار
اليه حذرا تاما لا يفتت اليه لانه ياتي عنه السوف والذوق كما لا يخفى وفيه ما لا يخفى من البعد
كان الظاهر من اطلاقهم انه تام في جميع الاعترافات وفي بعض نسخ الحاشية الا ان
يلزم ذلك باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات انما فيكون الملتزم كونه حذرا تاما وانما
كان الملتزم بعيدا كان المشهور في تعريف الحد مجرد اعتبار الذاتيات كما سيجي ويؤيد كلام
السيد السند في ان الناطق اذا جعل عبارة عن الشيء الذي له النطق التزم فذلك كونه
حذرا تاما فاصفا صحيح المطابق للمقام هو الاول لان الملتزم هو اللزوم المحذور على النسخة
المقولة يكون حاصل كلام المحتى مغاللة لازمة والسند ان المقتر في الحد التام انما هو
شمله على جميع الذاتيات ودخول العرضي لا يخرج عن الحدية تاما **قوله** وايضا لا يجوز
الح حاصلا ان اللزوم مما ذكرتم توقف التصور المطلوب على التصور المصحح للطلب والتوقف
لا يستلزم الجزئية بجواز ان يكون شرط او لا يخفى ضعفه لانه يجعل النزاع لفظيا لانه النزاع
انما هو في ان الوجه الثاني ينتقل منه وحده الى المطلوب او لا وفيه ما لا يخفى ايضا من خلل
الترتيب لان المناقضة لكونه متعلقا بجزء الدليل مقدم على النقض الاجمالي المتعلق بجمع
الدليل **قوله** واراد ان على ما قيل ايضا اي هذان الاشكالان واراد ان على المقول بقوله على
خير بان ورودها عليهما اظهر من الشمس لان كون الوجه المعلوم به المعرف قبل التعريف
واجب الاعتبار لظاهر لا مزية فيه لكن اعتبار كونه جزء من المعرف محل النزاع فكل من كلام
وكلام القائل مبنى على اعتبار جزء من المعرف فذلك كونه جزء من المعرف ردة عليهما جميعا فلا
حاجة الى التنبيه عليه **قوله** فليتأمل ولعل وجه التأمل ما ذكرناه من وجه الاستعداد وما قيل فيه
من انه ينافي لفظ فيه في قوله لا بد فيه فليس شيء لانه قول المستدل وهو المنسحب في الحقيقة ويختل
ان يكون وجه التأمل كيفية الوجود وفيه انه ظاهر لا يحتاج الى التأمل وما قيل في بيانه من انه
الوجه الذي يصح به الطلب غير ملتفت اليه في الحدية والترسمية فيكون الملازمة المذكورة ممنوعة

نوضح الكلام ان المنقاد من كلام القدماء ان
الاشكال مثلا اذا علم بالحيوان الناطق يكون
حذرا تاما من غير تفصيل في الوجه الناطق يكون
للعرف قبل التعريف سواء كان ذاتيا او
عرضيا وما ذكرنا من التفصيل بعيد ولا اقل
اللهم مسهل

وعلم ان كل من النسخين صحيح معنى
الا ان الثاني غير صحيح لفظا لان الصحيح
ح ان يقال اللهم الا ان يمنع ذلك باعتبار
اشتماله على جميع الذاتيات ولا يفتت
العرضي كما قال السيد السند في الناطق
اعلم ان يلزم اعتبار السيد السند في الناطق
وللزام باطل عند المتأخرين فالنسخة الاولى
في المقول عليها مسهل

ولا اقل الله

من الردود

كل من النسخين صحيح معنى
الا ان الثاني غير صحيح لفظا لان الصحيح
ح ان يقال اللهم الا ان يمنع ذلك باعتبار
اشتماله على جميع الذاتيات ولا يفتت
العرضي كما قال السيد السند في الناطق
اعلم ان يلزم اعتبار السيد السند في الناطق
وللزام باطل عند المتأخرين فالنسخة الاولى
في المقول عليها مسهل

في اشكاله الى ان
الاراد في الحقيقة
انما هو على الدليل
كما لا يخفى مسهل
بين القائل بجواز
التعريف بالمفرد
وبين القائل بعدم
جواز مسهل
في بيان وجه التأمل
انما مسهل

ان العلم منقول كون
نفي العلم منقول كون
نفي العلم منقول كون

انما وفيه ان الفرق بين جزء وجزء محتمل بحيث قال **السيد** للانتقال الى الانتقال الذهني من المعرف
بالكسر الى المعرف فيكون القرينة خارجة فلا ينطبق على امر او من الشيء الثابت فيطبق
قوله يفهم منه يفهم منه ان المحتى ليس بجازم به والحق الجزم وسيجي وجهه وتوضيح المقام
انهم عرفوا النظر بترتيب امور معلومة او مظنونة واراد عليه بان غير جازم كخروج تعريف
المجهول التصوري بالفصل وحده وبخاصة وحده فان هذا التعريف من اقسام النظر مع
خروجه عن حده واجب عنه بوجوه الاول انه قليل وهو منقول عن ابن سينا وهو مردود لان
المقصود بتحديد مطلق النظر فيجب اندراج القليل والكثير في الثاني ان من هو من المحدثين
فلا بد من القرينة العقلية فيكون التركيب بينهما فالتركيب لازم والثالث انهما مشتقان
المشتق من المشتق منه فلذلك تركيب قطعا وكلاهما مردود لان اما الاول فلان
القرينة مع الفصل يخرج عن كونه حذرا تاما ان يجوز الحد الناقص بالتركيب من الداخل
والخارج واما الثاني فلعدم انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات بل اكثر بالمشتقات
واحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائز عقلا فيكون هناك حركة واحدة من المط الى المبدأ
الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المطلوب من غير حاجة الى قرينة الا انه لا ينضبط
انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للضمانة والاختيار فيه مزيد مدخل فلم
يلفتوا اليه وخصوا هذا النظر بما هو المعبر منه وهذا تحقيق المنقول عن ابن سينا ومنهم
من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه يحصل امر واحد وترتيب امور على ما قال السيد
المحققين وقال السيد في فصول البديع في خبري الكتاب المجهول بالمعلوم وهو ارباب العالم
القائلون لا طريق الى المعرفة الا التعليم الفكري عرقن بتجصيل امر او ترتيب امور حاصلة
للتأدي الى آخره والمراد حقيقة عند بعضهم بشعر بجزء لاوي ويستلزم الثانية وعند الآخرين
الامور المرتبة يجعل المصدر بمعنى المنقول واصله الضمة الى موضوعها ويستلزم الحركة
وغلطه في تعيين الامر لاني احر كثر انما هو من مذهب المتأخرين على ما في حاشية حسن الفناي
على شرح المواقف والحاصل ان المراد بالامر في تحصيل امر هو المبدأ لا المطلوب وهو صريح كلام
سيد السند قدس سره كما مر فاذا كان المحتى من كونه اشارة الى المذهبين فهو ظاهر في هذا

وجه ان معنى ينطبق يمكن انطبق
ذلك لان المستفاد من قوله لا بد فيه من قرينة
وجوب اعتبارها وهو اعراض ان يكون
بطريق الجزئية او الشبهة كما لا يخفى مسهل
ان الفصل والخاصة مسهل
وهم ارباب العلم والتعليم بالمجهولات من
العلوم وهذا هو الظن من المذهب
تعريف النظر وتقصيده في الواقع وترجم
وفصول البديع مسهل

ومن التناهي والمصعب الاشكال عدم
جامعة تعريف النظر بترتيب امور قال يحصل
امور ترتيب امور يكون التعريف جامعاً
لا يكون الكلام منطقاً على المذهبين كما تقدم
المحتى مسهل

في بيان وجه التأمل
انما مسهل
في ساطعة دليل العدول
عن التعريف مسهل

في بيان وجه التأمل
انما مسهل
في ساطعة دليل العدول
عن التعريف مسهل

في ان المراد بالمفرد ههنا معنى بسيط مع قطع النظر عن اللفظ لان الكلام انما هو في الكاسه
معنى مجرد عن اعتبار اللفظ ولذا امر بقوله فافهم وظاهر ايضا ان الضمير هو القول الثاني
وان معنى القول المنطوق معنى الناطق مستثنى له النطق ان الناطق مركب معني والاعتبار للمعاني مع انه مدلول
كما سيجي التصريح به من انتم فهذا الحكم عليه اعني الحكم بالتركيب معني باننا نذكر بلاشك
اقول اهل العربية معنى الناطق مستثنى له النطق فالحكم ان متغيرا ان فظهر ما في كلام
الشارح والمحتش من الغشاق من وجوب تأمل قوله وايضا اذ لم يكن الفصل والخاصة مستثنا
لم يكن المعنى كذلك وفيه نظرون لا يفهم منه ان الشاذي كون المعنى كذلك في غير المشتق
ايضا ولا ينبغي ان كلام الشارح خال عن هذه الدعوى وايضا لا يتصور صمد وهرافق
عاقلا فضلا عن فاضل وجوابه قد علم مما قر من ان التقصير بالفصل وحده والخاصة وحدها
لم يندفع بذلك القول وتوضيح ان مقصود الشارح من قوله ولذا قالوا دفع سؤال
وارد على قوله لان المعروف لا بد فيه اه وهو انه يجوز التعريف بالفصل وحده والخاصة وحدها
فاعترض المحتش عليه بانه ليس بحاسم لان الفصل والخاصة لا يلزم ان يكونا مشتقين
يجوز ان يكونا جامدين نذكر قوله يلزم ان يكون الناطق رسما فيفهم منه ان اعتبار
العرضي يخرج الناطق عن كونه حقا وفيه ما قر في كلام سيد السند قد استمر من جواز
عدم اخرجه الا ان الظاهر ما قاله المحتش قوله ليس المقصود حاصل كلامه ان الناطق
اذا اعتبر في مفهومه الذاتي نحو الحيوان يكون حقا واذا اعتبر فيه العرضي يكون رسما
وفيه نظر من وجوب الاول لا يجب ان يخرج اعتبار العرضي عن احديه كما قر الثاني انه اذا
اعتبر فيه الحيوان يكون الناطق حقا تاما وهو حقا ناقصا على ما يدل عليه كلامهم فلا يضح
اطلاقهم الثالث انه اذا قيل في تعريف الانسان الجسم الناطق يلزم التكرار وسيجي
الكلام على الثالث تبصر **قال الشارح** وهو ان الحكم واعلم انه يومهم ان اطلاق الحدة على
الحدة التام وعلى الحدة الناقصة انما هو بطريق الاشتراك المعنوي وفيه نظر لان الحق
الطوسي قال في شرح الاشارات ان اسم الحديقع بالاشتراك اللفظي على التام والال
عليها بالمطابقة والناقصة الال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام ويقع على الحدود الناقصة

فان المراد بالمفرد ههنا معنى بسيط مع قطع النظر عن اللفظ لان الكلام انما هو في الكاسه
معنى مجرد عن اعتبار اللفظ ولذا امر بقوله فافهم وظاهر ايضا ان الضمير هو القول الثاني
وان معنى القول المنطوق معنى الناطق مستثنى له النطق ان الناطق مركب معني والاعتبار للمعاني مع انه مدلول
كما سيجي التصريح به من انتم فهذا الحكم عليه اعني الحكم بالتركيب معني باننا نذكر بلاشك
اقول اهل العربية معنى الناطق مستثنى له النطق فالحكم ان متغيرا ان فظهر ما في كلام

وتجرب ان المتبادر من كلام الشارح انما هو ان
لما قبله بانهم اولوا الناطق المفرد بانه مركب
وقال ان العبرة للمعاني لا لللفظ اهنا قوله
كون كل فصل سواء كان مستقلا او جامدا
مركبا لا يدل عليه ظاهر كلام الشارح
بانه يتضمن دعوى تركب التعريف والقول
لان حديث جواز كون الفصل جامدا
ملحوظ في المقام
وجه ان العبرة للمعاني لا لللفظ على ما يدل
عليه كلام الشارح الناطق اذا كان للوصف
الحيوان حقا تاما

ان جوابا باردا
على المحتش
ان الشاذي
ان في الفصل
مركب معني
مسألة

بالتشكيك

بالتشكيك لان المشتمل على اجزاء الكثر اولى بهذا الاسم من المشتمل على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم
فالواجب ان يحمل على التام الذي هو الحدة الحقيقية وحده انتهى لكن الحدة في هذا المقام مقابل للرسوخ
المراد به ما يطلق عليه اسم الحدة فيكون في كلام الشارح مجازا والظاهر ان الشارح يقول انه مشترك
معنوي لانه كلام الحق قد مره المحاكم بان الحدة ماد لا على مجرد الذاتيات فان دل على الجمع فتايم
والا فناقص فيكون مشتركا معنويا مقولا بالتشكيك وهو موافق لسباق كلام الشارح الا
ان كلام المحاكم لا يصلح الرد عليه لان الكلام في اصطلاح الفروم وهو محمل النزاع ولا بد من سند
قوي **قوله** مجرد ذاتيات اي عن العرضي فانه لو اخذ في التعريف مع الذاتيات لخرج عن الحدة لان
الحيوان الناطق الصانع مرسوم ناكمل من الحدة التام عندهم والمراد بقوله بوجه يميز عما
عدها بوجه غير الكنه لانه العام اذا قيل بالخاص يكون المراد به ما عدها على ما قال سيد المحققين
في حاشية الفريد ثم اضافة صيغة الجمع محمول على الجنس لا على الاستغراق حتى يستعمل الحدة التامة
ايضا واعلم ان هذا التفسير فائدة اخرى وهي ان المتبادر من الكنه الحدة التامة لما قال سيد
قد استمر في الحاشية الصغرى من ان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع
بالكنه وان كان غير الحدة التامة فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه انتهى وايضا ان المتبادر
منه الدال بالمطابقة فيكون الحدة الناقصة خارجا عما فتنع بذلك ثم الحدة الناقصة ايضا
المقام ثم المتبادر من الذاتي الجزء المحمول لانه المذكور فيرد ان تحريف نحو البيت يخرج فانه مجرد
بالسقف والجدران والسقف وليس بشئ منها بمحمول وسيجي تحقيق الكلام في تعريف الحدة
انشاء الله تعالى **قوله** ما يقابل التصديق اي الحكم فان كلامه محمول على مذهب القدماء
فان التصديق بسيط عندهم مركب عند المتأخرين فلا يكون المعروف كاسبا بالقياس فتأمل
قوله كما هو المتبادر اي عندنا لا طلاقا فلا يرد ان التصور مرادف للعلم فلا يصح الاحتراز
به عنه وايضا لا يرد ان التصور مشترك لا يجوز استعماله في التعريف لان حمل التعريف
على المتبادر واجب لا يجوز العدول عنه بلا ضرورة فالحدة على مطلق التصور محتاج الى الترتيب
قوله لانه الاكتساب يومهم ان اختصاص الكسب باب التصورات وليس كذلك فالاولى
ان يقول ان الكسب النظر بمعنى ثم ان يشتر النظر بطريق يشمل باقي التصورات والتصديق

ان بعض قول الشارح وهو الحدة لا يقع الحدة
التامة والناقصة لانه مذكور في مقابلة الاسم
مسألة

وهذا الابهام انما نشأ من الخل في نقل كلام
الشارح المطالع وسيجي التنبية عليه انشاء
الله تعالى

هذا هو المتبادر من كلام الشارح
ان الحدة لا يقع الحدة التامة والناقصة
لانه مذكور في مقابلة الاسم
مسألة

لأن المطلوب قد يكون نصورياً وقد يكون تصديقياً عند الجمهور لأن الامام خالفهم
بان قال انه التصورات كلها بديهية لا يحتاج الى الكسب وهو مذهبهم ومن قال انه تشكيك
منه فقد سلكى لأن كتبه مشحونة بكونه مذهباً له وقد صرح به السيد السند قدس سره ثم
اعلم ان النظر مجموع الحركتين من المطلوب الى المبادئ ثم من المبادئ الى المطلوب عند الافراد
وعند المتأخرين ترتيب امور معلومة وهذا من مشهور ان وعلى كل منهما ثابرت السؤالات
بالمزوم بالقياس الى اللزوم وهو **قول** ثم يهدى بقصد استبانة الى الحركة الاولى
قوله ويؤلف استبانة الى الحركة الثانية وهذا مبنى على الاكثر اولى القول الاول وقد مر
التفصيل في كلام سيد المحققين ومنه ظهر ان كلامه مبنى على مذهب القدماء كما لا يخفى في معنى النظر
الا ان لفظه مناقشته وقد علم مما مر من اول الكلام الى هنا ان النزاع في جوار التعريف بالمراد
وعدم جواز نزاع معنوي لالفظي مبنى على الاختلاف في تعريف النظر كما توهمه بعض
المحققين بل النزاع في ان المعنى البسيط يصح الانتقال منه الى المطلوب كما مر في كلام سيد
المحققين او لا يصح **قوله** البينة فالمراد باللزوم هو اللزوم البين بالمعنى الاخص كما هو
المراد **قوله** ليس حصوله باكد لك اي ليس حصوله بطريق الكسب فان شرط بامور
علم المطلوب بوجه ما قيل حصوله من المزوم فاللزوم ليس معلوم قبل حصوله من المزوم
والثاني ليس مجموع الحركتين ولا ترتيب امور ولا قصد فيه ايضاً فان المطلوب لا يحصل
الا بالقصد كما سيحكي بالفرق من وجه ثلثة **قوله** فلا دخل لها في التعريف اي في تعريف المقوف
هكذا في النسخة التي وصلت اليها في شرح المطالع فلا دخل لها انتهى والمعنى ان المزومات
المذكورة لا تدخل في تعريف المعروف وهذا متفرع على الاول والوجه الثاني اعني قوله كان
الاكتساب يحصل ما ليس الى قوله وكان الحصول والوجه الثالث اعني قوله لان الحصول
معطوفان على الاول ومن قال عند قوله فلا يكون تصور المزوم الظاهر ان يؤخر عن الوجود
الثلثة كلها اذ لا اختصاص له بالاولين او بالثاني انتهى فقد بعد عن المرام لانه ليس
بنتيجة لشي من هاهنا بل من ثمة الثاني يدل على ذلك قوله بل سبباً له وهو ظاهر على المتأمل
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **قوله** ولان الاكتساب يحصل ما ليس بحاصل وقد قرأنا

لا يجوز التعريف بللزمه على ما حققه قدس سره
واعلم ان من جوز التعريف بالمعنى البسيط
واجب بانه مبنى على الغالب كما مر في
الحركتين بناء على الغالب والنظر معترف بجمع
الكلام بان لا اختيار احد الوضوح بل اجمال
وهي ان الاول ان يقول ويعد في ذاتية
انه يقول ثم يؤلف ليكون للانتقال الى
مذهب القدماء اظهر وهو ظاهر

حاصل

حاصل من وجه يمكن الطلب وغير حاصل من وجه آخر معلوم في نفسه فالمطلوب لم يعلم بذلك
الوجه قبل التعريف فعلم ثانياً بذلك الوجه ايضاً وهذا المتأخر في النظر في المقوف في حصول
بالوجه الثاني بعد ما لم يحصل وليس اللزوم البديهي كذلك فانه حاصل في ذهن معلوم لكنه
حاصل في الحافظة وليس بحاصل في المدركة فاذا تصور مزوم صار كسباً لحضوره في المدركة
والفرق بين الحضور والحصول ظاهر وفيه نظر لانه البداهة لا يستلزم العلم لانه التوجيه
فيكون ان يكون تصور المزوم كسباً لحصول تصور اللزوم البديهي تامل **قوله** حتى لو فرض وهو
حق الا انه لا يفيد في المقام وهو ظاهر **قوله** بل بعض اللوازم البينة من ثمة الجواب الثاني
محصل ان تصور المعروف بالفتح المكتسب متأخر من تصور التعريف واللزوم البين قد تقدم
على تصور المزوم كما في مثال العمى والبصر وهو ظاهر **قوله** بل على وجه الحضور لان البديهي
معلوم عنده وفيه ما مر **قوله** بالقصد والاحتياط لان الطلب فعل اختياري **قوله** ليس كذلك
لان اللزوم قبل تصور المزوم ليس بمطلوب فلا يبعد ان يلوذ به لتحقيقه **قوله** يعني ان المتبادر
المتبادر من الاطلاق قوله مشهور لا ظاهر اي انما زاد قوله بكونه لم يكن بما قبله كما اني شاع
المطالع لمزيد التوضيح وفيه نظر لانه قيد الاكتساب انما هو لمزيد التوضيح ايضاً فالخصص
حكم فان شاع المطالع قال المراد بتصور الشيء التصور بوجه ما علم من ان يكون محسب الحقيقة
او بوجه صادق عليه فيستأول التعريف الحد والرسم معاً وان المراد بتصور الشيء في التعريف
التصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان التعريفات انما يكون بالقياس الى التصورات الكسبية
والشيء انما يكون كسباً للتصور الكسبي بطريق النظر فاما لم يحصل من النظر لم يكن كسبياً
وذلك بل ان يوضع المطلوب التصوري المشهور به او لا ثم يعمد الى ذاتية او عرضية ويؤلف
بعضاً ببعض تأليفاً يؤدي الى المطلوب كما يعمل ذلك في التصديقات انشأ لفظه ثم لا يخفى
عليك ما في نقل المشتى من الخلل فانه حذف قوله كما يعمل ذلك الخ واولهم خلاف المقصود كما مر
اعلم ان السبب الكاسب هو العلوم المرتبة للانتقال الذهني من المطال المبادئ ومن المبادئ
الى المطال فانه تعريف بالمصدر في ومعد لا سبب **قوله** لما كان الخ يشعر ان كلامه من التبيين صحيح
لكن التقسيم الثاني مشروط بشرط وهو فاسد كان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد

فهم من حصوله
بوجه ما علم من ان يكون محسب الحقيقة
او بوجه صادق عليه فيستأول التعريف الحد والرسم معاً وان المراد بتصور الشيء في التعريف
التصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان التعريفات انما يكون بالقياس الى التصورات الكسبية
والشيء انما يكون كسباً للتصور الكسبي بطريق النظر فاما لم يحصل من النظر لم يكن كسبياً
وذلك بل ان يوضع المطلوب التصوري المشهور به او لا ثم يعمد الى ذاتية او عرضية ويؤلف
بعضاً ببعض تأليفاً يؤدي الى المطلوب كما يعمل ذلك في التصديقات انشأ لفظه ثم لا يخفى
عليك ما في نقل المشتى من الخلل فانه حذف قوله كما يعمل ذلك الخ واولهم خلاف المقصود كما مر

وجه ان حمل الحضور على ما لم يحصل بطريق النظر
سواء كان الحاصل معلوماً غير متبادراً بالفعل او في
المعلوم غير متبادراً لم يوجد في كلام القدماء
وجه الظهور ان عدم كفاية تصور المزوم في تصور
اللزوم لا يستلزم كون المزوم واللزوم
حضوراً للآخر بل يكون تصور المزوم
تصوراً للآخر بل يكون كفاية تصور المزوم
تصوراً للآخر وليس الكلام فيه لان الكلام في ان
هذا اللزوم حضوراً او حضورياً

كيفية
محمولة ان التصور الكسبي
للقام وان كون المقوف الاول بطريق النظر
يقضي كونه كسباً للآخر الكسبي

فهم من حصوله
بوجه ما علم من ان يكون محسب الحقيقة
او بوجه صادق عليه فيستأول التعريف الحد والرسم معاً وان المراد بتصور الشيء في التعريف
التصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان التعريفات انما يكون بالقياس الى التصورات الكسبية
والشيء انما يكون كسباً للتصور الكسبي بطريق النظر فاما لم يحصل من النظر لم يكن كسبياً
وذلك بل ان يوضع المطلوب التصوري المشهور به او لا ثم يعمد الى ذاتية او عرضية ويؤلف
بعضاً ببعض تأليفاً يؤدي الى المطلوب كما يعمل ذلك في التصديقات انشأ لفظه ثم لا يخفى
عليك ما في نقل المشتى من الخلل فانه حذف قوله كما يعمل ذلك الخ واولهم خلاف المقصود كما مر

باطل قد نقلت كلامه مفصلاً في حاشية رسالة جهة الوحدة **قوله** طريق التقسيم وفي بعض النسخ صور التقسيم قيل في توجيهه ان التقسيم قد يكون جعلياً كما عرف في تعريف النظر الثاني يعني ان الترتيب قد يكون جعلياً كما عرف في الحاشية في تعريف **النظر قوله** في التعاريف **قوله** الى ان المراد بالحد هو التعريف مطلقاً لان القاعدة المذكورة شاملة لكل تعريف وانما ذكر الحد لانه منقول عن ائمة الاصول وقد سبق ان الحد عندنا بمعنى التعريف وهو ظاهر ولذا صرح بكونه هذا التعريف رسمياً الجيد **هذا قوله** على طريق الشك اي من المتكلم **قوله** او التشكيك المتكلم المخاطب والحاصل ان الترتيب الواقع في التعاريف تنوع كالتشكيك والتأنيث على معنى ان كل قسم من انواع المعرفة وقد صرح به الشارح في فصول البدائع **وعين قوله** لا للحد فلا ينافي الترتيب الواقع في هذا المقام التعريف فاندفع بتقرير الحاشية لسؤال وهو ان الترتيب يفيد الابهام لانه للشك او التشكيك وكلاهما يفيد الابهام المنافي للتوضيح الذي هو شرط التعريف على ما قالوا وهذا الاستدراك من الحاشية يجعل السؤال الثاني في وجوب مستدركاً فاشتمل **قوله** الاول ان الحد يد هذا ما اخذ من كلام صاحب المواقف وشارحه فانه كلامهم في تعريف النظر كما سيأتي **قوله** لما هي من حيث هي اي مع قطع النظر عن الافراد والاقسام فالمقصود من تعريف الموقوف تعريف مطلق الموقوف لا التعريف المحدد ولا تعريف الرسم مع ان المذكور في مقام التعريف تعريفان للحد والرسم في الحقيقة فان قوله ما يكون نظيره سبباً الى قوله اما بكونه تعريف الحد وقوله ما يكون نظيره سبباً لا كاستباب تصور الشيء بوجه يميز عما عداه تعريف الرسم **قوله** فتعلمان داخلان تحت الموقوف ولا يخفى ان المراد بالموصول قسم مطلق التعريف فالاول ان يقال تعريفان في الحقيقة **قوله** داخلين تحت مطلق الموقوف **قوله** والجواب ان هذا رسمي هذا مبني على تسليم كون المقصود تعريف مطلق الموقوف مستنداً بان الموقوف في الحقيقة ما هو المستفاد من المذكور في مقام التعريف وهو المقسم الى هذين القسمين وهو لازم الكلام وانت جدير بان دلالته الا ان التزامه محقق في التعاريف كما لا يخفى على الزكي المنصف تأمل **قوله** وعن الثاني مبني على منع كون المقصود وتعريف مطلق الموقوف بل المقصود في الحقيقة تعريف القسمين يدل على ذلك الحاصل

انما احوال على الحاشية لانه قد مر ان الحق فيه انه مبني على تقسيم المحدود على ما يدل عليه كلام السيد المحققين فلا يكون جعلياً مستنداً الى حاصل الكلام في المقام على ما يستفاد من كلام الشارح في فصول البدائع وعين وهذا مبني على ان التقسيم انما يجري بالقياس الى المحدود

وجله ان الاول حذف لكن او غم من السؤال مع جوابه شكاً يكون مستنداً كما

والانقسام اليها فافهم الموقوف فيكون التقسيم المستند الى الاقسام كما توضح

لانه الموقوف ليس بالحد

وهو انما يستند في المقام

لان ما في الحاشية من

وفي نظر لانه مخالف لقانون التوجيه لانه يستند في تقديم الجواب المنعوي ولان مقصود صاحب التعريف اما تعريف القول الشارح واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يستند في كون الثاني مقصوداً والجواب الاول يستند في كون الاول مقصوداً فالمقصود احدهما فاحسن التدبر قوله ولم يرد على صيغة المجهول بل اريد ان كلاماً من القسمين من المحدود فافهم **قوله** كذا في شرح المواقف للتبديد المستند في المقصد الاول من المقصد الخامس وهو مسجبت النظر **قوله** وفي شرح المقاصد انما ذكره مع كونه موافقاً للكلام شارح المواقف لكونه اصح وأوضح منه على ان كلام المصنف لا يخلو عن فائدة مهمة لا ريب في التحصيل وهي ان ذكر العرض المفاخر لا يجوز عندنا من تعريف الموقوف بل تعريفه ايضا كما هو المشهور ويستفاد من كلام المقاصد انه يجوز ذكره اذا كان في المقام فيحصل عرض لازم او للموقوف **قوله** الا بعض اقسامه مثلاً الا اتصال الكثرة لا يشتمل على اقسام الموقوف وكذلك التمييز عن جميع ما عداه بوجه غير الكثرة لا يشتمل على جميع الاقسام فطلق الموقوف كما خرج من احداهما وهو ظاهر **قوله** ليس بوجه وجيه لانه يمنع الجمع والخلو على ما يستفاد من كلامه وهو ظاهر **قوله** عن ان منع الموقوف يؤخذ من المنفصلة الحقيقية على معنى ان الموقوف طريق الجمع اما طرف الجمع فغير ملحوظ على ما تقرر في موضعه ولما كان الفارق في هذا المقام طرف منع الموقوف اعتبر ذلك الطرف وذلك غير خاف على امثال الشارح **قوله** قيل القائل البرهان الذي اى قيل في تعريف هذه العلامة وانت جدير بان القائل حمل الحد على مصطلح اهل الميزان على ما هو الظاهر كلامه وفي كلام الحاشية اشارة الى الرد عليه حيث قال لا سيما بين الحد وان ايضاً وكونهما غير الحدين التامين وقد مر ان المراد بالحد هو الموقوف لانه منقول عن اهل الاصول وهو مراد في الموقوف فان قلت انه يجوز حمل البرهان الحد على معنى الموقوف مطلقاً اقسامه ذكر الرسم مبني على المقايضة كان بعدد الخواص غير محال قلت ان هذا احتمال لكنه بعيد عن كلام البرهان والاقوال وقس عليه الرسوم ولذلك لم يصح الاعتراض بجواز كون الخواص اكثر من اثنين **قوله** لا يخفى ان التعريف **قوله** حد تامين وقد تقرر في موضعه امتناع تعدد الحد التام بشئ واحد فكذا التعليل

على وجهه

وهو ان الموقوف عبارة عن تعريف العبارة ولا ريب ان المقسم الى هذين القسمين تعريف مطلق الموقوف فلا ينافي في هذا المقام المقصد الاخر من تعريفه

شارح المواقف وشارح المقاصد

انما قلنا انما يصح كذا يجوز ان يقال ان الحاشية على الايراد على دليل الرسم على المقايضة

مبنى على التفرق ونسليم جواز تعدده **قوله** لان ما يوجب التميز اعم وفيه نظر لما مر نقلاً
عن السيد السند قدس سره من ان العام اذا اقبل بالخاص لم يرد به ما عداه فالمراد بالوجه
غير الكنه وقد صرح بالحق في بعد هذا **قوله** فلا يصدق او فلا يصدق الانفصال المانع عن
المطلوح جاز كون الشقوق ثلثة او اكثر في التعريف لجواز ان يكون التعاريف الناقصة في
كل مادة ثلثة فبحكم الانفصال المانع عن الخلو علامة لتقسيم الحدود فاذا ورد التقسيم
في التعريف يتبادر للذهن ان التقسيم الى قسمين للحدود فعدم اطلاق صدق منع الخلو في التعريف
كاف في جوده علامة لتقسيم الحدود وهذا امر القائل وبهذا التفسير سقط النظر في فتاوى
قوله اكثر من اثنين فياذا لم ير المانع للحدود على تقدير عدم الاكثرية لجواز ان يكون الجنس
القريب واحدا والبعيد اثنين فلا يصدق في الخلق **قوله** واجبة الوجود والشرط والاشارة
وامة بين المعرف والمعرف الا ان التحقيق ما ذهب اليه القدماء من ان التعريف بالانتماء والاختصاص
في الناقص جاز صرح السيد السند في ما يشبهه ان يكون غيره ولعل القائل ان في الكلام
على تحقيقه فلا فرق بين التام والناقص فتأمل **قوله** لا يستلزم الحد والحدود والاشارة
اشراط المساواة بينهما الشدة واخرى لانه الفصل القريب يجب مساواة للحدود وفيه
ان يجب مساواة الخاصة ايضا والمجرب ان وجوب المساواة في الاول اظهر لان الذات
غير معلوم **قوله** بل عدم المساواة وهو علم بحجب المفهوم من التباين والعموم للناطق و
العموم من وجه فالحق في تقسيم الحدود هو الاول لا الباقي فلا يكون عدم المساواة
على اطلاقه علامة **قوله** احد المفهومين المتباينين اراد بالمفهوم في هذا المقام المفهوم الذاتي

وجه ان الظاهر ان الثاني بخلافه علم من علم
لما حجب بالاجواب ان ظهوره مستلزم ذلك الجواز
لا في المخرج مسهل

حاصل اعتراض الحجة على الثاني ان عدم المساواة على الماهية بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يرد النظر الا في فتاوى **قوله** فيجوز ان يكون الماهية
لا يصدق بالحدود المتباينين بل يجري في الكل على ما في الواحدة اياها جميعا نحو الانسان حيوان ناطق او جسم ناطق على ما قال
علامة اخرى غير علامة كون الانفصال مانع الخلو في الحاشية وفيه نظر لان كلامنا من الاخير يدل على الحدود بالانتماء كما قالوا فلا يكون
والتأمل خلط بين العلامة وبين تعريف التعاريف لا لا يصدق كون الانفصال علامة حصرية ان يقول بان المراد بالوجه الاخر اذا كان يرد من مفهوم
حيث ذكر في توضيح كون الانفصال علامة حصرية للماهية عينية لان الجز ليس نفس الكل وهو ظاهر **قوله** وان المراد بالوجه الاخر اذا كان يرد من مفهوم
عدم المساوات مسهل
محصول كلامي ان الثاني لا يصدق على المفهوم على الموضوع **قوله** يلزم ان يكون قسم الشيء قسما وهو باطل وفيه منع لانه يجوز ان يقال ان له
المفهوم الذاتي بالمطابقة وتقسيمه على مفهومه لا يصدق على المفهوم الذاتي بالانتماء كما قالوا فلا يكون
على الثاني بان الثاني لا يصدق على المفهوم على الموضوع **قوله** يلزم ان يكون قسم الشيء قسما وهو باطل وفيه منع لانه يجوز ان يقال ان له
كون التقسيم مانع اعم والكلام في مطلق المعرف
لا في المصطلح مسهل

اللازم كون المفهومين احدهما اخص والاخر اعم تعريفين لشيء واحد فليكن الاخص
حدا تاما والاعم سميانا ناقصا وهو مجوز ان يكون اعم عند القدماء وهو الحق عند
السند قدس سره فتأمل **قوله** يكون تقسيمنا للحد وقد مر النقل عن صاحب التحقيق ان
تقسيم الحد باطل وهو صاحب الكشف مع ان هذا الكلام يفيد جواز **قوله** ان تناول
القسمين لا يقال ان المتبادر هو الكنه لاننا نقول لا يلزم تناول بطريق التبادر بل يكون ان
يكون تناول مراد او لا شك ان ما يكون اعم شامل للحد والرسم ولذا اوضحه بقوله انما يكون
او بوجه اعم فتأمل في هذا المقام فانه من مباحث الاقدام **قوله** مفهوم المعرف اي المفهوم
المعلوم بوجه ما الغير المعلوم منصفلا فانه شأن التعريف الاسمي تحصيل صورة غير حاصلة
بجانب التعريف اللفظي فانه يجري في البديهي والوجودات التي علم وجودها ولا يجري الا
فيها لكونه كاسما فاذا كان هذا المفهوم الاصطلاحي نظريا كان الحصر نظريا لان هذا
المفهوم جزء منها فيكون معروضي لخصه نظريا لان مجموع العارض مع المعروض كل ونظري
الجزء يستلزم نظرية الكل وهذا اوضح الاشكال وقوله لا يحتاج مفهوم معرف المعرف من باب
اشتباه العارض بالمعروض لانه مفهوم مطلق المعرف ليس جزء لما صدق هو عليه وهو هذا
المفهوم اعني ما يكون تصور راسيا الى مثالا الحيوان الناطق معرف فيكون فيه حصة من مطلق
المعرف فيكون مفهوم مطلق المعرف جزء من تلك الحصة لانه مفهوم الحيوان الناطق مثالا
انسانية زيد حصة رتبة من مفهوم الانسان ومن التقييد شخصي زيد وقد ظهر من الجواب
قوله في حواشي شرح المطالع هكذا في بعض النسخ صوابه في حواشي شرح الطوالع كما لا
يتحقق على المراجع **قوله** وفي ملائمة الجواب الاول اي من الجوابين المختارين كما هو المتبادر
قوله نظروا صوابا المفروض نظرية مفهوم مطلق المعرف المستلزم نظرية الحصة العارضة
لهذا المفهوم كما مر فلا يصح قوله لكونه معلوما باعتبار عارضه ويمكن دفعه بان مفهوم مطلق
المعرف معلوم من وجه جوهري من وجه كما هو شأن المعرف بالفتح فيكون الاول في الصدق لانه
يكفي فيه تصور الطرفين بوجه ما ولذا قال الملايكة ولم يقل الصحة وقد نقل عنه لانه توجيه
الاشكال بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى فيه نظر لانه مبنى الجواب لا يلزم ان

وجه ان وجوب امره ما عدا الخاص من اطلاق
لا يصح ومن هنا ليس الا المناقشة على هذه الجوانب
تأمل مسهل
يظهر ان المتأولين المراد لانه قد صرح
مسهل

لانه دعوى العينية جواب ايضا لكنه غير مقبول
وجه ان حاصل الجواب الاول من المختارين بان
الجزئية فهو في مقابلة كلام السيد السند قدس سره
سواء اما الجواب بالعبارة فلا يصدق في كلام
قدس سره يعرف ذلك باننا نعلم ان نظرية الجز
يستلزم نظرية الكل فلا بد ان دعوى العينية
الاشكال مسهل

يكون موافقا لمبنى السؤال وهو ظاهر ثم اعلم ان الجواب الاول تام عند قول وكما اننا
 قوله كما اننا جواب آخر مبني على التزل فهو في التحقيق جوابان كما سيأتي قوله او جعل
 اللام ولعل هذا هو المبادر فالاولى تقديم تأمل قوله الظاهر ان هذا الجواب ترتيب
 البحث ان الاعتراض بان لا يجوز تعريف الموقوف معارضة على دليل صاحب التعريف المطوق
 الدال على جواز التعريف وهذا الدليل على تقدير صحته يدعى على عدم جوازه فاذا كان الاعتراض معارضة
 كان وظيفة الموقوف المنوع الثلثة الا ان المتبادر من لفظ المحجب المنع والمنافضة لانه اعتراض
 على مقدمة مبني على لزوم التسل وهي المغايرة لانه انما يلزم التسل اذا كان موقوف للمعرف غير
 المعروف وانه مقدمة قبل اقامة الدليل عليها لا يكون الامناقضة والا كان غصبا وهذا
 هو المطابق لقانونه التوجيه واستحار لفظ الظاهر بجواز كون هذا الجواب معارضة غير ريد
 كما سيأتي توضيحه قوله لجواز ان يكون معرف للمعرف عينه وقد قررنا بينهم ان تعريف الشيء
 باطل لوجوب اوضحية الموقوف من الموقوف بالفتح فالسند لا يصلح للسندية وهو ظاهر الجواب
 انه قد شاع بينهم ايضا ان التعريف عين الموقوف والفرق بالاجمال والتفصيل يصلح للسندية
 فان قلت ان الوجود كونه الشيء في الخارج اولى بالذهن ومن البديهي ان الكون امر اضافي
 مغاير للمضاف اليه فكيف يكون عين الوجود وموجودا في الخارج فلا يصلح لانه يكون تنويرا
 للسند قلت ان من قال ان الوجود موجود وانه مشتق الاثار والاحكام يقول كل شيء يغاير
 الوجود يكون موجودا بالوجود كالشيء يكون مضافا بالضوء اما الضوء فهو مضاف بذاته
 لا بامر زائد على نفسه فكذا الوجود موجود بذاته فان قلت ان تصور العينية في الوجود ممكن انما
 تصور العينية في باب التعريف مستحيل قلت ان هذا المفهوم اعني ما يكون تصوره باعتبار
 كونه معرفا لمطلق التعريف مجهول محتاج الى تعريف وذلك التعريف هو نفسه باعتبار ذاته وهذا
 معنى العينية لكن يرد عليه ان المساواة بين الموقوف والمعرف شرط وهو مفقود ههنا فلا يكون
 عين لان هذا المفهوم اعني ما يكون تصوره باعتبار كونه معرفا لمطلق الموقوف اخص منه بما
 ذاته لكن هذه المناقشة لا يضر للمانع لانه كلام على السند وفيه ان الكلام في الصلاقية فالصلاقية
 مردودة غير مقبولة فلنظروا المنوعة في كلام الشارع بمعنى غير مقبولة ومثل هذا التأويل

وجه ان الذي يضاف الى الوجود بالعرف
 باللام هو المذكور لتعريف العرف بالعرف
 القول الثاني في محتاج الى الحذف

اذا كان غير منافضة بان كان السند لا يملك
 فسادا كان غصبا لان الاستدلال وظيفة العقل
 فقام السائل مقام المستدل

فيكون كونه
 احيانا موهوم

فيكون كونه
 السند نظر لانه
 قد منع للاغلاية

قد صدر عن المولى المدقق الميرزا جان في كلام السند السند قد استحسن في حاشيته شرح حكم
 العين قد اشترت اليد في حاشيته رسالة طاس كبرى زاده في الآداب والعدول عن الظاهر
 ليس بعوزين في كلام الاعلام شكر الله مساعيرهم هذا ما سأل في هذا المقام والله اعلم
 بحقيقة المرام قوله لانه ح يكون اي لانه قول الشارع حين كان الجواب متغاضا عن السند يكون
 متغاضا عن السند وهو غير موجب عند راياب المناظر وقد عرفت ان كلام الشارع مؤلفا
 عن الظاهر فيكون مراده الرد بانه غير صالح للسندية وهو موافق لقانون التوجيه فقلت
 في حاشية رسالة طاس كبرى زاده في الآداب من حاشية ميرزا جلي الفتح في الآداب قوله
 ومنع السند غير مفيد وقد تقررت آداب البحث ان المانع مطالب لعلم المقدمة المنو
 كما حكمه بسا دها وما ذكر في مقام السند نزع منه فليس فيه مدح صحته بل انما اتي به
 لتقوية شبهته في تلك المقدمة وطلب الدليل على السند لا يفيد مطلوبه وهو ظهور تلك
 المقدمة عند قوله سواء كان مساويا بان كان السند مساويا لنقيض المقدمة المنوعة
 كقولنا الكارحة منقسم بمساويين لانه زوج وكل زوج منقسم بمساويين فيقول
 السائل لأم الصغرى لم لا يجوز ان يكون فردا ونقيض الزوج لزوج والفرد يساويه وهو
 قوله او لا وهذا اعلم من السند لا خص بحسب المفهوم والسند لا علة غير جائز فهو
 محمول على الاخصاي اخص من نقيض المقدمة المنوعة بان يكون السند متعده اعلم
 تقررت في موضعه قوله فغير سديد لما عرفت من ان الجواب لا يصلح للمعارضة لانه
 مرة لمقدمة معينة وما قيل من اصل السؤال معارضة فيكون الجواب معارضة على المعار
 وهي غير مقبولة فبين ان اختلافه ولا يقال في امثاله غير سديد فسد الفكر ويجوز ان
 يحمل على المعارضة بان ينزل دعوى البدهة في المغايرة بمنزلة الدليل كما جوزه سيدنا ظون
 او بان يعارض المدعي مجازا والمغايرة مدعي المعارض وكل منهما مطابق للمناظرين الا انه
 تكلف على ان اعتبارهما في امثال هذا المقام يسد باب الغصب قد ذكرته في حاشية رسالة
 طاس كبرى زاده نور الله مضجعه قوله تلخيص هذا الكلام ان حصول التخصيص الملازمة
 منوعة وقد صرح المحقق بكون الجواب المردود متغاضا عن الملازمة فلا فرق بينهما الا بالسند

اي قد نفلت صحة توجيه المنع على صلاحيته
 السند للسندية وعدم توجيهه على اذات السند
 فلا تكون اذات من النظر

فيكون كونه
 السند نظر لانه
 قد منع للاغلاية

فيكون كونه
 السند نظر لانه
 قد منع للاغلاية

فقد على الشئ لانه المردود هو السند لا الجواب كما هو المفهوم من لفظك والجواب ان النسخ
 الى القيد فلا عيار عليه اصلاً والمعنى انه لا يقال في الجواب انه معرف للمعرف عينه لان دعوى العينية
 ممنوعة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وبعض الشاظر قد بعد عن فهم المرام **قوله** انه لو كان
 للمعرف اي للقول الشارح معرف وهو مثلاً ما يكون بضمير **قوله** لزم الشئ يعني انما يلزم
 الشئ لو احتاج هذا المفهوم اعني ما يكون بضمير الى معرف آخر وهو جراً وهو مذهبنا
 المفهوم اعني ما يكون بضمير الى اعتبار ان اعتباراً واعتباراً مع المعارض وهو وصف
 اعني المحضة المركبة من مطلق المعرفة وقس القيد اعني القيد بهذا المفهوم وعلى كل من الاعتبار
 لا يلزم الشئ اما على الاول فلانه يجوز ان يكون اجزاء من التصور والشئ والاكتساب مثلاً
 بديهية او مكتوبة من البديهيات وهذا محيز **قوله** او معلومة افعال الثاني فلا يلزم الشئ
 لانه عارضة اعني وصف المعرفة معلوم لانه صدق مطلق للمعرف عليه اي على هذا المفهوم
 معلوم فان قلت ان مفهوم مطلق للمعرف الاصطلاحي نظري محتاج الى تعريف اسمي وهو
 تحصيل صورة غير صاعدة فلا يكون مفهوم مطلق للمعرف متصوراً بعد فكيف يكون صدق
 عليه معلوماً قلت قد مرنا الاشارة الى جوابه وهو ان الصدق يتوقف على تصور المصادق
 والمصدق بوجه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق للمعرف منسلاً موقفاً على تصور بوجه ما
 يكون تصور بوجه ما حاصل قبل التعريف بهذا المفهوم اعني ما يكون اع وقد عرفت ايضا ان
 التحقيق ان هذا الجواب جوابان الاول ان هذا المفهوم من حيث هو هو معلوم والثاني ان
 لو تنزلنا وقلنا انه معرف مع اعتبار وصف المعرفة لقولنا ان لزم الشئ وانما يلزم ذلك
 ان لو كان عام معرفة هذا المفهوم موقفاً على تصور مطلق للمعرف الحاصل من هذا التعريف
 اعني ما يكون تصور اع وهو م كان مطلق للمعرف متصور قبل التعريف بوجه ما حتى لا
 القطلب وهذا التصور كاف في ذلك العلم وهذا غاية توضيح المقام بحيث لا يتنبه على اول
 الافهام **قوله** ان قبل لو احتاج للمعرف الى معرف آخر فان قلت ان هذا السؤال اعادة لمقتضى
 ممنوعة بعينها وهو غير مقبول عند الشاظر قلت محصول السؤال ان منع لزوم الشئ مع
 ظهور الاحتياج غير ممكن ومحصول الجواب تحرير جواب الشارح بان حاصل منع احتياج

معرفة

ناظر في ذلك الاحتياج البسيط

معرفة المعرفة الى المعرفة مطلقاً سواء اعتبر مجرداً عن وصف المعرفة او اعتباراً مع وصف المعرفة
 ومعنى قوله غير محتاج ان الاحتياج مطلقاً ممنوع وبهذا السؤال والجواب انسخ مرام الشارح
قوله والظاهر ان اسقاط قوله او معلومة هو الصواب هكذا في بعض النسخ وجهه ان قوله
 من حيث هو احتاج ان يعمداً غير هذا المفهوم من وصف المعرفة ومن معرف آخر في التعليل
 له محلل وفيه نظر لانه قوله من حيث هو احتاج ان يعمداً غير هذا المفهوم من وصف المعرفة
 كما انه تأمل **قوله** وتحرير الجواب مثل ما سبق يعني ان التعريف المذكور باعتبار انه مساو
 للقول الشارح وباعتبار وصفه اعني المعرفة احقق منه وكونه معرفاً انما هو بالاعتبار
 الاول والتعرض بكونه معلوماً بهذا الاعتبار مشعر بكونه معرفاً بهذا الاعتبار ايضا الا انه
 فنزلي لا يتحقق كما امر الاشارة اليه **قوله** كما سلمه ان الشئ باطل اي كالم ان الشئ
 باطل فالام للمعهد الخارجي وفي بعض النسخ ان هذا الشئ فهذا الوجه **قوله** وان سلم لزوم
 اشارة الى انه جواب سليم ولذا اخبر **قوله** لانه هذا الشئ المنع في صورة الاستدلال لقوله
 وليس باستدلال ولا لكان غصياً **قوله** وهو منقطع بانقطاع الاعتبار فلا تسلي في الحقيقة
 لانه ترتيب امور غير متناهية فتأمل **قوله** فان العقل ذكر هذا الشئ استطراداً والكلام في
 الشئ الثاني ولو اسقط الشئ الاول لكان اوضح واخصر **قوله** معرف المعرفة اراد
 بالمعرف المضاف اليه القول الشارح وبالمضاف هذا المفهوم اعني ما يكون تصوراً وهو
قوله فلا يلزم من احتياج المعرفة اراد به القول الشارح الى معرف هو هذا المفهوم احتياج
 المفهوم الى معرف بجوابه هذه هذه المفهوم او كونه معلوماً من امور بديهية **قوله** من حيث هو
 معرف فيكون مفهوم للمعرف المطلق النظر بغيره من هذا المعرف المأخوذ مع وصف المعرفة فيلزم
 من ذلك الاعتبار احتياج هذا المفهوم الى معرف ايضا **قوله** ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائماً
 اي لا يجب اعتباره دائماً بل يجب عدم اعتباره دائماً لانه اعتبار الشئ مشروط بالعلق بالبدن
 على ما تقرر في موضعه وهو متناه لانه الشارح باطل فيقطع الشئ الشارح الاعتبار **قوله** ويمكن
 الجواب ان محصوله ان الشئ غير لازم وانما يلزم لولزم من احتياج المفهوم احتياج المصدق
 وهو م كان انما يلزم ذلك اذا كان المفهوم ذاتياً للمصدق وكان المصدق معلوماً بالكون

وجهه ان الجواب الثاني يرجع الى الاول لانه
 منع الملازمة ايضا الا ان السند الثاني الاول
 مع انه لم يرد وهو جواب ظاهر من قولنا
 لا يثبت

وجهه ان الجواب الثاني يرجع الى الاول لانه
 منع الملازمة ايضا الا ان السند الثاني الاول
 مع انه لم يرد وهو جواب ظاهر من قولنا
 لا يثبت

وكلا الامرين ثم ومن هذا التفرع يظهر الفرق بين هذا الجواب وبين الجواب الاول من الجوابين
الاختصاص بين عند الشارح لان حاصل هذا الجواب منع استلزام احتياج المفهوم احتياج
المصدق وان حاصل ما ذكره الشارح منع وجوب اعتبار المفهوم المذكور اعني المعروف
باعتبار العارض مع انه معلوم باعتبار العارض بوجه ما ايضا ولعل وجه التأمل هذا
فماثل **قال الشارح** اما حد والمفهوم من كلام الشارح ان الحد مشترك معنوي بين الحد
التام والحد الناقص وقد مر الكلام فيه **قوله** الاستدلال يقال في بعض النسخ الاولى
لان الغاء فاء النتيجة فالمناسب ان يراد العبارة التي تنفرد عليها ويمكن الاعتذار عنه بان
الشارح عدل عنها اشارة الى ان المراد بالكنه مجرد الذاتيات مطلقا كما مر لا جميع الذاتيات وهو
كما يتبادر اليه الوظهر فلا يفتقر عليه ما ذكره الا ان هذا منقوض بالناطق اذا
كان موصوفاً للشيء فانه حد ناقص كما نقل عن السيد السند قدس سره ووجهي من ذلك ان الغاء فاء
الشارح انه رسم اكا انه يرد عليه لا يدخل في شيء من اقسام الرسم الا انية فافهم **قوله** الاطلاق
بوجه يميزه اي بوجه غير الكنه يميزه كما مر **قال المصنف** قوله دال اي مركب معقول هو منقوض
لان المراد بالحد مطلق الحد لا الحد التام فعلى هذا يحل قوله وهو الذي على الاستخدام
ولو قال المصنف بعد قوله على ما مضى الشيء ومنه الحد التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء
الحق ومنه الناقص وهو الذي يتركب من جنس البعيدا كان اظهر ولعل المصنف اختار ان
الحد يطلق بالاشتراك اللفظي فنسبوا الحد التام لكونه اول ثم فسر الناقص **قوله**
دالة الكاسب اي الدال بالنظر لما اشهر بينهم من كون قول الشارح كاسباً للجهول
بالفكر والنظر وقد مر تفسيرهما كما ان الحق كذلك **قوله** ان كان التعريف له كما هو المناسب
لتعريفات الكليات المحسوسة فانما اقسام اللفظ الدال بالوضع المنقسم الى المفرد والمركب
والمركب ينقسم الى المولود الشارح والنقبة فالعاري للمذكورة في المتن للالفاظ قياساً
على تعريفات الكليات المحسوسة فالمصنف عرف المعاني المجازية وترك المعاني الحقيقية تقريباً الى
فهم المبتدي وهو بعيد عن الفهم في الحقيقة لان اللائق بحال المبتدي معرفة المعاني الاصطلاحية

هذا الجواب هو الجواب الثاني من الجوابين
والجواب الاول هو الجواب الثالث من الجوابين
والجواب الثاني هو الجواب الرابع من الجوابين

وهو ان ما ذكره من اقسام الرسم غايته انما هو ان
العام يرسم انما اقسامه من قول من يقول ان العرض
انضممت الى الحد التام انما هو انما يكون
الكل مع انه لا يدخل في شيء من اقسام الرسم
الانية

الجارية

الجارية بين اهل الفن **قوله** ولا يجوز ان يكون حسماً لما سيجي من ان القول امتناع
مستترك لفظي كما ذهب اليه شايخ المطالع او حقيقته في احد ما يجاز في كاخرفان الامانة
ثلاثة لا رابعة فانه في غاية البعد على ما قرروا ولا يجوز استعمال المستترك في معنييه وكما يجمع
بين الحقيقة والمجاز لا يقال انه لا يجوز استعمال المستترك في التعاريف ولا المجاز الا اذا
دل القومية والقومية في هذا المقام كما انقول اذا صح ارادة كل منهما استعماله فتأمل
قوله يرد عليه التعريف بمثل الناطق فانه مفرد لا يطلق عليه قوله وهو ظاهر وقد مر
ان التعريف قسم النظر وصورتين امور معلومة فورة النقض بمثل الناطق واجيب
بانه لا يحتاج الى توضيح وجه ويمكن الجواب بالة العبرة للمعاني كاللاناظف هذا
الباب كما سيجي من الشارح فالقول يشتمل على الناطق فانه مركب معنوي فالمراد بالقول
ما كان معناه متعدد الاجزاء في هذا الباب فلا يرد النقض فتأمل **قوله** المنع لا يقال هو
مستترك بين التعاريف كلها لانها ما نفع عن دخول الاعيان كما انقول هذه المناسبة انما
هي لتوجيه الاسم لا لتصحيح الاطلاق فانه القارورة انما سمي قارورة لكونها تعمل قار
ولا يصح اطلاقه على الدية مع اشتراكه في كونه محل قرار وهو ظاهر **قوله** بلهم الصفة
اي بلهم المتعلق على المتعلق ويجوز ان يجعل من باب رجل عدل **قوله** من قبل جعل
المصدر بمعنى الفاعل فيكون الثقل في هذا نقلاً للمصدر المطلق الى فاعله مطلقاً
من العام الى الخاص فنكتب نقل العام الى الخاص استدلالاً من المناسبة المعنوية حين
النقل ابتداء كما لا يخفى **قوله** ولذا لم يفرغ له وهذا مبني على عدم تحققه ونقصانه في نسخة
الحق اذ لو تحقق كما في نسخة الواصلة لينا كان الموضوع له ايضاً ثابتاً **قال الشارح** **العلامة**
فاحد التام لا يخفى اعوانه عليك **قوله** وهو ان المركب من اجنوس والفصل القريبين حد
تام فالمعبر في الحد التام هو الاستعمال عليهما اما التركيب ليس بواجب وان كان الواجب
فلا يخرج ناطق حيوان عن ان يكون حد تاماً عليهما هو التحقيق **قوله** وان كان معناه
حيوان لم لا يريد ان ما ذكره الشارح محمول على التمثيل لا احصر وهو ظاهر **قوله** اذ عرف
الانسان باجم الناطق محصوره تزييف لكون الناطق مركباً معنوي بانه يستلزم التكرار

هذا الجواب هو الجواب الثاني من الجوابين
والجواب الاول هو الجواب الثالث من الجوابين
والجواب الثاني هو الجواب الرابع من الجوابين

وهو ان ما ذكره من اقسام الرسم غايته ان
العام يرسم انما اقسامه من قول من يقول ان العرض
انضممت الى الحد التام انما هو انما يكون
الكل مع انه لا يدخل في شيء من اقسام الرسم
الانية

وهو ان ما ذكره من اقسام الرسم غايته ان
العام يرسم انما اقسامه من قول من يقول ان العرض
انضممت الى الحد التام انما هو انما يكون
الكل مع انه لا يدخل في شيء من اقسام الرسم
الانية

وهو ان ما ذكره من اقسام الرسم غايته ان
العام يرسم انما اقسامه من قول من يقول ان العرض
انضممت الى الحد التام انما هو انما يكون
الكل مع انه لا يدخل في شيء من اقسام الرسم
الانية

وَمَا قَوْلُ الْمُتَذَكِّرِينَ بِالسَّاعَةِ

هذا مبني على ظاهره لفظ فائدة يوم انقضاء التوال
بهمزة الحذف الناقص على ان احد المبرور في التوال
المذكور على الحيوان الناطق وفيه تأييد لما ذكرناه
من اجواب فانهم ~~مستبعدون~~
وحيث ان معناه

وَمَا أَتَى عَلَى الْغُرْدَانِ فِي جَبَلَاتِ الْأَمْصَلَاتِ فَإِنَّ
الْإِنْسَانَ مَثَلًا لِّمَوْضِعِ الْخَرْجِ سَبِيحٌ يَنْقُصُ الْخَرْدَ
الْمَنَاطِقُ

انما هذا الاول لانه مساحه شايه كما لا يخفى

المستخرج من كتاب
الكامل في معرفة
الرجال

من القرآن الكريم
في قوله تعالى
ميسر
او عافاك
نقل من

في حركاتها فقط ما قيل من ان كلمة بل ليست في خلقها كان ما قبله يتم ذلك ثم يرد ان المقام
ليست على ان يكون مراد الشارح الكل المجعول كان اخراج الضمالة انما يصح اذا كان المراد
به ذلك تأمل **قوله** وهو الحيوان البحري قال صاحب القاموس والناس بالفتح والكبرج
من الخلق ينسب احداهم على رجل واحدة وفي الحديث ان حيا من عاد عَصَا وَاَسْوَلَهُمْ شَعْرًا
الله سنانا لئلا ينسب اليه من شق واحد ينزفون كما ينزف الطائر ويرعون كما
تري البهايم وقيل اولئك الغرضاء والوجود على تلك الخلقة خلق على حدة او هم ثلثة اجناس
ناس ونسائس ونسائس الاناث منهم او هم ارفع قدرًا من النساك او هم باجرح او هم
قوم من بني آدم او خلقهم على صورة الناس وخالقهم في اشياء وليسوا منهم انتهى فكون
الناس حيوانا بحريًا غير ثابت الا عند بعض وبالجمله الاقوال في النساك كثيرة فصار الحسن
لهم ان يخلق الجميع في الغير محتمق وليس كذلك **قوله** في التباين كلمة بالحدود الكائنات او كوما
كأنه غير تقدير اشتراط عدم الغيبة يكون الفصل كافيًا ولا يكون الاطلاع على الذاتين مقصور
لأنه اذا صح الاكتفاء حصل الغيبة ومن المعلوم انه يصح الاكتفاء بمجرد الفصل تأمل **قال الشارح**
مرسم اي مرسم نادى مع ان تعريفه كالمصدق عليه فهو تعريف بالاحتصاف فهو فاسد او رتبا
لان التجديد ما يباين الرسوم على ما في شرح الاشارات **قال الشارح** فلا بد من التأمل في حقيقة

لان الجيد ما ياتي الرسم على ما في سرح الاستمارات **والله** فلا بد من التأني والهدوء

وَقَدْ اسْتَوْطِ أَنْ لَفْظُ الْعَلَامِ مَعْلُومٌ فِي أَحَدِ الْأَرْوَاقِ لَا
يُفْرَقُ إِلَّا بِمَعْنَى إِنْجَاعِ الْكَلِمَةِ الْأَوَّلَى مَعَ الْجُمْلَةِ فِي
نَفْسِ الْأَمْرِ هَذَا لَا يَنْبَغُ لَأَنَّهُ لَا يَلَاذِلُ عَلَى الْإِجْتِمَاعِ فِي
الْفَرْقِ أَصْلًا مَسْأَلَةٌ ١١٨

الضحاك بالفتح في الخبر في ما يخص به وهو
 الوعد بوجوده فيكون الخبر موقوداً في الخبر
 المتبادر لأن الغرض من التبيل في الخبر خلاف
 ورت في كلامه بل في كلام المحققين التمس اليه
 كما هو المتبادر من مساق كلامه وخبره قوله
 بل في منطق التوقييد بالوهم المطبق خاف في
 وجهه أنه لا يمكن أن يخبر به فافهم ذلك
 بشرط الوجود وهذا هو الحق المحقق بالقبول
 للوجود ذلك بالحق في قوله أما الحق فقبول
 فقبوله أنه قابل ذاته في حق ما يقبله

۵

[illegible]

وَيَقَالُ بَاطِلًا
لَعَرَضِي عَالِمِي
يَطْلُبُنِي الْأَرْثَى
لَا أَنَّهُ يَحْتَاجُ
سَدَقَتِي مِثْلَ

هذا المعنى اعم
هو المشهور
مس

المعرف مفيد
مطلق مسطور

مبحث كان تعريف النوع شائع معوان يقال انه الروحي انسان ولد في بلاد الروم ويمكن
ان يقال انه تعريف اسمي لا حقيقي فاحذ النوع فيه انما هو من حيث انه جنس اسمي كانه
نوع حقيقي لا يقال انه يمكن ان يكون تعريفه حقيقيا كانه نقول ان التعريف الحقيقي انما هو
للماهية المعلومة الوجود في الخارج والماهية الصنعية اعتبارية لا موجودة في الخارج
فلا يمكن تعريفها بالتعريف الحقيقي فلا يتبع النوع من حيث انه نوع حقيقي في التعاريف
اصلا بل من حيث انه جنس اسمي فيكون ذلك في باب الكليات المحسنة استطراديا فاطعوا
ثم شرح ما يتعلق بالموصول الى الموصول التصوري في مجد الله ومن توفيقه سبحانه الله تعالى
فهم المولى ونعم الوفيق وبه انما التحقيق **قال المصنف** قوله وهو مركب مطلقا وايضا ان
الصدق والكذب منتهى النسبة فيصدق التعريف على النسبة السلبية اعني الا وقوع كانه مركبة
ويصدق على المركب من النسبة الحكمية وفيدها كالجبهة والمحكم عليه او قيده او المحكوم به
او قبله او النسبة بين بين او قيدها او اثنين او ازيد منها او معنى اخر على ما نقرر في موضع
ويمكن اجواب بان يقال ان المراد بالقول هو المركب التام الذي يصح الشكوت عليه القوية
على ذلك الجواز امر ان الاول ان الباب الثاني في المركب التام وهو القول الشائع وهذا
الباب اعني الثالث في المركب التام بتركيبه من المقاس وهو بتركيبه من المركبات التامة وقد صرح
شراح الاسماء بكون الصدق والكذب ههنا خاصة للتركيب الجزئي والامر الثاني انما
القضية الى المحلية والشرطية وهما يشتملان على الحكم عليه والحكم به على انه يمكن ادهاء
التباد في هذا المقام وهذا غاية ما يمكن من التكلف ولا يضر ذلك اخذهم القول المذكور
بما يشتمل المركبات التامة ايضا لان في مقام التوجيه فيكفي ان في الاحتمال فتأمل
قال المصنف يصح ان يقال لقائله اي يمكن ان يقال في حق قائله انه صادق فيه فيما قاله ولا يجوز
كون اللام صله ولا لوجب ان يقال انك صادق فيه او كاذب فيه **قوله** اي يحتمل بيان
لحاصل المعنى **قوله** بمجرد تصور مفهومه اي عن اعتبار حال المتكلم وعن حال المخاطب وعن
خصوصية الاطراف وعن اعتبار نفس الامر وعن اعتبار الدليل فاذا كان المراد بلفظ
المجرد ما ذكرناه يكون قوله مع قطع النظر عن مستدركا ولو قال بمجرد تصور مفهومه عن

النظر

فصل التوجيه ان العام اذا كان مطلقا الخاص
كان لمراد ما عداه على ما قال السيد السند قوله
سره في حاشية التوجيه فان القضية هي
المنقطة اليها وانها بتركيب من المقاس
وهذا كله قرينة الجواز فتدبر

هذا ما سلم من نوع الاستدلال مسليا
والمراد بنبوت الوقوع في الواقع
في شئ من الخلق

النظر الى خصوص المادة ونفس الامر والدليل لكان اولى قوله نبوت شئ شئ اشار الى المحل
خصه الموجبة بالذو لكونها اشرف ولكون ملاحظة السالبة لمرادها **قوله** او عند اي او نبوت شئ شئ
فيكون اشارته الى المتصديق بكون الحكم في الجمل والشرط فينبذ وهو خلاف مذهب اهل المعقول لان
الحكم بين الشوط والجزء عند وجوب التوجيه **قوله** او نبوت منافاته آياه اي نبوت المنافاة بين
المقدم والتالي **قوله** مع قطع النظر متعلق بقوله يحتمل الخ والمراد بالاحتمال تجويز العقل للصدق
والكذب في نفس القول المعقول او تجويزها في مدلول القول للمفوض **قوله** ونفس الامر لا يقال اذا
قطع النظر عن نفس الامر والواقع كيف يجوز العقل صدق الجزء وكذبه اذا عايننا ان من المطابقة
لواقع وعدم المطابقة له لانا نقول المراد به قطع النظر عن التصديق بان الاربعه زوج مثلا
تأمل **قوله** او لوجب الوجود هكذا الجملة او الفاصلة ومساق كلامه يقتضي الواو الواصلة قوله جزئ
للقضية للمفوض فدم هذا الاحتمال مع انه مرجوح لكونه انشبا لباب الكليات المحسنة كان المراد هناك
الالفاظ كما مر وكانه المناسب لقوله لقائله لانه القول هو اللفظ **قوله** للقضية المعقولة لا يقال كانه لا يلزمها
لانا نقول ان هذا قد اندفع بتفسير المحسنة على ان حذف المضارع شائع **قوله** اما استمر كان المراد به
الاستمرار اللفظي كما يشعر به عباراتهم لا المعنوي كما يشعر به عبارة الحق الذي وهو **قوله**
حقيقيا في المعقول مجازا في المفوض لانه لا نسب لنظر الفهم واو في بقا عدة الاصول اما احتمال
كونها مجازيا فلا يلغى اليه **قوله** ان لا يجوز الجمع الخ لا يقال لانه الدليل قاصر عن المدعى لجواز عموم
لانا نقول وقد مر فاعلم ان سديد المحققين ان ارتباط احد المعنيين بالآخر شرط وهو مفقود على ان تقدير
الحقيقة شرط لا يقال فيه نظري وجهين الاول انه لا يجوز استعمال المشترك في التعاريف والثاني انه ان
كان حقيقة في المعقول يفتقر امراده المعقول لان المجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة هناك وان كانت
القرينة محتملة لتعين المجاز لانا نقول اذا صح ادعاء كل منهما مجازا استعمال المشترك اما اعتبار
كما قر الاستشارة اليه ولما لم يكن القرينة ظاهرة لم يكن المجاز قطعيا بل كان محتملا فتأمل **قوله** والقيلا
جعل الجسوس قيدا ايضا وفيه ما لا يخفى من الغليب **قوله** كان الباقي وهو المحتمل للصدق والكذب **قوله**
لا يتوعد ولا يخفى ان لفظ الباقي لا ينفذ كون الجسوس قيدا كما مر ثم اضافة الباقي الى القيود اما لامية واما
بيانية بان يكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون المعنى لقيود الباقية فاذا ذكر المحسنة

هذا ما سلم من نوع الاستدلال مسليا

هذا ما سلم من نوع الاستدلال مسليا

هذا ما سلم من نوع الاستدلال مسليا

هذا ما سلم من نوع الاستدلال مسليا

هذا ما سلم من نوع الاستدلال مسليا

هذا ما سلم من نوع الاستدلال مسليا

منه في الصدق مثل ان لا يتغير
منه في الباطل اي لا يتغير
منه في الكذب اي لا يتغير
منه في الغش اي لا يتغير

يتم على الثاني كاعلى الاول ان الاول خلاف المتبادر ولذلك قال الاظهر والاولى ان يقول
كان الباقي واحدا لا متعديا **قوله** مطابق حكمه اشارة الى ان المتصرف بذكر الاحتمال او لا
وبالذات هو الحكم ثم يتصرف به الجوع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان المتصرف
بما خبرية هو الجوع لكن اذا حقق خبرية رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية
الاولية للحكم فاذا قيل الكلام انه خبر كان محصو له انه باعتبار حكمه محتمل لما هو بالجوع ان الخبر هو
مجموع الكلام والمحمول يطلق على مجموع بقا لا طلاقا على حكمه **ثم اعلم** ان المراد بالواقع نفس الامر
وهو نفس الشيء وذا لم يكن غير اعتبار محتمل فان كان المراد بالحكم الوقوع واللا وقوع كان
التخاير بين المطابق والمطابق اعتباريا وان كان المراد به ايقاع النسبة او التزامها كان التخاير
واقعيا ولكل قائل وقال السيد المحققين المراد هو الثاني والاول هو المشهور ومجمع الخبر ان
رجوع الخبرية التي تحصل بها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب على الحكم الصادر من المتكلم في
خبر فانه هذا الحكم يتصرف بذلك الاحتمال او لا وبالذات ثم يتصرف به الجوع انتهى وجب ذلك
ان الحكم حكاية امر واقع وهي تقبل الخطئة وقيل في وجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع
فهو النسبة المفهومة وتخرجية ايضا فيكون يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويحكي دفعه بان الوقوع
لم اعتبار ان احد الحكمين مفهومان الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع
النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غير ان اعتبار الآخر فيجب ان يتحقق المطابقة بين المتخاير
انتهى فتأمل **قوله** على مذهب الجوع كقول الكافر الاسلام حتى **قوله** والاعتقاد كقول الكافر الكفر حتى
فانه صادق عند النظام كاذب عند الجوع فانه غير مطابق للواقع **قوله** اولهما معا كقول المؤمن حتى
حتى فانه مطابق لهما فيكون قول الكافر الاسلام حتى والكافر حتى وكلمة عند الجوع لا يتغير خبر
في الصادق والكاذب كما انحصر في مذهب المذهبين الاولين **قوله** في طرفي النسبة كلمة من بيانية
والمضام حذف اي من احد طرفي النسبة فيكون المعنى ان الحكم اداء الواقع في نفس الامر في الثابت
في نفس وهو اما الثبوت اي اتحاد المحمول مع الموضوع واما الاستثناء اي عدم اتحاد المحمول مع الموضوع
فالمراد بالنسبة هي النسبة القائمة بخبرية فيكون مقتضى اليها ما اذا علق بها التصديق صارت حكما ونسبة ثالثة
نسبة حكمية لكونها صاحبة لعلق الحكم بها واذا علق بها التصديق صارت حكما ونسبة ثالثة

اعادوا النسبة مع الادمان او نفس الادمان
على اختلاف المشهور

اعادوا بالعدم لا اتحاد
كما في الوجود او الوجود

وتدريج صاحب القسطان بان العلم من الله

والاخر انفقوا على الصدق والكذب وصف
الحكم وهو العلم على كونه تصديقا والعلم

حصوله من الشيء انتهى
ثبوت ان الضمما توجب لنا انصافا بالصدق

والمطابقة ولا يتغير بالنسبة اعتبارا للمقدور

وجه ان التقدير المذكور مطابق للنسبة اللفظية

لا المعنوية ولا ينبغي ان يكون الوقوع مدركا
غير اعتبار كونه في نفسه لهما متغايران

خبرية

خبرية ويقال لها الوقوع واللا وقوع ايضا وفيه نظر لان تعريف الحلية لا يشمل الحلية الفعلية
مع انها حلية قطعا والجواب ان المقسم هو القضية الواقعة احدى مقدمتي القياس فلا تتأثر
الفعلية في المقسم لان الفعلية لا تنفع الا بعد التاويل على انه يمكن ان يقال المراد بالاتحاد
وعدم الاتحاد الا من المحقق والتاويل فاجزاء القضية ثلثة بالذات اربعة بالاعتبار
وهي اي الوقوع واللا وقوع صفة المحمول والنسبة للحكمة والحكم واحد بالذات مغاير
بالاعتبار فلا يكون في القضية الانسبة ثمانية وهذا مذهب المتقدمين وان كانت النسبة ثمانية
ويقال لها النسبة بين بين وهي مورد الايجاب والسلب واحدة في الموصوثة والتسالب يكون
النسبة الثمانية وقوع النسبة بمعنى مطابقة النسبة للواقع ولا وقوعها بمعنى عدم مطابقة النسبة
للواقع فيكون الوقوع واللا وقوع صفة بين بين فيكون اجزاء القضية اربعة بالذات الا ان
مذهب القدماء فالترجح في موضعين الاول في اثبات النسبة بين بين والثاني في معنى
الوقوع واللا وقوع وهذا مذهب المتأخرين وهذا معنى قوله او وقوعها فقوله اي
اداء ان الواقع اشارة الى مذهب المتقدمين ومذهب المتأخرين وفي هذا المقام
تفصيل لاسبع جهلة الارباب التحصيل قد ذكرته في حاشية رسالة طائر كبرى زاده
في تعريف المناظرة **قوله** فلا بد من ان يكون بين طرفي القضية ولما كان معنى الصدق المطابقة
ومعنى الكذب عدم المطابقة وكانت المطابقة وعدمها تقتضي مرين اشارة الى ان المطابقة
اسم الفاعل ما في ذهن الحاكم وان المطابقة اسم المفعول هو الثبوت او الانتفاء مع قطع
النظر عن كونه في ذهن الحاكم فالتغاير اعتباري وهو كاف في هذا المقام وكذا الكلام في
في وقوع النسبة ولا وقوعها فقوله فان كان المؤداه اشارة الى المذهبين والثالث
كما لا يخفى **ثم اعلم** ان الحكم لما طلاقا الاول من قبل العلم والثاني بمعنى النسبة القائمة على الفهم
والثالث بمعنى الحكم به وان معنى الاداء هو الايصال الى ذهن السامع بنظم الجوع القضية
فيكون نفس الحكم بالاداء تفسيره بالبيان المهم الا ان يقال معنى هذا الكلام ان الحكم هو المؤداه
الواقع في نفس الامر فذكر الاداء واريد به المؤداه مجازا او القرينة شهر لكون الحكم خبر القضية
ولاشك ان الاول ليس بحجة كما سيجي **قوله** والافلام معناه ظاهرين تأمل فيما ذكرناه من معنى

فبا اعتبار كونه متعلقا للصدق الخارج
نسبة حكمية وباعتبار كونه متعلقا للتصديق
حكميه

بمعنى اداء النسبة واقعة اي مطابقة
لما في نفس الامر وليست بواقعة غير مطابقة
له فاقبل **مسألة** سواء كانت صفة المحمول
كما هو مذهب المتقدمين او مفعلة للنسبة
كما هو مذهب المتأخرين كما مر غير مرة

المطابقة **قوله** اي الاداء للواقع **واعلم** انهم اختلفوا في ان اللفاظ موضوعة بازاء التصورات الذهنية
 او بازاء الامور الخارجية فتكلم اللفظ الموضوع اداء لما وضع له فلا يصح كلام الشارع
 بظاهرة ولذا قال لاداء للواقع مثلا اذ قيل زيد قائم وليس بقائم وقطع النظر عن هذا
 اللفظ فلا بد من الواقع وهو الاتحاد وعدم الاتحاد فكل لفظ حكائي عن احدهما
 ولذلك يقبل الخطأ والتصويب مثلا نقاش صورة الفرس فانه يصوب ويخطئ واذا
 قيل ضرب لا يحتمل الصدق والكذب فانه لا يتصور الواقع من الاتحاد وعدمه في هذا المقام
 لان هذا القائل او جلد الطالب بهذا اللفظ مثلا نقاش لحدث نقاش لم يبق اليه حكمائيه
 نقاش اصلا لا يقال بغيره منه انما طالب للضرب وان الضرب مطلوب وكل منهما قضية
 يحتمل الصدق والكذب لانا نقول ان كلاما منها لازم الكلام وليس الكلام فيه بل الكلام في
 المنطق **قوله** بعث الانشائي في ذم لانه اذا صدر بعد القديم يكون خبرا **واعلم** ان البيع فيه
 اشارة الى ان الواقع اتم من الاتحاد وعدم الاتحاد كما في الجملة الاسمية فانه اذا قيل قام
 زيد يكون الواقع هو القيام فالثبوت والانتفاء اعم منهما وهذا غير ما ذكره فتأمل **قوله**
 لانه واقع اي لان البيع واقع وصادر عن البائع وان الاداء حاصل بهذا اللفظ بعد صدق
قوله وكذا الاداء في التقييدات بخلافه فانها مركبة بغيره ونحوه زيد قائم مركبة بغيره
 يحتمل الصدق والكذب وفي كل منهما نسبة الى ان النسبة الاولى يتعلق بها التصور الثاني
 فقط وان الثانية يتعلق بها التصديق والرجوع الى الوجدان شاهد على ذلك **قوله** اداء الحكم
 اداء لما كان نفى الاداء في التقييدات في قوة نفى الحكم قال في الحكم الموقوف قال اذ
 المراد بالاداء الاداء للواقع **واعلم** ان اداء الحكم على المؤدى يجب التأويل في قوله
 للواقع حل الام على معنى من البيانبة فالتكاف تام فالاولى حذف النوع كما لا يخفى
قوله من طرف النسبة اي لا اتحاد وعدم الاتحاد كما مر على مذهب المتقدمين **قوله**
 الذين هما النسبة اي كل منهما قيم للنسبة فالمراد النسبة التامة الخبرية **قوله** بان هذا
 ذاك وهذا ليس ذاك والمفهوم في تعريف الموجبة والسالبة من الجملة انهما ان حكم
 فيها بان احد طرفيها هو الاخر فوجبه وان حكم فيها بان احدهما ليس هو فسالبه واورد

وجهه ان ما مر من الجوابين لا يجري
 منها ههنا الاول لكن الثاني يمكن ان
 ان المتبادر ما ذكر في الاصل منهم
 ومن ذلك قالوا ان الاخبار بعد العلم
 اوصاف

علمها

عليها انه لا يشمل مثل قام زيد ولم يزد ويد واجب بان ذلك اعم من الحقيقي والحكم كما مر وقوله
 مثلا دفع ذلك ويشمل الكلام الشرطية مطلقة او لها **قوله** او وقوعها او لا وقوعها عطف
 على النسبة بمعنى مطابقة النسبة وعدم مطابقتها على مذهب المتأخرين فلا يكون المراد
 بالطرفين القسمين لان النسبة ليست بنفسها بل هي مورد للطرفين كما لا يخفى **قوله** يعني
 ان النسبة واقعة ولما كان وقوع النسبة محتملا لان يكون مفردا مدركا بالتصور السا
 التام اذا تعلق الاداء بالمتضاف وحده وان يكون مركبا بقيدنا اذا كان التصور
 السارج متعلقا بالمتضاف مع الاضافة وهي المعلقة للتصديق كما مر ففائدة التفسير في
 الاقليات واشتات الثالث **قوله** ان معنى النسبة واقعة فلا حظ مجالا في التصديق
 والاي لزم في كل تصديق تصديق بغير متناهية كما لا يخفى **قوله** واعلم ان معنى اداء الواقع
 يريد الاعراض على الشارع والاولى تفديده لان ما ذكره من تفصيل كلام الشارع يتوقف
 على تصور معنى الاداء كما لا يخفى **قوله** اي ايصاله الى الواقع **قوله** ولا يكون هذا الا بالتكلم بالجزء
 يعني على الطريق المعتاد **قوله** وليس هذا حكم الجزاء ليس حكم الجزاء حكم الجزاء لان الحكم
 في اصلاح المتطيقين يعني ان الحكم يطلق على هذين المعنيين وليس شيئا منهما نفس الحكم
 وتوضيح المقام ان الحكم يطلق على العلوم وعلى العلم وهو الايقاع والاستلزام ثم العلوم
 اما الوقوع والادعاء وهما الاثبات والانتفاء واما وقوع النسبة او لا وقوعها على المذهب
 واما الشامل لهما فهذا محتمل لان اللفظ لان المناسب للقبلة حمله على المذهب
 المتأخرين كما لا يخفى وجهه على الشامل المتصف ولو قال بدل قوله او ادرك وقوعها او
 ادركها مع الاذهان لو الاذهان بها لكان أولى او على المحكوم به فالاطلاقات ثلثة كما
 ليس شيئا منها حكمي وهو ظاهر **قوله** اما ما نقل النسبة الحاصلة في الذهن ارد به ان النسبة التامة
 الخبرية كما هو المناسب لما في كلامه **قوله** او ادرك وقوعها او لا وقوعها من العلوم ان المراد
 بهذا الضمير النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب وبالرجوع النسبة التامة الخبرية فلا
 بد من الاستدراك كما لا يخفى **قوله** يدعيه محل ومثاله ذكر الاداء واريد المؤدى او يدعيه بالاداء
 الواقع ادراك الواقع من باب ذكر المعلوم وارادة اللازم والكل مجاز تأمل **قوله** فالاولى

وجهه ان المؤدى اعم من الحكم
 للمعلوم لا يحل وجوبها به لان
 الادعاء من الخارج مذهب

وجهه ان المؤدى اعم من الحكم
 للمعلوم لا يحل وجوبها به لان
 الادعاء من الخارج مذهب

ان يقال وجهه الاولوية سلامة عن المناقش وهو ظاهر **فقد** ولا حكم في الانشائية اما عدم الحكم بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد فظاهر واما الحكم بمعنى ثبوت شئ لنفي نحو قام زيد فان الحكم فيه ثبوت الغيام له فليس حاصله في ضرب فلان الضرب ليس ثابت في نفسه بل هو مطلوب بهذا اللفظ اما التقييدات فان نحو زيد القائم وان تحقق فيه معنى الاتحاد الا انه لا يتعلق بالحكم به فانه قبل العلم به يتعلق بالحكم به وبعد ذلك لا يتعلق به الا التصور والساج وهذا توضيح لكلامه **فقد** والاذعان بها هو ان يعتقد ان المعنى الذي حضر في الذهن مطابق اول الان الاعتقاد بالمطابقة ان يكون الشئ المتقدم مطابقا فيشترك الضمانات الخمس على ما قيل وفيه نظر لانه الاعتقاد في الشئ فلا بد من التغلب **فقد** لانه نسبة نامة بل فيها نسبة تقييدية والفرق ان الاولى يتعلق بها الضابيق وان الثانية لا يتعلق بها الا التصور فقط كما **فقد** واما في الانشائيات فقدم توضيحه **فقد** لانه في العلم بها يعني لابد من جهة المضاف في قوله فيها اي في علمها حتى يصح الجزئية والاولى ان يقال لانه في تحقيقها لانه المناسبات سوق الكلام لان الكلام في الامور التي تحقق بها القضية لاني الامور التي تحقق بها علم القضية وهو ظاهر **فقد** قبل المراد بالمفهوم **فقد** ان الطرفين في القضية الطبيعية مفهومان اما في غيرها فالمراد بالموضوع الماصدق وهو ما يقابل المفهوم وبالجملة المراد بالمفهوم في جانب الموضوع اعلم من الذات والمفهوم يشل الكل والمراد به الذات فقط لان القضية الطبيعية غير ملتفت اليها في هذا المقام لعدم استعمالها في العلوم كما سيجي واما المحمول لا يراد به الا المفهوم واما قال قبل ان الحكم في جميع القضايا مطلقا على المفهوم عند المحققين فان كان الحكم ساريا الى الافراد فالقضية متعارفة والافطبيعة نحو الانسان ماش فان الحكم في الموضوع على المفهوم كمنه يسرى الى الافراد ونحو الانسان نوع فان الحكم بالثبوتية مختصة بالمفهوم ولا يسرى الى الافراد وهو موطن المراد بالثبوت اعلم من ان يكون بطريق الاتحاد نحو زيد قائم وبطريق التثنية نحو قام زيد فيكون المفهوم اعلم من المفهوم المطابق وغيره فان القيام المحكوم به مدلول تضمني لا مطابق **فقد** لثبوت الحمل في بعض افرادها يعني سمي المفهوم الاصطلاحي جملة لان بعض افراده جملة اي منسوبة الى الحمل لتحقيقه فيها اما البعض الاخر فسلبية لتحقيق السلب فيها ولما كان الحمل والانتفاء

منع الغشية منها وهو ظاهر وما قبل
من أن المراد بالانواع والانتزاع الوقوع
أو وقوع من باب ذكر المتعلق وإدائه
المتعلق ففسر مستغنى عنه كما لا يخفى

هذا صيني على اخذ المحمول من الحمل للقوى اما
اخذ من الحمل الاصطلاح وهو اورد ان الوقوع
والوقوع مع الاذعان يشمل جميع افرادها
على ما قال ابو الفتح في حاشية التهذيب لكن في
نبوت الاصطلاح بحث لان التسامك السند قد
يسمى فسر الحمل في شرح الموافق وهو ان فيه
على التوهم بتفسيره بصدق على الايجاب دون

اشترط من التسلب اعتبار الحمل فسمي العارض باسم بعض العروض الماشرف انما سمية المحمول
محمول في الموجبة فظاهر وفي التسالبة كونه مأخوذا من الحمل الماصطلاحى وموارد ذلك الوقوع
والا وقوع اولان التسلب فرع اليجاب فسمي المحمول محمول في الموجبة ثم استعير في التسالبة
ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر يشترط الحكم عند ارباب العقول بين الشرط والمحمول
بالانصال وعدم فالمراد ثبوت شئ عند ثبوت شئ اخر وقوع انصال تحقق قضية تحقق قضية
اخرى وسلبه عدم وتجميع انصال قضية بتحقيق قضية اخرى فالاولى اشارة الى التصلة الموجبة
والثانية الى التصلة التسالبة **فما** ثبوت مبينة مفهوم اراد به وقوع منافا لتحقيق قضية
لتحقق قضية اخرى و اراد بسلبها لا وقوع تلك المنافاة والاول منفصلة موجبة والثاني منفصلة
سالبة وهذا ان حمل الكلام على مذهب المتأخرين واما ان حمل على مذهب القدماء في ثبوت
شئ عند ثبوت تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى ايقاعا وانتراعا وهو نفس الاتصال
ويراد بثبوت مبينة مفهوم من مفهوم اخر وسلبها انكسار لتحقيق قضية عن تحقيق قضية
اخرى ايقاعا وانتراعا وهو نفس الاتصال **فما** لوجود الاتصال والانفصال في
الموجبات حاصل كلامه ان تسمية الجملة حلية وتسمية التصلة متصلة وتسمية المنفصلة منفصلة
منفصلة لثبوت معنى الحمل والاتصال والانفصال في بعض افرادها وهو كان في الاصطلاح اذ
المطلوب هو المناسبة ولو لم يوصل المناسبة اصلا يصح التسمية لكن يكون اللفظ مرتجلا
لا منقولا اما احتمال النقل الى الموجبات وانتم النقل الى السواليس لانها فروع الموجبات اى مشابهتها
في الاطراف **فبعد متوهم** له فلو جود الشرط في التصلة صريحا يعني ثبت شرطية لانها
مشتملة على اشترط ثبوت التالى ثبوت المقدم وان شرط انتفاء التالى ثبوت المقدم كقولنا
ان كانت الشمس طلعت فالليل ليس موجودا صريحا في التصلة ومستتر من الاشترط ثبوت
التالى بانتفاء المقدم وانتفاء تونه وكلها في التصلة **فما** **الشرط** ومن هذا يعرف ان
الشرطية ايضا اى كطلق القضية المنقسمة الى الجملة والشرطية **فما** اركان اولى اذ لم يعرف
اه وبيان التعليل يفيد كون المذكور خطأ ويمكن دفعه بان التامل في التقسيم فقط يفيد كون الاول
شرطية متصلة وكون الثانية شرطية منفصلة وفي نظر ان التامل لا مدخول له في الاصطلاح و

أى قافهم الفرق بين الغيبين وفسر على ما مر

أي سميت هذه المفهوم بهذه الاسامي

منهم **و**جاء البعد ان النقل خلاف

الإكفاء. بالواحد **مهم** وأما في

وهو المفهوم مثلاً الحلية فخصه علم به
ثبوت مفهوم المفهوم وتطلب عنه الثالث

ذلك المصنوع بالجملة أى منسوبه الى العمل
لشؤون الخا في بعض ما صدق عليه ذلك

جميع الامتلاحات فان هناك امور كثيرة
تحتاج الى معرفة من قبل المتعلمين

وهذه غاية التوسيع

ليس الكلام في المعنى القوي حتى يقال قد علم معناها القوي وان لم يعلم معناها الاصطلاحي
 اذ الكلام في مثال هذا المقام تمامه في اصطلاحات اهل الفن ويمكن ان يقال ان قوله لانه
 القضية وجب انحصار القضية المطلق في قسمها وان هذا الوجه ينضم وجب انحصار الشرطية
 في قسمها ايضا فاقول **قال الشارح** لانه وضع ليحل عليه فيه ان لا وجه لخصيصه بالانبات
 فالاولى ان يقال لانه وضع ليحكم عليه بالانبات والتقي لا يقال ان اراد به ليحكم عليه بالانبات و
 التقي لا نقول انه تنقذ وكذا الكلام في توجيه تسمية المحمول من اجل القوي
 فيكون مختصا بمحمول الوجبة والاولى اخذه من اجل الاصطلاح اعني ادراك الوقوع والا
 وقوع ليس ليحل محمول السالبة ايضا اي القول في وجبة كلام الشارح انه اذا اراد الاشارة لا
 وجه تسمية المحل الاصطلاحي الذي هو المتخذ فقط لا يلتفت اليه وكذا القول بانه وجه التسمية
 بالاحاطة في الوجبة او لانه يستعار الاسم في السالبة فقط ايضا كما مر **قوله** بالطبع حتى
 يدخل في موضع المحل التي هي جملة فعلية مثل ضرب زيد فان زيد موضع مقدم طبعا
 وان كان مؤخر اذ كان المحل اعني الضرب مؤخر طبعا وان كان مقدما ذكرنا في الموضوع و
 المحكوم عليه في الجملة واحد وكذا المحمول والمحكوم به في الجملة بمعنى واحد فلا يتوهم اختصار
 الموضوع والمحمول بالجملة الاسمية فالمراد بالثبوت في قولهم ثبوت المفهوم لمفهوم اعلم من الثبوت
 بطريق الاتحاد ومن الثبوت بطريق القيام بخلافه **قوله** لكان اظهر لسلامة عن
 تكلف توجيه الاولوية ليشمل البيان الفعلية ايضا **واعلم** ان المحكوم عليه وبعبارة المقدم والثالث
 ايضا كما مر الاشارة اليه ويؤيد الاختصاص بالموضوع والمحمول باطل باصله وهو مذكور في
 الفضلات منها حاشية عصام الدين على شرح التسمية كما لا يخفى **ثم اعلم** ان العلم ان الجملة
 قسمان قسم يستعمل في القياس وهو المشتمل على المحل وهو قسم لا يستعمل وهو الفعلية واورد
 ميرزا جان سؤالا في بعض مؤلفاته على تفسير القضية الى اقسامها وهو ان لا يشمل الفعلية ثم اجاب
 بان التفسير هو القضية المستعملة في القياس فلا يرد الفعلية فانما ليست مستعملة في القياس وقد
 نقلت هذا السؤال والجواب في حاشية رساله جهة الوحدة وهذا الظاهر المتبادر ان المراد
 بالقضية في كلام المص القضية المستعملة في القياس ولذا لم يذكر الطبقة في الاقسام فلا يرد

وجعل ان القياس على انقسام القضية
 المطلق الى قسمين فيقوى الابرار الا ان
 التامس يوجب انه لا يرد فينبض **مسألة**
 وجه ان التقوية نوع والاندفاع حق لانه
 مساق الكلام في وجه الانحصار لانه لم يعلم
 وجه تسمية الجملة والشرطية من تقرير الشارح
 اصلا ووجه انحصار الشرطية في
 القسمين فرع الوجه الاول فينبغي ان يكون
 على منواله **مسألة**

ما ذكره

ما ذكره المحشي بقوله ولو قال وفيه ان ما ذكره المحشي من الاظهرية لا يندفع بما ذكر من المفول لانه
 الصحيح وليس الكلام فيه بل في الاظهرية فاقول **الشارح** لقد تم في الذكر كسر الذال في المفولة
 او الذكر بضمه الذال كما في القضية المعقولة وكون التقدم غالبا كاف في الاصطلاح فعلى هذا القول
 لنقد مني الذكر كفي **قوله** والقول بخلاف الجواب سؤال مقدرو هو ان المذكور وليس الخاء
 فيكون الشرط مقدما مادما ايضا فاجاب بان تقدير الجواب انما هو مقتضى قواعد الالفاظ ونظر
 المعقول تمامه الى المعاني لا الى الالفاظ فاعلم ان لايالون طرف الالفاظ فلجاء هو المذكور في المثال
 المذكور وفي المثال المذكور وليس بخلاف وفيه انهم لم يخالفوا النجاة بالكلية في هذه المادة
 لانهم اخاروا مذهب الكوفيين كما اخاروا اهل الحق المعاني فقي تقرير المحشي نوع قصور لانه يوم
 اتفاق النجاة على الحذف وجعل مذهب الكوفيين كالعدم مما لا يلتفت في هذه المقام فالاولى
 ان يقول عند قوله وان تلحق وضعوا هذا على اخبار مذهب الكوفيين **قوله** فلينذكر محقق
 كلامه ان العلوم تمامه انما هو انقسام الجملة الى القسمين الاول ما حكم فيه بالابقاع والثاني ما
 حكم فيه بالانزاع واما كون الاول موجبة والثاني سالبة في الاصطلاح فلم يعلم وكذا الكلام
 في الباقي والقول بانه قد علم معناها القوي بطاذا الكلام في الاصطلاحات اهل الفن كما مر
 والجواب ان العلوم تمامه وجه انحصار كل من الجملة والشرطية التفضلية والشرطية المنفصلة
 في قسمها اما التسمية للوجبة والسالبة فتستفاد من المتن **قوله** وهو ادراكه ان النسبة المح
واعلم ان بين المتقدمين والمتأخرين نزاعا في امرين الاول ان المتأخرين انبثق النسبة التي هي
 مورد الحكم اي الايجاب والتسلب ويقال له النسبة بين بين والمتقدمون لم يثبتوها والامر
 الثاني هو معنى النسبة التي تتعلق بها الادراك الحكمي وهي اي تلك النسبة الوقوع والاقوع فانما
 صفتان النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع ومعناها اي معنى الوقوع
 والاقوع المطابقة لما في نفس الامر وعدم المطابقة لما في نفس الامر فغنى زيد قائم وزيد
 ليس بقائم ان اتحاد القائم مع زيد مطابق لما في نفس الامر وان اتحاد القائم مع زيد ليس بمطابق
 لما في نفس الامر فالنسبة بين طرفين مكررة الا ان النسبة التقييدية في الموجبة والسالبة ولعدم
 والنسبة التامة للظنية متعددة وهي الوقوع في الموجبة والاقوع في السالبة اما النسبة بين

مسألة لان انما المعاني اخاروا مذهبهم في هذه
 المسألة فنزول اهل المعاني منزلة عدم
 لا يرضى به اولى بالباب **مسألة**

الطرفين على مذهب المتقين فليست الا واحدة اعني الوقوع في الموجبة والاولو في السالبة الا
 ان يتعلق بها التصور الساذج وهو في مرتبة الشك صفة المحمول عند القدام ومفاهم اتحاد
 المحمول مع الموضوع وعدم اتحاده معه فمعنى قولك زيد قائم ان مفهوم القائم متحد مع زيد
 ومعنى قولك زيد ليس بقائم انه ليس متحد معه فاذا انقرض هذا علم ان كلام الشارع محتمل للذهب
 وحمله على مذهب المتأخرين دعوى بلا دليل اما دعوى شهادة العبارة اعني ابقاء النسبة
 للحكمة او انتزاعها فمنوعة لا يافع ان الكتاب موضوع على مذهب المتأخرين ولا يدل دليل
 على التزام مذهب المتأخرين والقواب ان يقال في الدليل ان الشارع قد صرح في فصول
 البدائع بكون الحكم عبارة عن ادراك ان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واقعة انتهى
قوله سواء كان هذا الادراك موافقا للواقع لا يقال فيه مسامحة لان الموصوف بالمطابقة
 وبعدها هو المعلوم اندرك اعني الوقوع والاولو في مرتبة الشك من حيث انه مدرك او من حيث
 مدلول اللفظ مطابق بالكسرة ومن حيث انه ملحوظ في نفسه مطابق بالفتح لا نقول
 ان ما ذكرته مشهور عند الجمهور الا ان الشريف العلامة قد جزم في شرح المفتاح بان
 الموصوف بالصدق والكذب ليس الا بالبقاء وكذا الموصوف بالاختم انتهى **قوله** وهو
 مراد الشارع قد مر دليله **قوله** اذعان النسبة الاجابية اعني الوقوع بمعنى اتحاد المحمول مع
 الموضوع فلهذا النسبة يتعلق بها التصور الساذج كما في مرتبة الشك والوهم والتصديق كما
 في مرتبة اليقين **قوله** والانتزاع اذعان النسبة السلبية اعني الاولو في مرتبة الشك بمعنى عدم اتحاد المحمول
 مع الموضوع فلهذا النسبة ايضا يتعلق بها الادراك المذكور ان فاجراء القضية ثلثة بالذات
 اربعة بالاعتبار عندهم وقال بعض المبدئين اذا تأملت ورجعت الى وجدانك علمت انه ليس
 في القضية بعد تصور الطرفين الادراك نسبة واحدة وهي نسبة المحمول الى الموضوع بمعنى
 اتحاده معه وعدم اتحاده معه على وجه الادعاء لا اختلفك في مرتبة من ذلك انتهى فعلم من
 هذه التقرير ان التصديق هو الادراك الرابع على وجه الادعاء على ما يدل عليه عبارة ابو الفتح
 كما هو المشهور ونفس الادعاء كما يدل عليه عبارة المحشي وهو مختار العلامة التفتا زكي
 فاقبل **قوله** وهو الموضوع الغير الشخص كان غير موضوع متخص اعم يجب المفهوم من

وهو المنقول من فصول البدائع ١١١

وجه ان الوجدان لا يقوم بجهة على الفروقات
 ما ذكره لا يجري في مقام زيد الا ان المشهور
 نفس الجملة بالاجاد وعدم الاتحاد
 هذا بغيره امر متما عند قول المحشي الاول
 فاقبل مستهل

الوهم

الموضوع الغير الشخص فشره به وهو ظاهر **قوله** كليا والكل في مفهوم فكون الموضوع الغير
 الشخص مفهوم ما فان كان المراد بالوضع هو الموضوع الذكرى فلا اعتبار عليه وان كان المراد
 الموضوع الحقيقة وهو الماهدي لا يصح في الطبيعة ففحين الاول فلا يراد ان الموضوع الغير
 الشخص يكون افرادة متخصصة معينة انتهى فان بين الحكم في البعض ولم يقرض للباقى وقوله
 فالمحصورة جزئية فنقول بعض الناس حيوان كما ان كلهم حيوان بل الحكم الكلي يصدق معه
 الجزئية ولا ينعكس وكذلك كان الجزئية اعم صدقا من الكلي وقد سبق الى بعض الاوهام ان يحتمل
 تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه والافلا فائدة للتخصيص وذلك لمن لم يجر
 ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما يدل عليه الكلام بالقطع دون ما يحتمل و
 الحاصل ان صيغة المحصورة الجزئية تدل على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلي ان لم يقرض
 للباقى ومع عدم احتماله ان يقرض وذكر الباقي بخلافه ثم القليل الاتي هو المشهور **قوله**
 ان التحقيق ان الحكم في الطبيعة على مفهوم الموضوع باعتبار وجوده في الشعور الذهني
 مع قطع النظر عن الفرد بحيث لا يتعد الحكم اليه اصلا كقولنا الانسان نوع وفي المحصورة
 عليه باعتبار تحققه في ضمن الفرد في خارج الشعور الذهني بحيث يتعدى الكلام اليه
 قطعاً كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان وفي المهلة عليه من حيث
 هو هو سواء كان باعتبار وجوده في الذهن مع قطع النظر عن الفرد او باعتبار وجوده
 في ضمن الفرد كقولنا الحيوان انسان على ما قال بعض الافاضل والمهلة ليس
 بوجوب التعميم لانه انما تذكر فيه طبيعة تصح ان تؤخذ كلية وتصلح ان تؤخذ جزئية فاخذها
 الشارع بالافرنية فما لا يوجب ان يجعلها كلية فخصه كونه مفهوم نفس الموضوع على
 التحقيق **قال الشارح** اللفظ الدال عليها اي على الافراد هذا هو المشهور حتى يكون
 شاملا لوقوع التكرار في سبائك التي فانه دال على الاستغراق فان بين كمية افراده بقر
 بطريق الكلية الافرادية والبعضية الافرادية تكون القضية محصورة لانه بين كلية المجموعية
 او بعضية المجموعية كقولنا كل الزماد مأكول او بعض الزماد مأكول لانه بين القضية محصورة
 بلا شخصية او مهلة وكذا لو بين كمية الافراد بوجاهة كقولنا عشرة ورجل احاطرون فانه

اجتزأ عن المشهور لانه في المشهور ما صدق
 مستهل

فإنه متوافق لما في الآثار
أما في ما لا يوافق عليه
فإنه العرب

وهذه أن في غير المختار
من المرات بالمرور ولم يبق
بما يمكنه الأفراد مع أن كل منها
يجب الاجتماع مع آثار الآثار
في الطب كما لا يخفى

أشارته إلى ما في الآثار
أما في ما لا يوافق عليه
فإنه العرب

فإنه العرب

مهم فطما على ما قال المحقق الطوسي في شرح الأشارات لكن الظاهر أن الموضوع في هذه القضايا
يمكن أن يكون نفس الكل ونفس البعض ونفس عشرة ولامدخولها فاقمل **قوله** أي هذا في الجملة
فكانة قبل أما التقسيم في الجملة فكذا وكذا وأما التقسيم في الشرطيات فكذا وكذا لأن أساس
التفصيلية تقتضي ذكر العدد بعدها وكذلك قوله تعالى والراسخون في العلم في قوة أما الراسخون
ليكون عدلا لقوله تعالى أما الذين في قلوبهم زيغ لكن هذا عند بعض وأما عند البعض الآخر
لأن معنى الاستلزام لازم له دون معنى التفصيل فأنها قد تخرج عنه فإن التكون على مثل قولك
أما زيد قائم صحيح على ما في الموضع **قوله** المحكمة الاجتماع هكذا اعتبارهم لا أنه لا ينطبق على
قاعدة التناول الصفة الجارية على غير من هي له بطائفي فاعلم في التفكير والتأنيث وهو
ظاهر فاقمل **قوله** مع مقدم **قوله** وإن كانت هي محالة في نفسها بمعنى إمكان تلك
الأمور في نفسها ليس بشرط وأما الشرط إمكان اجتماعها مع المقدم نحو كمال كان زيد حمارا
كان حمارا فلا يزوم الحيوانية تكون زيد حمارا يجتمع مع نافية رند وإن كان زيدا فاعلم
في نفسه ولا يجتمع مع عدم كونه فاعلم لا تترتب في المقدم وهو ظاهر **قوله** إذا فاذقلت كما كان
زيد انسانا إلى متصلة موجبة كلية ففهم رد على قوم قد ظنوا أن حصرها أي حصر الشرطية
وأهمها ونخصتها بسبب الاجزاء فإن كانت الاجزاء كلية كقولنا إن كان كل انسان حيوانا
فكل كاتب حيوانا فالشرطية كلية وإن كانت شخصية كقولنا كمال كان زيدا يكتب فهو يترك
بده فهي شخصية وإن كانت مهمة فهامة ولو نظرنا بعين التحقيق لوجود الآخر بخلاف ذلك
فإن الجملة لم تكن كلية لاجل كلية الحكم ونظرنا هنا اتصال وعناد فكما يجب في الجملة أن ينظر
الحكم لا إلى الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط الأحوال بالحكم وكلية المتصلة و
المتفصلة الذواتية بين الزوم والعناد جميع الفروض والأزمنة والأحوال فليكن التام
قوله مع كل وضع أي مع كل حال يمكن أن يجتمع انسانية زيد مما ذكره المحقق وهو لاعتراض
عما لا يمكن الاجتماع من عدم كونه جسما أو جوهر أو متجسسا أو كونه قابلا للعلم وغير ذلك **قوله**
غير حاصر بهم منه أن الانحصار لازم لصحة التقسيم وفيه نظر لأن عصام الذين قال في
حاشية شرح الكافية أن التقسيم قد يخلو عن قصد حصر القسم فيما يذكر من الأقسام انتهى ولو

ولا يخفى عليك أن الكلام في مقدم
المتفصلة كذلك

أما أن المصدر لا يجمل التانيث و
التثني والتجمع على ما نقله عصام الذين
عن الكشاف لا أقول أنه ينبغي على
المطلوب لا على خلافه
وجهاً أن القول بكسب المتوافق من المضا
اليرة التانيث لا يجري ههنا كما مر

قال صاحب المطالع في كتابه المنى بالإيضاح
أن اعتبار ذلك الأمور ممكنة الاجتماع مع المقدم
ليس في محل الحاجة لأن الوجبة الكلية الزومية إنما
يصدق إذا كانت طبيعة المقدم من حيث هي
مقتضية للتالي واجب بان لا يحصل الجزم
بالزوم لأن المقدم وإن كان بحيث يقتضي الجزم
الزوم أو العناد لكن إذا فرض مع عدم ذلك
الافتضاء يجعل أن لا يفي الزوم والعناد وح
لا يحصل الجزم

مح

صح هذا الكلام كان ما ذكره في مقام الجواب تسليم **قوله** والمجوز أن جنس قبل عليه بأن الظاهر أن يقول
المجوز ليس نوع ليكون من السالبة **قوله** والتخصيص قد يستعمل لأنها قد تقع صفى القياس نحو
زيد انسان وكل انسان كاتب على ما قيل ويصح التردد من المحقق في كونها صفى وكونها كبرى
وفيها نظر لأنه قال قطب المحققين في شرح التمهيد أن التخصيص نازلة منزلة الكلية لا نتاجها
في كبرى هذا التخصيص فاذ قلنا هذا زيد وزيد انسان ينبغ بالضرورة هذا انسان وقال
في شرح المطالع أن المحصورات بمنزلة الكميات أو غير مقبولة في الناتج إذ لم يبرهن عليها
لأنه يعتبر في العلوم كونها في معرض التغير والزوال انتهى أقول إن كلامه مضطرب غير متحقق
والتحقق هو الشوق الثاني ويظهر ذلك مما سبق من خصوص علم أن عصام الدين في
حاشية شرح الكافية يجوز انتاج الطبيعة في بعض المواضع وحمل قول القوم بعدم الناتج على
رفض الإيجاب الكلي ولو صح كلام عصام الدين لا ينعى عندنا فاقمل والله أعلم بالصواب **قال الشيخ**
في المعلوم قبل المراد بها العلوم الحكيمة بفتح الكاف على خلاف القياس **قال شارح** وهي التي حكم
فيها على جزئيات الموضوع فيخرج التخصيص أيضا مع أنها داخل في الأقسام ولو قال وهي التي
حكم فيها غير القوم لم يرد عليه شيء وفي المقام بحث لأن التخصيص ليست بمنزلة في العلوم قال
المحقق الطوسي في شرح الأشارات لما بين أن المهمة في قوة الجزئية وكانت الشخصيات فما
لا يقيد بها العلوم صارت القضايا المعبرة هي المحصورات الأربع انتهى وقال الشريف في
حاشية مختصر المنتهى أن الشخصيات لا تعتبر في العلوم انتهى لفظ الشريف وقال قدس سره
أيضا في حاشية المطالع الجزئية لا يبحث عنه في الفن أصلا وقال الشيخ في الشفاء أنا لا نستعمل
بالنظر في الجزئيات وإنما نرسم في آلة النفس وإذا فطنت الانتهاء عن الادراكات أما
البحث عن الافلاك الخصوصية والعقول الفعالة والواجب لها فبحث عن الكميات
المنحصرة في أشخاصها انتهى كلام السيد لمختصا وقال شارح المطالع في باب التصديق
كما يقال أن القضية الطبيعية لم يعتبر في العلوم العلوم كذلك التخصيص لأن العلوم لا تبحث عن
الشخصيات بل عن الكميات لا نقول اعتبار القضية الكلية بوجوب اعتبار الشخصيات لأن الحكم
فيها على الأفراد وغاية في الباب أنها لا تكون معتبرة بالذات لكن تبدل ذلك على عدم الاعتبار

وجه أن التامية لا عبرة بالنتائج الطبيعية لأن القوم
قد مضوا الكلام في نتائج الشخصيات في الجملة
وعدم نتائجها واضطرب كلامهم في الاعتراض
الشخصية وترك الطبيعة في القضية لأن الصبي
لا يستعمل في نتائج العلوم وأحق أن يرد
بالانتاج وعدم الناتج في إثبات المسائل العرفية
فالطبيعة لا ينفج أصلا فالاعتراض صحيح

قد ذكر القطب في كتابه هذه المسئلة في
مواضع فيها

لأن اعتبار الذات لا يخلو من
مضيق الاعتبار والذات من
انقضاء الحقائق العامة كما
لا يخفى

مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام والله الموفق على تحقيق المرام انتهى وفيه نظر لان اعتبار
 القضية الكمالات انما بوجبا اعتبار الاشخاص بمجمله لا بمفصلة والكلام في الثاني دون الاول
 اخول اعتبار الشخصية منى على ظاهر الحال بناء على وقوعها كبر القياس كمر وهذا القدر كاف
 في ذكر الشخصية دون الطبيعة فالمقسم هو القضية المستعملة في العلوم بتحقيقا وظاهرا
 فالتحقيق ان الشخصية لا تستعمل في العلوم كالتطبيقية فكلام المحشي مبنى على كلام شارح الشمسية
 وهو خال عن التحقيق لانه مخالف لنصوصهم كما مر انما اطينا الكلام في هذا المقام ليفهم المراد
 باذن الله الملك العلام **قال الشارح** لا على طبيعة فالقضية الطبيعية كما انها خارجة عن الافاضة
 خارجة عن المقسم **قال الشارح** والمتصلة فيما هو للظهور والتحقيق ان المتصلة بمنزلة
 اليها والى المطلقة اذ الحكم فيها ان قد يقيد لزوم سميت لزومية وان قد يقيد الاتفاق سميت اتفاقية
 وان لم يقيد بشئ منها سميت مطلقة ويشمل القيد المذكورين القضية المطلقة فلو كان الحكم في
 قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بان الثاني صحيح الاول كانت القضية مطلقة **قوله**
 ان كان النهار موجودا ومنه اي مما يكون المقدم معلوما للثاني استلزام الكل للجزء نحو كلما كانت
 الانسان موجودا فالحيوان موجود ومنه استلزام الشروط للشرط كقولنا كلما كان الشيء عالما
 فهو حي فان قلت ان المقدم يجب ان يكون مقترنا بالطبع كما مر مع انه ليس كذلك فهنا قلت هذا
 مبنى على الغالب **قال الشارح** ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان المقدم معلوم لعلته
 التالي وهي طلوع الشمس والمراد بالعلته ههنا ما يتوقف عليه الشيء كما هو مذهب الحكماء على
 ما في شرح القسطاس **واعلم** ان ما ذكره هنا من العلاقات انما هو علاقة المتصلة اللزومية
 اما علاقات المتصلة العنصرية التي سماها صاحب المطالع لزومية فان يكون المقدم علته
 لمقابل التالي بخود انما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا او يكون المقدم
 معلولا لمقابل التالي بخود انما ان يكون النهار موجودا او لا يكون الشمس طالعة وان يكون
 المقدم معلولا لعلته مقابل التالي بخود انما ان يكون النهار موجودا او لم يكن العالم مضيا
 اما مثال المتصلة الموجبة الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان حيوانا فالفرس جسم اذ ليس بين المقدم
 والتالي علاقة تقتضي لزوم بينهما بل بجماع صدق المقدم صدق التالي بطريق الاتفاق ولما

اعلم من العلة التامة والناضجة فيمثل الشرط
 ويلزم قدم مناسبتها **مسألة**

مثال

مثال المتصلة الموجبة الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان حيوانا فالفرس جسم اذ ليس بين المقدم
 والتالي علاقة تقتضي لزوم بينهما بل بجماع صدق المقدم صدق التالي بطريق الاتفاق و
 اما مثال المتصلة الموجبة الاتفاقية في هذه المادة ايضا نحو قولنا دائما انما يكون الانسان
 حيوانا او لم يكن الفرس جسما حقيقة وقولنا دائما انما لم يكن الانسان حيوانا حيوانا جسما
 مانعة للجمع وكقولنا دائما انما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الفرس جسما مانعة للخلو اذ ليس
 بين الطرفين ههنا علاقة تقتضي العناد بل المتباين انما وقع بينهما على سبيل الاتفاق واما التسوية
 اليه بتعريفين طر فيها علاقة في اللزومية والعادية ولا عدهما في الاتفاقية بل السالبة اللزومية
 ما سلب اللزومية والسالبة العادية ما سلب العناد والسالبة الاتفاقية ما سلب الاتفاقية
 فاحفظ هذه الفوائد فانها تنفع في باب القياس والله التوفيق **قوله** مبنى على الاقضاء
 وهو للآل لم لقول الشارح فيما مر ان يكون الحكم بالانصال فيها مبنيا على الاقضاء فعلى
 هذا الوجه الحكم الحاكم بالانصال وبني ذلك الحكم على الصحة المطلقة لانه تكتن القضية المتصلة
 اللزومية والاتفاقية ايضا بل تكون اعم منها وان كان الاقضاء معلوما له فظهر الفرق بين
 التوجيهين ولعل الشارح العلامة اشار في الموضوعين الى الوجهين للدفع وبالله التوفيق
قوله هناك اقضاء ونحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحاكم لو حكم بمصاحبة
 التالي للمقدم ولم يبين الحكم على ذلك الاقضاء تكون القضية اتفاقية اما كون عدم الفرق بين
 الاتفاقية واللزومية اذ المادة الواحدة صلصلة لهما كما في هذا المثال فلا يضر والاعتماد على
 الفرائض تأمل **قوله** الابرار الذي سيجي المصدري بقوله انهما مادام امت علمتهما التامة اما
 قوله وبهذا يخل ما اوردوه اه فاستطردى كما لا يخفى **قوله** عدم الانفكاك المقيد بما ذكره
 المحشي بل امتناع الانفكاك فان الثاني اخضع من الاول اللهم الا ان يبنى الكلام على التحقيق
 ثم تحقق اللزوم سواء كان بمعنى امتناع الانفكاك او دوام عدم الانفكاك بين الناطقة
 والناهيته في محل المنع والسند ما ذكره المحشي من جواز تعدد العلة فان دفع ما قبل من
 ان الثاني محقق بلازمية **قوله** وان لم يكن احدهما ملزوما فوضيحه لقوله كيف ما اتفق **قوله**
 على ما يشعر بل كما ذكره لانه لا يجب ان يكون وجبا لتسمية مقرر كما لا يخفى **قوله** التسمية الى اللزومية

احدهما حديث البناء وان بينهما حديث
 العلم **مسألة**

وجهان الملازمة ممنوعة لانها الثمانية لوازم من
 انتفاء اللزومية بتحقيق الاتفاقية لان المتصلة قد
 تكون مطلقة ايضا كما مر والجواب ان هذا مبنى
 على ظاهر كلام الشارح والمحشي من انحصارها
 فيها **مسألة**

فمن ان الدائمة مساوية للضرورية **مسألة**

فانما يتبين عن لزوم بينهما **قوله** محل بحث وهو ان يجوز ان يكونان معلولين لعليتين متقاربتين
وهو ظاهر فلا يرد ما يقال **قوله** فضية تكون نسبة المحمول الى الدائمة المطلقة وهي التي يحكم
فيها بدوام بثوة المحمول للوضع او بدوام سلب عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجوب
نسبتها دائمة مطلقة ظاهر لانها مشتملة على الدوام وعدم تقيد الدوام بوقت وبوصف
قوله والضرورة ان الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة بثوث المحمول وبضرورة
سلب عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما التي يحكم بضرورة الثبوت فهي ضرورة موجبة
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فائق الحكم فيها بضرورة بثوث الحيوانية للانسان في
جميع اوقات وجوده واما التي يحكم فيها بضرورة السلب فهي ضرورة سلبية كقولنا لا شيء
من الانسان يحترق بالضرورة فانه يحكم فيها بضرورة سلب الحرقية عن الانسان في جميع اوقا
وجوده اما وجوب التسمية فقد علم قدامنا **قوله** دائما او بالضرورة كل انسان اه ولبس منها
كل كاتب منترك الاصابع مادام كاتبا فانه مشروطة عامة وهو ظاهر **قوله** ونوجب الابرار
اي تقرير الابرار **واعلم** ان النسبة بين الضرورة والدائمة المطلقتين عموم وخصوص مطلق
لان مفهوم الضرورة امتناع الالفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في
جميع الازمنة والاوقات ومتى كانت النسبة منفعة الالفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع
اوقات وجوده بالضرورة وليس كذلك كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع الفكاكها
عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن ليس يجب ان يكون واقعا وحاصل الابرار ان النسبة متى
كانت متحققة في جميع الاوقات امتنع الفكاكها لا امتناع تخلف العلول عن العلة ضرورة
ان دوام بثوث المحمول الممكن الموضوع لا يخلو عن العلة ومحصل الجواب ان ثبوت العلة
مسلم ووجوب ملاحظتها ممنوع ثم قول وعدم ملاحظتها اشارة الى ان المراد بعدم
العلم عدم الملاحظة او اشارة الى جواب اخر فالاجابة ثلثة **قوله** اعلم ان النسبة الاربعة
تحدد بالنسبة المقترنة فيما بين القضايا عند القوم ليعلم ان الابرار للبطل بما ذكره الشارح و
مراده بها التساوي والعموم والخصوص مطلقا ومن وجوب التباين **قوله** وتحققها عطف
تفسير المصدق **قوله** لليجب جعلها كذا في اكثر المفردات فان النسبة فيها قد تكون بحسب التحقيق

منها مشتملة للضرورة اما كونها مطلقة
فلعدم التقيد بالوقت والوصف
اي من الضرورية والدائمة المطلقتين فانها
غير مشروطة بشئ

احدها عدم البناء والثاني عدم العلم والثالث
عدم الملاحظة

الاجابة ثلثة
لأنه في جميعها

ايضا

ايضا نحو الاربعة فانه اعلم من الجنس وهو ظاهر ايضا **قوله** نسبة اي نسبة المحمول
قوله الجواز ان تكون النسبة دائمة ولا تكون ضرورية والمراد بالنسبة الوقوع والا
وقوع ونوضحه ان يجوز ان يكون كل منهما دائما غير منفك ويكون ممكن الاتفكاك كما
قوله فبحرير يعني اذا كان معنى النسبة ما ذكرنا من الصدق في كل مادة المبرد ما ذكرنا
لان معنى عدم ملاحظتها في الدائمة وملاحظتها في الضرورية لان ثبوتها في النسبة
لان النسبة ليست بالقياس الى المفهوم حتى يمتح النسبة المذكورة بل بالقياس الى المادة
على معنى ان كل مادة صدق فيها الضرورية تصدق فيها الدائمة وليس كل مادة
صدق فيها الدائمة وليس كل مادة صدق فيها الدائمة تصدق فيها الضرورية
وهو فاسد لان تحقيق العلة في كل مادة تصدق فيها الدائمة مما لا شك فيه فصدق
فيها الضرورية ايضا فساويا ويمكن الجواب بما اشرنا اليه ان النسبة بينها
بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقيق فالنزاع لفظي وبهذا ما صح للجامع
هذه الكلمات وبعد مره من الزمان وجدت عصام الدين المحقق في شرح التلخيص
وابا الفتح في حاشية التهذيب مصوغين بذلك وبالله التوفيق **قوله** ولو بالغير دفع
لما نوه من ان الضرورية مأخوذة بحسب الذات اي ذات الموضوع في الضرورية
لا اعلم منها ومن الضرورية بالقياس الى الخارج عن الموضوع وهو العلة الدائمة كما في
الدائمة اعلم منها وحاصل الدفع ان الضرورية المقترنة في الضرورية اعلم منها فساويا
نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الضرورية في هذه القضية بسبب ذات
الموضوع لان ثبوت الجرح لكل ضروري وكل فاك منترك بالضرورة لان ثبوت العلة
دون التكون للفك علة دائمة وهي خارجة عن الموضوع وفيه ان المنوقه موجبة مانع
فكلام المحقق كلام على السند في الحقيقة وانما اطنا الكلام ليسهل الفهم على ذوي الافهام
وبالله التوفيق الذي بيد التحقيق المرام **قوله** وقيل في بيان الاعينية قائله الشارح انه
القبلي التسمية **قوله** فيصدق الدائمة في مادة امكان الاتفكاك دون الضرورية
فيكون الدائمة اعلم مطلقا من الضرورية اي بحسب المفهوم كما قال عصام الدين في حاشية

اي لا يفاد به
اي عدم الاتحاد

اعني ليس كل مادة صدق فيها اه فاسد
وهذا الكلام المردود مسهل
بأنه ان المحقق قد رد هذه الفاتمة ومثلهما قوله
اعلم ان النسب الاربعة متحقق فيكون الجواب بقدمته
ردوده لاننا نقول ان في رد الشئ انما يصحون
والموجبة بكيفية الاحتمال وما ذكره المحقق من النسب
فشهور وهو لا ينافي اعتبار النسب في بعض الموانع
بحسب المفهوم فمما قام احتمال اعتبار المفهوم مع
قولهم بالعموم والخصوص مطلق مسهل

اي من الضرورية الدائمة مسهل

شرح الشبهة وان تساويها بحسب التحقيق كما مر اما كون النسبة بحسب الخلق بين القليل
 لا ينافي اعتبارها بحسب المفهوم ايضا الا ان الاول مشهور فلا يبره ما ذكره فان قلت
 ان معنى النسبة بحسب الحمل ظاهر في نفسه وبحسب التحقيق ظاهر مما مر من المحقق فما
 معنى النسبة بحسب المفهوم قلت معنى النسبة بحسب المفهوم ان المفهومين اذا لاحظهما العقل
 فجزء ملاحظتهما يجوز العموم والمخصوص بينهما مثلا وان كان الواقع في نفس الامر المسا
 المساو بحسب التحقيق بينهما **فقال** لما ذكر انفا ان الممكن ما دام موجودا دامت علته
 التامة اعلى ما هو التحقيق فان بعض الناس زعم ان الممكن لا يحتاج الى علة البقاء و
 هي غير علة الحدوث عنده **قال شارح** اما في الصدق والكذب معا **واعلم**
 ان المفصلة الموجبة للحقيقة سواء كانت عنادية او اتفاقية الصادقة لا ترتكبه
 الا من صادق وكاذب لانها التي لا تجتمع جزئيا في الصدق والكذب فلم يرتكب
 من صادقين او كاذبين والاجتماع في الصدق والكذب والموجبة المنفصلة لكاذبة
 ان كانت اتفاقية فالحقيقة ترتكب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعدم اجتماع طرفيها
 في الصدق والكذب اذ لم يكن صادقا فيها اما صادقان او كاذبان لا ترتكب من صادقين
 وكاذب والصدق **قال المصنف** العدم اما زوج او فرد **واعلم** ان المذكور في مقابلة
 احد جزئيه اما نقيضة او مساوية اما احتمالا لانه امر منه واحض او مابين فامل
 على ما بين في موضعه والمذكور في هذا المثال هو المساوي لان الزوج نقيضة لازم
 فهو مساو للفرد لان الموضوع موجود **ثم اعلم** ان فوائد البحث ان صدق الشرطية
 وكذبها ليست بحسب صدق الاجزاء وكذبها فانها قد تصدق وطرفاها كاذبان نحو
 فلان كان للرجل ولد فان اول العايدين وقد تصدق وطرفاها صادقان بل من الصادق
 والكذب فيها هو الحكم بالانفصال والانفصال فان صادق الواقع فهو صادق والافتراف
 كاذب سواء صدق طرفاها او لم تصدق **قال شارح** واما تركب الترتيب من
 الناس اي صنف والزوج **واعلم** ايضا ان من فوائد هذا البحث ان العبرة في ايجابها
 وسلبها ليس بايجاب الطرفين وسلبها كما ان ايجاب الجملة وسلبها ليس بحسب خصيل طرفيها

وهي التي بين طرفيها علاقة تنقضي العناد فتبطل او
 انقضاء او تبطل فقط كما يكون احدهما نقيضا للآخر
 او مساويا لنقيضه او خاض من نقيضه او غير
 نقيضه اما الاتفاقية فهي التي لا يكون بين طرفيها
 علاقة مقتضية للعناد بل لا يكون بينهما تناقض
 في الصدق والكذب لا يتركب كالثنائي بين
 الاسود والكان في الهندي الا في الزوج
 الام في الهندي الكاتب وقد سمي صاحب
 المطالع العنادية لزوجيه وقال شارح لا مشاحة
 في الاسماء **مسألة**

فما للنسائي من ضمن لدفع ان قولنا الزوج
 اعلم من الفرد لانه يصدق مع عدم الموضوع
 فبه اشارة الى ان المطابقة صفة الادراك كاذب
 اليه السند قدس **مسألة**

وعدولها اذ يمكن ان الطرفان سالبين والشرطية موجبة كقولنا كل الركن الا
 الانسان حماد له كبحر او دائما ما ان يكون العدد لازوجا او لا فردا او بما يكون
 موجبتين والشرطية سالبة كقولنا ليس البنت اذ كان الانسان حرا كان ناطقا و
 ليس البنت اما ان يكون الجسد او حساسا فاما ان ايجاب الجملة وسلبها بحسب الجمالين
 وانقضاء كذلك ايجاب الشرطية وسلبها من جهة اثبات الحكم بالانفصال والانفصال و
 سلبه في حكم ثبوت الانفصال والانفصال كانت الشرطية موجبة متصلة او منفصلة
قال شارح واما في الصدق فقط **واعلم** التبيين ان ياخته في مانع الجمع مع القضية
 الاخضر من نقيضها لان كلا من جزئيهما يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما ولا تنفك
 اي لا يستلزم نقيض كل جزئيهما الجزء الاخر بل هو الخلو عنها فيكون كل جزئيهما منها اخضر
 من نقيض الآخر والاعم لا يستلزم ملاحظ **قال شارح** واما في الكذب فقط
واعلم ايضا التبيين ان ياخته في مانع الخلو مع القضية الاعم من نقيضها لاستلزام نقيض
 كل جزئيهما من جزئيهما عين الاخر منع الخلو عنها من غير عكس ان الجمع فيكون عين كل جزئيهما
 اعم من نقيض الآخر **ثم اعلم** ان ما ذكرنا من التوضيح انما هو في مانع الجمع وفي مانع الخلو
 بالمعنى الاخضر وهو ما حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيهما في الصدق وجواز اجتماعهما
 في الكذب او بامتناع اجتماع جزئيهما كذا وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فسر بالمعنى
 الاعم وهو ما حكم بامتناع الاجتماع صدقا او كذبا من غير تعرض لغيره خارجا عن تركبها من
 قضيتين شأنهما ذلك ومن قضيتيه ونقيضيهما او مساوية وهو ظاهر **قال شارح**
 ومنه يعلم اي يعلم من تقرير شارح معاني المنفصلات الغير الحقيقية بان اخذ لفظ فقط
قال شارح ككذب فيها سالبية اي سالبية منع الجمع اي دفع العناد في الصدق وصدق
 سالبية منع الخلو لما مر من ان نقيض كل جزئيهما لا يستلزم عين الجزء الاخر كما في الحقيقة بل هو الخلو
 عنها كالشجر والجزء وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو ككذب فيها سالبية اي دفع العناد
 عن الكذب فيكون ذلك الرفع نقيضا لايجاب منع الكذب وصدق سالبية منع الجمع لما مر
 من جواز المنع لان عين كل جزئيهما اعم من نقيض الآخر مثلا ان يكون في الجمع من نقيض عدم

فكل منهما مابين المنفصلة الحقيقية

وهو اعم من المنفصلة الحقيقية **مسألة**

مادة الاجتماع المنفصلة للحقيقة ومانع الجمع بالمعنى
 الاعم فهو لنا العدد اما زوج واما فردا او لاحظ
 طرفيها الصدق فقط تكون مانع الجمع بالمعنى الاعم
 واذ لاحظ طرفاها كذا منقصة حقيقة
 نفس البواقي عليه **مسألة**

الفرق وهو الفرق فيجوز اجتماعها في الصدق **قوله** لا متاع اجتماع التقيضين أي
 الإيجاب والسلب فإن الحكم بالعادي بين التبر والحق الصدق والحكم بسلب هذا القاء
 متناقضان وهو ظاهر وقد عرفت أن التبر والحق ليسا متناقضين بل هما اختصان من
 التقيضين ولذلك لم يكن في كذبها عناد **قوله** لأن العاد لو كان اه إشارة إلى فائدة
 لفظ فقط في تقرير الشارح **قوله** لو كان في الكذب فقط إشارة إلى فائدة
 فقط **قوله** صدق فيها سالبه منع الجمع نحو ليس البتة هذا الإنسان أما أن يكون كتابا
 وأما تركيا فان سلب منع الجمع بينهما صادق بأن يكون كتابا وتركيا والحكم بمنع الجمع بينهما
 مناقض لهذا السلب وكاذب أيضا وهو ظاهر وموجبة منع المخلو صادقة لأن هذا الإنسان
 لا يخرج من أن يكون كتابا بالقوة وأن يكون تركيا لأن الإنسان لا ينفك عن الكتابة بالقوة وإن جاز
 انفكاك التركيبة عنه وهو ظاهر **قوله** وكل مادة صدق فيها سالبه منع المخلو نحو ليس البتة
 هذا الشيء أما أن يكون شجر أو حجر أو إنسانا فأن سلب منع المخلو صادقة فانه يجوز المخلو
 عنهما بأن يكون إنسانا والحكم بمنع المخلو عنهما مناقض لذلك السلب وكاذب أيضا
 بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر **قوله** إذا لم يصدق بينهما منع المخلو مثلا أن الشجر
 والحجر يصدق بين عينيها منع الجمع ويصدق بين تقيضهما منع المخلو فيقال هذا الشيء
 أما أن يكون لا شجر ولا حجر أو لا يتصور المخلو عنهما بصدق تقيضهما وهو الشجر
 والحجر فلا يكون بينهما منع الجمع وهو باطل **قوله** صدق بين عينيها منع المخلو صدق
 بين تقيضهما منع الجمع نحو زيد أما أن يكون في البحر وأما أن لا يفرق فان منع المخلو بين
 عينيها صادق كما مر وبين تقيضهما وهو أن لا يكون في البحر بأن يكون في البر وأن
 يفرق بصدق منع الجمع لأنه لو صح الجمع بين عدم الكون في البحر والفرق في الحقيقة المخلو
 عن العيني وهو الكون في البحر وعدم الفرق وهو باطل لأن الفرق عدم المخلو بينهما
قوله أي صدق منع المخلو بين التقيضين كما في مثال الشجر والحجر فانه صدق بينهما منع
 الجمع وصدق بين لا شجر وبين لا حجر منع المخلو كما مر **قوله** وبالعكس إذا بصدق
 المخلو بين العيني كما في الكون في البحر وعدم الفرق وصدق منع الجمع بين تقيضهما

أي عدم الكون في البحر بل الكون في البر والفرق مثلا ومن شأنها مطابق في الكيف تذكر
قوله أي سالبه منع الجمع بين التقيضين نحو ليس البتة زيدا أما لا شجر ولا حجر بصدقان
 على زيد فيكون مثلا السالبة منع الجمع وصادقا أيضا **قوله** عند صدق موجبة منع
 الجمع بين العيني نحو زيد ما شجر وأما حجر فيكون مثلا الموجبة منع الجمع وصادقا أيضا
 فيكونان متفقين في النوع وهو منع الجمع لا يقال لا وجه لتخصيص الصدق بالسالبة لأن
 الموجبة صادقة أيضا لأنها تقول أظهر ما خفي وأخفى ما ظهر لأن اتحاد النوع بوجه كذب
 السالبة وقد ظهر بهذا أن الأصل مانع للجمع وأن المتولدة منه سالبة وصادقة
 أيضا أما أن كان الأصل موجبة منع المخلو نحو هذا الشيء أما لا شجر وأما لا حجر فالفئة
 المتولدة من تقيضي طرفيها صادقة أيضا نحو ليس هذا الشيء حجر أو شجر اسالبة منع
 المخلو ومن هذا التقرير علم أن القضية المتولدة الموافقة للأصل في الكيف تكون مخالفة
 للقضية الأصلية في النوع بخلاف المتولدة المخالفة للأصل في الكيف فأنها تكون موافقة
 لها في النوع ويكون كل واحدة منها صادقة أيضا والله اعلم **قوله** لا يجوز ثلثة
 أو أكثر أي تكون المنفصلات ذات اجزاء كثيرة أما متناهية وأمثلة لما ذكره في
 الشرح أو غير متناهية كقولنا هذا العدد ثلثة أو أربعة أو خمسة وهما تحت على ما في
 شرح المطالع وعبارته توهم الانحصار على المتناهي **قوله** لأن مساواة العدد لأن
 العذرين لا يتصور بينهما إلا الزيادة أو النقصان فالمساواة محال **قوله** وللعدد الغير
 المقابله فاذ لم يكن مغايرا لتحقيق العينية فلا يتصور المساواة إذا المادة أه تأمل
قوله القوابل تتركب من القيد التسعة بل الصور الأربعة لا كصور الثلثة مثلا يمكن أن
 يقال أن ذلك من لجلي البيهيات فضمير كسوره راجع إلى مطلق العدد المذكور في
 ضمن القيد وصرف العبارة عن الظاهر مع ظهور القرينة شايع ويمكن التفسير
 بوجه آخر وهو أن إضافة الكسور إلى الضمير للجنس أما التسعة فمفروع على أنه
 خبر مبتدأ محذوف تقديره هي التسعة **قوله** فيها وقع من الشهور وقد عرفت
 أنه لا سهو منه لا يقال أراد به إهام أن لكل عدد كسور لأننا نقول بطلانه أظهر لأن

أي قولنا ليس البتة زيدا أما لا شجر وأما لا حجر
 قولنا زيدا شجر وأما حجر مبهمة
 لأن صدق الموجبة مفروضة كما ترى مبهمة

أي بالعباد والسلب مبهمة
 أي في منع الجمع ومنع المخلو

لأن قوله أكثر وإن كان إجماع من المتناهي
 بحسب المفهوم إلا أن المتبادر من المتناهي
 لأن المتبادر من الخبر لا الخبر المذكور
 بالفعل تأمل مبهمة

في توجيه عبارة الشرح مبهمة

وتجه أنه يمكن أن يقال أن العدد يتحد مع العدد
 يقال هذه الأمور ثلثة أو أربعة مثلا والمواطنة
 بوجوب الاتحاد في الذات والتعلق في المفهوم
 أن كان ذلك الاتحاد عرضا وهذا العدد يعنى
 النسبة بينهما مبهمة

احد عشر مثلاً لا كسر له اصلاً والمقول بانه دخل في الناقص لان التسالبة لا تنقضي
وجود الموضوع تعسف ظاهر فلا يقال في امثال الصواب كذا فظهر ان ترك التسعة
لا يكفي في صلاح العبارة فالصواب ليس بصواب **قوله** والصواب ان يقال لانت
المعطوف عليه اعني يزيد صفة العدد وهو مكررة والناقص لا يصح لكونه صفة و
القول بان اللام في الناقص بمعنى الذي يكون المعنى الذي ينقض فاسد ايضا لان الموصول
لا يصلح للصفة ويمكن الجواب بان النقص على المرفوع المتصل مع الفصل جائز فيكون المعنى
بشيء العدد ينقض المجمع من كسور عنه ناقصاً هذا يمكن من التسفس في كلامي في الحاشية
المنقولة منه نوع اشهادية **قوله** ويمكن ان يراد بها المعاني فالتوجيه ثلثة الاول ما مر من
الشارح والثاني هذا والغرف بينهما ان الزوائد والناقص والمساوي لا يحظ فيها معنى
الزيادة والنقصان والمساواة في مستيهاها بما ذكر في هذا التوجيه فان المعاني
الوصفية ملحوظة لكنها ثابتة متعلقة بها وبالجملة ان اتصاف المتعلقات بها لا يحظ في الاول
لنرجع الاسم وفي المقام لنصير الاطلاق والثالث ما اشار اليه بقوله وقبل العدد الزائدة
هذا معنى اصطلاحى ايضا كما لا يمكن الاعتبار على عكس الاول وقوله لكن الاول مشهور
اشارة الى تعسف هذا القول ولذلك اني بكلمة التمرير في الاول والثالث اصطلاحان
والثاني لغوي والنقل في الثالث من العام الى الخاص **قال الشارح** فان قلت لا يتركب
شي من المنفصلات معارضة لدليل مطوق **قوله** فلا كلام فيه يعني ان النزاع انما هو
في المنفصلة الواحدة لا في المتعددة **قوله** ولا فائدة في ذكر تركيبها لانها اظهر للنجاح الى
التبعية ايضا وفيه ان قول الشارح والمحق لا بلاية لان الاستفاد منه ان يجهز ان يكون
مرادهم مطلق الانفصال والمحق انه لفائدة في ذكرها ولا حاجة الى النسبة ايضا اما التزويد
في هذا الوجه فانما هو لتوسيع الدائرة **قوله** لا يجب ان يتبع لان الانفصال نسبة واحدة
فيرجع الوجه الثاني الى الاول **قوله** اعلى التعيين فيه ان يجهز ان يكون الجزء الآخر يفيض
الجزء الاول ومساوية في المنفصلة الحقيقية كما مر ولا يوجب هذا الشرط لانه
اخف من النقص **قوله** على معنى ان يكون العدد زائداً وانما ان يكون ناقصاً او متساوياً

ولم يضرنا فيه لان كلام الشارح محتمل لا يكون المراد بان
التحقيق هناك تعدد المنفصلات وان يكون المراد به
ان هناك منفصلة وحيدة كما في الوجه الثاني **قوله**
اي الوجه الثاني لا يكون النزاع في المنفصلة الواحدة
من لعل البديهييات **قوله**

فانفصلة

فانفصلة ان العدد زائد واما احدهما من العددين اعني الناقص والمساوي فيكون
منفصلة واحدة فان جزمين لاذات اجزاء والكلام فيها وقوله اما ان يكون ناقصاً
او مساوياً حلية شبيهة بالمنفصلة لان الزيادة انما هو في المحمول لا في الفقيتين **قوله** لا يأتى
كونه منفصلة واحدة قد ظهر مما مر عدم المناقاة وايضا ان الكلام في المنفصلة التي
هي ذات اجزاء فالمناقاة ظاهرة فكلام بعض الشارحين حتى لا يشبهه فيه **قوله**
وثانها ولا يخفى عليك ان الكلام في القضية المنفصلة الحقيقية التي هي ذات اجزاء
وان بين جزمين منها انفصال حقيقي وقد مر ان الشرط ان يكون الجزء الآخر حقيقة
الاول او مساوياً ولا يخفى منها كما في مانعة المجمع على ما قالوا وهذا الشرط مفقود
في المثال المذكور لان نقبض الازد مثلاً لا زائد وهو اعم من الناقص ومن المتساوي
ايضا وهذا وجه مما ذكره المحقق وهو ظاهر **قوله** الجواب عن الكل اي جواباً
عن الكل في الحقيقة وان لم يكن مقصوداً بالشارح **قوله** مما ذكرنا من عدم المناقاة
في الثاني ومن الاختصاص بالمنفصلة الحقيقية في الثالث وهو ظاهر **قال الشارح**
تركيباً بحسب الجواب بالحل والتحرير برده عليه لافائدة في تركيب الظاهر اذ لا سيما
لا يستعمل في العلوم والانتاجات على ان التركيب الظاهري لا يخفى على العدو ولا ينبغي ان
ان يجعل مسئلة وحركة للاداء كما مر **قال الشارح** والافان انفصال الحقيقة ان يروج
الكلام السائل باظهار الناقص ان يكون كلامه مقبولاً ومن هذا الكلام نشأ سؤال
وهو انه لا فرق بين المنفصلات في عدم تركيبها من اكثر مع انهم فوق ان الحقيقة لا تتركب
من اكثر فاشار الى هذا بقوله فان قلت فما وجه حكمهم **قال الشارح** والمحق يعني
ان الفرق المذكور غلط والقول بالتركيب منفصل صحيح **قوله** ان مجموعها
لا يجمع في العدد وفيه ان هذا لازم الكلام لا منطوقه لان منطوقه في الشرطية المنفصلة
هو الحكم بوجوه المناقاة بين الفقيتين وعدمها على ما قالوا وما ذكره المحقق بحلية
مكرر المحمول وما ذكره من تناول بجمع المنفصلات كلها بالحللية وهو باطل ولا يصح
استعمالها في العلوم والانتاجات لا يمكن الاستثناء **قوله** ولا يخفى العدد في ان احده عشر

اي تحريم المدعي بان يقال ليس المراد بالتركيب من اكثر
هو التركيب بحسب الحقيقة حتى يتم الوجه الثالث
بل بحسب الظاهر وقد مر بيان حقيقة الحال

مسألة

بحسب شئ المحقق والظاهر

او ثلثة عشر عن كل منهما الا ان يكون المراد الموضوع ماله الكس او تكون القضية معللة
قوله لم من ان يكون فيه ما من من اشتراطهم كون الجزء الاخر نقبض الاقل او مساوية
 في المنفصلة للحقيقة **قوله** لا يجتمعان كما قالوا في مانعة الجمع والمنفصلة للحقيقة **قوله**
 هذا المعنى انفصال واحد وفيه ان الحكم في المنفصلة انما هو بوقوع المناقاة بين القضية
 في القيد والتحقق وسلبه على ما قالوا كمر **قوله** ان المجموع بل الجزئين اه وفيه انما
 حلية لا منفصلة **قوله** ان المجموع لا يجتمع بالجزئين منها لا يجتمعان فيه ايضا ما من **قوله**
 فليكن المراد ذلك وقد عرفت انهم عرفوا المنفصلات وصرحوا بان الحكم فيها بوقوع
 المناقاة بين القضايا صادقا وكذا على معنى الشرط وما ذكره المحقق معنى لانهم على السبيل
 بمقصود في المنفصلات اذ ليس الحكم الا بالمناقاة بين القضيتين على ما قالوا كمر وبالحيلة
 توجب المحقق لا بوافق لتعريفهم وبيانهم معاني المنفصلات في **قوله** بحسب الحقيقة
 بحسب الظاهر فوجه التنازع باطل غير صحيح والحق ان التنازع انما هو في التركيب لا
 الحقيقة الا ان القول به باطل لا يصح قال شارح المطالع الحق ان شيئا من المنفصلات
 لا يتركب من اجزاء فوق اثنين **قال شارح** وان كان مطلق الانفصال اه فبراهنه
 لا فائدة فيه لان التركيب بحسب الظاهر من لحي البداهات ولا يحتاج الى التبيين ايضا كما مر غير
 مرة **قال شارح** على المطلقات لخرز عن الوجهان فان شيئا منها لم يذكر في النسخة
 والله اعلم بالقواب **قوله** والعدول والتحصيل ان كان صرف السلب جزء من الموضوع
 او المحمول سببت القضية معدولة فان كان جزء منها سببت معدولة الطرفين وان كان جزء
 من الموضوع سببت معدولة الموضوع وان كان جزء من المحمول سببت معدولة المحمول
 نحو اللاحق جاد والمجاد لا عالم واللاحق لا عالم وان لم يكن حرف السلب جزء من الموضوع
 ومن المحمول سببت محصلة **قوله** بشمل جميع القنور المذكور **واعلم** ان الحلية والشرطية
 مثلا اذا كان احدهما موجبة والاخرى سالبة كان فيها اعتبارا الاول اعتبارا بالاختلاف
 بالحلية والشرطية والثاني اعتبارا بالاختلاف بالاجاب والسلب فانما تخبرنا عن
 التعريف بذلك القيد بالاعتبار الاول دون الثاني فكذلك الكلام في العدول والتحصيل

وجه ان المحكوم عليه وبه في الشرطية مطلقا لا بد
 ان يكون قضية والمجموع مفرد وهو في غاية الظهور
 والمحقق اخرج القضية عن كونها منفصلة
 قائل وانصف

كالاعتبار

كالاجتناف **قوله** في ذلعم البعض والاشمعية الكذب ولذلك قال والتحقيق غير ذلك
 قال ابو الفتح الظاهر ان التناقض في الاصطلاح اعلم من ان يكون في القضايا او في المفردات
 لشبوع استعماله في المفردات ايضا والاصل في الاستعمال الحقيقة ويؤيده قولهم نفي
 كل شيء دفعه وجعل مطلق التناقض من اقسام التباين وح لا بد من تخصيص المرفق منها
 بالتناقض الذي هو من احكام القضايا بقربته ان الكلام فيها وانما نفي تناقض المفرد
 فزرك لاكتفاء بعرفته في ضمن ما هو المشهور من بيان مطلق التناقض والتقييد
 لانه يعرف بالمقاييس لان الاصطلاح لا يعلم بالقياس ويجعل ان يكون التناقض
 للحقيقة ما في القضايا واطلاقه على ما في المفردات على سبيل المجاز المشهور كما صرح
 به المحقق الشريف في تصانيفه ويؤيده ما اشتهر فيما بينهم ان التصور لا ينفصل له
 ويجعل ان يكون التناقض مشتركاً لفظياً بين تناقض القضايا وتناقض المفردات
 انتهى فالاحتمال ثلثة الاشراك المعنوية والاشراك اللفظية والحقيقة والمجاز فاختار
 المحقق الثالث تبعاً لسند المحققين لان قاعدة الاصول ترجح الثالث على الثاني لوجوه
 وتخصيص المرفق ضعيف **قوله** والتحقيق رجوع الشيء الى حقيقة بحيث لا يشوبه
 شبهة كما في شرح المفاتيح لسند المحققين وقد علمت ان بالفتح لا يرضى كونه تحقيقاً
قوله غير ذلك اي غير التناقض بين العدول والتحصيل **قوله** الى تعريفه اي لا وجه
 كونه من قفا **قوله** بناء على ان المشافضين وفيه نظر لان الاستدلال بالتعريف انما يصح
 اذا سلم الخصام مطلق التناقض في الاصطلاح فيه وهو ممنوع لا ينبغي ان يكون
 تعريف لنفسه واحده من غير ان قد علم ضعف السند انفا فلا ينافي التحقيق وفيه
 انه قد مر من ابي الفتح دعوى ظهور شمول التناقض للمفردات والظهور بينا في التحقيق
 كالأجتناف ويمكن ان يقال ان محافظة ظاهر التعريف اولى من محافظة ظاهر اطلاقهم
 فامل **قوله** اجتماعا وارتفاعا اي في جميع الارضية والاحوال كما يفهمه قوله
 لذاتها فان مقتضى الذان لا ينفك عن الذات وهو ظاهر **قوله** عند عدم الموضوع غير
 زيد كاتب ولكاتب اذا لم يكن زيد موجودا فانها كاذبان معاً لان ثبوت الشيء الشيء

الاول ان تعدد الوضع خلاف الاصل وكذلك تعدد القضية

وهو تخصيص المرفق

وهو ان اطلاق التناقض على المفردات حقيقة

مسألة

وقع بثبوت المنبت له وهو ظاهر **قوله** بعد غاية البعد لانه يستلزم ترك
 الظاهر المتبادر بآثار مستنكر وهو تخصيص المرفق ثم لم يكف بقوله اللهم
 الدال على البعد ويقول بعد بعد ايضا بل قال بعد غاية بعد للبيان وكان ان يحكم
 بكونه خطأ وفيه نظر لان القدر المسلم هو اصل البعد دون المبالغة كيف
 وقد ادعى ابو الفتح ظهور شمول التناقض للفردات ايضا كما مر وصرح السند
 السند قدس سره بكونه بعيدا ولم يرد عليه شيئا على ما ينبغي قيل في ان لا منافقة
 ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى في هذا القائل لا يسلم اصل البعد وهو ظاهر **قال**
شراح القسط لكن ترك الاول الذي متلقة القول بالقبول بلا ضرورة يستغنى
 بل في قوة الخطا عند المحققين اذ فساد الاصطلاح وخطاؤه انما يكون
 ترك الاول بلا ضرورة انتهى لفظه فظهر ان قولهم لا منافقة في الاصطلاح ليس
 على اطلاقه **واعلم** ان التقيض ثلثة اقسام الاول التناقض في المفهوم بانه
 اذا قيس احدهما الى الاخر كان في نفس شدة بعد اتم جميع ما سواه كالانسان وال
 انسان المأخوذ في على الوجه المذكور متناقضين وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقضه
 والثاني انما اذا اعتبر في مفهوم الانسان متلاصدا على شيء كان حرف السلب لا يطرأ
 عليه فاعمال ذلك الصدق وكان هنا ليجاب مفهوم الانسان لشيء وسلب عنه فيما اى
 هذان المفهومان الفردان قضيتان في المعنى متناقضتان عند اجتماع الشرائط لانه
 لو لحظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه وقبسا الى ذات واحدة لم يكن
 اجتماعهما فيها وارتفاعها عنها لان كل مفهوم سواها يصدق عليه ان انسان او يعقل
 عليه ليس بانسان فهذا الاعتبار مفردان متناقضتان ثم يقوم يستون الاول
 التقيض بمعنى العدول ويستون الثاني التقيض بمعنى السلب والثالث القضيتان اللتان
 هما مجموع لاهما متناقضتان ايضا على ما في حواشي التبريد ثم قال سيد المحققين
 انت ضمير بان الاول ليسا نقضا حقيقة الاعلى ذلك التفسير البعيد وان الثاني
 وان كان نقضا حقيقة لكن التناقض بينهما في قوة تناقض القضايا فندرج

احدهما موجبة محضلة للمحول والاخرى
 موجبة سالبة المحول وهما في حكم التسالبة
 ولذلك حكم بالتناقض بينهما على ما قال سيد
 المحققين في حاشية الحاشية على الشرح القديم
 مس

التناقض

التناقض الحقيقي بين المفردات التي تناقض بعضها بافلاك عرفوا التناقض باختلاف
 القضيتين وصرح بعضهم بانه لا تناقض في التصورات انتهى كلام سيد المحققين
 فقوله التناقض الحقيقي يدل على ان التناقض الحقيقي اى المجازى في التصورات
 فاخبار الاحتمال الثالث اعني الحقيقة والمجاز المحض ابو الفتح الاحتمال الاول اعني
 الاشتراك المعنوي لان حمل لام التناقض المعدود من احكام القضايا على العهد ^{اشاره الى ان}
 او جعله عوضا عن المضاف اليه اولى من توجيه اطلاقها في مواضع عديدة
 وهو حمل التناقض في باب المفردات على المجاز الذي هو خلاف الاصل لان المتبادر
 من اطلاقها الحقيقة قال شارح القسط اس وهو غير جامع اذ هم انفسهم صرحوا
 التناقض بين مفردين كما صرح صاحب الكشف في فصل عكس التقيض محجرا
 عن تصريحهم كما ذكره الشيخ في الشفاء والامام في المباحث الشرقية **قوله** بل رفع
 كل شيء نقضه كذا نقله قدس سره عن الغير ولم يقل قائله نقض كل شيء رفعه كما هو المشهور
 لانه يرد ان يلزم ان يكون الانسان نقضا انسان دون العكس مع انهما تقيضان
 في الاصطلاح وهو يؤيد التفسير البعيد فالاولى تقديمه على قوله لكن ذلك التفسير
 كما لا يخفى **قوله** بمعنى السلب احراز عن العدول **قوله** التناقض الحقيقي وهو الثاني
 اجتماعا وارتفاعا عند اجتماع شرائط التناقض ولا يوجد ذلك في التناقض
 بمعنى العدول لان الشيء وعدوله يحوز ارتفاعا عند عدم الموضوع كما مر في
 كلام السيد قدس سره **قوله** فهذا الاعتبارها مفردان متناقضتان يعني انهما
 قضيتان في المعنى متناقضتان عند اجتماع الشرائط فهذا الاعتبار **قوله** لا يخرج
 تناقض المفردات اى التناقض بمعنى السلب **قوله** ويمكن ان يجاب اشارة الى ضعفه
 لان الكلام في اصطلاح وان اطلاق التقيض على المفرد المأخوذ بالوجه الثاني حقيقة
 او لا **قوله** لكن التناقض بينه وبين الانسان المأخوذ بهذا الوجه اى اعتبار الثبوت
 لذات واحدة والسلب عنها فيما اى المفردات المأخوذان الجامعان لشرائط
 التناقض قضيتان معنى شبيهان بالمتناقضتين حقيقة في امتناع الاجتماع

يؤيد ان الشيخ عرف العكس المستوي
 يعني في هذا الكتاب وقال المحقق العزم
 هذا رسم للعكس المستوي الخاص بالجلد
 وبالمجمل عموم التناقض للمفردات اظهر
 ويؤيد اكثر وقوله اجاب بوجه اخر
 قوله بالعموم ايضا مس

تأييد كلام الفتح مس

والارتفاع على ما في حاشية المطالع محضه ان **يج** مثلا اذا اعتبر ثبوت لذن ما
 يكون متناقضا للاح اذا اعتبر سلب عنها فالمتناقضتان في الحقيقة ثبوت بها
 وانتفاء عنها **في** ينضم الثبوت والاح **ينضم** الانتفاء وعلم من هذا ان المفرد من
 حيث هو مفرد يكون له قبض اما اختلاف الثبوت والانتفاء فظاهر وهذا البيا
 يعرف ان التناقض بالذات انما هو بين الثبوت والانتفاء لانها من حيث هما متناقضتا
 وجودا وعدميا بخلاف سائر المتقابلات فانها انما تباينت لاشتمالها عليهما على ما
 في شرح القسطاس فالمتناقض لا يتجاوز القضا باقلا يرد التقض بالمفردات فظهر ان
 المراد بالرجوع ان مادة التقض دخل تحت تعريف فيكون التناقض الحقيقي ما هو
 في القضا با واطلاقه على ما في المفردات على سبيل المجاز المشهور كما صرح به المحقق
 الشريف في تصانيفه على ما قال ابو الفتح في حاشية التهذيب وهذا موافق لما ذكره
 السيد السند قدس سره في حاشية التجر يد وفيه نظر لان الكلام في اصطلاح النجوم
 وان اطلاق القبض على المفرد المأخوذ على الوجه الثاني حقيقة او لا وكلامه قدس
 سره بشعر الاول لان قوله قدس سره وانت خير بان الاول ليس قبضا حقيقة الا على
 ذلك التفسير البعيد وان الثاني وان كان قبضا انتهى لفظ تدل على ان اطلاق التقض
 القبض على حقيقة بدليل المقابلة فاللخلاف الواقع بين المفردين المذكورين تناقض
 في الاصطلاح كالاختلاف الواقع بين القضيتين فلا بد من شمول التعريف له اما
 دعوى الرجوع فلا بد من الاشكال لان الاختلاف في النسبة ينقض القضيتين المذكورتين
 والمفردين المذكورين متناقضين على التسوية والى هذا اشار بقوله يمكن ان يجاب
 عنه فالاولى ما قال له ابو الفتح من الاشتراك المعنوي فان قلت اذا كان الاشتراك
 معنويا يكون المفهوم واحدا شاملا لهما اي للتناقض بين القضايا والتناقض بين
 المفردات واذا كان الاشتراك لفظيا يكون المفهوم متعددا ويكون الموضوع ايضا
 متعددا فاما ذلك المفهوم الواحد قلت قال شارح القسطاس بعد تقرير الفرق
 الوارد على التعريف المشهور فالقريب في تعريف التناقض ان يقال هو اختلاف مفهومين

بالتنوين

بالتنوين

بالتنوين والاشتراك بحيث ينقض لذاته تحقق احدهما وانتفاء الآخر قلنا مفهومين
 ليسهل القضيتين والمفردين انتهى وقد صرح السيد السند قدس سره بكون
 التناقض بمعنى غاية التباين اعني بحسب المفهوم دون الصدق معنى اخر للتناقض
 وجوز الاشتراك اللفظي في حاشية المطالع وكلامه في حاشية التجر يد مبني على
 التجريد وهو اختصاص التناقض بالقضايا وفي نقل ابى الفتح نوع خلل لان كلامه
 يشعر ان السيد السند قدس سره لا يجوز الاشتراك اللفظي في تصانيفه وليس الامر
 كذلك ويمكن ان يقال ان كلام السيد السند والى الفتح وغيرهما لا يجزم بولادة من
 الاختمالات وانما النزاع في المختار فالاجتمالات في التناقض ثلثة وانما بسطنا الكلام
 ليفهم المراد فانه من مزلق اقدم الافهام **قوله** وليس مراده اي مراد اصحاب التعريف
 وهذا الجواب مبني على تسليم الاشتراك المعنوي وعلى تخصيص المرفق كما مر **قوله** في
 مطلق التناقض يشعرون التناقض مشتركا معنويا شاملا للمفردات والقضايا كما
 مر **قوله** بل يعرف التناقض الواقع بين القضايا بان يكون لام التناقض للعهد
 الخارج والقرينة كون اللام في احكام القضايا وهذا غير ما ذكره المحقق لغيره كلف
 لان المتبادر كون اللام في المرفقات للجنس لان التعريف للماهية قبل ان الكلام عوض
 عن المضاف اليه لاندفع التكلف فافهم **قوله** له يتعلق غرضهم الابه وهذا عدل لان
 الاصل نعيم قواعد الفن وفيه منع لان الملازمة ممنوعة لان التناقض في المفردات مستحيل
 في اخذ عكس النقيض مثلا وفيه كلام على السيد والجواب انه ممنوعة في نفسه مع قطع
 النظر عن كونه مسندا **قوله** حين عدم الموضوع يعني ان هذا القيد مراد في نظم الكلام
 حذف لظهوره فلو اعتبر صدق الانسان وصدق الانسان على ذات واحدة لا يكونا
 متناقضين بهذا المعنى اعني المفهومين المعنيين ابل ينقض كل منهما رقع صدق لامة
 دفعه لجواز ارتفاعها عند عدم الموضوع **قوله** لا امتناع الاثبات اشارة الى ان المراد
 ذلك وهذا مبني على ما اشتهر بينهم من ان شئ لشي فرع ثبوت المنبث له فان كانت
 القضية ذهنية فوجود الموضوع فيه وان كانت خارجية فوجود الموضوع في الخارج

اي الاشتراك المعنوي والاشتراك اللفظي
 والحقيقة والمجاز كما مر

وجهد ان التكلف باق لان التنازع في
 امثاله خلافة مست

كافي الموجبة المعدولة المحمول

وفيه من مذهب من جعل الوجود المطلق وجعل الصفات السابقة على الوجود كالامكان و
 لما ذكره بعض المحققين من ان ثبوت الشيء لا ينفك عنه ثبوت الشيء في نفسه ولو كان
 ثبوت الشيء في نفسه هذا الثابت مخوذاً بوجوه في الخارج **قوله** على غير الثابت بهذا
 القلة مقصودة ايها وهو ظاهر **قوله** من حيث انه غير ثابت انما يقدر به لانه يمكن اثباته
 الكتاب على زيد للعدم في الخارج غاية الامر ان يكون القضية كاذبة لكثر من حيث انه ثابت
 في الخارج وهذا القيد معتبر في المقام **قوله** وقد مر ان المتناقضين اه يريد ان
 المتناقض من خواص القضايا لا يوجد في المفردات الامكان او قد سماه تحقيقاً
 تبعاً لكلام قدس سره في حاشية التبريد **قوله** اجتماعا وارتفاعا في جميع الارض
 والاحوال لا بد في تمام المقصود من هذا القيد كذا قيل وفيه نظر لان قوله لذاته
 يعني عنه وهو ظاهر لمن تأمل في حاشية الابنة **قوله** في انهما هرة وهو ضروري
 لا يمكن انكاره فراد الشارح انهما مع اعتبار الحكم لا يكون مفردة مادة الثقل لانهما
 فيها يابح المحقق في العبارة للمعاني **قوله** اي الاختلاف في العبارة سيد المحققين في حاشية
 التبريد محقة الاشارة الى الملازمين من الطرفين كما سيبي **قوله** لا مر من المساواة
 وخصوصاً المادة **قوله** وكذلك صرح المحققين ان قوله لذاته يخرج من اختلاف
 للوجبة الكلية والتسالية الكلية كقولنا كل انسان اه ومنه اختلاف الموجبة الجزئية
 كقولنا بعض الانسان اه لان الكلمتين المذكورتين وان كان يلزم من صدق كل
 منها كذب الاخرى وايضا وان كان يلزم من كذب كل منهما صدق الاخرى على
 العكس لكن هذا الزعمان ليسا باعتبار صورتهما بل باعتبار خصوص مادتهما قلنا
 الزعم الثاني عن صورتهما في مثل قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان
 فانه لا يلزم من كذب كل منهما صدق الاخرى وكذلك الجزئية المذكورتان وان كان
 يلزم من صدق كل منهما كذب الاخرى وبالعكس ولكن هذا الزعمان ليسا باعتبار
 صورتهما بل بخصوص مادة تمام الاختلاف للزعم الاول عن صورتهما في مثل بعض الحيوان
 انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فان الكلمتين قد كذباً فلا يتحقق الزعم الثاني فانه

لا يلزم

لا يلزم من كذب من صدق كل منهما كذب الاخرى كما مر مفصلاً **قوله** قد نصبتان
 فيختلف الزعم الاول فانه لا يلزم من صدق كل منهما كذب الاخرى كما مر مفصلاً ايضا
قوله ولو كان الافتضاء للذات وقد نفى ان الذات ان كانت طبيعة نوعية لا تختلف
 مقتضاها وان كانت طبيعة جنسية تختلف بفصوله تختلف مقتضاها ولقائل
 ان يقول ان الطبيعة النوعية مبهمه مخضلة بالعوادض المشخصة كما ان الجنس مبهم
 مختص بالفصول فيجوز لاختلاف يقتضي الطبيعة النوعية ايضا كالسواد للجنس فانه
 مقتضى التشخص على ما نقرر في محله **قوله** بل يقتضي القضية بشعر الاضافة الى القضية
 عموماً يقتضي المفردات ايضا وهو ظاهر كما مر **قوله** وفيها يعنيها فاخذت بقضية
 ان تنفي عين اثبت فيها وذلك التفي ما يراى به فقوله وللحاجة فالاولى ان يقول فلا حاجة
قوله الى اعتبار شيء اه والى التفصيل الذي يورده المنطوقون في تعيين نقبض نقبض
قوله نعم قد يعتبرون دفع الاستدلال باعتبار الشرائط واستدلال التفصيل كذا
 قال على ما ذكرته فان القضية المتناقضتين يجب ان يكونا متحدتين من جميع الوجوه
 ولا اعتبار ان الاولى ان احدهما سلبا وفي الاخرى ايجابا لكن كثيرا ما تغفل عن التغاير و
 تضمن في قضيتين انهما متناقضتان وتغلط مثلاً قولنا الخمر مسكر مع قولنا الخمر ليس
 بمسكر نظراً انهما متناقضتان وتغفل عن عدم التقارب بينهما بحقيقة والفعل فظهر
 انهما متناقضتان شرطاً للوحدات الثمانية وغيره بالدفع اللبس والقصور عن الخطأ في اخذ
 النقبض من ردها الى الفلحة او الى الاثنين او الى وحدة النسبة للكلية كما سيبي وقد غفل
 عن فهم مقصودهم واما التفصيل الذي يورده المنطوقون في تعيين نقبض نقبض
 فليخص مفهومات القضايا عند ارتفاعها او لوازمها المساوية حتى تكون عندهم
 في المتناقضتان قضايا محضلة مضبوطة وليس استعمالها في العكس والافق
 والمطالب العلمية على ما في شرح التبريد بل يجب ان قل **قوله** كذا في حواش شرح التبريد
 لسيد المحققين لكن السيد السند قدس سره مرضيه بلفظ قيل وقد عرفت التحقيق
 من كلام الشارح الجديد للتبريد كما مر ولعل السيد السند قدس سره جعل الرد

فاشترط الوحدات الثمانية تفصيل لذلك العمل
 اعني اتحاد القضية وعدم تغايرها الا بالاجزاء
 والتسلب مس

وجه انه ليس بمخرج تفصيل المساوي بل التفصيل
 المفهوم ايضاً كلام القبل مرود مس

الى الامور المذكورة من الشرط اصوب وظنى ان النزاع بينهما لفظي فمن قال ان اتحاد
النسبة الحكيمه كاف بذكر الوحدان الثمانية لفهم الشرط اعني وحدة النسبة الحكيمه و
من قال ان الشرط الوحدان الثمانية مثلا لا يتكران الشرط في الحقيقة واحدة لكن
بنى الامر على الظاهر حيث جعل علامات الشرط الذي هو وحدة النسبة الحكيمه
اعني الوحدان المذكورة شروطا وكذلك من جعل الشرط اثنين او ثلثه جعل علامة
الشرط الشرط او الحاصل ان لعدم العقل لا يشك في ان الفرض يحصل وحدة
النسبة الحكيمه حتى مرد اليجاب والتسلب عظم وولد والله الموفق **قوله** قد يتحقق
يفيد الجزئية وهو كاف في المدعى وهو ان وحدة الزمان ليس بشرط اذ يلزم وجود
المشروط بدون الشرط وهو محقق فكون معارضة الدليل المطوى **قوله** لذات
الاخلاق اي لصورة الاخلاق اذ لو كان صدق احدهما وكذب الاخرى لذلك اللغة
لكان الامر كذلك في جميع الصور وليس الامر كذلك نحو زيد ضارب ام ليس بضارب
اليوم فان صدق كل منهما لا يوجب كذب الاخرى فتختلف لزوم الاول وكذلك الثاني كما
من غير مرة **قال الشرح** لم يفرق البصر من الفرق بالفاء للجمعة بدل على ذلك قولهم
الاسود جامع للبصر اي مع السواد وليس بجامع اي لا السواد فينفار منه ان البصر
لا يستقر على البياض كما لا يخفى **قوله** ان تعتبر على صيغة المضارع المحمول ليكون قوله
وزد معطوفا عليه وفي بعض النسخ على صيغة المفعول **قوله** فانها اي الوحدان الثمانية
وهذا مبني على انهم قصدوا المحصر في العدد المذكورة لئلا يجهل ان يكون مقصود
القدماء التنبيه على ما يفيد اتحاد القضيتين من الامور المذكورة للمحصر عليها الظهور
ان لاختلاف المفعول والتميز والحال والالة وغيرها مما لا يبعد وليصح يدفع التنازع
وهو ظاهر على من له ادنى تمييزه وقد صرح عصام الدين في حاشية شرح الشبهة
بانهم لم يردوا المحصر ولم يذكروا الوحدان تمامها لعدم لدخولها تحت الضبط **قوله**
وغير ذلك من الحال والاستثناء **قوله** فاعبارها لاجل تحقق وحدة النسبة فالقول
اعتبار وحدة النسبة فيكون قوله اعلم ان الوحدان لاجل تحقيق كلام الشارح و

لا يرد

لا يرد عليه كما توهم كذا لا عليه سباق كلامه وهذا مسلم ويريد عليه ان لا يفيد ان وحدة
النسبة مما يشترط على التعلم دون الشرط التي هي علاماتها فانها ظاهرة على المتعلم
كما مر في كلام الشارح الجدل للشيخ بدو عصام الدين فالقصر باعتبار الشرط الغير
المحصورة فلما ذكرنا الرتبة المصنوعة النسبة مباينة في الخلط للمقارن فان الحق
اسحق بالاتباع **قال الشارح** هذه الوحدان يفتح الواو والحاء كسر **قوله** وان
لم يعتبر وحدة النسبة الحكيمه بان اعتبر تلك الوحدان الثمانية فيجوز على مذهبها ان
شروط التناقص في الثمانية لا يفتح فالقصور باعتبار وحدة النسبة الحكيمه لاستلزامها
جميع الوحدان كلها كما مر **قوله** بل لا بد من وحدة العلة الخ وهو ظاهر مع ظهوره
كيف خفي على القدماء فهم لا يردون المحصر كما مر او ردوها الى المذكورات كما مر غير مرة
وقد بناه فشرحه الشرطية لبيان الجراء بترتيب على قبض الشرط ايضا لانه
يقال اعتبر وحدة النسبة وجعلت هذه الشروط الالهة لا يفتح المحصر فيها
ذكر مع ان مفهوم الشرط يفيد عدم الترتيب وان مقدم هذه الشرطية
ممنوع الوقوع لما مر انما من ان الوحدان المذكورة شرط للتحقق وحدة النسبة
الحكيمه التي هي مورد اليجاب والتسلب فكيف يتصور عدم اعتبارها هذا
ثم لا يخفى عليك ان المراد بالنسبة الحكيمه النسبة بين بين كما مر فالكلام مبني
على مذهب المتأخرين قلنا **قوله** المفتر وحدة المحمول والموضوع هكذا
في التبيين والاولى عكس كما مر في شرح الشمسية وهذا قول المتأخرين كان
وحذف النسبة الحكيمه قول الفارابي وان اعتبار الوحدان الثمانية قول القدماء
كذا في شرح الشمسية وقال عصام الدين ان القول بالثلاث قول جماعة انتزوع
وقال شارح المطالع هو قول الفارابي فتناقص قولان في الكتابين ويسمى الفرق
من المحسني ايضا وقال عصام الدين لم يثبت في شرح المطالع على خطائه وتبنيه
في شرح الشمسية انتهى وافول لعل النقل عن الفارابي اثنان مشهور وتحقيق
ولخارفي كل كتاب ما يناسب المقام فبقصر **قوله** والبواقي مردودة اليها فانه

فانه قد اسفرنا الى دفعه مسميه

وحدة الموضوع بنديج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء وان وحدة المحمول
 بنديج فيها وحدة الزمان ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل كذا قال
 شارح التسمية وفيه نظر لان تلك الامور كما يصح اعتبارها بالموضوع لذلك يصح
 اعتبارها بالمحمول واقله عند عكس القضية فلا وجه للتخصيص بالموضوع وبعضها
 بالمحمول على ما في المحاکمات وشرح المطالع ولاحظ المحشي اشارة الى هذا بتركه تقيع
 ما يرجع الى كل منهما **قوله** الذي بل على ما في القبح **قوله** كان نقضا وهو
 الخرج عن الطريق اي نقضا عظيما وقد مر في المحاكم حاصل المقام ان تعليقه
 بلحاظ الطرفين وتعليقه بالحكم محكان الا ان تعليقه بلحاظ الحكم بنفسه مشتمل
 على نقصف عظيم لانه اذا قائل هذا الاعتبار علم انه راجع الى نفس الحكم ولا يشك في
 مغايرة التعليق بل اي التعليق بالطرف والتعليق بالحكم على ما قال المحاكم ايضا **قوله**
 الانقصف وهو اعتبار التغاير في الخلقين في جميع الوحدات الى وحدة النسبة
 الحكيم بنسالة عن التكلف والنسبة لان اختلاف الفيود بوجوب اختلافها بالامر
 فهو المختار لا يقال انه يمكن ارجاع الزمان بهذا النقص **قوله** النظر لانا نقول
 ارتكبا للنقص في البعض لا يوجب ارتكبا في الكل **قوله** كذا في حواش شرح التجريد
 وما نقل المحشي عبارة شرح الاشارات مع هذه التشرائط اي الامور الثمانية بدلي
 التاسع من الشرط التسعة تسمى في المطلعان لانه لا بد في الموضوعات **قوله** مع
 هذه الشرط من شرط عاشر وهو الاختلاف في الجهة هذا كله في الحملتان وان
 اردنا التفصيل في تناقض الشرطيات فلجاء الى المفصلات **قوله** جميع الافراد وليس
 المراد اكل المجموع بل اكل الافراد فيكون الحكم على كل واحد واحد مما يصدق عليه عنوان
 الموضوع وهو اي الماصدق الموضوع الحقيقي والعنوان اي الموضوع الذكري **قوله**
 اي في مسألة اشتراط اتحاد الموضوع فائدة التفسير ظاهرة فانها الحرة عن وحدة
 الكل والجزء فان الكلام هناك ليس في المفهوم بل في الماصدق وان اكل المجموع لا يصدق
قوله الحاصل ان العكس له وههنا سؤال وهو ان العكس بتبديل الطرفين فيرد ان التغير

لا يصدق

عن الكائن

اي القوم قالوا بزيادة بيان

لا يصدق على عكس الحملات فان الطرفين بالحقيقة فيها هو ذات الموضوع ووحدة
 المحمول وعكسها ليس بتبديل ذات الموضوع بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل
 الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف الموضوع فاجاب بان المراد بالتغير
 الطرفان في الذكر فيرد على ان يلزم ان يكون للمفصلات عكس لان تبديل فيها
 في الذكر محقق وكان المحشي اشارة الى هذا النقص بقوله بل الفائدة في عكس المفصلات
 وفي نظر اما او لا فلا بد بشرط اطلاق العكس على تبديل طرفي المفصلات اصطلاحا
 وهو فاسد واما فاننا فلا بد من التبدل التبدل المعنوي اي تبديل بغير المعنى
 وحيث لا يتغير معنى المفصلة بتجسب التبدل اذ معناها المعاندة بين الشيئين سواء
 جرى التبدل فيها او لم يجر التبدل فيها فلا يصدق التعريف عليها كذا قال شارح
 المطالع الا انه مر في شرح التسمية بان المفصلات انعكوسا الا انه لا فائدة فيها و
 كانت معانوا بقولهم لا عكس للمفصلات الا ذلك وهو عدم الفائدة فكان القطب
 اشارة في كتابه الى الطرفين في دفع الثاني بين تعريفهم وبين قولهم لا عكس في
 المفصلات فيكون كلام المحشي موافقا لكلامه في شرح التسمية هكذا ينبغي ان يفهم
 هذا المقام **قوله** وجعل المحمول اراد به نفس المفهوم **قوله** او جعل عنوان المحمول
 الاضافية بيانية الى اصل ان التبدل ليس في الطرفين في الذكر اي في الوصف المعنوي
 ووصف المحمول لا في الطرفين الحقيقيين كذا في شرح التسمية اراد به الحقيقيين ذات
 الموضوع ووصف المحمول وليس عكس للجهة بتبديل ذات الموضوع بالمحمول و
 وصف المحمول بالموضوع بل الموضوع في العكس ذات المحمول وصف الموضوع
 صرح به شارح المطالع وشارح القسطاس كما مر وابتداء من كلام الشارح
 والمحشي ان الموضوع الحقيقي اعني ذات الموضوع في الاصل بعينها ذات الموضوع في العكس
 ايضا وانما التغير في عنوان الموضوع لانه صار في العكس محمولا وصاد في المحمول
 عنوان الموضوع فاستهان قارئان القضية الطبيعية لا عكس لها اذ لا يقال في عكس
 الحيوان جنس ان الجنس حيوان فالمراد بالموضوع والمحمول اجزاء القضية المنقصة

اي في الجملة المستعملة في العلوم

اي في العكس

فيكون العكس بتبديل المفهوم

لانه لفظ الفائدة مع اثبات العكس

اي مراد القوم في تعريف العكس

تعليل متعلقة بقوله لم يغير

لانه في اضافة العام الى الخاص وهو بيانية

مشهورة

اي ما يصدق عليه عنوان الموضوع فانه

الموضوع الحقيقي

في العكس

في الامر

لان المذكور يدل على ان العكس معبر في جماله ذات

ومفهوم ما مع

الى اقسامها المذكورة وهي القضية المستعملة في العلوم **قوله** اما في عكس الشرطيات
 يفيد شمول تعريف العكس الشرطيات على ما اشار اليه الشارح جملا على المقام
 الا ان شارح الاشارات صرح بان هذا التعريف رسم للعكس المستوي المختص بالجمالية
 وهو الظاهر لان المصنف لم يمتثل بعكس الشرطية اصلا **قوله** انه يشبه المحول الجزئية
 في نحو قولنا لاشي من الحائط في القواعد الذي لا يعكس في قولنا لاشي من الموقد
 الحائط وما يجري مجراه من نحو كل ملك على الشرير وكل شيخ كان شابا وغير ذلك مما
 لا تقع له لافظاته **قوله** العكس المستوي لظان العكس مشترك لفظي فالوصف
 بالمستوي ليعين المراد اما سمي به لان هذا العكس طريق مستوى لا ترى فيها عوجا
 ولا انما **قوله** اما عكس التقبض قال قد ما من المنطوقين عكس التقبض هو جعل تقبض
 الجزء الثاني او لا ونقبض الجزء الاول فانما مع بقا الكيف والصدق بحاله واشراط
 حفظ الكيفية ولجبة العكس مطالا حاو يجب اشتراط حفظ بقاء الضد
 ايضا والشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس نفسها ايضا لانه اذا كان الشمس
 طالعة فالنهار موجود وكل ما يمكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة وقال المنطوق
 ان عكس التقبض جعل تقبض الجزء الثاني من الاصل او لا **قوله** الجزء الاول فانا
 مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق نحو قولنا في عكس قولنا كل انسان
 حيوان لاشي مما ليس حيوانا بانسان واتما عدل المتأخرين عن طريقة القدماء
 لعدم تمام ادلتهم على بيان من انعكاس الموجبات والتساوي عكسها على اصطلاحهم
 لورود المنع عليها على ما تقر في محله **قوله** لفظ استعماله سيجي من الشارح
 عذر طوبى لعدم ذكره فكان الحشفي قد غفل عنه وايضا يفهم منه لو كان استعماله
 كثيرا للذكر وفيه ان المراد من كل باب نبذ حيث لم يذكر لقائض الشرطية وعكسها
 وقال ادنا فيها ما يجب استحضارها لمن يبدى في شئ من العلوم فلم يلتزم ذكر الاصول
 المشهورة فقام **قوله** عرف فوه اي عرفوا العكس في القضية الحاصلة من التبدل
 ولذا جعل الضمير ضمير التانيث فالعكس مشترك لفظي كما مر **قوله** اخضع قضية

سنة القول

اعلى الخفاظ فيها والارتفاع
صم

وجه انه يجوز فقد العلة للترك
صم

لازمة

لازمة نحو الضرورية المطلقة فانها تنعكس في دأمة مطلقة لا الى ممكنة عامة فان
 منها لازمة الضرورية والدأمة المطلقة اخضع من الممكنة العامة مثلا كما لا يخفى
قوله في الكيف في اليجاب والتسلب **قوله** والصدق على معنى ان الاصل
 لو فرض صدقه لوجب صدق عكس المستوى والعكس التقبض على المذهبين
 وليس المراد الصدق يجب نفس الامر كما سيجي **قوله** مساويا للموضوع او ميانا له
 وهو المراد كما يدل عليه مساق الكلام ولعله سقط من القلم **قوله** كما في المثالين اللذين
 المذكورين اي في الشرح من قوله كل انسان ناطق ومن قوله لاشي من الانسان
 يخرج **قوله** لا يكون لازما واذا لم يكن لازما لا يكون عكسا لاجماعهم على ان العكس لازم
 الاصل **قوله** بعد اي بعد التبدل فهو طرف البقاء حاصله ان التصديق في الحالين
 على حاله فلفظ البقاء يفيد ان الاصل ينبغي ان يكون صادقا والعكس تابعا له في الصدق
 فالمراد انه لو صدق اعتقاد المحر لصدق العكس في اعتقاده سواء كان الاعتقاد
 مطابقا للواقع او لا فيكون التعريف شاملا لعكس الكواذب ايضا **قوله** وان
 هذا مما ذكره الشارح فان ما ذكره الشارح يفيد ان صدق الاصل في نفس الامر
 يستلزم صدق العكس فخرج عكس الكواذب وان قوله ومع التأكيد كما ان قلبه
 اي قبل التبدل بعد اي بعد التبدل معنى لفظ البقاء وما ذكره الشارح من قوله وان كان
 العكس كذب الاصل لا يدل عليه لفظ اي لفظ التعريف وفيه نظر لان العكس ليس متبا
 على الاعتقاد كما لليجاب والتسلب والحق ان مراد الشارح انه ليس المراد من الاصل ينبغي
 ان يكون صادقا والعكس تابعا له في بل المراد ان الاصل ينبغي ان يكون بحيث لو صدق العكس
 اي يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس مثلا لو قلنا لو صدق كل انسان حيوان لكان
 بعض الحيوان انسان لكن قولنا كل انسان حيوان صادق فيلزم ان يصدق قولنا بعض الحيوان
 انسان فالمراد بصدق الاصل الصدق المفروض سواء كان مطابقا في نفس الامر او لا فيشمل
 التعريف على عكس الكواذب ايضا نحو كل انسان فرس وبعض الفرس انسان فالعبرة
 العكس على تقدير صدق الاصل اتماعه دلالة لفظ التعريف فسلم لكن المقام شاهد على المراد

ويجوز تفصيله **قال الشارح** وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن الزوم محفل
 كلام الشارح الاصل والعكس بمنزلة الشرطية المتصلة الزومية فان وضع المقدم ينفع
 عين التالي ورفع التالي ينفع نقض المقدم والتصديق والتكذيب ان يلاحظ
 على قاعدة القياس الاستثناء وان لوحظ على معنى ان كذب الاصل كذب العكس
 يكون على خلاف قاعدة القياس الاستثناء ويكون خطأ فاحشا لا ينبغي صدوره
 عن فاضل منتهى خلاصه عن جمهور المتأخرين الذين هم احلام التحقق
 التدقيقات وفيه نظر ظاهر لان البقاء والتكذيب بحاله يدفع هذا الاحتمال اللهم الا
 ان يحمل التقلب وهو غاية الغتف وفيه رد على شارح الاشارات قال انه سهو
 لعله وقع فاستخبر فان اكثر الكتب خالية عنها وقد رأت بعض نسخ هذا الكتاب
 خالية عنها وكثير من المتأخرين لم ينتبهوا لهذا وذكره في مصفاهم فان كتاب
 التكلف اولى من خطاءه **القول** لا محل بحث اي محل منع كما هو المنادى من
 مساق الكلام وفيه ان الموجبة مانع فلزم مغالبة المنع بالنوع او انه مردودا
 باطل لان المجاز المرسل انما يكون في المفردات وفي التثنية اي انما هو في المفردات
 على ما تقرر في موضعه والحاصل ان ذكر اللفظين واردة معنى احدهما لا يتصور
 صدوره من البليغ لان تعدد ارادة المعنى الحقيقي شرط في المقام اذ ما لم يتعد
 ارادة المعنى الحقيقي لا يصار الى المجاز وههنا قد ادى المعنى الحقيقي بلفظ مستقل
 فلا يصار الى المجاز على انه قد يكون المعنى الواحد معنى حقيقيا ومعنى مجازيا في مقام
 واحد باعتبارين وليس له نظير في الكلام العربي اصلا ان الفرار عن معنى الحقيقي
 المؤدى بلفظ امجن الى المعنى المجازي المؤدى بلفظ طويل بلا داع لا يصدر عن
 عاقل وبالحكمة ان هذا التوجيه من الشارح في غاية السقوط لا يتصور صدوره
 عن عاقل فضلا عن فاضل والذذي منكم بانه سهو فان ارتكاب مثل هذا التكلف
 لا يرضى به المبتدئ والله الموفق **له** تغلب لقوله ان مجموع التصديق واعلم ان
 التصرف في المركب من التصديق والتكذيب وذلك المركب اما حقيقة او مجاز

والاول
 والآخر
 والاول
 والآخر

والاول ليس مراد كما اشار اليه بقوله الا ان كان منها يكون بحاله ثم المجاز يحتمل احتمالا
 بقاء التصديق بحاله على النقيض او بقاء التكذيب بحاله على النقيض والثاني ليس
 بمراد فقين ان المراد بقاء التصديق بحاله فكان التكذيب لم يذكر في التعريف قوله
 للفظ اعم من الواحد والاكثر وكذلك المحتمل ان اعم من المعنى الحقيقي ومن المعنى المجازي
قوله لابقاء التصديق فقط بحاله صحيح اذا حمل اللفظ عن المركب لان الكلام فيه
 على معناه الحقيقي اما اذا ذكر المجموع واذيف البقاء الى التصديق بعد ملاحظة
 عطف التكذيب واريد المجزأ عن التصديق بحال لان البقاء للمعنى المراد فامل **له**
 وقع استطراد يعني لا يلاحظ لفظ التكذيب في تعريف العكس فذكر بعد تمام التعليل
 بسبب ذكر التصديق في التعريف فلا يكون له معنى محصل وفيه نظر لان الاستطراد
 هو الانتقال من معنى الى معنى اخر متصل لم يقصد بذكر الاول التوصل لما ذكر الثاني على
 ما في ايضاح المعاني فالوجه ان يقول وضع سهوا كما قال شارح الاشارات ان فبصر
له لما كان ما ذكره المصالح وفيه ضبط لان الذي ههنا عدم الانعكاس لا الانعكاس
 حتى ثبت بمثال جزئي بخلاف الاول فانه ثبت بالتخلف في مثال جزئي فان العكس
 لازم للاصل والتخلف يدل على انه ليس يلزم فاذ لم يكن لازما لا يكون عكسا كما مر غير
 مرة اما قوله لجواز الحمل فلجواز التوضيح لان المين قاصر اما قوله بل تنعكس جزئية فدل على
 قوله ان تجد شيئا فانه عام جار في جميع مواد اللجباب فيكون الاستدلال بالامر كله
 لا بالمثل الجزئي فقوله لانا اذا قلت كل انسان حيوان معناه اذا قلنا مثلا كل انسان لحي
 لا يقال ان قوله لا تنعكس كلية رفع ليجاب كي فيكون المعنى قد تنعكس الكلية مثلها وقد
 لا تنعكس بل تنعكس جزئية والمثال الجزئي يثبت السلب الجزئي فلا حاجة الى الوجه الكلي لانا
 نقول ان ما ذكرتم من انعكاس الكلية الى الكلية في بعض الاوقات وهو اذ كان المحمول
 مساويا للموضوع غير صحيح اصطلاحا لانه لا عبرة بخصوص المادة كما في الانتاج
فتبصر قوله فيعلم صدق الجزئية من العكس ايضا **قوله** صادقة في مادة تساوي
 طرفي القضية وقد عرفت انه لا عبرة بخصوص المادة في باب العكس وباب الانتاج

لان المستفاد من كلامه ان المذكور له معنى
 مقصود استطراد وليس الامر كذلك هنا
 كاللجفي مس

وجزئ التضر ان الكلية لا تنعكس كلية اصلا
 في الاصطلاح فيكون سالبية كلية لا يقع
 اللجباب مس

قوله تنوير التفتيل بالتمثيل يزيد بالتعليل ما ذكره الشارح بقوله لوجب بالملاقاة
وبالتمثيل ما ذكره المقول لانا نقول المح ومحصل كلام المحنى في هذا المقام
ان كلام المصنف في مقام التعليل غير صحيح ولذلك على الشارح المسئلة من عند
نفسه وجعل ما ذكره المصنف من التعليل الذي ذكره كما مر من القصر في وفيه
بحيث لان ما ذكره المقول من التعليل صحيح لان المسئلة بديهية ببنية عليها بالتمثال
نوضحها على ان المذكور اعني قولنا كل انسان الخ مذكور على وجه التمثيل والمراد
صورة الموجبة الكلية اذا عبرة بخصوص المادة في نظر اللفظي وهذا هو المناسب
للتعليل بقوله فان لم نجد فانه جازي مواد اليجاب كلها ولو تزلنا عن ذلك كله نقول
قد صرح السيد الشندان المثال اذ بين محاله بوجه علم جازيانه في جميع الامثلة
على سواء ثبتت به القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا في النظريات
تستفي تصور الهمان الكلي في مثال جزئي فانه ساهبه فان اسئل النفس بالجزئيات كقوله من
اسمها بالكلية ان كل في شرح المفاتيح لسيد المحققين انما ذكرت هذه الفائدة لكونها
انفس **قوله** بعض الانسان حجر وهو نقيض الاصل فلو لم يصديق الاصل العكس يلزم
اجتماع التقيضين وهو محال لعدم صدق الاصل مستلزما لمحال والمستلزم لمحال
مح عدم الصدق مح فالصدق حق وهذا طريق العكس ومنه بما يتم اذا كان الاصل
صادقا واذا كان كاذبا فغير التام لجواز استلزام المحال محالا اخر فاقم على ما في معاشرة
التهذيب **قوله** بعض الحجر ليس حجر فيه ان السالبة لا تنفي وجود الموضوع فاذا كان
الموضوع معدوما لا نسلم استحالة سلب الشيء عن نفسه على ما في شرح الفطاس
قوله اي يقيم هذه القضية هذا طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل
ليتم محال وهذه الاستحالة من بنشاء من صورة القياس لوجود شروطه بل بنشاء
من المادة بل من الصغرى لان الكبرى مفروضة الصدق **قوله** وايضا انما يصدق
قد مر ان الملافاة توجب صدق الجزئية من الطرفين فاذا صدق الموجبة الجزئية من
الطرفين صدق بعض الانسان حجر فليزم اجتماع التقيضين وهو محال فالملافاة

مح فاذا كانت الملافاة محالة صدق السالبة الكلية من الطرفين فيحصل المقادير
تنبية **قوله** في مادة تباين الطرفين محصل المقام ان السالبة الجزئية تنعكس جزئية
في مادة التباين ولا تنعكس في غير هذه المادة وفيه نظر لان العكس لازم الاصل كما مر
مرارا فالتخلف في مادة كاف في انه لا يقال ان السالبة الجزئية تنعكس الى كذا في
الاصطلاح قال شارح التسمية واعلم ان معنى العكاس القضية انه يلزمها العكس
لزمها كليا معها فلا يتبين ذلك بصدق العكس في مادة واحدة بل يحتاج الى
برهان منطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه لا يلزم منها العكس لزوما
كلية فصح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فانه لزمها لزمها كليا لم يتخلف في شيء
من المواد قلنا الكافي في بيان هذا الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى
لفظه فظهر ان الوجه تركه قوله لزمها اذا عبرة بخصوص المادة والا فالوجه ذكره
في الموجبة الكلية ايضا لانها تنعكس في مادة المساواة الى موجبة كلية منها فاقم
قوله الشارح لم يذكر المقول عكس النقيض هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كان
المقول في صدق استيفاء قواعد الفن مع انه لم يذكر من التناقض والعكس المستوي
شيئا الا تناقض الحليات وعكسها لانه لا يذكر الا ما يجب استحضاره للبدي ولذا
لم يذكر الشكل الثالث والرابع على ما ينبغي فاقم **قوله الشارح** لعدم استقام
في العلوم ولذلك تساهل الشيخ في هذا الباب واسقطه من بعض كتبه كالاشارة
وغيرها فلهذا احتياجا المنطقي اليه ذلي ليجوز بيان الاشكال وعن ما به على
ما في شرح القسطاس وشرح المطالع فهذا الينا سببا لاستنتاج الشيخ **قوله**
الشارح يستخرج مثاله كقولنا جرت الجواهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجواهر
وما ليس بجوهر لا بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجواهر فخر الجواهر جوهر كما ينبغي من
الشارح لان المقدمة الثانية تنعكس عكس النقيض الى قولنا كل ما يوجب ارتفاع
ارتفاع الجواهر فهو جوهر وهذه المقدمة مع الصغرى لشكل اول وقد اعترض
بعض المحققين الى اخراج القياس المنين بعكس النقيض عن تعريف القياس بانه من

وجبه ان ما ذكره الشارح صان يلائم
عدم زيادة الاهتمام به لا على عدم اعتبار
اصلا فلا ينافي الاستعمال في بعض الاوقا
ولذا قبل اسقطه من بعض كتبه وقلنا
لا يناسب ولم نقول ينافيه مسهل

مظهر الموصلة الى التصديق المبين بعكس المستوى ولجواب عنه بعض المدققين بان
 الانتقال من القياس المبين بعكس التقيض الى النتيجة بعيد بخلاف القياس المبين بعكس
 المستوى انتهى وفيه منقوض بالشكل الرابع فانه دخل مع زيادة بعده عن الطبع
 حتى لم يذكر المتقدم ولما ثبت المتأخرون لذلك اعتدوا بهم بان الرابع قد منقوض
 بعده عن الطبع على ما قال المحقق القلوسي في بعض مؤلفاته ثم اورد ايرادا وهو
 ان قياس المساواة والقياس المبين بعكس التقيض دخلان في الدليل مع انهما خارجان
 عن اقسام القياس والاستقراء والتبديل ولجواب عنه بانها في حكم القياس انتهى فاقول
قوله او حذف وهو المتبادر والتابع حتى جاز حذف المضافان الثلثة دفعة **قوله**
 غير معلوم بل الظاهر من كلام شارح التسمية فانه عدم الجواز فان الحذف مشروط
 بامر من احدهما كون كل منهما مفتوحا وثانيهما امتناع الادغام الاجده ههنا الواسع
 وهذا لا يجري فيما نحن فيه كما لا يخفى على المتبحر والظاهر انه سهو عن تاسيخ **قوله**
 باب القياس **واعلم** ان الباب عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
 المخصوصة من حيث انها دالة كما هو المختار المشهور ومن بين الاحتمالات السبعة
قوله ولو قال وهي الاقضية اي لو قال بدله وهي اي مقاصد التصديقات
 الاقضية والاشكال وضروبا لكان افيد لكونها مقاصدا شدا احتياجا الى
 التفسير اولى من تفسيره ولما كان البحث عن الاقضية في هذا المقام بحسب الصورة
 بحسب المادة عطف قوله والاشكال على عطف تفسيره لكن هذا لا يبراد واد
 على القول الشارح ايضا فاقول **قوله** والالفاظ هي **واعلم** ان القياس والفضية
 والقول اما مشترك لفظيا كما ذهب اليه شارح المطالع او حقيقة ومجازا كما في
 اللفظ او في المعنى اما الاحتمال الرابع فلا مسامحة **اعلم** ان القياس الملقب
 ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم لفظا
 اخر بل من حيث انه دال على معنى قول مستلزم لقول اخر هو معنى النتيجة لكن
 القياس المقول كاف في تحصيل المطالع البرهانية اما في الجدل والمطالبة والتفتيش

وجه ان الحكم الدال عليه للتفسير
 كقول على ما في حاشية العصام على الكافي
 فان تمتعوا بالافلام
 فان المقام يستدعي الدليل على استمال
 الشيخ العكس التقيض فاحال الشارح
 على التبع لكلام الشيخ اما الانباء
 فلا يناسب المقام انه لا ينقض العلم

ظهر من هذا التفسير وجه الاولوية
 ووجه العطف ولذا فتمت امر الناظر
 في بعض نسخ الحاشية
 وجه التامل انه لو اورد المحقق هذا
 هناك وامال هذا عليه كان اولى

قوله في قوله

والشعر

والشعر فان المسموع لا يستغنى عن قفاة الاغراض المتعلقة بها فاقول **قوله**
 في معناها يشعر بان الكلام في القضية الملفوظة وليس الكلام فيها بل كل منها محتمل
 في المقام فالمراد بمعناها حقيقة لا المتعارف الاولى حذف **قوله** بالفعل قبلها
قوله ان لم يشتمل العبارة المعنى اللفظي **قوله** يفيد الاقوال يريد به القضايا فان
 بها القضايا بالافضل يخرج الشعر وان اريد بها اعم منها ومن القضية بالقوة
 يدخل الشرطية فانها مركبة من القضيتين بالقوة ولجيب عنه باختيار الشو
 الثاني والشرطية خارجة بقوله متى سلمت فان ادوات الشرط قد اخرجها
 عن التسليم ولجيب ايضا بان المراد بالقضية ما ينضم تصديقا وتخيلا
 برديا على الترتيب ايضا انه غير جامع القياسات المفردة متخوف لان متتفسر في
 حتى ولما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولجواب ان القياس الاول لا يتم الا
 بمقدمة محذوفة وهي كل متتفسر فوحي وان كان القياس الثاني مشتمل على مقدمة
 الاتصال ووضع المقدم لدلالة عليه فانها في قوة قولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود **قوله** بل لو كانت منكرا اي
 لو كانت كاذبة منكرا وكانت في نفسها لو سلمت لزم منها قول يستلزم قياسا فلو
 انسان فرس وكل فرس صهال اما القياس الشعري وان يحاول به التصديق بل التخيلا
 يفيد فضلا وبسطا لكن ارادة التصديق ويستعمل مقدمته على انها مسلمة نحو
 فلان قمر لانه حسن وكل حسن فر فلان قمر فيفيد بسطا ونحو العسل مرة وكل مرة
 نجس فالعسل نجس فيفيد قياسا وهو قول اذا سلم ما فيه لزم عنه قول اخر لكن
 الشاعر لا يقصد هذا لزوم بل يظهر اثره بريدته المتخفية كما مر على ما نقر في المنفصلات
قوله منها ولو قال عنه ليرجع التخيلا الى القول المؤلفينهم ان لصورة القياس بغلا
 في الانتاج ايضا على ما في المطالع وفي شرحه لكان افيد واولى فعمل ان المنة
 جزء الدليل عند المنطقي فان القضية ليست بمنزلة عند المتكلم والاصول كما
 لا يخفى **قوله** الخريجات المستقرة على الكلي او بحال الخريجات على حال كليهما

قوله وافاد اليقين يستفاد منه ومن قوله لكونها ظنيين ان المراد بلزوم قول اخر اليقين به فيخرج الصلعات الاربع وهي ما عدل بها **قوله** اما اذا كان ماهو علم فلا يخرج ما **واعلم** ان المراد بلزوم القول للخر هو اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر في صورة القياس المؤلف للزوم مع قطع النظر عن خصوص المادة فاذا كانت النتيجة لازمة لصورة القياس لا يتخلف عنها اصلا ولزوم العلم الظني في بعض المواد انما هو بحسب خصوص المادة فيخرج ان **قوله** وفي استلزام الكل للجزء ليس الامر كذلك محسولة ان علم الارزوم متأخر عن علم المرزوم ومرتبة على علم المرزوم بخلاف الكل بالقياس والجزء فان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يكون علم الجزء لازما بالمعنى المذكور **قوله** لا يرى ان حصول الجزء في الذهن هو المراد للحصول في الذهن وفي الخارج فيدل على تقدم علم الجزء على علم الكل فلا يكون مستفاد من الكل على انه لو يدل كل منهما كان الاستلزام على حاله بخلاف النتيجة فاقول **قوله** اذا التبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء اي عن خصوص المادة ولو كانت النتيجة لازمة لنفس القول القول المذكور اعني المركب من صغرى سالبة وكبرى موجبة دكانت لازمة في جميع المواد والتالي بطغى ولا شيء من الانسان بفرس وكل فرس **قوله** كذا قبل القائل شارح المطالع **قوله** لكن هذا يخرج اي لكن القول المؤلف للارزوم منه قول اخر بخصوص المادة يخرج بقوله اذا انها مروجها ظاهر افلا حاجة الى دعوة التبادر وفيه ان شارح المطالع اخرج بعبارة التاليف والصورة لا بنفس المقدمات وحدها وبالحمل ان لوحظ المقدمات مع الهيئته كان المخرج ظاهرا ضرورة ان المقدمات لا يلزمها القول للخر كيف ما كانت وهو ظاهر بالابد من ملاحظة الهيئته **قوله** وهو ما يتركاه وهذا التعريف شامل لمادة المساواة والمباينة والقياسية والرتبية ثم ما يختص به لذاته امران الاول هذا القياس والثاني قياس التبعين بعكس التبعين اذ المراد بالارزوم لذاته في هذا المقام اصطلاحا ان لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة

اي التمثيل والاستقراء

هذا حافظ ينتشر منه التراب وكان حافظ ينتشر منه التراب ينهدم فهذا حافظ ينهدم فهذا القياس نفس القياس بحسب الصورة اما بحسب المادة فبقيد الظن منهم اي المركب فكل جزء دخل في لزوم

عزيم

عزيمه سواء لم يكن بواسطة اصلا كما في القسكال الاول او كان بواسطة ليست بطبيعة كما في سائر الاشكال فانها تزداد الى الاول بواسطة العكس المستوي الموافق للحدود وقد قسرت بواسطة العزيم بواسطة لا يكون لازمة لشيء من المتطابقا للزوم على معنى لا يكون لازمة لصورة ذلك الشيء بحيث لا يتخلف عنها النتيجة اصلا كما في قياس المساواة فان النتيجة تتخلف عن صورة المباينة والتعريف والرتبية وغيرها او يكون لازمة لبعض القضايا بحيث لا تتفك عن صورتها النتيجة لكن يكون مخالفة للقياسية اللزومية في كلا الطرفين كما في عكس التبعين على مذهب الفقه في احداهما كما في عكس التبعين على مذهب المتأخرين وقد ظهر ان قياس المساواة للزوم فيه لا يتخلف النتيجة عن الصورة فيخرج عن تعريف القياس بقيد اللزوم في الخارج عن التعريف بقيد لذاته هو القياس المبني بعكس التبعين فقط على ان شارح المطالع قال انه ينبغي ان لا يخرج عن التعريف كما لا يخرج القياس المبني بالعكس بلانفاوة قدمه الاشارة اليه **قوله** ان كل مساوي المساوي لشيء اه فان المقدمتين المذكورتين ينتجان مساواة مساوي ج فاذا ضمنا هـ الى تلك المقدمتين وقلنا وكل مساوي المساوي لشيء مساو لتلك الشيء انتجا مساوي ج ومن المعلوم ان تعريف القياس بشمل القياس البسيط والقياس المركب وايضا في مادة المساواة قياسا نتم قياس المساواة مع تلك المقدمات لا يتخلف بالذات لعدم تكرار الوسيط في القياس الاول وهو ظاهر ولا في القياس الثاني لان محمول الصغرى مساو لمساوي ج وموضوع الكبرى مساوي لمساوي لشيء وهما متغايران ولذلك قال قوم ان المقدمة العزيمية كل مساو لمساوي ج فهو مساوي لـ ج فينكر الوسيط في القياس الثاني واما عدم التكرار في القياس الاول فحاق فلحد الامر من لازم اما اختلاف تعريف القياس ان لم يستعمل قياسا للمساواة قياسا في الاصطلاح واما اختلال القاعدة التامق باشرط التكرار الاوسط **واعلم** ان شرط

وجه التامل ان نقل كلام الشارح المطالع رده على القوم وهو حق لان اعتبار الشكل الرابع مع بعد عن القطع جذبا بوجوب اعتبار القياس البين بعكس التبعين كما لا يخفى منهم اي يستلزمان هذا القول لكن ذلك اللزوم ليس على الطريق المعهود من الاشكال الاربع وهو ظاهر

لا تلبس بانع

الانتاج فسمان شرط التحقق الانتاج كالشرط المعبرة في الاشكال الاربع و
 شرط العلم بالانتاج والتكرار من قبل التالي على ما في شرح المطالع غناقل
 فانه دقيق **قوله** ولكن يكون حذها اي في كلا الطرفين او في احدهما على
 المذهبين ولذلك اطلق الحد وتقدم القول المتعلق بحج الجوهري وهو من النافع
 كما **قوله** فامل في ان المغايرة المذكورة هل يوجب التفاوت بين القياسين
 بعكس التقيض في ظهور الانتاج او لا يوجب والى الثاني ذهب شارح المطالع و
 اجاب ابو الفتح بعدم تكرار الحد الاوسط وبعد الانتقال من القياسين
 بالعكس التقيض دون البين بالعكس المستوي انتهى وفيه ليس بابعد عن الشكل
 الرابع حتى اسقط بعض عن درجة الاعتبار كما لا يخفى **ثم اعلم** ان الموجبة الكلية
 والتسالبة الكلية مستلزمان للموجبة الجزئية والتسالبة الجزئية استلزاما لا خف
 للاعم فالضرب الاول المنج للموجبة الكلية والضرب الثاني المنج للتسالبة الكلية
 قياسان بالنسبة اليهما وليس باقياسين بالنسبة الى الجزئيتين اللادنتين للقياسين
 المذكورين فان تقيض تعريف القياسين هذين القياسين باعتبار استلزامهما الجزئيتين
 ولجاب عنه بعض المدققين بان المراد بلزوم القول الاخر هو لزوم بلا واسطة
 بحسب نفس الامر وجميع نتائج الاشكال الاربعه لازم من الاقيسة بحسب نفس الامر بلا
 واسطة وانما الواسطة فيما عدا الاول في اللزوم العلي الحاصل بواسطة العكس
 فالشكل الاول ليس فيه واسطة لا بحسب نفس الامر ولا بحسب العلم على ان المعبرة في
 مساواة العرف بالفتح للعرف بالكسر لا بحسب جميع الاعتبارات المعرف بالعكس
 انتهى واقول في الجواب عن اصل الايراد ان التعريف مشتمل على العمل الاربع فالقول
 الاخر هو العلم الغائبة الباعث لتأليف الفضايا وترتيبها فكون الجزئيتين المذكورتين
 علم غائبة لتأليف الواقع في الضربين المذكورين مما لان لهما ضربين اخرين على
 ان القول الاخر هو المطع فكونها مطلوبين من الضربين الاول مما لان الفكر في الحركة
 وهي من المطلوب الى المبادى ثم من المبادى الى المطلوب وبالله العزة **قال المصنف**

محموله ان يجب التامل بحسب الامر
 ان التفاوت لا يوجب خروج القياس
 البين بعكس التقيض كما ذهب اليه شارح
 المطالع والثاني يوجب كما اشار اليه
 ابو الفتح والاول اقوى كما هو المتبادر
 عن لاسل فينبصر

قول اخر والمراد بالزوم اعم من البين وغير البين ليندرج فيه الشكل الكامل وغير الكامل
 ما يظهر عنه المطلوب من غير تعيين في شيء مما في بالقياس وهو الشكل الاول والقيام
 الاستثناء وغير الكامل ما بين لزوم النتيجة عن تغيير وضع الحدود كالشكل الثاني
 والثالث والرابع ثم القول اللازم يجب ان يكون مغايرا لكل واحد من المقدما
 فانه لو لم يعتبر ذلك لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كلف كانتا استلزاما
 انصديهما كما قالوا وفيه ان التبادر من التعريف ان القول هو الباعث للتأليف
 فهو المترتب على علي المقدمات فامل **قوله** اما عين المقدمين وفيه ان لا يكون
 ان يكون لازما لنفسه فلا يكون محققا **قوله** لانها اي ان المصادرة في
 الاصطلاح كون المدعى جزء من الدليل بان يكون الخ او بان يكون صحتها موقوفة
 على صحة المدعى فعلى كلا التقديرين يلزم توقف الشيء على نفسه **قوله** المستلزم
 للحال لاحتراز عن الدو للمع كوقوف الابوة على البينة وبالعكس فان كلامنا
 لا يتصور بدون الاخر وليس محال **قوله** وايضا النتيجة مطلوبة وهذا
 يجعل لفظ الاخر لا يوضح وايضا ان النتيجة ما لاحلها التأليف فالمراد بالقول
 الاخر ما هو باعثة التأليف المفيدة كذلك وايضا علم النتيجة حاصل
 من علم المجموع متأخر عنه وعلم المقدمات سابق عليه وايضا ان النتيجة ما
 منها الحركة لا اليها الحركة فالمراد بالقول الاخر ما منه الحركة مخرج القضية
 المركبة من التعريف فامل **قال شارح** كذا الجواب اي اجاب الجمهور لانهم
 من يجب كشارة الشمس **قوله** لما اشار الى ان في الجواب نظر او انه يجبر
 بان نأخذ التعريف مستدل والموجب مانع فكأنه قال ان المتبادر من
 المؤلف من اقوال ما لم يترجى بحيث يعد قول واحد ولذلك لا يخجل القائل
 عن الوالد الدالة على الاقران وعن اداة الاستثناء فالقضية المركبة ليست كذلك
 فانها في غاية الامتزاج ولذا دخلت في تعريف القضية المعرف بالاكلف
 ولم يدخل القياس فلا اعتبار عليه **قوله** يعني ان الجواب المذكور الذي هو

بأنها قول بحسب التصديق والكذب

النع كامة مكابرة غير مسموعة وفيه ان دعوى البدا هي في محل النزاع غير مسموعة
والا لزم غفول اصحاب التعريف عن الانتقاض البديهي فربا بعد فقول الى
ان ينتهي الكلام الى الناقص وهو مستبعد جدا على انه قد ظهر من حيث
التبادر انه ليس بمكابرة **قوله** على طريق الاكتساب والفرقة ظاهرة لان
الكون القول الشارح والقياس طريق النظر والكسب ظاهر فكون المراد
بقول الآخر المكتسب والمطلوب منها او ما لا اجله التالف الى اخر ما مر معنا
وابضا ان القول الآخر يلزم عنها لا يلزمها والفرق ظاهر لان الاول يفيد حصول
القول عن الاقوال والثاني يفيد ان القول للآخر لا تنفك عن الاقوال والثاني
يفيد ان القول للآخر لا تنفك عن الاقوال والجواب من وجوه فتأمل في تطبيقها
على قواعد التوجيه والمناظرة فان صحة التوجيه وعدم صحة بظهورها اما
بعد الجواب فغير مقرر لان اولى الاحتمال يكفي لما نفع الموجبة على ما قال الشارح
في حواش الحصول وفيه ان ارادة ما لا يفهم من اللفظ في التعريف ظاهر بالاملا
والاعتراف بما عين الاعتراف بفساد التعريف عند المحققين على ما في
شرح القسطاس هذا يقتضي قاعدة التعريف فانهم شرطوا ان يكون
التعريف واضحا واجلي وهذا قد يحول في جملدي لكن اصحاب التوجيه لا يراعون
ذلك الاصل ولحق ما ذكره الشارح في فصول البدايع ولعل ذلك شرط الاول
ينظر ذلك انهم شرطوا تقديم الجنس على الفصل في الحد التام حتى ظن بعضهم
انه يخرج الحد عن التامة اذا لم يراع الترتيب والمحققون قالوا انه شرط الاول
قوله بنا في اخر وتبها وابضا يلزم المصادرة على المطلوب وابضا يكون القياس
لغوا لان لجزء القياس يجب ان يكون معلومة قبل علم النتيجة فمقربا القياس الى
الاستدلال بط من وجوه فالاولى ان يقال هو ما كانت النتيجة او نقيضها مذكور في
بالقوة القريبة من الفعل حتى لا يبراد على شيء وانما سمي استدلالا لشماله على اداة الاستدلال
وهو لكن بناء على ان الالة التي هي اداة الاستدلال حقيقة بمعنى لكن في المتن المنقطع كان

أي عن الاقوال

لفظ ظاهر المبتكر في موضع منه وفي موضع منه ذكره

ان الاقوال

ان الاقوال لا شمله على اداة الجمع والاقتران وهي الواو والواو اصله يستحق اقترانا
قوله على القياس خص القياس بالذكر كون الكلام فيه والافالتيمة بعم الادلة
كلها وكذا الكلام في المطلوب فانه بعم الادلة بل بعم المقربات ايضا وهو اى
الشمول شائع عند ارباب التخصيص كاللحن **قوله** في القضية سواء كانت شرطية
او حكمية **قوله** لجزء قياس او حجة **قوله** للقضية اعم من المطلوب والنتيجة لان الحد
الاولى طرف للقضية ايضا ولذا اطلقها **قوله** في موضوع المطلوب هذا
التفصيل انما يجري في القياس الجلي دون القياس الشرطي وهو ما لم يتركب عن مجرد
الحجيات بل على ذلك مساق كلامه كاضربان العكس والناقض على الجلي ولو
قال بدل الموضوع المحكوم عليه وبدل المحكوم به فان سائر الاصطلاحات
المذكورة في الكتاب جارية في القياس الشرطي ايضا لان الاوساط كانا ليا في القصر
مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا
فيها فهو الثاني وان كان فيهما فهو الثالث وعلى قياس الحجيات شرائط انتاجها
يشترط في الاول ليجاب الصغرى وكلمة الكبرى وفي الثاني اختلاف المقدمتين
في الكيف وكلمة الكبرى نحو كل كانت الشمس العن فالنهار موجود وكل كانت
النهار فارض مضيت لكان اخطا وافيد كما للحن **قوله** الشارح لانه في الغالب
اقل افراد اى لانه اخص اقل افراد من الاعم والظاهر ان المقدم هو الضرب الاول
من الشكل الاول لان المنطق مقدم الحكم ومساائلها موجبات كلية والافوض
السالبة لا يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية لا يكون اخص في الغالب وكون المقدم
اقل افراد باعتبار موضوع المقدم فان الاصغر شامل للمقدم ايضا وكذلك الاكبر شامل
للتالي ايضا والاصطلاح جارية في الجملة ثم نقول المقدم والتالي وهو ظاهر من
كلام الحق في العكس وقد صرح شارح الاشارات بخصوص تعريف العكس بالجملة
قوله ويجوز ان يكون والفرق ان ما ذكره الشارح مبنى على تشبيه عنوان الموضوع
والمحمول بافاء الصغرى والافاء الكبرى كان الافراد في جوفها وما ذكره المحقق من

على ما قال ابو الفتح في حاشية التمهيد
والحد الاضطر والحد الاوسط والحد الاكبر
منطبق بعضها على بعض كالاولان المنطبق
بعضها على بعض وهذا يظهر الفرق بين هذا
وبين ما ذكره مسهل فاعلم
وما قيل في توجيه كلام الشارح من ان مجموع
الافراد الاول اذا جمع يكون اصغر بالنسبة
الى مجموع الافراد الاكبر فيكون النسبة
بل الحقيقة لا بالجماد في وجود لان اقسام جميع
الافراد بالصغرى والكبرى لا يكونان
حقيقة بل يكونان على طريق التشبيه لان اقل
الافراد هو العنوان لا الافراد فكلام المحقق
والشارح انما هو في العنوان لا في الافراد كما
نوهه القائل مسهل

تسببها بلطيم الصغير قليل الاجزاء وبلطيم العظيم كثيرا الاجزاء وبذلك تسببها للكبرى
عظمى وقال المحققون الطوسي والاوسط يسمى اوسطا لانه واسطة بين حدي المطلوب
بهما يتبين الحكم بلحدهما على اللخر والاصغر يسمى اصغرا كونه جزئيا تحت الاوسط في
الترتيب الطبعي عند انقسام الحكم الكلي الى اجزائي والاكبر يسمى اكبرا كونه كليا فوق الاوسط
في ذلك الترتيب انتهى وهذا مجرب ما ذكره **قوله** والياء اي الالف المكتوبة في
صورة الباء وفيه ان لو كان ذلك من قبل تسمية الكل باسم الجزء ينبغي ان يسمى المقدمة منه
واكبر لانه لما كانتا اسمي للجزئين انطلق عنهما معنى الوصفية كلفظا للحمرا اذا سمي به
للرأة للقيمة بعد ما كان اسما لايها فالنقل انما هو من الاسمية لا من الوصفية الى الاسمية
فما ذكره من العذر غير صحيح **قوله** في وجه التسمية بالكبرى وسنرى بالتفصيل ايضا كافي
المفصلات قال المحقق المقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى
فكان نسبة الاصغرى والكبرى الى الجزء اسناد حقيقي والى الكل اسناد مجازي وهذا
النسبة ملحوظة حين النقل فلا يلاحظ الاسناد بل يكون اسما مجزيا عن معنى الو
الوصفية وهذا الحسن من الوجهين المذكورين فاقول **قال المصنف** يسمى شكلا اي يسمى
نفس تلك الهيئة والتحقيق ان القياس بهذا الاعتبار يسمى شكلا على ما في بعض حواشي شرح
التسمية **قوله** والمقدار جنس الخط والسطح والجلسم تعليمي فان كان المقدار متدادا للخط
فقط فقط وان كان امتدادا للخط والعرض فقط فقط وان كان الامتدادات الثلاثة
تعليمي وهو يبينه ولا يبينه للجلسم الطبعي كافي التسمية فظهر ان المقدار يصدق على الامتداد
الواحد وعلى الامتدادين وعلى الامتدادات الثلاثة فما يشعر به لفظ المحشي ليس بمبرر فنبصر
قوله وتذكر الضمير والنسخ مختلفة وفي بعضها تأنيث الضمير وهو الظاهر **واعلم** ان المقدار
موضوعا في اللخرى والى ما يكون محولا فيهما والى ما يكون موضوعا فيهما فاخرجت
قسمته الاشكال الثلاثة ولم يعتبر وانقسام الاولى الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع عن
قسمته والمتأخرون لما انتهوا ذلك واعتدروا بهم بان الرابع قد حذفه لبعده عن
الطبع وذلك لان الاول هو المترتب على الترتيب الطبعي والرابع مخالف له في مقدّمته

وتم التأمل انه دعي في الاصطلاح الضمير
الاول من الشكل الاول فلا نقل

هو بعيد

هو بعيد عن الطبع جدا واذا كان من عادتهم بيان الشكليات الاخرى بعكس لحد
المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول وجدوا بيان الرابع محتاجا الى عكس المقدمتين جميعا
بحكم ابانة مشتمل على كلفة شاقة منضاعة على ما قال المحقق الطوسي في بعض مؤلفاته
فظهر ان تقبيل القياس الى الاربعه مما فعله المتأخرون فظهر ان القدماء ليسوا بعاقلين
عن الرابع ايضا **قوله** ولما راجع الحكم الوسيط وفيه ان التبادر من حكم هو الحكم الواحد
وهو الحكم في الكبرى يدل عليه شارح المطالع حيث قال ان الشكل الاول كامل
لا يبدى الا نتائج اذا الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلها
الاصغر قبلت له الحكم انتهى **قوله** وباندرج الاوسط المندرج فيه الاصغر والوسط
مندرج تحت الكبرى فالاصغر مندرج تحت الكبرى فالكبرى يتضمن المطلوب
النظري وما يتضمن النظري فهو نظري فيتوق صدق الكبرى على صدق المطلوب
فيكون مصادرة على المطلوب والجواب ان نظرية الحكم وبداية يتبدل بتبدل
العنوان نحو العالم حادث فانه بهذا العنوان نظري دون عنوان كل متغير حادث فانه
بديهي ولو كان العالم داخل تحت المتغير فظهر ان توقف الكبرى على المطمئنه فلا
مصادرة فيه **قال الشارح** ولا شيء من الفرس بجوان لم يقل لاشي من البحر بجوان
تسببها على ان العبرة في هذا الباب انما هو الى صورة القياس بخلاف الابواب الانيه **قوله**
على سائر الاشكال الباقية اراد بالاشكال الباقية ما عدا الاول وبالسائر الثالث والرابع
وهو بمعنى الباقي فيكون المعنى فقدم على باقي الاشكال الباقية وتأنيث الضمير باعتبار
المعنى لان الشكل هيئة التاليف ولو قال على دون او على ما لم يشأه فيه كان اظهر واختم
قوله لانه الذي لم ولان المحول في الغالب يكون خارجا نابعيا والمتبوع المعروف
اشرف **قوله** لانه لا شئ لها فدل على الخسبة تمام **قوله** فكان بعيدا اي جدا لان اصل
البعيد مشترك بين الثلاثة الاخيرة وقدمت وجه البعد مفضلا وفي بعض النسخ لفظ
جدا مذكورا وهو الاولى **قوله** حتى اسقط بعضهم وقدموا ان القدماء لم يخرج
قسمتهم واعتدروا المتأخرون فالاشكال اربعة اتفاقا وانما الخلاف في البيان

وبالحكمة ان المستفاد من كلام شارح المطالع
وغيره ان الكبرى تضمن النتيجة فحكم الكبرى
يقضي حكم المطلوب مثلا ان الحكم في قولنا
كل متغير حادث يقتضي الحكم بالحدوث
على العالم لان العالم فرد المتغير اما ما ذكره
المحشي فحاصل القياس فليس الكلام فيه
المنحصول النتيجة من القياس ظاهر
انما الكلام في سبب الظهور وهو اشتمال
الكبرى على النتيجة لا يقال ان الاشتمال
يستلزم المصادرة على المطا ان يقول قد
مر ان تغاير العنوان يدفعها مس

بالاقتصاد على الظاهر المستعمل وعدم الاقتصاد وبالله التوفيق **قال شارح**
والفرق بينهما اما الفرق بحسب المبدأ ههنا فقد علم من التقسيم واما الفرق بحسب
الشرف فقد علم من التعليل في المقامين فذكر **قال شارح** وبحسب الانتاج و
لو قال واما الفرق بحسب الانتاج اه لكان اولى **قال شارح** ترد في الحقيقة
الى الاول الخ اي الشكل الاول قال بل الى اول الاول اي الضرب الاول من الموجبة
الكليتين قال بل الى الضروري بان يرجع القضايا الغير الضرورية كما يمكن فانها
يرد الى الضرورية قال في فصول البدائع قبل انتاج باقي الاشكال موقوف على
الشكل الاول ومستفاد منه وان راجع الثاني فهو بعض ليس بـ **وكل** بل يمكن
رده اليه وان شئت تفصيل الحاله فارجع اليه فان ما ذكر في هذه الكتب نبذة من
المنطق وكن ذاهمة عالية واقفا لفضلان حتى تطلع على الحقائق والدقائق فان
من لم تطلع على قواعد المنطق ينمها فاطلا من رتبة من غير رام وكدوات العجز
على ما قال شارح حكمة الاشراف **قوله** وايضا نبوت الحيوان توضيحه ان ملافاة
الشيء لشئين لا يستلزم ملافاة الشئين وعدم ملافاة الشئين فان الحيوان
يلاقي الانسان والفرس والتناطق ايضا بان يحمل كل منهم **قوله** والنتيجة لا بدعني
بحسب ان يكون من رتبة على صورة القياس ولا تختلف عما يجب لو سلمت المقدمة
لزم من المؤلف النتيجة **قوله** كقولنا لاشي من الانسان اه والمحقق في الاول لا يخلو
وفي الثاني السلب وهذا انما نشاء من انتفاء كلية الكبرى مع وجود الاختلاف
قوله وكقولنا كل انسان اه هذا القياس ان على خلاف الاولين فان الصغرى موجبة
فهما كما ان الصغرى سالبة في الاولين والمحقق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
ايضا ونصور النتيجة في هذه الاقيسة بالكلية لقلة الناقلة لان جزئية المقدمة تقف
جزئية النتيجة **قوله** اكنفي بذكر اصل الشرطين يعني يستفاد الشرط المتروك من المذكور
بمعونة اشتراك العلة وفيه نظر لان هذه الشرطيات اوضحها واضع الفن مع من
يعينه بالاستقراء الناقل وبذل الجهد التام فالحالة على الفهم بعيدة لا اعتدائها

قوله ولو صور كل منها او لو صور كل من الاشكال بمقال الاطلاع على العلة كما صور
المحتمل هذه الامثلة **قوله** وكان دستور في الفن والمراد به ما يرجع اليه فانه لو
اشكل في الاستنتاج بسائر الاشكال يرجع الى الاول ويرد اليه وكان نظرا صبيحا
لانتقال الذهن من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله من الاصغر
الى الاكبر وهو انتقال طبيعي يتلفاه الطبع التسليم بالقول وكاملا لا يربط بين الانتاج
او الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر ثبت له
الحكم والاحاطة لا يكون رتبة ومنها الطالب الاربعة ومنها ايضا لا شرف الطالب
الذي لا يجاب الكلي لاشتماله على الشرف من الاول لا يجاب الذي اشرف من السلب
فان الوجود خير من العدم والثاني ان الكلية اشرف من الجزئية لانها انفع في العلوم
ولدخلها تحت الضبط ولان الكلية اخف من الجزئية والاخص كل من الاعمال
لاشتماله على امر زائد فلهذا الامور موجبة لمزيد الاهمية او كونه دستور او بالله
التوفيق **قوله** وكان الشكل الثاني معطوف على قوله لكان الشكل الاول
قوله اهتم للخص جواب لما **قوله** بحيث يتبين طرف يعرف اي لما يتبين ضرورية
الاربعة يعرف الشرطية من التزام اخذ الموجبة في الصغرى والتزام اخذ الكلية
في الكبرى وجعلها اربعة لازادة ولا ناقصة **قوله** فضرور الثاني اربعة
لم يتجاس على ان ينظم الشكل الثاني في سلك الاول مع ان مساق كلامه يقتضي
لا تارة ان يكون كلية الكبرى شرطا معلوم من اشتراكه العلة ولقد اصاب
في ذلك كما عرفت **قوله** على مقتضى الشرطين اختلاف المقدماتين وكلية الكبرى
قوله على انه لا عبرة بالخصيصية والطبيعة فلا فرق بينهما في عدم الاستعمال و
الانتاجات وقاد من ما ينافيه من ان الشخصيات قد تستعمل في الانتاجات ويرد
انه ايضا لا وجه لذكر الشخصيات في القسمة وترك الطبيعة **قوله** او بناء على ان النتيجة
في قوة الجزئية او الكلية وهذا لا ينافي ما سبق من الاستعمال في الجملة بل يفصله نوع
تفصيل قال شارح المطالع في موضع ان الخصوصيات بمنزلة الكلية او غير معينة

في الانتاج اذ لم يبرهن عليها ولا بها ولم يقصر في العلوم كونه في معرض التغير و
 الزوال انتهى وقال في موضع اخر منه لا يقال بان القضية الطبيعية تقصر في العلوم
 كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا يبحث عن الشخصيات بل عن الكميات لاننا نرى
 اعتبار القضية الكلية توجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية
 ما في الباب انها لا يكون معتبرة بالذات لكن لا بد ذلك على عدم الاعتبار مطلقا
 هذا غاية الكلام في هذا المقام والله الموفق على تحقيق المرام انتهى وفيه بحث ظاهر
 لان اعتبار القضية الكلية انما توجب اعتبار الاشخاص مجله لا مفصلة وليس الكلام
 فيها بل الكلام في اعتبار الاشخاص مفصلة ومختصة بشخصات ذهنية او مادية
 خارجية وملاحظة افراد القضية الكلية على وجه التفصيل غير لازم بل غير ممكن
 لانها غير متناهية ولان اعتبار القضية الكلية مستلزم لاعتبار المفهوم والطبيعة
 معتبرة ايضا ويمكن الاعتدال عن فرضهم للقضية الشخصية في التقسيم مع اشتراكها
 للطبيعة في عدم الاعتدال في العلوم بانهم لما فرضوا الخلق في باب التصورات كونه
 ملكا للكل والاعدام انما تعرف بملكاتها ففرضوا في باب التصديقات ايضا لها استمرارية
 فالحق ما قاله المحقق الطوسي في شرح الاشارات من ان المعتبر في العلوم يعني الكلية
 سوى المنطوق على ما قال عصام الدين هو المحصولات الاربعة والطبيعة والشخصية
 لا تعتبر في العلوم وقد مر نوع بسط وتحقيق وانما اضبطنا الكلام في هذا المقام
 وفيما قبله ليعلم ان الفرق بين الطبيعة والشخصية في الاستعمال في العلوم وعدمه
 عن التحقيق والله الموفق على تحقيق المرام **فما** وكذا باعتبار المقدمات كل من الاعيان
 يصلح ان يكون وجها للترتيب ومجموعهما ان يكون وجها قال شارح المطالع انما
 رقت هذه الضرورية بهذا الترتيب اما بالنظر للذوات او باعتبار نتائجها فقيما
 للاشرف او لما ينبغي الاشرف على غيره انتهى فالترتيب المذكور يمنع الخلو للمنع الجمع فلا
 فالاحتمالات في الترتيب نلت ولعل شارح اخذ اعتبار النتيجة كونه اظهر عنده وعلل
 بعدم قالموجبه الجزئية اشرف من التامة **وجما** التامل هذا **فما** والكليتين يعني ان التسالية الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لانها
 الكلية منهما

انفع في العلوم وانها دخلت تحت القبط كما في شرح المطالع **قال شارح**
 والقياس الاخر في خمسة اقسام من وجها اخر وفيه سوطا هرا لان الاقسام ستة
 لان المقسم مطلق القياس الاخر في الاقسام في الشرط كما في المطالع وقد صرح في فقرته
 البدع كالانحفي **فما** لان ملزوم الملزوم ملزوم تنبيه دفع سؤال مفقود وهو انه
 مقدمة اجنبية والمنهج بها لا يكون قياسا وحاصل الدفع انه تنبيه على حاصل القياس و
 ايضا لغناه لانه مقدمة اجنبية وفي هذه المقدمة مناقشة بانها متفوضة بان الاسم
 ملزوم للكلمة الملزومة لانقسامها الى التلثة فالاسم ملزوم للانقسام الى التلثة فملزم
 انقسام الانقسام الى نفسه والى غيره وهو بطل فتبصر **فما** لا يثبت بما ذكره لان
 زوج الزوج والفرد احتمال غير مذكور في القياس وانما جبر بان القياس لا يجزئ
 صادق المقدمات فلو سلمت المقدمات المذكورة وكون العدد منحصر فيما ذكر من
 الاحتمالات التلثة بلزم النتيجة المذكورة فلا يرد ما ذكره من عدم لزوم النتيجة و
 لو ورد السؤال لورد على القياس وهو لا يضر المثال اذ المثال اعلم من القياس كقوله
قوله اللهم الا ان يتم زوج الزوج بان ياديه ما قبل التنصيف اكثر من واحد سواء
 انقول كالتمانية او لم ينشك العشرين وهو معنى مجازي في الاصطلاح وليس هناك
 قرينة الافساد المعنى وهو ضعيف ولذا في كلمة اللهم وقد حصل الاستثناء عن هذا
 التكلف وبالله التوفيق **قال شارح** لان الصادق فيه مناقشة لانه منقوض لان
 الحيوان اللازم للانسان يصدق عليه الجنس مع انه لا يصدق على الانسان فتأمل
تتل **قال شارح** اللازم اراد به ما هو المحمول على الملزوم موطنه والليجي ان يكون
 اللازم محمولا على الملزوم كالزوجية للاربعة **قال شارح** لان المساوي الى المقسم
 بمساويين فانه مساو للزوج والمراد باحد المعاندين هو الزوج واراد بالآخر
 الفرد وكله ظاهر **قال شارح** اللازم وهو الحيوان في المثال وما صدق عليه الحيوان
 من زيد وكبر وهذا الفرس وذلك الفرس منقسم الى الابيض والاسود فانقسم الملزوم
 وهو الانسان في المثال وهذا مبني على ان المراد في المثال المذكور باللازم هو المحمول

انما سمي المركب من الشرطية والعلية بالافعال
 الشرطية باعتبار اطلاق اسم الشرط على كل
 كما في شرح المطالع **مسألة**

وجبر التبصر لان اللازم من ذلك الاقفا
 الكلمة تلك الاقسام لانقسام الاسم

يسمى برهان لم لا تعطى اللمية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في
التصديق واللمية في الخارج وهو معنى اعطاء الحكم في الوجود الخارج
وللمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر فالمراد بوجود النسبة في الخارج
وجود الاكبر في الاصغر في الخارج والافكون النسبة موجودة في الخارج
فم على ان الوالوسط ليس بعلة لوجود الاكبر في الخارج مطلقا بل هو علة
لوجوده في الاصغر في نفسه مساهلة تاما كقولنا هذه الخشبة محرقة
لانها قد مشها النار وكل ما مشها النار محرقة فلهذا وجود الخشبة في الخشبة
السوق الذهن والخارج وكقولنا كل انسان جسم لان كل حيوان
جسم فلحيوان علة لحصول الجسمية في الانسان وان لم يكن علة لوجود الجسمية
مطلقا وزيد وضوحا وبيانا ان الاوسط ربما يكون معلولا للاكبر ومع
ذلك يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر كقولنا هذه الخشبة يتحرك اليها النار
ما يتحرك اليها النار فوجود النار اكبر وحركة النار اوسط وهي علة لوجود
النار في الخشبة مع انها معلول النار وليس المراد يكون الاوسط علة للاكبر
او بالعكس الا الاشتمال على العلة واللا يفتح للحل وتسمى صاحب البرهان حكما في
الاصطلاح **قوله** علة لثبوت الحى الى ذلك التخصيص المشار اليه **قوله**
هذا المحموم اي فالمحموم علة لوجود الاكبر وهو المنفق في الاصغر في الذهن
وان كان معلولا في الخارج وما ذكره من كون الحى علة موافقا لنفس الامر
الا انه ليس بموافق للتنقيب لساق كلامه من كون الاوسط على الا انه تنبيه
على المراد به وهذا المقام على هذا الموضع معلوم من المفصلات **قوله** اي يخرج
قوله مؤلفا لما كان الرواية بالياء التخيانية وكان مرجع ضمير مرجع هو
متوثنا اعني لفظة يقينية فستره بذلك ليوافق المرجع الضمير ويمكن رجوع
الضمير الى قوله يقينية باعتبار المعنى وهو القيد والقول او غيرها فيكون المرجع

وتسمى المقابلة بالمغالطة بسط
اعلم من الحكيم الذي يعرف الحكمة
مسألة

فربا

فربا **قوله** فاعل مختار بمعنى يصح منه الفعل والتوك يعنى الوجوب بحسب
المفهوم ايضا وبعد تعلق الارادة يكون صدور الفعل واجبا **قوله**
ما ينوقف عليه الشيء يعنى الموجود والمعدوم والاول هو المتبادر
قوله او بالفعل والارد التفض بالتب من الخشب فاجاز **قوله** فهو
العلة الغائية فهو اول في التصور واخر في العمل كالحلوس بالنسبة الى السير
فيكون معلولا بحسب الخارج **قوله** يعنى موجب بالذات فاقاضته الوجود
منه لا يتوقف الاعلى قابلية في الممكن فان كان امكانه كافيا في فيضان الـ
الوجود منه ثقا كالعقل الاول كانت العلة بسيطة وان لم يكن كافيا في
بل يحتاج الى التشرائط والالات يكون مركبة الا ان الكل صادر منه ثقا
عند المحققين وعند غيرهم الاول من الاول والباقي من الوسائط فيها
كلا القولين لا يتصور العلة الغائية **قوله** اما البسيطة عن المختار وغير
نظرا لان العلة لا تنحصر فيها لان تعلق الارادة وسبق العدم من العلة **قوله**
الى العلة الغائية فقط لا يقال لابد من امكان المعلول فهو من العلة لانها
نقول فهو معتبر في جانب المعلول ولا يطلب العلة الا للممكن **قوله** غير المعتزلة
والخلافا في ان افعاله ثقا ليس بمعلقة باغراض نفوذ اليه تعالى وهو غنى
مطلق عن جميع ما سواه من الافعال والاعمال وانما النزاع في ان الفوائد
العائدة الى العباد والمصالح لهم بل هي باعثة له ثقا كقوله ثقا وكفى في القضا
جودة فان منفعة التشرع عائدة اليهم ولا لكن ذهب المعتزلة وكثير
من الفقهاء الى انها معلقة بمصالح العباد وما منع صدور التشرع في التوضيح
في الامكار على من لم يفعل بان افعاله معلقة بمصالح العباد وقال النفاذ ان
انه معلوم في البعض دون الكل انتهى في الفرق انها معلقة عند المعتزلة وجوبا
وعند غيرهم معلقة تفضلا فالقائل بانها معلقة بمصالح العباد ليس بمعتزلي
فقط كما يشعر بلفظ الحشى وقد صدرت هذه المسئلة احسن تحرير في حاشية

اختر اذن عن فاعل مختار بمعنى انشاء فعل
وان لم يشاء لم يفعل ومقدم الفعالية
الثانية لا يقع اصلا على مذهب الحكيم
هذا متفق عليه

جهة الوحدة فان شئت فارجع اليها **قوله** عن الغرض اما المقترنه من الفائدة
العائدة اليها فاجماع جميع العقلاء من اهل الملة وغيرهم واما كون الفائدة
العائدة الى العباد باعثاله تعالى على الفعل فهو محل النزاع كما مر مثلا الغرض
يقرب علم الثمرة وغيرها من الاستطال والانتفاع بالاوراق والخطاب
وغيرها فالثمره هي الباعثه وغيرها مترتبة لا باعثه والفائدة التي ترتب
على افعاله تعالى بمنزلة سائر الفوائد **قوله** من الطائفة التعريف اشتماله على
العلل الاربع ولقد احسن في ادخال كلمة من ان المذكور بعض الفوائد لاجمعها
وهو ظاهر **واعلم** ان التعريف عند المحققين من المتقدمين لا يجب ان يكون
جامعا ومانعا للحد التام وهذا التعريف مع كونه ليس بحد جامع وهذا
لطيفة واشتمال على عدة واحدة لطيفة اخرى وكذا على اثنين وكذا على الثلث
والاشتمال على الاربع بغير الاشتمالات الثلاثة وان استلزمها ولو قال ان في هذا
التعريف لطائف كان اولى لان لفظه يوهم كون الاشتمال على الاربع لطيفة
واحدة غير متضمنة للطائفة اخرى **قوله** بان يؤخذ بالقياس الى تلك العلة مفهومها
يصح حملها على المعرف بالفتح ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلة
الاربع محمولات بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد في اشارة الى العلة
الاربع فان المحمول في هذا المقام قوله وما عداه من القيود تنتم له والمراد
بالحمل هو الحمل التفسيري لان المشهور ان الحمل بين المعرف والمعرف **قوله** وليتو
التعريف بالمباين بل هو ممتنع كما هو المشهور لكن قيل ان التعريف بالمباين
مشهور بكتب الادباء **قوله** كالمطابقة في الظهور يعني اطلاق المطابقة
على تلك الدلالة بطريق الاستمارة والتكتمه هي التبيين على تقاوى الدلالة
المذكورة في الظهور **قوله** لان صورة الفكر وهو الترتيب ان كان المراد
به المعنى المصدري ولا شك ان الفكر بالمعنى المصدري يتعلق بشيئين
احدهما الامور التي يقع فيها الترتيب بمنزلة المادة والثاني الهيئة العارضة

في الجمع بينهما
فالاشتمال على الاربع يتضمن الفوائد

الاربع

في اشارة الى ان المادة والصورة
مجازان لانها انما يكونان في الاجسام
حقيقية

لذلك

لذلك الامور المترتبة وهي بمنزلة الصورة للترتيب فاذا نصف كل منها
بما هو صحتها اعني التانية الى المط وكذا الكلام في الفساد وان كان ذلك
بالفكر الامور المترتبة فالامر ظاهر وكل منها ذاهب ذكرته في حاشية
رسالة جهة الوحدة **قوله** ليست نفس المؤلف ولا شك ان المؤلف
ولحد اعتباري يعرض الهيئة فالاولى ان يقول ليست نفس المؤلف بل
هي عارضة لها كما للخصي **قوله** مستبينة عن التاليف وقد مر ان الهيئة لا
الاجتماعية ان التاليف **قوله** ولو كانت بالمطابقة اي لو كانت دلالة المؤلف
على تلك الهيئة بالمطابقة لامتنع حمل على المعرف والثاني بط وعدم
دلالة المؤلف عليها بالمطابقة بديهي للبحاث الى التبيين **قوله** لكنها
فاعلة لتاليفها وفيه بحث لان القوة العاقلة قابلة لافاعلة وحملها
على نفس الناطقة تقتضي **واعلم** ان النفس الانسانية لها بحسب تأثيرها
عما فوقها او تأثرها فيما تحته فتوان فالقوة التي تتأثر بحسبها عن عالم
الغيب تسمى قوة نظرية والقوة التي تؤثر بحسبها في البدن قوة عملية على
ما في الحكايات فاذا تقر هذا علم ان الفاعل والقابل هو النفس الناطقة
في الحقيقة لكن باعتبار القوتين وفي هذا المقام كلام طويل في طرف
التسمية **قوله** ما تقترون بقولنا لانه هذا باعتبار الشكل الاول ولو اريد
العموم لقل ما يقترون يقولنا لان بدون الضمير وكأنه للحظ مرجع الى
الشكل الباقية ولحتمها الى الاول **قوله** الشارح وقضايا قياساتها
معها وبسبب مطوية القياسات وهي التي يحكم العقل بها بواسطة وسط
لا يفي عن الذهن عند تصور صدورها كقولنا الاربعه زوج كونه
منقسما بمساويين فان الانقسام بها لا يفي عن الذهن عند تصور
طريقه ومتى تصور اصلها حصل قياس منبسط منبسط لها على ما قال
الحاكم **قوله** المحس الظاهر قدم القوى الظاهرة على الباطنة لظهورها

قوله البصر اى القوة الباصرة وهو المشعر الاول وفيه كلام طويل
للحكيم قوله السمع اى المشعر الثانى السمع اى القوة السامعة المودة
 فى العصبية المفروشة فى مؤخر الصماخ فاذا وصل اليها الحامل لله
 للصوت الى تلك العصبية ادركته فاذا وقع الخل فيها وقع الخل فى
 السمع **قوله** الشم وهو المشعر الثالث وهو القوة المستودعة
 فى رائدتين فى مقدمة الدماغ حكى **قوله** الذوق وهو المشعر
 الرابع وهو قوة منبهة فى العصب المفروش على حرم اللسان **قوله**
 اللمس وهو المشعر الخامس وهو قوة مبثوثة فى العصب المخالط
 لاكثر البدن سيما الجلد **قوله** الباطن اى الحسن الباطن اى
 القوة التى يكمل بها ادراك الباطنى سواء كانت مدركة او مفتقرة
 الادراك الباطنى فان اثنين منها مدركان والباقي مقيمة فى الادراك
 بعضها حافظه وبعضها متفرقة فصدق على المجموع يكمل بها الادراك
 وهو ايضا خمس الاول المحس المشترك وهى القوة التى يرتسم فيها صور
 الجزئيات المحسوسات بالجواسر الظاهرة التى هى كالجواسير ينص لها فظالمها
 النفس من تفرقت دركها ولما كانت هذه القوى اذ للنفس فى ادراكها
 سميت مدركة لها مجازا والثانية من القوة المدركة للخيال وهى
 يحفظ الصور المرتبة فى المحس المشترك اذا غابت المحسوسات عن الجواسر
 الظاهرة فهو كالمخزن يعرف من يرى فى زمان ثم يغيب ثم يحضر ولولا
 حفظ هذه القوة لامتنع معرفة ذلك الغائب والثالثة هى القوة
 الواهية وهى التى تدرك المعانى الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة كالعداوة
 للجزئية التى تدركها الشاه من الذئب فهرب منه والمحبة للجزئية التى
 يدركها التخلد من امها فتميل اليها الرابعة القوة الحافظة للمعاني التى
 تدركها القوة الوهية كالمخزنية لها ونسبتها الى الوهية نسبة الخيال

الى المحس المشترك والخامسة القوة المخيلة وهى القوة التى ينصرف فى
 الصور المحسوسة والمعانى الجزئية المنزععة عنها وتصرفها فيها تارة
 بالتوكيد والتفصيل تارة اخرى مثل انسان ونصف فرس وهذه القوة
 اذا استعملها العقل فى مدركاتها سميت مفكرة ولما ذكرها المعنى
 مجمل ذكرت لها نبذة من البيان كى لا يحصل التعلد غدغدة وبالله التوفيق
قوله مواضع الشعور اشارة الى ان المشعر اما اسم موضع او
 اسم لكلى كالمخيل والمخالب **قال الشارح** وهو المعنى بالتشديد بمعنى
 المفصود **قوله** سنوح المبادئ والمطالب باعتبار المواد **قوله** و
 حقيقة ان نسخ المبادئ المبادئ المرتبة من المبدء القياض للذهن
 فيحصل المطلوب فان كان حصول المبادئ بسهولة فهو المبدء
 لان مبادئها تقع فى العقل مرتبة وينساق الذهن منها اليها بلا طلب
 واكتساب فليس فيه ترتيب ولا بناء فى الحركة الاولى على ما فى بعض الجواسر
 لشرح التسمية فقول الشارح لا حركة فيها محل نظر اذ لا ينبغي **قوله**
 لان الفكر **واعلم** ان القدماء ذهبوا الى ان مجموع الحركتين من المطلوب المشعور
 الى المبادئ المناسبة حال كونها مفردات ومنها الى المطلوب والاخرى مختصة
 ترتيبا كان الحركة الاولى تحصل ذلك المبادئ ثم الانتقال من المطلوب
 المشعور به من وجه الى المبادئ ومنها الى المطلوب دفعا لا بسعى نشئا
 منها حركة وذهب المتأخرون الى ان الترتيب اللازم للحركة الثانية
 فوضع الحركتين تلك المبادئ الغير فى كلام المحسنى نظر لانه قد ظهر نشئا
 من الانتقالين ليس بحركة فقول الشارح اذ لا حركة فيها محل نظر اذ لا ينبغي
قوله المطلوب المشعور به بوجه ما كى لا يلزم طلب المبادئ المطلق سواء
 كان تصوريا او تصديقا **قوله** لا يكون حجة على الغير الا اذا كان محريا مورا
 وصاحب جدس مع وفيه نظر لان الجزئيات والحدسيات والمتواترات

والحيات لا تكون حجة على غير من حصول اليقين بها كما في شرح الفسطا
قوله منشأ الاستحالة كثرتهم **واعلم** ان احالة التواطى على الكذب انما
هو في المحسوس امر العقلي مثل حدوث العلم او قدمه ان اخبر جميع العلم
الابستجيل بتواطؤهم على الكذب على ما في بعض حواش التسمية ايضا
ثم افاد ملحة التواتر البين بدهي او نظري هذا خبر قوم لا يمكن تواطؤهم
على الكذب وكل خبر كذا فهو حتى يفيد اليقين والشهور هو الاول اما خبر
من دلة المخترع على صدقه وكل خبر كذا فهو صدق يفيد اليقين وفيه ان
ان الفرق تحكم كذا في بعض حواش شرح التسمية ايضا **قوله** ما
يصدق في القاموس مصداق الشيء ما يصدق انتهى فلام الشيء العهد
فالمراد بالخبر والفضية في التواتر عن سائر الاخبار من المشهور وخبر
الواحد حصول اليقين للسامع مع قطع النظر عن القرائن تدبر **قال**
التأخر فان الذهن يترتب في الحال حصول المقام ان حصول الظرف
لا ينفك عنه ضرورة الوسط وهو لا ينفك عنه ترتيب القياس فهنا
امور ثلثة متعاقبة في تصور اطر فيها حصل بسهولة قياس مرتبة متع
ها في فضية قياسها معها كما عرفت لا يقال ان معنى الزوج انما هو المنقسم
بتساويين فالوسط عن الطرف لا نقول لان ذلك الجوار ان يكون
تفسير الزوج بالمنقسم بالتساويين تفسير بالالزام **قوله** يعرفها
جميع الناس اهكذا في نسخ هذا الكتاب وفي غيره يعرف من الاعرف
وهو الصواب وهي القضايا التي تحكم بها العقل بواسطة عموم اعتراف
الناس بها وذلك الاعتراف اما الصلح عامة وهي من التاديبات
التي تكون الصلاح فيها كقولنا العدل حسن **قوله** مراعاة الضعفاء
وموساة الفقراء محمودة ونسب خلقيات **قوله** كفتح ذبح الجوانا
بسمي انفعاليا **قوله** او من الشرايع يعني من المشهورات ما نطبق

وهم التأمل ان باب المعرف باب يدخل فيه
الاوهام ولذلك لم ينسب اليهم ان لكل
احد من العقلاء الا من خصه الله تعالى
بالفطنة المازلية وهو ظاهر على من
تأمل في كتب الامام حيث اورد
الاشكال لا يتم دفعها بالاجوبة
حاشية فالفرق ظاهر ليس يتحكم فافهم

عليه

عليه الشرايع كقولنا الطاعة ولجة او من اداب نحو شكر النعم ولجب ثم
المشهورات قد يكون استقرايا كقولنا عكوار العمل مل ودفع للنفس
ولجب وايضا المشهورات اما مشهورة على الاطلاق واما بحسب
صناعة كقولنا التسل باطل او عند ارباب الملّة كقولنا الاله واحد
والربو الحرام فان قلت في لا يكون من المشهورات لانها هي التي يعرف بها
عموم الناس على ما قالوا قلت ان الناس اما جميع افراد الناس وهي
المشهورات على الاطلاق او جميع افراد طائفة وهي المشهورات عند
طائفة من الناس **قوله** وربما تبلغ الشهورة يشعر بان التعريف لا بد
لا يصدق على اليقينية وليس الامر كذلك وقد قال صاحب المحاكاة
وهي اى المشهورات كالاوليات وغيرها لكن لها اعتباران احدهما
من حيث انه يحكم محض العقل ويجب قبولها وبهذا الاعتبار يقينية
وثانيهما انه يعرف به عموم الناس وبهذا الاعتبار يكون مشهورات
فبعد الحقيقة معبر في التعريف انتهى والمستفاد من قوله ويفرق بينهما
ان المشهورات تقابل اليقينية ولعل المشهورات لها اطلاقان للعم
وهو ما يشمل اليقينية والخاص ما يقابل اليقينية تدبر **قوله** لو
فرض حاصله انه لو فرض انه خلق دفعة من غير مشاهدة ومما رتب
علم ثم عرض عليه هذه القضايا توقف فيها بخلاف الاوليات فانه لا يتوقف
فيها **قوله** ان لكل قوم فقوله جميع الناس اعم من جميع الناس على
الاطلاق او جميع الناس من الطائفة المخصوصة والا لا يكون التعريف
جامعا تدبر **قوله** ان الجدل يتألف من المسلمات ايضا اى كما يتألف من
المشهورات اى تألف منها والمسلمات اى القضايا التي تؤخذ من
الحضم مسلمة او قد يكون مسلمة فيما بين الحضم فبيني كل واحد منهم
الكلام في دفع اللحق حقيقة كانت او باطله سلبية القياس الفقهي والدوران

في استعمال جميع الناس واستراق
لام الناس مس

قال شارح المطالع القياس الجدل هو المركب من المشهورات او منها و
من المسلمات وبسمي صاحب مجادل او الغرض منه اقتناع القاصر بن عن
دريجة البرهان والزام الخصم ولغاية انتهى قال المحقق في شرح الاشارة
ان القياس الجدل مركب من المشهورات ومن صنف واحد من التقريرات
وهي المسئلة من الخطابين والجدلي اما يجب بحفظ مرابا وبسمي
ذلك الرأ وضعا وغاية سعيه ان لا يلزم واما مسائله فمن
من يهد وضعا وغاية سعيه ان يلزم فالمجب مؤلف اقيسته ان قاص
من المشهورات المطلقة او المحدودة حقا كان او غير حق والسائل
يؤلفها مما يسلم من المجيب مشهور او غير مشهور كما ان مواد الجدل
مسلمات مشهورها ايضا ما ينجح بحسب التسليم والتسليم قياسا كان
او استقرائيا كان غاية الجدل هي الالزام او دفعه انتهى **قوله** لامر
سماوى اى من المعجزات وفيه ان خبر النبي يفيد اليقين لا الظن مع
انه قد تقرر في موضعهم ان غاية الخطاية الاقتناع ولذلك جاز استعمال
الاستقراء والتتميل والضروب الغير المنتجة من الاشكال الاربعة و
الجواب انه يجوز ان يكون لم يبلغ حد التواتر ولو بلغ يجوز ان يكون
في دلالة ظن **قوله** فمريد عقل اريد به لازم وهو العلم **قوله** في تعظيم
امر الله اى في تعظيم الله بامتنال لاوامر الله تعالى والاجتناب عن
نواهيه تعالى خص الامر لكونه الاصل في باب التعظيم اذ به يحصل التخلية
قوله كما يفعله الخطباء والوعاظ لم يذكر الفقهاء مع ان ادلتهم
ظنية اتباعا لما قيل ان الفقه علم ادلة يقينية وبيان مذكور في كتب
الاصول وفيه ان المسئلة الاجتهادية ظنية لما اشهر من ان المجتهد
قد يخطئ ويصيب والحق ان كان المراد التتميل لاينا في غيرها الا
انما خصا بالذكر لكونها مشهورين في هذا الباب على ان القياس

الخطابي

الخطابي لا يختص باصله دون احد **قوله** والغرض منه **قوله** ان الشعر
من القضايا المجتلة من انما مجتلة سواء كانت مصدوقا بها او لم يكن و
سواء كانت صادقة في نفسها او لم يكن وهي التي لها هيئة وتاليف به
نقيضان تأثير النفس عنها لما فيها من المحاكاة وغيرها حتى ان مجرى
الصدق بما يقتضى ذلك التأثير والوزن يفيد هارولجا لانها
محاكاة وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر
ويقتضون على التخليل والمحدثون يعتبرون الا الوزن والقافية **قوله**
في ذلك اى فيما ذكر من المرغيب والزهير يشيران الوزن لا
يعتبر في حد الشعر بل يفيد واجبا كما مر مفصلا **قوله** من جهة
الصورة اذ بهما مكان منشأ الخطا في اللفظ فان الخطا في
هذا القياس اطلاق الغرض على الصورة المنقوشة على الجدار والا
فالقياس ليس بشبه الحق بل هو الحق بحسب الصورة واللفظ قد يكون فيها
معا وقد يكون غلط في شئ منها بل يكون منبجا لغير المطلوب صرح
به الامام **قوله** وفائدة المقالة اى الغرض من تأليفها مع العلم بانها
سفسطة تغليط الخصم ما يدون العلم بها فالغرض تحصيل المطلوب
المجهول **قوله** الاحتراز من المقالة كعرفة السمووم المحترز عنها
قوله يقع فيه الامن عصم الله تعالى فالمراد جواز الوقوع لا القطع به
او الزوم عادى لا عقل **قال المصنف** هو البرهان قال شارح المطالع
المقصود من البرهان الوصول الحق اليقين كما مر **قوله** فيكون كل من
هذه الثلاثة قال المحاكم قد كان ذاب الحكماء فيها سلف اذا حاولوا تهديف قاعدة
التعليم ابتداء في الاستدلال بالشعر لا يراى التخليل ثم الخطا به حتى يجد
الظن بالمطلوب ثم الجدل للاقتناع والالزام وعند تمام استدلال المنعم
لتحقيق استبراهه مناج الحق اعنى البراهين القاطعة انتهى فظهر ان

السفسطة استعملت في اقامة الادلة
على نفى ما علم بتحقيقه بالضرورة
رمضان

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı	Sayıp'da Kayıtlı
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	33
Tasnif No.	16

المعهد عليه السلام اربعة الف سنة وظهر الترتيب بينها ايضا اللهم لجعلنا من
الواصلين الى الحق لامن الفاصرين التابعين بالتقليد والتجسس هذا العر
ما صدقنا ابراده لتوضيح الحاشية الدقيقة المشهورة لدى المحققين بل
لدى المحققين بالغرض والاغلاق فاتها اشارات ورموز بمنزلة القفر
بعبارات واضحة متضمنة لقوا الله ليسمع جهلها لمن اراد الاطلاع على الزم
في المقام واكثر الناس يظنون ان الدقة في اللجج والخل وليس المراد عموا
فان عبارات سيد المحققين واضحة على كل ذي فهم بادي النظر ويزعم انهم
المقصود ثم يرجع الى حواشيه فيجد نفسه بعيدا بمراسل عنه ومع ذلك
الوضوح لا يخفى عن اختصاره ولجج رفاق الفن من اذق العلوم حتى صرح
بشارح المطالع في مواضع من كتابه المفضل غاية التفصيل بانه مختصر
واعتمد في كثير من اللسان لا يلبق تفصيله بهذا المختصر ثم قال جامع هذا
الكلمات تحت الحاشية في ليلة القدر من احدى عشرة ومائة والى الله
لجعلها نافعة لولدي محمد سعيد لا ذوال مسعود في الدارين ولا زباب
الانصاف ولحفظها عن ارباب الاعتساف اللهم اجعلها مقبولة لديك
فلك الحمد والشكر اولا واخرا وصل على نبيك المصطفى واله وصحبه
الذين هم نجوم الاهتداء وائمة اهل النظر واهل التقوى والحمد لله
رب العالمين ثم نقل هذه الحاشية من السواد الى البياض في سنة اثنى
عشرة ومائة والف عند القراءة على مؤلفها سلم الله تعالى عن الافات
والاكدار خليل بن حسن احسن الله حالها في الدارين ووفقنا الله
تطامعنا من الطلاب بهذه الحاشية الجليلة التي لم ينسج مثلها احد من الفقهاء
للطلاب وكرم من المحققين تصدوا بالخشية هذا الكتاب المستطاب
منهم من اختصر ولم يزد الا الاستصعاب ومنهم من لم يميز القصر من الب
على ما للبحر في اولى الابواب ولم يميز المأم من السراب فالحمد لله اولا واخرا

تمت



بوقی بک صلی الله علیه و آله
عظیم الشان توفیق و برکت
الطالین